الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي القاسم سعد الله الجزائر - 2-

كلّية اللّغة العربيّة و آدابها
و اللّغات الشّرقيّة

قسم اللّغة العربيّة و آدابها

التّحليل الزّمني للجملة الشّرطيّة في النّحو العربي

- دراسة تطبيقيّة في القرآن الكريم -

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الدّراسات اللّغوية النّظريّة
تخصّص : النّحو العربي

إعداد الطّالب:
نور الدّين قفّي

1437 هـ 1438 هـ
2016 م / 2017 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي القاسم سعد الله الجزائر - 2-

كلّية اللّغة العربيّة و آدابها
و اللّغات الشّرقيّة

قسم اللّغة العربيّة و آدابها

التّحليل الزّمني للجملة الشّرطيّة في النّحو العربي

- دراسة تطبيقيّة في القرآن الكريم -

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الدّراسات اللّغوية النّظريّة
تخصّص : النّحو العربي

إعداد الطّالب:
نور الدّين قفّي

1437 هـ 1438 هـ
2016 م / 2017 م

الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله

كليّة اللّغة العربيّة و آدابها و اللّغات الشّرقيّة قسم اللّغة العربيّة و آدابها

التّحليل الزّمنيّ للجملة الشّرطيّة في النّحو العربي

ـ دراسة تطبيقيّة في القرآن الكريم ـ

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الدّراسات اللّغويّة النّظريّة

تخصّص : النّحو العربي

إعداد الطّالب: إشراف الدكتورة:

نورالدّين قفّي بركاهم العلوي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ محمّد العيد رتيمة .....رئيسا

د/ بركاهم العلوي .....مقرّرا

د/ فتيحة عبيدة .....عضوا

أ.د/ نصر الدّين بن زرّوق..... عضوا

د/ نبيلة عباس.....عضوا

د/ جمال موسى..... عضوا

1437هـ/1438هـ

2016م/ 2017م

الإهداء

إلى والدي الكريمين .

إلى زوجتي وأبنائي .

إلى إخوتي الفضلاء .

إلى كل الذين عرفتهم .

كلما تمادَيتُ في التأويل ، يتسعُ المعنى

وتضيقُ العبارة ...

نور الدين

مقدّمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى و دين الحق، و أنزل معه الكتاب و الميزان ليقوم النّاس بالقسط، و أشهد ألّا إله إلّا الله وحده لا شريك له، و أنّ محمّدا عبده و رسوله، بلّغ رسالة ربّه، و دعا إلى الحقّ بإذنه، و كان رحمة مهداة إلى العالمين، صلّى الله عليه و سلّم، و على آله و صحبه الطّيّبين الطّاهرين، ثمّ أمّا بعد:

تعتبر قضيّة الزّمن النّحوي في اللّغة العربيّة من أبرز القضايا و أعمقها و أشدّها خطورة، و ذلك لتفلّتها و صعوبة قياسها، لأنّ العلاقة بين الزّمن و التّركيب وثيقة الصّلة، فهو ينشأ من التّركيب النّحوي بمجمله؛ إذ يدخل في تكوينه كلّ ما من شأنه أن يحدث تأثيرا و لو بصفة نسبيّة من حروف و ظروف و صيغ فعليّة و مصادر و مشتقّات.

ثمّ إنّ كثيرا من المسائل النّحويّة جاء متأثّرا بفكرة الزّمن؛ إذ نجد أنّها كانت مرتكزا في تقسيم الكلم العربي إلى: اسم و فعل و حرف جاء لمعنى، و تقسيم الجملة العربيّة إلى: فعليّة أو اسميّة، و هي مرتكز في الاشتقاق في المصدر و اسم الفاعل و اسم المفعول و الصّفة المشبّهة و صيغ المبالغة و اسم التّفضيل، و كذا في الحركة الإعرابيّة التي من شأنها أن توجّه الجملة و جهة زمنيّة محدّدة، و في الظّروف و الحروف و النّواسخ.

غير أنّ أكثر المساحات التي خصّها النّحويون بالدّراسة الزّمنيّة . و إن كانوا لم يفردوها بباب نحوي مستقل . كانت في دراسة الفعل؛ لأنّهم اعتبروا أنّ الزّمن من مقوّمات الفعل.

و لعلّ الجملة الشّرطيّة من أكثر التّراكيب النّحويّة تعلّقا بفكرة الزّمن؛ فهي تركيب يشعر بتدفّق الزّمن من سياق لآخر، و من مقام لآخر، و تختلج الخواطر و الأفكار حيرى في تحديده؛ فمن الصّعب أن نفرّق بين معنى الشّرط و الزّمن، فكأنّما أشرب أحدهما معنى الآخر إشرابا، فإذا أصخت إلى النّص و في ذهنك مفهوم الشّرط سمعته

ينبض به، و إذا تذوّقته على أنّه زمني، صدّق مذاقك طعم يحمل فيه معنى الزّمن، و راغ معنى الشّرط منك أو كاد، فالشّرط و الزّمان يختلجان اختلاج الرّوح الغامضة في التّركيب نفسه، فهذا النّوع من أنواع الجملة العربيّة مشحون بالمعنى و الدّلالة؛ لأنّ رباط الشّرط يضيف إلى الجملتين اللّتين كانت كلّ واحدة منهما تركيبا مستقلا بذاته معنى لم يكن مفهوما قبل تحقّقه، و الجملة الشّرطيّة تركيب متطوّر عنهما بنية و دلالة، و حسبنا أنّ الزّمن أبرز القضايا الدّلاليّة فيه.

و يأتي هذا البحث الموسوم بـ: "**التّحليل الزّمني للجملة الشّرطيّة في النّحو العربي ـ دراسة تطبيقيّة في القرآن الكريم ـ** " ليقف عند التّنوّع الزّمني لهذا النّوع من التّراكيب النّحويّة في العربيّة. و هو ينطلق في ذلك من الإشكاليّة الرّئيسة:

هل الجملة الشّرطيّة خالصة للدّلالة على الزّمن المستقبل كما نصّت القاعدة النّحويّة أم أنّها تفصح عن أزمنة و جهات زمنيّة متنوّعة؟

هل للأداة الشّرطيّة دلالة ذاتيّة على الزّمن أم أنّها تؤثّر كغيرها من القرائن فتؤدي وظيفة الموجّه الزّمني؟

هل الصيغة الصّرفيّة للفعل في الجملة الشّرطيّة لصيقة بزمن محدّد أم أنّها مفرّغة من الدّلالة على الزّمن حتى يملأها السّياق و يوجّهها لتدلّ على الزّمن؟

ما الأسس التي يمكن أن تعتمد أدوات أو وسائل للقياس الزّمني للجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم؟

و تبرز أهمية هذا البحث عند ما نمعن النّظر في دراسة النّحاة العرب لهذا النّمط من التّراكيب اللّغوية إذ لم يخصّوها بباب نحوي معيّن كالإعراب و البناء و الممنوع من الصّرف و المبتدأ و الخبر... و غيرها من أبواب النّحو، و لذلك كانت ملاحظاتهم حول الدّلالات الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة متناثرة تفتقر إلى أن تفرد بالدّرس الذي يجمع

نقائصها و يحقّق اكتمالها، بل إنّها لم تتعدَّ في أغلب الأحيان ما تتضمّنه أداة الشرط من معنى الزمن، و هم معذورون في ذلك ـ أي النّحاة ـ لأنّ هذا النّوع من الجمل مرتبط بقضايا إعرابيّة و تركيبيّة و دلاليّة مختلفة، و ذلك لأنّ التّركيب الشرطي يتكوّن من الأداة و عبارة الشرط و عبارة الجواب، و أحيانا الرّابط بينهما . فمبحث الأداة متعدد القضايا على اعتبار أنّها تارة تصنف صرفيا إلى اسميّة و حرفيّة و ظرفيّة، و تصنف تارة أخرى شكليّا إلى مركّبة و بسيطة، و من ناحية أخرى تصنّف نحويّا إلى عاملة و غير عاملة، هذا زيادة على بعض الجوانب الدّلاليّة المتعلّقة بها، فضلا لما يتعلّق بالمباحث المختلفة المتعلّقة بعبارتي الشّرط و جوابه.

و نعتقد أن عدم اختصاص الجملة الشّرطيّة بباب نحوي خاص و تشعّب مباحثها هو ما جعل دلالتها الزّمنيّة أقل حظّا في الدّراسة. و لسنا نزعم بهذا أنّنا سنقدّم بهذا البحث ما لم يقدّمه النّحاة، و إنّما سنحاول ما استطعنا أن نقدم أنموذجا للتّحليل الزّمني للجملة الشّرطية وفق ما قرّروه، و أن نجمع ملاحظاتهم كاشفين عن أسرار هذا النّمط من التّراكيب اللّغويّة في العربيّة و في القرآن الكريم، ومقوّمين ما رأينا أنّه يجانب الصّواب منها وفق ما كان صوابا من ملاحظات أخرى؛ و هو مجال واسع لدراسته و دراسة القضايا السّياقيّة و علاقاتها الزّمنيّة.

و قيمة هذا البحث أن يضع هذه الملاحظات في مكانها الصّحيح في موضوع مستقل جاعلا في حسبانه أن يحمل كلام الله عزّ و جلّ على أفصح الاحتمالات النّحويّة.

و على ذلك؛ فالهدف من هذا البحث تعديل القاعدة النّحويّة التي تنصّ على أنّ الشّرط خالص للدّلالة على الزّمن المستقبل مع كلّ أدوات الشّرط باستثناء "لو" و "لولا" اللّتين وضعتا أساسا لتعليق حدث بحدث في الزّمن الماضي، فلا هما تدلّان على

الزّمن الماضي، و لا بقيّة الأدوات دالة على المستقبل، بل جميعها تدلّ على أزمنة و جهات متنوّعة يرشّحها السّياق و معطياته.

و قد دعتني جملة من الأسباب إلى اختيار هذا البحث، منها ما هو موضوعي، و منها ما هو ذاتي.

أمّا الدّواعي الموضوعيّة؛ فقد مكثت مدّة من الزّمن أبحث عن موضوع يصلح أن يكون بحثا يقدّم لنيل درجة الدكتوراه، فلم تقع عيني إلا على ما هو مكرور من مواضيع الدّراسات اللّغويّة، و بعد مدّة طويلة من البحث و السّعي؛ ظهر لي أن موضوع الزّمن في اللّغة العربيّة من أكثر الموضوعات مرونة و حيويّة، و رأيت أنّه موضوع قد خاض فيه كثير من الباحثين، لكنّي أدركت أنّ **الزّمن النّحوي للجملة الشّرطيّة** يبدو موضوعا لم يحض بالعناية الكافية؛ و ذلك أنّ هذه الجملة تكتنفها كثير من القضايا التي لا تسري على غيرها، فهي جملة تتكّون ـ كما أشرنا قبل قليل ـ من جزأين كان الأصل أن يكون كلّ جزء منهما جملة مستقلّة لولا أن الرّابط الشّرطي قد حقّق بينهما انسجاما جعل منهما جملة واحدة، ثم إنّ الرّوابط الشّرطيّة نفسها تحمل دلالة على الزّمن بالإضافة إلى صيغ الأفعال و ما يتصل بها من قرائن لفظيّة و معنويّة دالّة على الزّمن، و كذا بعض الظّروف ، بل إنّ دخول فعل على فعل من غير زمنه كفيل كذلك بأن يكون له دلالة مخصوصة على الزّمن.

و كان ممّا زادنا شغفا لاختيار هذا الموضوع مباحث علمين، أحدهما متقدّم هو ابن قيّم الجوزيّة الذي لاحظنا أنّه يحلّل الجملة الشّرطيّة في كتابه بدائع الفوائد بمنهج في غاية التّحقيق، و الثّاني متأخّر مُحدَثٌ هو الدكتور مالك المطلبي الذي كانت له دراسة فريدة في هذا الباب حول التّركيب اللّغوي للشّعر العراقي المعاصر.

ثم إنّنا اخترتنا القرآن الكريم مجالا تطبيقيّا باعتباره المثل الأعلى للفصاحة من جهة، و من جهة ثانية لأنّ الجملة الشّرطيّة تشيع به بشكل لافت للانتباه، و هو ما يدفع إلى

البحث في دلالاتها الزّمنيّة المختلفة. كما أنّنا اخترناه كاملا مراعاة لتردّد الأدوات الشّرطيّة؛ لأنّ بعضها يتردّد بكثرة لدرجة أنّ الباحث لا يقدر على استيعابها، بينما لم ترد بعض الأدوات سوى مرّة أو مرتين...، فتفاوتها في التّردّد هو ما دعانا إلى اعتماده كاملا بغية إعطاء كلّ نمط و كلّ وجه شرطيّ حقّه من الدّراسة و التّحليل على اختلاف الأدوات التي تتصدّرها. و لسنا نقصد بذلك أنّ هذه الدّراسة دراسة إحصائيّة لاعتقادنا أنّ الإحصاء قد لا يتّفق مع استعمال السّياق و معطياته وسائل للتّحليل الزّمني، إلّا أن يكون هذا الإحصاء زمنيّا، و هو ممّا يتطلّب بحثا مستقلّا.

أمّا عن الأسباب الذاتيّة، فيمكن أن نلخّصها في رغبتنا الجامحة في التّخصص في علم النّحو العربي و ربط مباحثه بالدّراسات القرآنيّة.

و تقتضي طبيعة الموضوع أن يكون المنهج الأساسي المتّبع هو المنهج الوصفي التّحليلي، على أنّنا لم نعدم أن نستعين ببعض المناهج الأخرى كالمنهج التّاريخي الذي استعنّا به لمعرفة تطوّر بعض المصطلحات مثل: مصطلح الجهة و طبيعة الحدث، و المنهج المقارن الذي اعتمدنا عليه للتّفريق بينهما، و للتّفريق بين مصطلح التّمام و اللّاتمام في مقابل التّام و غير التّام.

و قد اقتضت طبيعة البحث ـ أيضا ـ أن تؤسّس خطّته على النّحو التّالي:

مقدّمة تناولنا فيها التّعريف بالموضوع و تحديد إشكاليّته و أهميّته و الهدف منه و أسباب اختياره و منهجه و طريقة توزيع مادّته.

و بابان اشتمل كلّ منهما على تمهيد وفصلين، و خاتمة.

أمّا **الباب الأوّل**، فقد اخترنا له عنوان: **الدّراسة النّظريّة**، و رأينا أن نستهلّه **بتمهيد** مناسب للخوض في محتويات الباب.

و رأينا أن يكون عنوان **الفصل الأوّل: الجملة الشّرطيّة في النّحو العربي،** قدّمنا فيه وصفا شاملا للجملة الشّرطيّة من حيث التأصيل في المفهوم لغة و اصطلاحا، و في طبيعة الجملة الشّرطيّة أهي جملة واحدة أم جملتان؟ و هل هي اسميّة أم فعليّة؟ و هل هي خبريّة أم إنشائيّة؟ ثمّ حاولنا أن ندرس أركانها و نتعرف على مختلف الوظائف النّحويّة التي يمكنها استيعابها، لنتعرض بعدها لنظام الجملة الشّرطيّة، و إلى ظاهرة الرّبط بين الشّرط و الجزاء و أنواعها، ثمّ إلى ظاهرة الحذف الذي قد يلحق بعض أركانها، وصولا إلى أحوال الأفعال التّابعة لفعلي الشّرط و الجزاء، و إلى قضيّة العامل فيهما، ثمّ حاولنا أن نتعرّف على مسألة دخول الشّرط على الشّرط و نتبيّن الصّور الحقيقيّة التي تندرج ضمنها، و ختمنا الفصل بمبحثين خصّصنا أحدهما لعلاقة الجملة الشّرطيّة بأسلوب القسم و الآخر لعلاقتها بأسلوب الاستفهام.

و اخترنا **للفصل الثّاني** من هذا الباب عنوان: **الزّمن في النّحو العربي،** تناولنا فيه تأصيل المفهوم لغة و اصطلاحا، و لمّا كان التّداخل في كثير من المفاهيم الزّمنيّة عموما؛ خصّصنا مبحثا للتّفريق بين الزّمنين الفلسفي و اللّغوي و تحديد مظاهر الالتقاء بينهما، ثمّ تعرّضنا إلى نظريّة الزّمن عند المستشرقين، لنخصّص بعدها مبحثا للتّفريق بين مصطلح الجهة الزّمنيّة و مصطلح طبيعة الحدث، و أنهينا الفصل بمبحث أفردناه لتفسير مفهوم التّمام و اللّاتمام في مقابل التّام و غير التّام في حقل الدّراسة الزّمنيّة.

و أمّا **الباب الثّاني،** فقد أطلقنا عليه عنوان: **الدّراسة التّطبيقيّة،** و اخترنا له هو الآخر تمهيدا مناسبا يهيء للدّخول في مناقشة قضاياه.

و قد اخترنا **للفصل الأوّل** عنوان: **الجملة الشّرطيّة: الدّلالة الزّمنيّة و أسس التّحليل،** تعرّضنا فيه إلى جملة من القضايا الدّلاليّة منها: أنواع الجملة الشّرطيّة بالنّظر إلى المعنى، أي: معنى التّعليق الشّرطي السّببي و اللّاسببي، و منها ـ أيضا ـ: الدّلالة

على العموم و التّخصيص. و قد أفردنا مبحثا خاصّا بالدّلالة الزّمنيّة عند النّحاة العرب القدامى و اللّغويّين العرب المُحدَثين، ثمّ ختمنا الفصل باقتراح أنموذج يصلح للتّحليل الزّمني في القرآن الكريم يمكن الاستناد فيه إلى أحد هذه العناصر أو أكثرها: السّياق اللّغوي، المقام، السّياق الخارجي (أسباب النّزول)، القرائن اللّفظيّة، القرائن المعنويّة، و الوظيفة النّحويّة التي يمكن أن تؤدّيها الجملة الشّرطيّة، و كنّا في كلّ مرحلة من هذه المراحل نحاول التّدليل على هذه الأسس بأمثلة هي أقرب إلى التّطبيق، و ذلك بغرض التّمهيد للتّطبيق على مختلف أنماط و وجوه الجملة الشّرطيّة في الفصل اللّاحق من هذا الباب.

و اخترنا **للفصل الثّاني** عنوان: الزّمن **النّحوي للجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم،** تناولنا في المبحث الأوّل منه استغراق الزّمن، و في الثّاني الزّمن الماضي، و في الثّالث زمن الحال، و في الرّابع زمن المستقبل، و ذلك كلّه باعتماد أنماط الجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم و مختلف الوجوه التي يمكن أن ترد عليها في سياق كلّ أداة، و قد راعينا في ذلك إمكانيّة استمرار الأدوات الشّرطيّة في الدّلالة على الأزمنة المختلفة وعدمها؛ لأنّ بعض الأدوات توجّه الزّمن وجهة معيّنة في سياق معيّن تارة و توجّهه تارة أخرى في سياق آخر وجهة غيرها. ثمّ ختمنا الفصل بجملة من الملاحظات التي أفصح عنها تحليل النّصوص الشّرطيّة القرآنية.

و انتهينا في الخاتمة إلى أبرز النّتائج التي أسفر عنها البحث.

لقد أفاد هذا البحث من كتب النّحويّين القدامى وبعض كتب أصول الفقه و كتب الفلسفة، و كثير من الدّراسات الحديثة و المعاصرة، و كان ممّا كانت له علاقة مباشرة به كتاب: "اللّغة العربيّة معناها و مبناها للدكتور تمّام حسّان، و كتاب "الشّرط في القرآن الكريم على نهج اللّسانيات الوصفيّة" للأستاذين عبد السّلام المسدّي و محمّد الهادي الطّرابلسي، و كتاب "الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب" للدكتور إبراهيم

أبو أوس الشّمسان"، و رسالة "الشّرط في القرآن الكريم" لعبد العزيز الصّالح المعيد، و كتاب "في التّركيب اللّغوي للشّعر العراقي المعاصر" و كتاب "الزّمن و اللّغة" كلاهما للدكتور مالك يوسف المطلبي، و كتاب "الفعل زمانه و أبنيته "للدكتور إبراهيم السّامرائي، و كتاب "التّعبير الزّمني عند النّحاة العرب" للدكتور عبد الله بوخلخال، و كتاب "زمن الفعل في القرآن الكريم" للدكتور عبد الكريم بكري، و كتاب "اتّجاهات التّحليل الزّمني في الدّراسات اللّغويّة " للدكتور محمّد عبد الرّحمن الرّيحاني، وكتاب "دلالة الزّمن في العربيّة . دراسة النّسق الزّمني للأفعال ." لعبد المجيد جحفة، و كتاب "البنى الزّمنيّة و أشكالها " للدكتور عبد القادر الفاسي الفهري و أحمد باهي، و كتاب "الزّمن في اللّغة العربيّة" للملّاخ، و رسالة "مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة،... و غيرها.

هذا، و تجدر الإشارة إلى أنّ سبيل العلم محفوف بالمكاره و الصّعاب، فليس يخلو بحث منها، و لا يحصل صاحبه إلّا على القليل من مرغوبه، و هو يسير على من وفّقه الله.

و لا يفوتنا أن نتوجّه بخالص الشّكر و عظيم الامتنان و التّقدير إلى أستاذتنا المشرفة الدكتورة بركاهم العلوي التي أشرفت على هذا البحث و تعهّدته بالعناية الجادّة و التّتبّع المستمر حتى انتهى إلى الصّورة التي هو عليها؛ فجزاها الله خيرا و بارك في علمها و إخلاصها. كما لا يفوتنا أن نتوجّه بخالص الشّكر و عظيم التّقدير إلى أساتذتنا: الدكتور محمّد العيد رتيمة، و الدكتور محمّد الحبّاس، و الدكتور مفتاح بن عروس، و الدكتور الطّاهر لوصيف الذين أفادونا من علمهم و دقّة نظرهم و منهجهم السّديد. و ننوّه بكلّ من كانت لهم يدٌ في إنجاز هذا البحث.

و أخيرا، فإنّنا نقف على عتبة الاعتذار معترفين بجهد المقلّ لعلّ أساتذتنا يتجاوزون عن القصور، و قرّاء بحثنا عن التّقصير فيما فاتنا من جوانب البحث، أو فيما أخللنا به

من بعض قضاياه، و حسبهم أنّه يشهد لنا أنّ الكمال لله وحده، و أنّ الإنسان موكّل به النّسيان:

إذا أنتَ لم تشربْ مِراراً على القذى ظمئت و أيُّ النّاسِ تصفو مشاربُهْ

ومن ذا الذي تُرضى سجاياهُ كلُّها كفى المرءَ نبلاً أن تعدَّ معايبُهْ.

الطّالب

مدينة الشّارف (ولاية الجلفة)

21 ربيع الثّاني 1438هـ

الموافق لـ: 19 جانـــــفي 2017م.

*** * ***

الباب الاول

الدّراسة النّظريّة

تمهيد

الفصل الأوّل: الجملة الشّرطيّة في النّحو العربي.

الفصل الثّاني: الزّمن في اللّغة العربيّة.

تمهيد

سيضطلع هذا الباب بوصف قضيّتين أساسيّتين في هذا البحث وصفا شاملا، فيتناول أغلب المسائل المتعلّقة بهما، و قد استقلّت كلّ قضيّة بفصل خاص.

فالقضيّة الأولى: الجملة الشّرطيّة في النّحو العربي، و التي سنركّز في دراستها على ضبط دلالة المصطلح ـ أي مصطلح الجملة الشّرطيّة ـ ، و وصف بنيتها و خصائصها التّركيبيّة و الأسلوبيّة، و مكانتها في سياق الجملة العربيّة، و وظائفها النّحويّة المؤهّلَة لاستيعابها.

أمّا القضيّة الثّانية، فهي قضيّة الزّمن في النّحو العربي التي يقف البحث فيها على ضبط المفهوم، و التّفريق بين الزّمنين اللّغوي و الفلسفي، و بيان أقسام الزّمن في العربيّة، و كذا توضيح نظريّة الزّمن عند المستشرقين ليصل إلى التّفريق بين مصطلحي الجهة الزّمنيّة و طبيعة الحدث، و تفسير مفهوم التّمام و اللّاتمام في مقابل مصطلحي التّام و غير التّام اللّذين يعتبران أكثر المصطلحات التباسا بهما في حقل الدّراسات اللّغويّة.

***

الفصل الأول

الجملة الشّرطية في النّحو العربيّ.

توطئة.

1) تعريف الجملة الشّرطيّة.

2) الجملة الشّرطيّة وحدة نحويّة لا تقبل الانشطار.

3) الجملة الشّرطيّة بين الفعليّة و الاسميّة.

4) الجملة الشّرطيّة بين الخبر و الإنشاء.

5) أركان الجملة الشّرطيّة.

6) وظائف الجملة الشّرطيّة.

7) نظام الجملة الشّرطيّة.

8) الرّبط في الجملة الشّرطيّة.

9) الحذف في الجملة الشّرطية.

10) توابع الأفعال في الجملة الشّرطيّة.

11) العامل في الجملة الشّرطيّة.

12) دخول الشّرط على الشّرط.

13) الجملة الشّرطيّة و أسلوب القسم.

14) الجملة الشّرطيّة و أسلوب الاستفهام.

توطئة:

يحاول هذا الفصل الوصول إلى وصف دقيق و تصوّر شامل للجملة الشّرطيّة من حيث المفهوم و من حيث البناء و الخصائص التّركيبيّة و الأسلوبيّة، و مكانتها في سياق الجملة العربيّة، و الوظائف المختلفة التي تستوعبها فتبرز بذلك مرونتها و حيويّتها لتكون أشيع التّراكيب النّحوية في الاستشهاد النّحوي و أكثرها استعمالا في الواقع اللّغوي و أشدّها منازعة لبعض الأساليب العربيّة و تماهيا فيها.

1. تعريف الجملة الشّرطيّة:

1 . 1 . لغةً:

جاء في "لسان العرب" في مادّة "ش ر ط": " الشَّرْطُ: إلزام الشّيء و التزامه في البيع و نحوه، و الجمعُ: شروط...

و الشَّرَطُ بالتّحريك ـ أي بفتح الشّين و الرّاء ـ العلامة، والجمع أشراط، و أشراطُ الساعة أعلامُها، و منه في التّنزيل العزيز: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴿١٨﴾﴾[محمد:18]".[1]

وجاء في "الصّحاح" في مادّة "ش ر ط" ـ أيضا ـ: " الشّرط معروف، و جمعه شروط، و كذا شريطة، و جمعها شرائط، و قد شرط عليه كذا، يشرِطُ و يشرُط و اشترط عليه، و الشَّرَطُ بالتّحريك: العلامة، و أشراطُ السّاعة: علاماتها، و أشرط فلان نفسه لأمر كذا أي أعلمها له و أعدّها. قال الأصمعي: و منه سُمِّيَ الشُّرَطُ لأنّهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها. الواحد شُرْطةٌ و شُرْطيٌّ بسكون الرّاء فيهما. و قال أبو عبيدة: سُمّوا شُرَطاً لأنّهم أُعِدّوا. و الشّريط: حبل يُفْتَلُ من الخوص، و المِشْرطُ: كالمِبْضَعِ وزنا و معنى، ومثله: المِشْراط. و شرط الحاجم: بزغ."[2]، و الشّرط قيد رابط متعاقد طرفاه في البيع و في حالات العقد الأخرى. و منه يتّضح أنّه كلمة خُصّت

---

[1]. ابن منظور أبو الفضل جمال الدّين، لسان العرب، (د ، ط): دار صادر، بيروت . لبنان، 2004م، 56/8.

[2] . الجوهري إسماعيل بن حمّاد، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط4: دار العلم للملايين، بيروت . لبنان، 1990م، 1136/3.

ـ بمفهومها المعجمي ـ للدّلالة على ما ينصُّ عليه في التّعاقد حتّى صارت تطلق على ميثاق التّعاقد.[1]

1 . 2 . اصطلاحاً:

لم تكن طبيعة الجملة الشّرطيّة في المرحلة الباكرة لنشأة الدّراسات اللّغويّة واضحة المعالم منصوصاً عليها في كتب النّحو، لأنّ النّحاة لم يدرسوا هذا النّمط من التّراكيب النحويّة في باب خاص به، و إنّما تناثرت ملاحظاتهم حولها في أبواب متفرّقة من أبواب النّحو بسبب اهتمامهم بنظريّة العامل لذلك ما كان لنا أن نبحث عن مفهومها الاصطلاحيّ حتّى نستقرئ ما استقرّ في أذهان النّحاة من تصوّرات حولها، لأنّ هذا الاستقراء كفيل بتلمّس معنى دقيق للجملة الشّرطيّة و إزالة الغموض الذي يكتنفها.

و قبل أن نتعرّض لاصطلاح الجملة الشّرطيّة عند النّحاة من النّاحية التّركيبية؛ سنقف على آراء العلماء المهتمّين بعلوم تتّفق و علمَ النّحو في مناخها العام كعلم أصول الفقه، فالشّرط في عرف الفقهاء "ما لزم من انتفائه انتفاء الحكم عند انتفائه، و قد يثبت عند ثبوته."، و قد ورد في هذا المفهوم العبارة " قد يثبت " لأنّه لا يلزم عند أصحاب هذا الرّأي ثبوته لثبوته لجواز انتفاء الحكم مع وجود الشّرط، و ذلك مثل الوضوء، فقد تصحّ الصّلاة مع وجوده بناء على وجود باقي الأركان و الشّرائط، و لا يلزم ذلك لبطلانها بانعدام ركن من أركانها أو شرط آخر من شروط صحّتها كالسّتارة و استقبال القبلة... و غيرها [2]، و قيل: " هو ما توقف عليه تأثير المؤثّر و لا ترد عليه العلّة لأنّها نفس المؤثّر."[3]، وقيل: "ما لزم من انتفائه انتفاء الحكم على غير جهة السّببيّة."، و يرى الإمام سليمان بن عبد القوي الطّوفي (ت:716هـ) أنّ هذا

---

[1] . عبد العزيز الصالح المعيد، الشّرط في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة . كليّة دار العلوم، 1976م، 2.

[2] . الطّوفي سليمان بن عبد القوي، الصّعقة الغضبيّة في الرّدّ على منكري العربيّة، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، ط1، مكتبة العبيكان . الرّياض، 1997م، 529.

[3] . الرّازي فخر الدّين، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: جابر فيّاض العلواني، (د ، ط): مؤسسة الرّسالة، بيروت . لبنان، (د ، ت)، 57/1.

التّعريف هو أجود ما قيل في تعريف الشّرط.[1] و هو ما اختاره أبو البقاء الكفوي(ت:1094هـ) في الكليّات.[2]

إذا تبيّن ذلك؛ فالشّرط في اصطلاح النّحاة هو "ما انتفى الحكم عند انتفائه، و ثبت عند ثبوته. نحو: إن تكرمْني أكرمْك، و إن قمتِ فأنتِ طالق، فإنّ إكرامك إيّاه ينتفي عند انتفاء إكرامه إيّاك، و يثبت عند ثبوته، و طلاقَها ينتفي عند انتفاء قيامها، و يثبت عند ثبوته."[3] ، يقول المبرِّد (ت:285هـ): "و معنى الشّرط: وقوع الشّيء لوقوع غيره."[4]، و ذلك يعني أنّ انتفاء الحكم مفهوم من انتفاء الوقوع.

و لعلّ هذين التّعريفين يبيّنان أنّ بين الفقهاء و النّحويين خلافا يظهر في تجوّز الفقهاء، و هذا التّجوّز يبدو في اعتبارهم الشّرطَ كلاًّ يتجزأ إلى مجموعة من الشّروط لا يصحّ فيه معنى الشّرط إلاّ بتمام جميع الشّروط الجزئيّة، و ذلك ظاهر من خلال تمثيلهم بشرط الوضوء لصحّة الصّلاة؛ و التي لا تصحّ إلاّ بجميع شروطها، و إذا تخلّف شرط واحد منها فلن تنفع البقيّة في صحّتها. و لذلك اعتُبر اصطلاح النّحاة أولى من اصطلاح الفقهاء.[5]

و مع ذلك؛ فإنّنا لا نجد تعريفا دقيقا للجملة الشّرطيّة عند النّحاة، لأسباب منها: غموض مفهوم الشّرط عندهم، و ازدواجيّتها من النّاحية التّركيبيّة التي نوّعت الاعتبارات التي يتّخذونها منطلقات لضبط حقيقتها.[6] بالإضافة إلى عدم استقلالها بباب نحويّ خاص ـ كما ذكرنا قبل قليل ـ.

---

[1]. الطّوفي، الصعقة الغضبية، 529.

[2]. أبو البقاء الكفوي، الكليّات، تحقيق: عدنان درويش، محمّد المصري، ط2: مؤسّسة الرّسالة، بيروت . لبنان، 1998م، 529.

[3]. الطّوفي، الصّعقة الغضبيّة، 528.

[4] . المبرِّد أبو العبّاس محمّد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، 1999م، 356/2.

[5] . الطّوفي، الصّعقة الغضبيّة، 529.

[6] . عبد السّلام المسدّي، محمّد الهادي الطّرابلسي، الشّرط في القرآن الكريم على نهج اللّسانيات الوصفيّة، (د، ط): الدّار العربيّة للكتاب، ليبيا . تونس، 1985م، 17.

2. الجملة الشّرطيّة وحدة نحويّة لا تقبل الانشطار:

يقول ابن جنّي (ت:392هـ): "ينبغي أن تعلم أنّ العرب قد أجرت كلّ واحدة من جملتي الشّرط و جوابه مجرى المفرد، لأنّ من شرط الجملة أن تكون مستقلّة بنفسها قائمة برأسها، و هاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها، بل كلّ واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها، فجرت بذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة و قوامها، فلذلك فارقت جملة الشّرط وجوابه مجاري أحكام الجمل."[1]، و يقول عبد القاهر الجرجاني (ت:471هـ): "إنّ الشّرط و الجزاء جملتان، و لكنّا نقول إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة في ذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة، فلو قلت: إن تأتني و سكتت لم يفد، كما لا يفيد إذا قلت: زيد و سكتت، فلم تذكر اسما آخر و لا فعلا، و لا كان منويا في النّفس معلوما من دليل حال."[2]، و يقول ـ كذلك ـ: "الشّرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين لا في كلّ واحدة منهما على انفراد و لا في واحدة دون الأخرى."[3] ، ففي هذه النّصوص ما يدلّ على أنّ عبارتي الشّرط و الجزاء تمثّلان تركيبا لغويا واحدا لا يقبل الانشطار.

والجملة الشّرطيّة ـ كما يرى مهدي المخزومي ـ (ت:1994م) أسلوب لغوي ينبني بالتّحليل على جزأين، ينزّل الأوّل منهما منزلة السّبب، و ينزّل الثّاني منزلة المسبّب، يتحقّق الثّاني بتحقّق الأوّل، و ينعدم بانعدامه لأنّ وجوده متعلّق بوجوده.[4]

و تتألف الجملة الشّرطية من عبارتين لا استقلال لإحداهما عن الأخرى. تسمّى الأولى شرطا، و تسمّى العبارة الثّانية جوابا أو جزاء، و ليس المقصود من مصطلح العبارة الجملة و إن تألّفت من مسند و مسند إليه لأنّ فائدة الجملة الشّرطية تحصل

---

[1] . السيوطي جلال الدين عبد الرّحمن، الأشباه و النّظائر، تحقيق: محمّد عبد القادر الفاضلي، ط1: المكتبة العصريّة، بيروت . صيدا، 1999م، 198/2.

[2] . الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق: محمّد عبد المنعم خفاجي، ط3: مكتبة القاهرة، 1979م، 220/1.

[3] . الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: ياسين الأيّوبي، (د ، ط): المكتبة العصريّة، صيدا . بيروت، 2003م، 256.

[4] . مهدي المخزومي، في النّحو العربي ـ نقد و توجيه ـ، ط2: دار الرّائد العربي، بيروت . لبنان، 1986م، 56.

بائتلاف العبارتين.[1] و لا يمكن النّظر لهاتين العبارتين على أنّهما جملتان إلاّ من باب النّظر العقلي و التّحليل المنطقي، أما من حيث النّظر اللّغوي فهما جملة واحدة و تعبير واحد لا يقبل الانشطار لأنّ الجزأين المعقولين فيها يعبّران عن فكرة واحدة لأنّ مجرّد الاقتصار عن أحدهما مخلّ من جهة المتكلّم بالإفصاح، و مقصّر في نقل مقاصده إلى السّامع.[2]

و من خلال ذلك نتبيّن أن الجملة الشّرطيّة هي ذلك التّركيب اللّغوي الذي ينبني على علاقة إسناديّة مركّبة تحصل بها الفائدة. أو أنّها ـ كما يقرّر عبد السّلام المسدّي و محمّد الهادي الطّرابلسي ـ: "وحدة نحوية تحمل قضيّة تنحلّ إلى طرفين ثانيهما معلّق بمقدّمة يتضمنها الأوّل، و العامل الذي تنعقد به القضيّة قد يكون لفظا صريحا و هو الأداة، و قد يكون مظهرا نحويا في صلب التّركيب و هو سياق الطلب."[3].

و تجدر الإشارة إلى أنّ العلاقة السّببيّة التي تعقد بين العبارتين الشّرطيّتين لا ينبغي أن تؤخذ على الإطلاق، لأنّها لا تتحقّق في بعض النّصوص الشّرطيّة، ففي قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾[آل عمران:32] ، فالله عزّ وجلّ لا يحبّ الكافرين في حال تولّيهم، و كذا في حال عدم إيمانهم؛ فليست عبارة الشّرط سببا لعبارة الجواب، و لا عبارة الجواب مسبّبا عن عبارة الشّرط، و كذلك في قوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ ﴿١٤﴾﴾[فاطر:14] ، فهم لا يسمعون الدّعاء سواء دعوهم أم لم يدعوهم، كتب الله عليهم عدم السّماع.[4]

3ـ الجملة الشّرطيّة بين الفعليّة و الاسميّة:

المعروف لدى النّحاة أنّ الجملة في النّحو العربي نوعان اسميّة و فعليّة، و لا نجد حديثا لجمهور النّحاة عن نوع آخر، و يعتبر أوّل من عدّ الجملة الشّرطيّة قسيما

---

[1] . مهدي المخزومي، في النحو العربي . نقد و توجيه . 284.

[2] . المرجع نفسه ، 57 و ما بعدها.

[3] . عبد السّلام المسدّي، محمّد الهادي الطّرابلسي، الشّرط في القرآن الكريم على نهج اللّسانيات الوصفيّة، 23.

[4] . صالح فاضل السّامرائي، معاني النّحو، ط1: دار الفكر، عمان، 2000م، 53.

للجملتين الاسميّة و الفعليّة أبو علي الفارسي (ت :377هـ) و تبعه في ذلك الزّمخشري (ت:467هـ)، يقول ابن يعيش(ت:643هـ): "و اعلم أنّه ـ يقصد الزّمخشري ـ قسّم الجملة إلى أربعة أقسام: فعليّة و اسميّة و شرطيّة و ظرفيّة و هذه قسمة أبي علي و هي قسمة لفظيّة، و هي في الحقيقة ضربان فعليّة و اسميّة لأنّ جملة الشّرط في التّحقيق مركّبة من جملتين فعليّتين: الشّرط فعل و فاعل و الجزاء فعل و فاعل، و الظّروف في الحقيقة للخبر الذي هو استقرّ و هو فعل وفاعل."[1].

و قد أقرّ ابن هشام الأنصاري (ت:761هـ) الجملة الظّرفيّة نافيا الجملة الشّرطيّة، إذ يرى أنّ الجملة الاسميّة هي التي صدرها اسم، و أنّ الجملة الفعليّة هي التي صدرها فعل، و أنّ الظّرفيّة هي المصدّرة بظرف أو جار و مجرور؛ يقول: "و زاد الزّمخشري و غيره الجملة الشّرطيّة و الصّواب أنّها من قبيل الفعليّة."[2]، و على هذا الرأي استقرّ بعض اللّغويّين المُحدَثين، يقول فاضل صالح السامرائي: "و هي عند الجمهور فعليّة، و هو الرّاجح فيما أرى ذلك أن الجمل الشّرطّية تكون إمّا مصدّرة بحرف أو باسم شرط، و اسم الشّرط قد يكون عمدة و قد يكون فضلة. تقول: من تكرمْ أكرمْ، فـ (مَن) مفعول به مقدّم، و نحو قوله تعالى:﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ۚ ﴿١١٠﴾﴾[الإسراء:110]، فـ (أيًّا) مفعول به مقدّم منصوب.

و تقول (متى تأتني آتك)، فـ (متى) ظرف زمان، و (أينما تذهب أذهب معك)، فأينما ظرف مكان، و هذه كلّها فضلات و هي مقدّمة من تأخير مثل قولنا: (محمدا أكرمت) و (غداً أسافر) و (بينكما أجلس)، فكما أنّه لا عبرة بالفضلات المتقدّمة و أنّ العبرة بصدر الجملة فكذلك الأمر في الشّرط، فهذه كلّها جمل فعليّة."[3]، و يضيف قائلا: " أرى أنّ هذه الجمل على شاكلة واحدة في نحو ما مرّ جمل فعليّة، و في نحو

---

[1] . ابن يعيش موفّق الدين، شرح المفصّل للزّمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، 2001م، 229/1.

[2]. ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللّطيف محمّد الخطيب، ط1: المجلس الوطني للثّقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 2000م، 13/5.

[3] . فاضل صالح السّامرائي، الجملة العربيّة . تأليفها و أقسامها .، ط2: دار الفكر، عمان . الأردن، 2007م، 160 و ما بعدها.

(من يأتني أكرمْه) و (أيّ رجل يحضر أحضر معه) و (ما يرضك يرضني) جمل اسمية لأنّ (من) و (أيّ) و (ما) مبتدآت، فتكون الجمل على سمت واحد.".[1]

أمّا عن الجملة الشّرطيّة التي صدرها حرف، فيرى فاضل السّامرّائي أنها من قبيل الجملة الفعليّة أو الاسميّة، يقول: "أمّا المبدوءة ـ يقصد الجملة ـ بحرف شرط، فهي في نحو (إن زرتني أكرمتك) جمل فعليّة، و في نحو (لو زرتني لغرق خالد) اسميّة جرياً على القاعدة العامة.".[2]

و لكنّ هذا التّفصيل على الرّغم من دقّته يتنافى مع ما قرّره الدكتور فاضل إذ نجده يرجّح رأي الجمهور الذي يرى أنّ الجملة الشّرطيّة تندرج ضمن الجملة الفعليّة، ثمّ نجده يوضّح القضيّة بدقّة بالاعتماد على التّقسيم الصّرفي لأدوات الشّرط و موقعها الإعرابي و على قيمتها في الإسناد النّحوي بما لا يتوافق مع ترجيحه.

إنّ هذه النّظرة التفصيليّة لطبيعة الجملة الشّرطيّة لا تنفي ـ في نظرنا ـ كونها قسما مستقلا بنفسه من أقسام الجملة العربيّة لأنّه و بغضّ النّظر عن كون بعض الأدوات الشّرطيّة عاملة أو معمولة، فهي متضمّنة معنى الشّرط، و هو معنى يربط بين جملتين لا يتحقّق لهما التّرابط و التّلازم في التّركيب إلاّ بتوفّر الأداة الشّرطيّة، و تصيران بذلك جملة واحدة بالنّظر إلى المعنى الذي لا تعبّر عنه كلّ واحدة منهما منفردة، يقول ابن قيّم الجوزية (ت:751هـ): "الرّوابط بين الجملتين هي الأدوات التي تجعل بينهما تلازما لم يفهم قبل دخولها.".[3]

4. الجملة الشّرطيّة بين الخبر و الإنشاء:

يقول أبو بكر بن السّراج (ت:316هـ): " قولك: إن تأتني شرط و آتك جوابه، و لا بدّ للشّرط من جواب و إلّا لم يتمّ الكلام، و هو نظير المبتدأ الذي لا بدّ له من خبر، ألا ترى أنّك لو قلت: زيد، لم يكن كلاما يقال فيه صدق و لا كذب، فإذا قلت:

---

[1] . فاضل صالح السّامرائي، الجملة العربيّة . تأليفها و أقسامها .،161.

[2] . المرجع نفسه، 161.

[3] . ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، تحقيق: محمّد عبد القادر الفاضلي، ط1: المكتبة العصريّة، صيدا . بيروت، 2001م، 57/1.

منطلق، تمّ الكلام، فكذلك إذا قلت: إن تأتني لم يكن كلاما حتى تقول آتك و ما أشبه."[1]، و ظاهر من العبارة: "لم يكن كلاما يقال فيه صدق و لا كذب " أنّه يحمل الجملة الشّرطيّة على الخبر. و يقول الرضي الاستراباذي (ت:686هـ) في ذلك: "و لا يكون الشّرط جملة طلبيّة و لا إنشائيّة، لأنّ وضع أداة الشّرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصّدق، إمّا في الماضي نحو: لو جئتني أكرمتك، أو في المستقبل نحو: إن زرتني أكرمْك، أمّا الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتّب على مفروض فجاز وقوعه جملة طلبيّة و إنشائيّة نحو: إن لقيت زيدا فأكرمه، و إن دخلت الدّار فأنت حرّ."[2]، و قد حملها السيوطي(ت:911هـ) في "الإتقان" على الإنشاء، و لكنّه اكتفى بالحكم عليها دون توضيح أو تعليل.[3]، و يبدو أنّ هذا الرّأي قد لقي تعليلا عند تمام حسّان الذي يرى أنّ الجملة الشّرطيّة سواء كانت امتناعيّة أو إمكانيّة جملة إنشائيّة، و مرجع ذلك عنده إلى دلالتها الزّمنيّة التي يحصرها في الحال أو الاستقبال بحسب القرائن و هي ما تتأكّد في الجمل الإنشائيّة.[4]

و هناك من رأى أنّ الجزاء هو الفاصل في الحكم عليها ـ الجملة الشّرطيّة ـ، فإذا كان خبرا كانت جملة خبريّة، و إذا كان جملة إنشائيّة كانت إنشائيّة؛ يقول سعد الدّين التفتازاني (ت:792هـ): "التّحقيق في الجملة الشّرطيّة عند أهل العربيّة أنّ الحكم هو الجزاء وحده و أنّ الشّرط قيد له بمنزلة الظرف و الحال حتى إنّ الجزاء إن كان خبرا فالشّرطيّة خبريّة، و إن كان إنشاء فإنشائيّة، و عند أهل النّظر أنّ مجموع الشّرط و الجزاء كلام واحد دال على ربط شيء بشيء، و ثبوته على تقدير ثبوته من غير دلالة على الانتفاء عند الانتفاء، فكلٌّ من الشّرط و الجزاء جزء من الكلام بمنزلة

---

[1] . أبو بكر بن السّراج، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3: مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، 1996م، 158/2.

[2] . الاستراباذي رضي الدّين، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: بشير يحي مصري، ط1: الإدارة العامّة للثّقافة و النّشر بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، 1996م، 934/2.

[3] . السيوطي جلال الدّين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنيّة، (د ، ط): مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، السّعوديّة ، 1426هـ، 5/ 1722.

[4] . تمام حسّان، اللّغة العربيّة معناها و مبناها، ط3: عالم الكتب، القاهرة، 1998م، 250 و ما بعدها.

المبتدأ و الخبر."[1]، و قد جاء في "البرهان" للزّركشي (ت:794هـ) ما نصّه: "فإن قيل: فمن أيّ أنواع الكلام تكون هذه الجملة المنتظمة من الجملتين؟

قلنا: قال صاحب المستوفى[2]: العبرة في هذا بالتّالي ـ أي جواب الشّرط ـ إن كان التّالي قبل الانتظام جازما ـ أي خبرا ـ كانت هذه الشّرطيّة جازمة أعني خبرا محضا، و لذلك جاز أن توصل بها الموصولات كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ﴿٤١﴾ ﴾ [الحج:41]، و إن لم يكن جازما لم تكن جازمة بل إن كان التّالي أمرا فهي في عداد الأمر... و إن كانت رجاء فهي في عداد الرّجاء..."[3]، و قد أخذ بهذا الرّأي من المُحدَثين فاضل السامرائي مستشهدا بقول الزركشي[4]، و مالك المطلبي الذي يرى بأنّ الجملة الشّرطيّة تحمل على الخبر تارة و على الإنشاء تارة أخرى، فهي خبريّة في الجمل الشّرطيّة المجردة من الدّلالات الإنشائيّة و الجمل الشّرطيّة التي فعلها ماض و الجمل الشّرطيّة المقترنة بأدوات الإثبات، و كذا في الأساليب الجارية مجرى الشّرط نحو: "الذي يأتيني فله درهم.[5]

ثمّ إنّ هناك رؤية حديثة أخرى تجعل من الشّرط أسلوبا مستقلا لا يدخل في واحد من قسمي الكلام المعروفة عند علماء المعاني الخبر و الإنشاء، فهو ليس بالخبر لأنّه لا نسبة له في الخارج تصدّقه أو لا تصدّقه، و لا حقيقة تطابقه أو لا تطابقه.

---

[1] . التفتازاني سعد الدّين، شرح التّلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، تحقيق: زكريا عميرات، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، (د ، ت)، 276/1.

[2] . يذكر الأستاذ محمّد أبو الفضل إبراهيم في هامش التّحقيق أن مؤلف كتاب " المستوفى في النّحو " هو أبو سعد كمال الدّين علي بن مسعود الفرغاني، انظر: البرهان في علوم القرآن، 2/ 353.

[3] . الزّركشي بدر الدّين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط3: مكتبة دار التّراث، القاهرة، 1984م، 2/ 353.

[4] . فاضل صالح السّامرّائي، الجملة العربيّة . تأليفها و أقسامها، ص 178.

[5] . مالك يوسف المطلبي، في التّركيب اللّغوي للشعر العراقي المعاصر . دراسة لغويّة في شعر السيّاب و نازك و البيآتي ـ ، (د ، ط): منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، دار الرّشيد، 1981م، 56.

وهو ـ كذلك ـ ليس بالإنشاء لأنّه ليس معنى ينشئه المتكلم من نفسه يعبّر به عن أمر أو رغبة لا توجد في الخارج قبل أن ينشئها.[1]

و الرّأي الذي يحدّد الطبيعة الأسلوبيّة للجملة الشّرطيّة بحسب الجزاء هو الرّأي الذي نميل إليه لأنّه ناتج عن وصف دقيق.

5. أركان الجملة الشّرطيّة:

أركان الجملة الشّرطيّة معروفة بأدنى تأمّل، و المتمعّن لما ذكرنا قبل قليل في التّعريف الاصطلاحي الذي يتضمّن إلى ذلك توضيحا لطبيعة هذا التّركيب اللّغوي؛ مدرك أنها تتركّب من "الأداة" و "العبارة الشّرطيّة" و "العبارة الجوابيّة"، كما يدرك حقيقة التّلازم بين تينك العبارتين و الذي لم يكن ليعرف لولا الأداة.

5. 1 ـ الأداة:

الأداة في اللّغة هي الآلة الصّغيرة[2] التي يستعين بها كلّ ذي حرفة لإقامة حرفته، و هذا معنى حسيّ تطوّر إلى معنى ذهني مجرّد إذا أدركنا أنّ الأداة في الاصطلاح النّحويّ آلة يتوسّل بها المتكلّم لربط الكلام حتى تتجلّى مقاصده و تتّضح أغراضه.[3] و تفسير ذلك أمر في غاية البساطة؛ و هو أننا لا نستطيع أن نتصوّر كلاما مفهوما من غير روابط، و قد أدرك سيبويه هذه الحقيقة عندما قسّم الكلام إلى "اسم و فعل و حرف جاء لمعنى."[4] لأنّ هذا المعنى الذي يشير إليه التّعريف رباط وثيق بين أجزاء الجملة لا يمكن إدراكه عند خلوّ الكلام من حروف المعاني أو الأدوات.

و يبدو أنّ هناك اضطرابا لدى النّحاة في تحديد مفهوم الأداة، حيث كانت أكثر تعبيراتهم بلفظ الحرف أو الحروف، و ربّما وجدنا لذلك انعكاسا حتّى في عناوين كتبهم

---

[1] . أحمد عبد السّتّار الجواري، نحو التّيسير . دراسة و نقد منهجي .، ط2: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1984م، 93.

[2] . مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، ط4: دار الشّروق الدّوليّة، مصر، 2004م، 10.

[3] . محمود أحمد الصّغير،الأدوات النّحويّة في كتب التّفسير، ط1: دار الفكر، بيروت . لبنان ، 200م، 37 .

[4] . سيبويه أبو بشر عثمان بن قمبر، الكتاب، تحقيق: محمّد عبد السّلام هارون، ط3: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، 12/1.

التي أُلّفت في هذا الباب حيث ألّف الرّمّاني (ت:384هـ) كتاب "معاني الحروف"، والهروي (ت:415هـ) "الأزهية في علم الحروف"، و المالقي (ت:702هـ) كتاب "رصف المباني في حروف المعاني"، و ألّف المرادي (ت:749هـ) كتاب "الجنى الدّاني في حروف المعاني"... و غيرهم [1]، و إذا ظهر ذلك؛ فإنّ النّظرة إلى مصطلح الأداة مفهوما و دلالة كانت غامضة منذ مراحل النّحو الباكرة، و ذلك أنّنا لا نستطيع الإجابة عن هذا السؤال: هل الأداة حرف أم ظرف أم اسم ؟! إذا اكتفينا بما هو معروف عند النّحاة القدامى.

و لعلّنا نجد الإجابة عند ابن هشام الأنصاري الذي عقد بابا خاصّا في كتابه "مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب" أطلق عليه "تفسير المفردات و ذكر أحكامها"، و فسّر هذا العنوان بقوله: "و أعني بالمفردات الحروف و ما تضمّن معناها من الأسماء و الظّروف"[2] ، و هو يعي أنّ مصطلح الأداة يتّسع ليعبّر عن الحروف و الأسماء و الظّروف، و ذلك أمر جعل العلاّمة طاش كبرى زادة (ت:968هـ) يعتمد هذا التّعريف بما يوضّح أثر ابن هشام في الخالفين من بعده من النّحاة، يقول: "المراد بالأدوات: الحروف و ما شاكلها من الأسماء و الأفعال و الظّروف."[3].

و على كلٍّ، سواء أطلق النّحاة مصطلح الأداة على الحروف أو الأسماء أو الظّروف، فقد كانوا على دراية بحقيقة الأداة، و كونها لا تعبّر عن معنى معجمي، بل تعبّر عن معنى وظيفي هو التّعليق، يقول تمّام حسان: "... و حين أراد النّحاة أن يعبّروا عما فهموه بوضوح من أن معاني الأدوات هي وظائفها قالوا في تعبيرهم عن هذا الفهم: إنّ هذه معانٍ حقّها أن تؤدّى بالحرف."[4].

---

[1] . إذا ظهرت أكثر اصطلاحات النّحاة في عناوين مؤلفاتهم "معاني الحروف" أو "حروف المعاني" ، فإنّنا نجد أن بعض أصحاب التّراجم ينسبون إلى ابن قيّم الجوزيّة كتابا عنوانه "معاني الأدوات و الحروف" (كشف الظنون، 1829/2)، غير أنّ هذا الكتاب يدرجه البعض في عداد كتبه المفقودة. أمّا اليوم فبإمكاننا الحكم بأنّه في قائمة كتبه المخطوطة إذ تمّ نشر صورة مخطوطة له على شبكة الأنترنت.

[2] . ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب، 65/1.

[3] . طاش كبرى زادة، مفتاح السّعادة و مصباح السّيادة، تحقيق: كامل البكري، عبد الوهاب أبو النّور، (د ، ط): دار الكتب الحديثة، مصر، 1968م، 417/2.

[4] . تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها و مبناها، 125.

لم نشأ الخوض في مبحث أدوات الشّرط دون أن نوضّح مفهوم الأداة عموما، لأنّنا سنصادف في الأدوات الشّرطيّة حروفا و أسماء و ظروفا، و توضيح المقصود منها مسوّغ لوضعها كلّها تحت مصطلح الأداة.

5 . 1 . 1 . معاني الأدوات الشّرطيّة:

أوّل مظهر من مظاهر الدّراسة لأدوات الشّرط يبيّن أنّ النّحاة نظروا إليها من جانبين؛ جانب صرفي يتمثّل في توضيح طبيعتها: حروف و أسماء و ظروف من جهة، ومن جهة أخرى توضيح بنيتها الشّكلية من حيث البساطة و التّركيب. و جانب نحوي يتعلّق بالعمل الإعرابي، فمن هذه الأدوات ما يعمل الجزم و منها ما لا يعمل، و على هذا الأساس يكون توضيحنا لمعاني أدوات الشّرط:

- **إنْ الشّرطيّة:**

أمُّ باب الجزاء من قبل أنّها لا تفارق هذا المعنى، و قد ينصرف غيرها من أدواته إلى غيره من المعاني[1]، و هي حرف باتّفاق يجزم فعلين مضارعين ذكر النحاة أنّه لا يكون إلا في المعاني المحتملة المشكوك في وقوعها، و بذلك خصّوها بالشّرط في الزّمن المستقبل[2]، كما اعتبروا الماضي بعدها مستقبلا في المعنى، ففي قولنا: "إن متّ على الإسلام دخلت الجنّة" يكون التقدير: إن تمت مسلما تدخل الجنّة، و يكون الفعل الماضي دالا على المستقبل، و للنّحاة في ذلك تأويلان[3]:

الأوّل: و هو أنّ الفعل ذو تغيّر في اللّفظ، و الأصل في الكلام أن يكون دالا على المستقبل لفظا، غير أنّ تغييره إلى الماضي تنزيل له منزلة الفعل المحقّق.

الثّاني: و هو أنّ الفعل ذو تغيّر في اللّفظ، و أنّ حرف الشّرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال، و بقي لفظه على حاله.

---

[1] . سيبويه، الكتاب، 63/3.

[2] . الفراء أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: يوسف نجاتي، علي النّجّار، ط3: عالم الكتب، بيروت . لبنان، ، 1983م، 479/1.

[3] . ابن القيّم، البدائع، 58/1.

و قد تدغم "ما" زائدة في "إن" الشّرطيّة فتصبح "إمّا" نحو قوله سبحانه ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾[مريم :26] [1]، و يكون جواب الشّرط حينئذ جملة: "فقولي إنّي نذرت للرّحمن صوما".

و ذهب الفرّاء إلى أنّه قد تفتح همزة "إن" فتكون دالّة على الجزاء في الماضي، و جعل منه قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴿٩٠﴾﴾ [البقرة :90]، و قول كُثَيِّر:

أتجزعُ أنْ بان الخليطُ المودّعُ و حبلُ الصّفا من عزّةَ المتقطّعُ

يقول: "و إنّما هي جزاء، إذا كان الجزاء لم يقع على شيء قبله و كان ينوى بها الاستقبال كسرت (أن) و جزمت بها، فقلت: أكرمك إن تأتني. فإن كانت ماضية قلت: أكرمك أن تأتيني. و أبين من ذلك أن تقول: أكرمك أن أتيتني.".[2]

- **إذما:**

حرف مركّب من "إذ" و "ما"، و لا تكون "إذ" شرطا إلا إذا ضمّ إليها "ما"، و تصير بمنزلة "إنّما"، و ليست "ما" فيهما بلغو.[3] تجزم فعلين مثل "إن"، شواهدها نادرة جدّا إذ لم يذكر النّحاة أثناء الحديث عنها غير قول العبّاس بن مرداس [4]:

إذْ ما دخلتَ على الرّسولِ فقلْ لهُ حقّاً عليك إذا اطمأنّ المجلسُ

و قول عبد الله بن همّام السّلُولي:

فإذ ما تريني اليوم مزجىً مطيّتي أصعّدُ سيراً في البلاد و أُفرِعُ

فإنّيَ من قومٍ سواكم و إنّما رجاليَ فهمٌ بالحجازِ و أشجعُ

---

[1] . ابن هشام، المغني، 398/1.

[2] . الفرّاء، معاني القرآن، 58/1.

[3] . سيبويه، الكتاب، 56/3 وما بعدها.

[4] . ابن عقيل بهاء الدّين عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمّد كامل بركات، (د ، ط): دار الفكر، دمشق،1980م، 139/3 و ما بعدها.

و قول الشّاعر:

و إنّك إذ ما تأتِ ما أنتَ آمرٌ به لا تجدْ من أنتَ تأمرُ فاعلا

- **لو الشّرطيّة:**

لو حرف شرط غير جازم يقتضي امتناع ما يليه و استلزامه لتاليه أي أنّها تدلّ على امتناع ما دخلت عليه (الشّرط)، و يستلزم امتناعُه امتناعَ تاليه (الجزاء).[1] و يجمع النّحويون على أنّها موضوعة للشّرط في الزّمن الماضي[2] ، و لذلك انتفى الجزم بها في رأينا لأنّ الجزم يتناسب مع زمن المستقبل. وقد قيل بأنّها ترد جازمة في الضّرورة و الصّواب خلافه[3]، كما رأى بعض النّحاة أنّها ترد بمعنى "إن" فتأتي دالّة على الاستقبال.[4] و نظرا لذلك حملت عليها في كثير من أحكامها كاختصاصها بالفعل، فلا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسّره الفعل الظّاهر بعده أو اسم منصوب أو خبر لكان المحذوفة أو اسم هو في الظّاهر مبتدأ و ما بعده خبر.[5]

- **لولا و لوما الشّرطيّتان:**

لولا حرف مركّب من "لو" و"لا" يفيد امتناع الشّيء لوجود غيره، أي يمتنع معها تحقّق الجواب لوجود الشّرط، غير أنّ هذا الحكم لا يؤخذ على الإطلاق، لذلك قرّر بعض النحاة قاعدة أحوط، و هي أنها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإذا كانتا موجبتين، فهي حرف امتناع لوجود نحو: لولا زيد لأحسنت إليك، و إذا كانتا منفيّتين، فهي حرف وجود لامتناع نحو: لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك، و إن كانتا منفيّة و موجبة، كانت حرف امتناع لامتناع نحو: لولا عدم قيام زيد لأحسنت إليك.[6] يرتفع الاسم بعدها بالابتداء عند البصريين و بالفاعليّة عند الكسائي (ت:189هـ) و بها نفسها

---

[1] . ابن عقيل، المساعد، 188/3.

[2] . أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ط1: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م، 1898/4.

[3] . ابن عقيل، المساعد، 190/3.

[4] . ابن هشام، المغني، 401/3.

[5] . شوقي المعري، أسلوب الشّرط بين التّعقيد و التّيسير، مجلّة التّراث العربي، عدد: 95، 2004، 126.

[6] . المالقي أحمد بن عبد النّور، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط ، ط3: دار القلم، دمشق 2006م، 362.

عند الفرّاء(ت:207هـ) و ابن كيسان (ت:299هـ)، و بتقدير: لو لم يحضر عند بعض متقدّمي النّحاة.[1] و ردّ ذلك ابن هشام مرجّحا مذهب البصريين و معتبرا أنّ خبرها كون مطلق واجب الحذف، أمّا الكون المقيّد فإنّه لا يجوز أن نقول: لولا زيد قائم...، و لا يجوز حذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ نحو: لولا قيام زيد لأتيتك، أو تدخل "أنّ" على المبتدأ نحو: لولا أنّ زيدا قائم، و تصير "أنّ" و صلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا.[2] و قد جعل جماعة من النّحاة منهم الرّمّاني و ابن الشّجري(ت:546هـ) و الشّلوبين (ت:645هـ) و ابن مالك (ت :672هـ) لذلك ضابطا و هو وجوب الحذف إذا كان الخبر كونا مطلقا و وجوب الذّكر إذا كان كونا مقيّدا.[3]

أمّا "لو ما" فهي حرف بمنزلة "لولا" تماما.[4]

- **لمّا الشّرطيّة:**

اعتبرها سيبويه حرفا بمنزلة "لو" كونهما لابتداء و جواب[5]، و يوضّح ابن عقيل (ت:769هـ) هذا الرّأي بأنّنا إذا قلنا: لمّا قام زيد قام عمرو، أفادت "لمّا" ربط الجملة بالجملة كما تفيده "لو"، لكنّ "لو" تدلّ على عدم الوقوع بالنّسبة إلى عدم وقوع الملزوم، و تدلّ "لمّا" على ربط واقع بواقع فيما مضى، و لذلك؛ فهي حرف وجوب لوجوب.[6] و ذهب جماعة من النّحاة منهم ابن السّرّاج و أبو عليّ الفارسي إلى القول بأنّها ظرفيّة بمعنى "إذ" إذا وليها فعل ماضٍ لفظا و معنى.[7]

أمّا جوابها فهو فعل ماضٍ لفظا و معنى أو مضارع منفيّ بـ "ما" أو "لم"، أو جملة اسميّة مقترنة بـ "الفاء" أو بـ "إذا" الفجائيّة.[8]

---

[1] . أبو حيّان الأندلسي، الارتشاف، 1904/4.

[2] . ابن هشام، المغني، 444/3 و ما بعدها.

[3] . المصدر نفسه، 446/3.

[4] . انظر: المغني، 465/3. و الارتشاف، 1904/4.

[5] . سيبويه، الكتاب، 234/4.

[6] . ابن عقيل، المساعد، 198/3.

[7] . انظر: الأصول، 157/2 و المقتصد، 1092/2.

[8] . أبو حيّان الأندلسي، الارتشاف ، 1897/4.

- **أمّا الشّرطيّة:**

أمّا حرف شرط و تفصيل و توكيد[1]، و معنى الشّرط لازم لها من قبل أنّ الفاء لازمة لها فتقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق.[2] و هي و إن كانت بمعنى "مهما" ؛ فهي لا تعمل عملها[3]، و قيل بأنّها حرف إخبار يتضمّن معنى الشّرط، و التّقدير في المثال المذكور: إن أردت معرفة حال زيد، فزيد منطلق، حذفت أداة الشّرط و فعل الشّرط و أنيبت "أمّا" منابه.[4] و تأويلها بـ "مهما" مشعر بمقتضى الاستعمال بوقوع الجواب لا محالة.[5] و لا يليها فعل بل معمول فعل نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ ﴾[الضّحى:9] ، أو معمول ما أشبهه نحو قول العرب :"أمّا العسلَ فأنا شرّاب"، أو خبر نحو: "أمّا في الدّار فزيد"، أو مخبر عنه نحو :"أمّا زيد فمنطلق"، أو أداة شرط نحو قوله عزّ و علا: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوۡحٞ ...۝٨٩ ﴾[الواقعة :89/88] و يكون جواب شرط لها لا لـ "إن" لتقدّمها عليها.[6] أو ظرف معمول لها لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو الفعل المحذوف نحو: "أمّا اليوم فإنّي ذاهب" و "أمّا في الدّار فإنّ زيدا جالس".[7]

- **من الشّرطيّة:**

اسم شرط يربط بين جملتين تكون إحداهما عبارة الشّرط و الأخرى عبارة الجواب بعد دخوله عليهما، يدلّ على العاقل و يجعل الجملة الشّرطيّة خالصة للاستقبال، يجزم

---

[1] . ابن هشام، المغني، 352/1.

[2] . سيبويه، الكتاب، 235/4.

[3] . المالقي، رصف المباني، 181.

[4] . أبو حيّان الأندلسي، الارتشاف، 1893/4.

[5] . ابن عقيل، المساعد، 234/3.

[6] . المصدر نفسه، 235/3.

[7] . ابن هشام، المغني، 369/1.

فعلين مضارعين، فإن كانا ماضيين كانا في محلّ جزم.[1]و هو كبقيّة الأسماء الجازمة متضمّن معنى حرف الشّرط الجازم "إن"، و لذلك عمل عمله.[2]

- **ما الشّرطيّة:**

اسم شرط متضمّن معنى حرف الشّرط الجازم "إن" ـ كذلك ـ يجزم فعلين مضارعين و يخلّص الجملة الشّرطيّة للاستقبال و إن كان فعلاها ماضيين، يدل على غير العاقل، يقول المبرّد: "فأمّا ما فتكون لغير ذوات الآدميين"[3]، لا يرد بعدها إلا الفعل ظاهرا أو مقدّرا، و يستحسن أن يشتمل الجواب على ضمير يعود إليها نحو قوله عزّ و جلّ: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ ﴿٢﴾ ﴾[فاطر :2].[4]

- **مهما:**

اسم شرط جازم لفعلين مركّب فيما نقل سيبويه عن أستاذه الخليل(ت:175هـ)، و هي في الأصل "ما" لحقتها "ما" لغوا مثل: متى و إن و أين و أيّ، لكنّهم استكرهوا أن يكرّروا لفظا واحدا فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى فصارت مهما، و يجوز عنده ـ أي الخليل ـ أن يكون أصلها "مه" ثمّ ضمّ إليها "ما" كما ضمّت إلى "إذ".[5] و قد ردّ ابن هشام هذا الرّأي و قال بأنّها بسيطة غير مركّبة.[6] و يذكر السّهيلي(ت:581هـ) ـ فيما نقل عنه المرادي ـ أنّها قد تخرج عن الاسميّة إلى الحرفيّة إذا لم يعد عليها ضمير من الجملة مستدلا بقول زهير بن أبي سُلمى:

---

[1] . عبد الله بوخلخال، التّعبير الزّمني عند النّحاة العرب منذ نشأة النّحو العربيّ حتى نهاية القرن الثّالث الهجري . دراسة في مقاييس الدّلالة على الزّمن في اللّغة العربيّة و أساليبها . (د ، ط): ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر،1985م. 193/2.

[2] . مصطفى جطل، فصول من النّحو، (د ، ط): مديريّة الكتب و المطبوعات الجامعيّة، حلب، 1982، 233.

[3] . المبرد، المقتضب، 353/2.

[4] . الفرّاء، معاني القرآن، 366/2.

[5] . سيبويه، الكتاب، 59/3 و ما بعدها.

[6] . ابن هشام، المغني، 220/4.

و مهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ و إن خالها تخفى على النّاس تُعلمِ[1]

و قيل بأنّها لا ترد للزّمان، و نسب السّيوطي القول بورودها له للرّضي الاستراباذي.[2]

- **أيّ الشّرطيّة:**

ذكر ابن هشام وجوها لـ "أيّ" من بينها أنّها ترد شرطيّة جازمة، و استدلّ على ذلك بقوله تعالى:﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴿١١٠﴾ ﴾ [الإسراء:110] و بقوله سبحانه: ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ۖ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ۖ ﴿٢٨﴾ ﴾[القصص:28].[3] و هي عامّة في ذوي العلم و غيرهم[4]، تضاف إلى النّكرة فتكون بمعنى "كلّ" و إلى المعرفة فتكون بمعنى "بعض"، تؤنّث مع المؤنّث لكن تذكيرها معه هو الأفصح، قد تقطع عن الإضافة فتنوّن و توصل بـ"ما" الكافّة فتكفّها عن الجزم.[5]

- **كلّما الشّرطيّة:**

ظرف مركّب من "كلّ" الاستغراقيّة و "ما" المصدريّة الظّرفيّة ، يفيد التّكرار، متضمّن معنى الشّرط لما فيه من معنى العموم المستفاد من الاستغراق في "كلّ" و المصدريّة الظّرفيّة المستفادة من "ما"[6]، يقول ابن الأنباري(ت :577هـ) :"كلّما كلمة مركبّة من (كلّ) و (ما)، و تفيد التّكرار و تقتضي الجواب، و هي منصوبة لأنّها ظرف للزّمان، و العامل فيها جوابها."[7]، يرد الفعل بعدها في الغالب ماضيا[8]، سواء في عبارة الشّرط أو في عبارة الجواب.[9]

---

[1] . المرادي الحسن بن قاسم، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدّين قباوة، محمّد نديم فاضل، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان،1992، 211 و ما بعدها.

[2] . السّيوطي، الهمع، 451/2.

[3] . ابن هشام، المغني، 510/1.

[4] . ابن عقيل، المساعد، 133/3.

[5] . محمّد حسن الشّريف، معجم حروف المعاني في القرآن الكريم ـ مفهوم شامل مع تحديد دلالة الأدوات ـ، ط1: مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1996م، 443.

[6] . المرجع نفسه، 806.

[7] . ابن الأنباري، البيان،62/1.

[8] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط،227/1.

[9] . محمّد حسن الشّريف، معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، 806.

- **إذا الظّرفيّة الشّرطيّة:**

ظرف للمستقبل متضمّن معنى الشّرط غير جازم مختصّ بالدّخول على الجمل الفعليّة، يرد الفعل بعدها ماضيا كثيرا و مضارعا دون ذلك، و قد اجتمعا في قول أبي ذؤيب:

و النّفسُ راغبةٌ إذا رغّبتها و إذا تردُّ إلى قليلٍ تقنعُ[1]

و إذا دخلت على اسم أعرب فاعلا لفعل محذوف يفسّره الفعل الظاهر نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾[الانشقاق:1].[2] و هي للشّرط المحقّق لا محتمل الوقوع خلا فا لـ "إن" لأنّها تجيء وقتا معلوما، فلو قلت: آتيك إذا احمرّ البسر كان حسنا، و لو قلت: آتيك إن احمرّ البسر كان قبيحا لأنّ "إن" مبهمة.[3]

و قد ذكر الفرّاء أنها ترد للاستمرار في الماضي و الحاضر و المستقبل، يقول: "و أمّا قول الكميت:

ما ذاق بؤسَ معيشةٍ و نعيمَها فيما مضى أحدٌ إذا لم يعشقِ

فمن ذلك إنّما أراد: لم يذقها فيما مضى،و لن يذوقها فيما يستقبل إذا كان لم يعشق.".[4]

و تقترن بها "ما" أحيانا فتبقى غير جازمة كما كانت قبل اقترانها بها.[5]

- **أينما و حيثما:**

ظرفان لتعميم الأمكنة، يلزمان الظّرفيّة و يتضمّنان معنى الشّرط[6]، و يشترط في حيث أن تكون موصولة بـ "ما" حتى تؤدّي وظيفة الشّرط[7]، و ذلك نحو قول الشّاعر:

---

[1] . ابن هشام، المغني، 25/2.

[2] . المصدر نفسه، 25/2 و ما بعدها.

[3] . سيبويه، الكتاب، 60/3.

[4] . الفراء، معاني القرآن، 244/1.

[5] . عبد الله بوخلخال، التعبير الزّمني، 185.

[6] . ابن عقيل، المساعد، 141/3.

[7] . سيبويه، الكتاب، 56/3.

حيثما تستقمْ يقدّرْ لك اللّـــ ـهُ نجاحًا في غابِرِ الأزمانِ

و لا يشترط ذلك في "أين"، فإنّها متضمّنة معنى الشّرط مقترنة بـ "ما" نحو قوله سبحانه: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴿١١٥﴾﴾[البقرة:115]، و غير مقترنة بها كقول ابن همّام السّلولي:

أينَ تضربْ بنا العُداةَ تجدْنا نصرفُ العيسَ نحوها للتّلاقي[1]

و هما جازمتان كما هو ظاهر تلك الشّواهد.

- **أنّى الشّرطيّة:**

ظرف لتعميم الأحوال متضمّن معنى الشّرط، يجزم فعلين مضارعين نحو قول الشّاعر:

خليليّ أنّى تأتياني تأتيا أخًا غير ما يرضيكُما لا يحاولُ

و قيل: إنّها بمعنى متى و أين و كيف.[2] و تجعل التّركيب الشّرطي خالصا لزمن المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴿٢٢٣﴾﴾[البقرة:223].[3]

- **متى و أيّان:**

ظرفا زمان متضمّنان معنى الشّرط يجزمان فعلين مضارعين ، يستفاد منهما تعميم الأزمنة و الأوقات و لا يكونان لغير الظّرفيّة المذكورة، فمن المجازاة بـ "متى" قول الحطيئة:

متى تأتِهِ تعشو إلى ضوءِ نارهِ تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقدِ

و من المجازاة بـ "أيّان" قول الشّاعر:

أيّان نؤمنْك تأمنْ غيرنا و إذا لم تدركِ الأمنَ منّا لم تزلْ حذِرا

---

[1] . ابن عقيل، المساعد، 140/3.

[2] . المصدر نفسه، 134.

[3] . عبد الله بوخلخال، التّعبير الزّمني، 194.

لكنّها غير محفوظة عند سيبويه، و القياس يقتضي جوازها لأنّها بمعنى "متى" التي تطّرد بها المجازاة.[1]

- **كيفما :**

يقول سيبويه: "و سألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع ، فقال: هي مستكرهة و ليست من حروف الجزاء، و مخرجها على الجزاء لأنّ معناها على أيّ حال تكن أكن."[2]، تلحقها "ما" قصد التّأكيد لضعف الارتباط، و يكون الفعلان بعدها متّفقين لفظا، تدلّ على تعميم الأحوال و لا تعمل الجزم حملا على "كيف" الاستفهاميّة خلافا للكوفيين الذين يثبتون المجازاة بها معنى و عملا.[3]

5 . 1 . 2 . إعراب أدوات الشّرط :

ذكرنا ـ فيما سبق ـ أنّ من بين أدوات الشّرط حروفا و أسماء و ظروفا، و ذلك مفيد في تحديد المحلّ الإعرابي لكلّ منها. و القاعدة العامّة في الحروف أنّها باقية على أصلها تنطبق على حروف الشّرط كما تنطبق على كلّ الحروف و هي أنّه لا محلّ لها من الإعراب لعدم حاجتها إليه، و توضيح ذلك أنّ الحاجة إلى "الإعراب توجد حيث توجد المعاني التّركيبيّة الأساسيّة، و الحرف لا يؤدّي هذا المعنى قطّ. و لكنّه إذا وضع في تركيب، فإنّه يؤدّي في غيره بعض المعاني الجزئيّة الفرديّة..."[4]، و الحروف التي تندرج تحت هذا الحكم هي: إن، إذ ما، لو، لولا، لوما، لمّا، أمّا.

أمّا الأسماء "من، ما، مهما" فإنّها تعرب مبتدأ إذا استوفى فعل الشّرط مفعوله أو كان لازما، فإذا لم يستوفِ مفعوله أعربت مفعولا به، و قد تعرب "ما" و "مهما" مفعولا مطلقا إذا دلّتا على الحدث نحو: مهما تقرأ ينفعك، و ما تنم تسترح.[5] و تعرب "أيّ" بحسب ما تضاف إليه و المعنى، فيمكن أن تكون مبتدأ أو مفعولا به أو مفعولا مطلقا أو ظرف زمان أو مكان نحو: أيُّ علم تصاحبه يفدك، و أيَّ كتاب

---

[1] . ابن عقيل، المساعد، 135/3.

[2] . سيبويه، الكتاب، 60/3.

[3] . ابن عقيل، المساعد، 138/3 و ما بعدها. و انظر: الإنصاف 2/ 643 و ما بعدها.

[4] . عباس حسن ، النّحو الوافي، ط3: دار المعارف، مصر، (د ، ت)، 86.

[5] . مصطفى جطل، فصول من النّحو، 233.

تقرأ تستفد، و أيَّ نوم تنم تسترح، و أيَّ حين تأتني تجدني، و أيَّ جهة تسر أسر. كما تعرب "كيفما" اسم شرط في محلّ نصب حال من فاعل فعل الشّرط.[1]

و قد اختلف النّحاة في خبر اسم الشّرط الواقع مبتدأ؛ فقيل بأنّه عبارة الشّرط، و قيل بأنّه عبارة الجواب، و قيل بأنهما معا، و قد رجّح ابن هشام الرّأي الأوّل لتوقّف الفائدة على الجواب من جهة التّعليق لا من جهة الخبريّة.[2]

و أمّا الأدوات الشّرطيّة: كلّما، إذا، أينما، حيثما، أنّى، متى، أيّان؛ فهي ما أطلقنا عليه الظّروف لوقوعها على الأمكنة و الأزمنة، فيكون إعرابها في محلّ نصب على الظّرفيّة المكانيّة أو الزّمانيّة بحسب طبيعة الظّرف.

5ـ 2 ـ العبارة الشّرطيّة و العبارة الجوابيّة (الجزائيّة):

عبارتا الشّرط و الجواب أبرز أركان الجملة الشّرطيّة، تتحدّد بهما بالإضافة إلى الأداة كثير من العلاقات المعنويّة و القضايا الدّلاليّة التي تأتي في طليعتها الدّلالة الزمنية. و إذا كانت كثير من الأحكام المتعلّقة بها ممّا استلزم مبحثا مستقلا كقضايا الرّتبة، و التقديم و التّأخير و الحذف و بعض قضايا الإعراب...؛ فإنّ هذا المبحث سيقتصر على توضيح الإمكانات التي ترد عليها الصّيغ الصّرفية للأفعال في الجملة الشّرطيّة.

و قد حصر سيبويه لتلك الصّيغ ثلاث صور هي:

الأولى: و هي أن يكون فعل الشّرط ماضيا و فعل الجواب مضارعا نحو :"إن أتيتني آتيك أي: آتيك إن أتيتني".[3] و تكون الجملة حينئذٍ خبريّة مقيّدة بالشّرط.

---

[1] . مصطفى جطل، فصول من النّحو، 235.

[2] . ابن هشام، المغني، 438/5.

[3] . سيبويه، الكتاب، 66/3.

الثّانية: و هي أن يكون فعل الشّرط مضارعا مجزوما و فعل الجواب مضارعا مرفوعا نحو: "إن تأتني آتيك " لأنّه لا يُجِيزُ أن يرد الفعل في معنى الجواب ثمّ لا تعمل فيه "إن" الجزم.[1]

الثّالثة: و هي أن يكون فعل الشّرط ماضيا و فعل الجواب مضارعا مجزوما نحو: "إن أتيتني آتك و إن لم تأتني أجزك" و ذلك لأنّه في معنى: "إن تفعل أفعل".[2]

و قد اقتصر سيبويه على ذكر هذه الصّور الثلاث قصدا لا تغافلا لأنّ الصورة التي يكون فيها فعلا الشّرط و الجزاء مضارعين مجزومين هي الصّورة النّموذجية التي ينبغي أن ترجع إليها بقية الصّور عن طريق التّقدير أو الحذف أو التقديم، و لأجل ذلك نجده يركّز على عمل الجزم. أمّا الصّورة التي يرد فيها فعلا الشّرط و الجزاء ماضيين فإنّها ترجع إلى الأصل عن طريق الجزم محلاّ.

6ـ وظائف الجملة الشّرطيّة:

الحديث عن وظيفة الجملة الشّرطيّة في النّحو العربي يقتضينا أن نتحدث أوّلا عن مفهوم الوظيفة النّحوية، و إذا كان البنويون قد أكّدوا على أنها تلك المكانة التي يحظى بها كلّ جزء من أجزاء الكلام في البنية التّركيبيّة في السّياق الذي ترد فيه[3]؛ فإنّ أ . مارتيني ـ و هو واحد منهم ـ يربط الوظيفة بمبدأ اختيار المتكلّم لأدواته التّعبيريّة اختيارا واعيا فتحدّد وظيفة كلّ جزء بالشّحنة الإخباريّة التي يحمّله المتكلّم إيّاها، فتكون الوظيفة هي القيمة التّمييزيّة من النّاحية العامة.[4] و هذا توسيع لمفهوم الوظيفة إذ يصبح مثالا لاعتبارات تتصل بوظيفة اللّغة كظاهرة من ظواهر الاتّصال و التّخاطب.[5]

و قد اهتدى النّحاة العرب القدامى إلى هذا المفهوم، غير أنّ تعبيراتهم كانت بلفظ "المعنى"، يقول الزّجاجي (ت:337هـ): "إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني فتكون

---

[1] . سيبويه، الكتاب، 67/3.

[2] . المصدر نفسه ، 3/ 68 و ما بعدها.

[3] . Jean Dubois, Dictionnaire de linguistique, 1er édition, Larousse – Paris, 1994, 216.

[4] . André Martinet, Elements de linguistique générale, Armand colin – Paris, 1980, 62 .

[5] . عبد السّلام المسدّي، محمّد الهادي الطرابلسي ،الشّرط في القرآن الكريم على نهج اللّسانيات الوصفية ،133.

فاعلة و مفعولة و مضافة و مضافا إليها و لم تكن في صورها و أبنيتها أدلّة على المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني."[1]، و يقول ابن جنّي: " الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، و شكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما و نصب الآخر الفاعل من المفعول، و لو كان الكلام شرْجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه."[2]، و قد قام هذا المفهوم في أذهان فصحاء العرب الذين أتقنوا العربيّة سليقة؛ يقول ابن جنّي ـ كذلك ـ: "وسألت يوما أبا عبد الله محمّد بن العسّاف العقيليّ الجوشيّ التّميميّ، فقلت له كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال : ضربت أخاك . فأدرته على الرّفع فأبى، و قال: لا أقول أخوك أبداً. فقلت: فكيف تقول: ضربني أخوك؟ فرفع، فقلت ألست زعمت أنّك لا تقول أخوك أبدًا ؟ فقال : إيشٍ هذا. اختلفت جهتا الكلام."[3]!

إنّ المتمّعن في هذه النّصوص و في كثير ممّا قيل في هذا الباب يدرك أنّ الدّراسات النّحويّة العربيّة تنطلق من المفردات لتعود إليها، أمّا الجملة فهي مركب معنوي يتضمّن مفردات ذات وظائف و يرتبط بمفردات لها وظائفها[4]، و الدّليل على ذلك أنّ النّحاة يرون أنّ الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب إنّما كانت كذلك لأنها لم تحلّ محلّ الاسم المفرد.[5]

و يأتي حديثنا عن وظائف الجملة الشّرطيّة في هذا المضمار لتوضيح المعنى الذي تؤدّيه باعتبارها من أشيع التّراكيب النّحويّة استعمالا في الواقع اللّغوي، و سنتعرض في هذا المبحث إلى أبرزها بإيجاز:

---

[1] . الزجّاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، ط6: دار النفائس، بيروت . لبنان 1974م، 69.

[2] . ابن جنّي، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجّار، (د ،ط): دار الكتب العلميّة، (د ، ت)، 35/1.

[3] . المصدر نفسه، ج 1، ص 76.

[4] . عبد السّلام المسدّي ،محمّد الهادي الطرابلسي، الشّرط في القرآن الكريم على نهج اللّسانيات الوصفية، 142.

[5] . ابن هشام الأنصاري ، المغني ، 5/ 39.

- **وظيفة الخبر :**

أشار إلى هذه الوظيفة كثير من النّحاة منهم ابن الأنباري أثناء توجيه إعراب "فأنّ" من قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَاۚ ذَٰلِكَ ٱلْخِزْيُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٣﴾﴾[التوبة:63] ، فقد ذكر في الوجه الرّابع من وجوه إعرابها أنّها في موضع نصب على البدليّة، و الفاء زائدة، و قد علّق على هذا التّخريج بأنّه يلزم منه جواز البدل و التّأكيد قبل تمام المبدل منه و المؤكّد، و لم يوجد هاهنا لأنّ "أنّ" من قوله: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ﴾ لم يتمّ قبل الفاء فكيف تبدل منها أو تؤكّد قبل تمامها؟ و تمامها إنّما يكون بتمام خبرها، و هو الشّرط و جوابه، و إذا لم يتمّ فكيف يبدل منها أو يؤكّد؟![1]

- **وظيفة الصّفة :**

يذكر أبو البقاء العكبَري (ت:616هـ) أثناء توجيه الآية الكريمة: ﴿ ۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ﴿٧٥﴾ ﴾[آل عمران:75] أنّ الجملة الشّرطيّة تؤدّي وظيفة الصّفة، يقول: " قوله: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ ﴾: من مبتدأ و من أهل الكتاب خبره، و الشّرط و جوابه صفة لـ (من) لأنّها نكرة."[2] و لو أمعنا النّظر جيّدا في الآية لأدركنا أنّه كان على أبي البقاء أن يحمل الجملة الشّرطيّة على معنى صلة الموصول لا على الصّفة لأنها واقعة بعد الاسم الموصول "من".

و مما يمكن أن يحمل على أداء وظيفة الصّفة قول الشّاعر:

رِجالٌ متى يُدعَوا إلى الموتِ يَرْقَلوا إليه كإرقالِ الجِمالِ المصاعبِ

---

[1] . ابن الأنباري أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مصطفى السقّا، (د ، ط)، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1980م، 402/1.

[2] . العكبَري أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي و شركاؤه، مصر، 1976م، 272.

إذا فَزِعوا مَدّوا إلى اللّيل صارخا كموجِ الأتِيّ المُزْبِدِ المُتراكبِ

فقد وصف الاسم النّكرة "رجال" بالجملتين الشّرطيّتين المصدّرة في الأولى بالأداة المتضمّنة معنى الشّرط "متى"، و في الثّانية بالأداة "إذا" و محلّهما الرّفع، و في كلٍّ منهما ضمير عائد على الموصوف و هو واو الجماعة.[1] و يوضّح الشّاهدان جواز تعدّد الوصف بالجملة الشّرطيّة.

- **وظيفة الحال:**

تقع الجملة الشّرطيّة موقع الحال، و من الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ۚ ﴿١٧٦﴾﴾[الأعراف:176] ، يقول أبو البقاء في إعراب هذه الآية: " الكلام كلّه حال من الكلب، تقديره: يشبه الكلب لاهثا في كلّ حال."[2]. و قد حمل الجملة الشّرطيّة في قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦١﴾ ﴾ [آل عمران:161] على الحال في أحد قوليه ، يقول: "﴿وَمَن يَغْلُلْ ﴾: مستأنفة، و يجوز أن تكون حالا، و يكون التّقدير: في حال الغالِّ بعقوبة الغلول."[3]*، و ذلك ـ بطبيعة الحال ـ على معنى: أن يغلّه غيره، أي ما كان له أن يُخان.

- **وظيفة مقول القول:**

يبدو سياق القول أكثر مرونة لاستيعاب الجملة الشّرطيّة، و لذلك نجدها تشيع بشكل لافت في القرآن الكريم و في كلام العرب، فممّا جاء منها في القرآن الكريم قوله عزّ و جلّ:﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأعراف:132]، و قوله سبحانه: ﴿ وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۚ بَلْ هُم بِلِقَآئِ

---

[1] . ليث أسعد عبد الحميد، الجملة الوصفيّة في النّحو العربي، ط1: دار الضّياء، عمان . الأردن،2006م، 91.

[2] . العكبَري أبو البقاء، التبيان، 604.

[3] . المصدر نفسه، 306.

*هناك من حمل الجملة الشّرطيّة في هذه الآية على الاستئناف، يقول الأستاذ عبد الخالق عضيمة: "الظّاهر أنّ الجملة الشّرطيّة مستأنفة، و جيء بها للرّدع عن الإغلال." انظر: دراسات لأسلوب القرآن، 291/11.

﴿رَبِّهِمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٠﴾﴾[السجدة:10]، فجملة: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا...﴾ و جملة: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا...﴾ شرطيّتان تؤدّيان وظيفة مقول القول.

و مما جاء منه في الشّعر قول رؤبة[1]:

قالت بناتُ العمِّ يا سلمى و إنْ كان فقيراً مُعدمًا قالت و إنْ

ففي هذا الشّاهد استوعب سياق القول جملتين شرطيّتين الأولى: "و إن كان فقيرا معدما"، و الثّانية: هي جملة "و إن" بتقدير العبارتين الشّرطيّة و الجوابيّة المحذوفتين.

- **وظيفة الاستئناف :**

ناقش أبو حيّان(ت:745هـ) الأندلسي هذه الوظيفة أثناء تفسيره لقوله عزّ وجلّ: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ ﴿٢٥﴾﴾ [البقرة:25]، يقول: "و الأحسن في هذه الجملة أن تكون مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، و أنّه لما ذكر أنّ من آمن و عمل الصّالحات لهم جنّات صفتها كذا ، هجس في النّفوس حيث ذكرت الجنّة الحديث عن ثمار الجنّات و تشوّقت إلى ذكر كيفيّة أحوالها، فقيل لهم: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ ...﴾"[2]، و يوحي كلام أبي حيّان بأنّ المعربين قد اختلفوا في تحديد وظيفة هذه الجملة الشّرطيّة، و هو ما يوضّحه تلميذه السّمين الحلبي (ت: 756هـ) حيث ذكر أنّها حملت على الاستئناف و الخبر، كما حملت ـ أيضا ـ على الحال غير أنّه لم يبدِ ترجيحا.[3]

و يعترض أبو حيّان على الزّمخشري تخريج الجملة الشّرطيّة في قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾﴾

---

[1] . ابن هشام، المغني، 533/6.

[2] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض و آخرون، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، 1993م، 256/1 و ما بعدها.

[3] . السّمين الحلبي، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمّد خرّاط، (د ، ط): دار القلم، دمشق، (د ، ت) ، 216/1 و ما بعدها.

[الزمر:56] على الحاليّة، يقول: و يظهر أنّه استئناف إخبار عن نفسه بما كان عليه في الدّنيا لا حال."[1].

- **وظيفة الصّلة:**

تؤدّي الجملة الشّرطيّة وظيفة صّلة الموصول، و ذلك إذا وقعت بعد الاسم الموصول كما في قوله تعالى:﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾﴾ [البقرة:156/155]، فالاسم الموصول في موضع نصب صفة لـ ﴿الصَّابِرِينَ﴾، و يجوز أن يكون مبتدأ، و "أولئك عليهم صلوات" خبره، و إذا و جوابها صلة الموصول.[2]

و يبدو من خلال هذا الإعراب أنّه يراعي الوصل و الوقف، فمن وصل القراءة نصب الاسم الموصول على النّعتيّة، و من وقف عند ﴿الصَّابِرِينَ﴾رفعه على الابتداء.

و تؤدّي الجملة الشّرطيّة . كذلك . هذه الوظيفة في قوله عزّ وجلّ: ﴿ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ ۗ ﴿٤١﴾﴾[الحج:41]، فقد أعرب ابن الأنباري "الذي" موصولا بالشّرط و الجزاء، و ﴿إِن مَّكَّنَّاهُمْ ﴾هو الشّرط، و ﴿أَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾هو الجزاء.[3] و تكون الجملة الشّرطيّة بذلك صلة للموصول.

- **وظيفة التّفسير:**

ترد الجملة الشّرطيّة في سياق التّفسير، و من ذلك ورودها مفسّرة لضمير الشّأن في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي

---

[1] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 418/7.

[2] . العكبَري أبو البقاء، التّبيان، 129.

[3] . ابن الأنباري، البيان،177/2.

﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ٧٢﴾[المائدة:72] ، فجملة ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾ مفسّرة لضمير الشّأن في ﴿إِنَّهُۥ﴾، و المعنى: من يشرك شيئا في عبادة الله عزّ وجلّ أو فيما يختصّ بصفاته الألوهيّة فلن يدخل الجنة أبدا.[1]و الجملة الشّرطيّة التّفسيريّة كما هو ظاهر من سياق الكلام واردة في معنى التّهديد.

7 ـ نظام الجملة الشّرطيّة:

الأصل في الجملة الشّرطيّة أن ترد صورتها على تلك الهيئة النموذجيّة التي بنى عليها النحّاة قواعدهم النّظريّة؛ و هي الأداة فالعبارة الشّرطيّة فالعبارة الجوابيّة، غير أنّها قد تخرج عن هذا النّظام إلى نظام جديد، و ذلك بما يشهد به الواقع اللّغوي و يسمح به الاستعمال، و قد عبّر إبراهيم الشّمسان عن هذا الخروج بلفظ "الجور" أي أنّ بعض النّصوص اللّغويّة تجور عن النّظام الأصلي للجملة الشّرطيّة [2]، و هذا في نظرنا فرض للمعايير و القواعد يجافي الاستعمال اللّغوي.

و إذا كانت الصّورة النموذجيّة للجملة الشّرطيّة لا تتّسع لتشمل كل مظاهر الاستعمال اللّغوي في التّركيب الشّرطي، فقد لجأ النحّاة إلى ردّ النّصوص المخالفة إليها عن طريق التقدير و الحذف لجعلها متّسقة مع القاعدة النّحويّة.[3]

يقول عبد القاهر الجرجاني متحدّثا عن بعض أدوات الشّرط: "و تلزمها صدر الكلام، فإمّا أن تكون مبتدأة في المعنى و في اللّفظ، و إمّا أن تكون مبتدأة في اللّفظ دون المعنى، فالمبتدأ في المعنى و اللّفظ قولك: من يكرمْني أكرمْه، و من يخرجْ أخرجْ معه، و ما يعجبْني آخذْه، فهذه الأسماء مرفوعة بالابتداء لأجل أنّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل..."[4] ، و يوضّح هذا النّص أنّ الاسم المتقدّم على أداة شرطيّة بعدها فعلان

---

[1] . أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 418/7.

[2] . إبراهيم الشّمسان، الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب، ط1: مطابع الدّجوى . عابدين، 1981م 300.

[3] . المرجع نفسه، 300.

[4] . عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، (د ، ط): دار الرّشيد، العراق، 1982م، 1052 و ما بعدها.

مجزومان يجب أن يكون مرفوعا على أنّه مبتدأ، و بناء على ذلك تظهر استقلاليّة الجملة الشّرطيّة على اعتبار أنّ ذلك الاسم المرفوع ليس جزءا منها، كما تظهر أحقّية صدارة أدواتها، و يؤكّد ابن الأنباري أنّ مذهب البصريين صدارة الأداة الشّرطيّة، و هو ما يتّضح أثناء عرضه لحجّة البصريين في عدم جواز تقديم معمول الشّرط و الجزاء على حرف الشّرط ، يقول: "... و إنّما قلنا: إنّه لا يجوز تقديم معمول الشّرط و الجزاء على حرف الشّرط لأنّ الشّرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشّرط، ألا ترى أنّه لا يجوز أن يقال: زيدا أضربت؟ فكذلك لا يجوز أن يقال: زيدا إن تضربْ أضربْ."[1]، و يؤكّد ذلك في كتاب "البيان" قائلا: "و الشّرط لا يعمل فيما قبله لأن الشّرط صدر الكلام كالاستفهام."[2].

أمّا الكوفيون فإنّهم يجيزون تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشّرط نحو: زيدا إن تضربْ أضربْ، غير أنّهم اختلفوا في جواز نصبه بالشّرط؛ فأجازه الكسائي و منعه الفرّاء[3]، و انطلاقا من ذلك يحكم إبراهيم الشّمسان بأنّ الكوفيين لا يشترطون صدارة الأداة الشّرطيّة[4]، و نعتقد أنّ جواز تقديم المفعول غير كافٍ لإثبات ذلك لأنّ الأصل في رتبة المفعول أن يكون متأخّرا عن الفعل إذ أنّ أصل التّركيب " زيدا إن تضربْ أضربْ": "إن تضربْ زيدا أضربْ زيدا"، و التّقديم لم يؤثّر في الحكم النّحويّ شيئا لأنّ الاسم في نيّة التّأخير و إن تقدّم، و لذلك كان عليه أن يجد دليلا خاصّا في عدم اشتراط صدارة الأداة الشّرطيّة عندهم.

و قد رأينا في ذلك توضيحا لقضيّة تقديم الاسم رفعا أو نصبا على أداة الشّرط، و لصدارة الأداة الشّرطية، و يرتبط بهما تقديم العبارة الجوابيّة بتمامها عن الأداة.

---

[1] . ابن الأنباري، الإنصاف، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين و الكوفيين، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، (د ، ط): المكتب العصريّة، صيدا . بيروت، 1997م، 627/2.

[2] . ابن الأنباري، البيان،246/1.

[3] . ابن الأنباري، الإنصاف، 623/2.

[4] . إبراهيم الشّمسان، الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب، 304.

يقول سيبويه: "و قبح في الكلام أن تعمل إنْ أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللّفظ ثمّ لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله، ألا ترى أنّك تقول: آتيك إن أتيتني، و لا تقول: آتيك إن تأتني إلا في الشّعر، لأنّك أخّرت إن و ما عملت فيه، و لم تجعل لإن جوابا ينجزم بما قبله."[1]، و يستفاد من هذا النّصّ أمران:

الأوّل : قبح تقديم العبارة الجوابيّة مع توفّر عمل الجزم إلا في ضرورة الشّعر.

الثّاني: جواز التقديم في حال غياب عمل الجزم و هو ظاهر قوله: "ألا ترى أنّك تقول: آتيك إن أتيتني "لأنّ كلاّ من فعلي الشّرط و الجزاء ماض." و هذه حالة مشتركة بين كلّ أدوات الشّرط."[2].

و يبدو أنّ ذلك كلّه من أجل توجيه الشّاهد النّحويّ:

و إنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي و لا حَرِمُ

و على تقدير التّقديم يخرّج قول الشّاعر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنّك إن يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ

أي: إنّك تصرعُ إن يصرع أخوك.[3] و لكن لا داعي فيما نرى أن نعتبر جملة "تصرعُ" عبارة جوابيّة، بل الأولى أن تكون جملة واقعة خبرا لـ "إنّ" و الجملة الشّرطيّة جملة اعتراضيّة واقعة بين جزئي الجملة الاسميّة، و تكون جملة الخبر دالة على الجواب المحذوف، وهذا يفهم من تحليلات النّحاة لبعض الشّواهد النّحويّة في هذا الباب.

يقول ابن جنّي في توجيه الشّاهد النّحوي:

يا حكمَ الوارثِ عن عبدِ الملكْ أوديتُ إن لم تحبُ حبوَ المُعْتنِكْ

---

[1] . سيبويه، الكتاب، 66/3.

[2] . إبراهيم الشّمسان، الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب، 306.

[3] . سيبويه، الكتاب، 67/3.

"أي: إن لم تحبُ أوديتْ، فجعل أوديتُ المقدّمة دليلا على أوديتْ هذه المؤخّرة"، و هو يرى أنّ هذا الأمر جائز في حال النّفي كما هو جائز في حال الإثبات.[1]

و تقديم الجواب قد لا يصلح مع أدوات الشّرط التي تحتمل أن تكون موصولة مثل: (من، ما، أيّ) مع بقاء عملها في الفعل المضارع، يقول المبرّد: "فإن قلت آتي من أتاني، و أصنع ما تصنع لم يكن هناك جزاء، و ذلك أنّ حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها، و لو قلت: آتي من أتاني للزمك أن تكون منصوبة بالفعل الذي قبلها، و هذا لا يكون لأنّ الجزاء منفصل كالاستفهام."[2]، و يوضّح هذا المعنى أبو حيّان قائلا: "... إذا كان غير ماضٍ ـ يقصد الفعل ـ مع (ما) و(من) و(أيّ) صرن موصولات في سعة الكلام، و لها ما للموصولات من جواز تقديم العامل فيها، و حكم الضّمير و شروط الصّلة..."."[3]

أمّا "مهما" و "حيثما" ؛ فإنّه لا يجوز أن يكون الفعل المضارع بعدهما مرفوعا إلا أن يكون فعل الشّرط مجزوما.[4] و ذلك أنّ حالها بخلاف الأدوات "من" و"ما" و "أيّ" التي يكون الفعل صلة لها فيرد مرفوعا، ثمّ إنّ حيثما و غيرها محمولة على حرف الشّرط "إن" التي لا يكون الفعل صلة لها.[5]

و الحكم باق على أصله في بعض الأدوات الظّرفيّة مثل "متى" و "أين"؛ يقول المبرّد: "و لو قلت: آتيك متى أتيتني، و أقوم أين قمت على أن تجعل متى و أين ظرفين لما بعدهما كان جيّدا، و كانتا منقطعتين من الفعل الأوّل إلاّ أنّك لمّا ذكرته سدّ مسّد الجزاء و لا يعمل فيما قبله."[6] و هذا يعني أنّ القاعدة العامّة المعمول بها في تقديم جواب الشّرط مع الأدوات غير الظّرفيّة تسري على الأدوات الظّرفيّة كذلك.

---

[1] . ابن جنّي، الخصائص، 389/2.

[2] . المبرد، المقتضب، 370/2.

[3] . أبو حيّان، الارتشاف، 1880/4.

[4] . سيبويه، الكتاب، 81/3.

[5] . سيبويه، الكتاب، 81/3.

[6] . المبرّد، المقتضب، 370/2.

و هناك مظهر آخر من مظاهر نظام الجملة الشّرطيّة، و هو ضرورة ولاية الفعل في التّركيب الشّرطي للأداة، فالبصريون يرون أنّه لا يجوز أن يلي الأداة "إن" الشّرطيّة إلا أن يقدّر له فعل بعدها يدلّ عليه الفعل الظّاهر بعده، يقول أبو حيّان: "و أكثر ما يكون فعل الشّرط ظاهرا، و قد يكون مضمرا قبل معموله مفسّرا بفعل من جنس المضمر نحو: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ٦﴾[التوبة :6]، و التّقدير: و إن استجارك أحد من المشركين استجارك."[1]، و ذلك لأنّه لا يجوز الفصل بين حرف الجزم و بين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل.[2]

أمّا الكوفيّون، فإنّهم يرون أنّ الاسم الواقع بعد "إن" مرفوع بالفعل الظّاهر، أي أنّه فاعل له.[3] لكنّ هذا الرّأي إن كان مقبولا في حالة الإسناد إلى المفرد مع كون الفاعل ضميرا مستترا، و الأصل في الكلام الإظهار؛ فإنّه غير مقبول في حال ظهور الفاعل في حالة الإسناد إلى الجمع أو المثنى كما في قولنا: إن القوم خرجوا خرج زيد معهم "، ففاعل الفعل الظّاهر هو واو الجماعة، و لا يكون لفعل و احد فاعلان و إن كان عبد القادر المهيري يرى أنّ الفاعل هو الاسم الواقع بعد "إن" ، أمّا ضمير الجماعة فهو دليل على الإسناد.[4]

و على أيّة حال، فإنّ هذا النّظام الذي نتكلّم عنه في الجملة الشّرطيّة هو نظام أوجبته نظريّة العامل، فكلّ ما جاء من الأنماط الخارجة عن الصّورة النّموذجيّة للجملة الشّرطيّة إلاّ و قد ناقشه النّحاة من أجل الرّجوع به إليها سواء من جهة التّقديم عندما اعتبروا أنّ الجملة المتقدّمة عن الأداة دليل على الجواب و ليست جوابا أو عن تقديم الاسم المرفوع الذي تمثّل الجملة الشّرطيّة جزء من جملته المحمولة على الخبر؛ أو من جهة التّقدير عندما قدّروا فعلا رافعا للاسم الواقع بعد أداة الشّرط أو اعتبر هو نفسه من

---

[1] . أبو حيّان، الارتشاف، 1829/4.

[2] . ابن الأنباري، الإنصاف، 616/2.

[3] . المصدر نفسه، 616/2.

[4] . عبد القادر المهيري، مساهمة في تحديد الجملة الاسميّة، حوليات الجامعة التّونسية، عدد: 5، 1968م، 17/7. نقلا عن كتاب: الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب للأستاذ إبراهيم الشّمسان صفحة: 329.

قام بالفعل. و هذا كلّه حتى لا تتصدع نظريّة العامل بما تصطدم به من نصوص تخرج عن قاعدتها العامّة في التّركيب الشّرطي.

8 . الرّبط في الجملة الشّرطيّة:

الرّبط قرينة لفظيّة دالّة على اتّصال أحد المترابطين بالآخر، و ينبغي أن يتمّ بين الموصول و صلته، و بين المبتدأ و خبره، وبين الحال و صاحبه، و بين المنعوت ونعته، و بين القسم وجوابه، و الشّرط وجوابه...[1] و ذلك يعني أنّه عقد الصّلة بين وحدات الجملة العربيّة بعضها ببعض إذ أطلق النّحويّون بعض المصطلحات التي توضّح مرادهم من ذلك كالبناء و التّلازم و العقد و التّلاؤم و التّضامّ، و هي مصطلحات تقع في معنى الرّبط.[2]

و الرّبط في الجملة العربيّة ضرورة لغويّة لأنّنا لا نستطيع إدراك المعاني وتصوّرها إلا بتوفّر الأدوات التي نطلق عليها روابط انطلاقا من الوظيفة المنوطة بها.

و الجملة الشّرطيّة تتحقّق بانعقاد معنى الشّرط و الجزاء النّاتج عن أداة الشّرط التي تجعل العلاقة بين الشّرط و جزائه وثيقة حيث يفقد هذا المعنى بفقدان الأداة ليعود إلى ما كان عليه قبل دخولها معنى و تركيبا. و إذا اتّضح ذلك، فإنّنا نعني بالرّبط في الجملة الشّرطيّة الربط الدّاخلي الذي يربط بين الشّرط و الجزاء، و يتحقّق بأربع وسائل:

8. 1 . معنى الشّرط و الجزاء:

معنى الشّرط و الجزاء رابط معنوي في الجمل الشّرطيّة التي لا تتوفّر على عوارض تركيبيّة توجب الرّبط اللّفظي، و إنّما ذكرنا أنّه رابط معنوي دون اعتبار الجزم كما اعتبره إبراهيم الشّمسان[3]؛ لأنّ الأدوات الشّرطيّة منها ما يعمل الجزم، و منها ما لا يعمل، و بناء على ذلك يتعذّر علينا تحديد الرّابط، بل حتى وصفها بأنها جمل تتوفّر على الرّبط خاصة في الجمل ذوات الأدوات غير الجازمة و التي لا تتوفّر على دواعي الرّبط اللّفظي كالرّبط بالفاء أو اللام أو إذا الفجائية، و لذلك اعتبرنا معنى الشّرط و

---

[1] . تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها و مبناها، 213.

[2] . عبد العزيز الصّالح المعيد، الشّرط في القرآن الكريم، 193.

[3] . إبراهيم الشّمسان، الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب، 276.

الجزاء هو الرّابط لأنّه يشمل الجزم و غيره. و لعلّ الذي دفعه إلى هذا الموقف فيما نرى نصّان:

الأوّل: لعبد القاهر الجرجاني، و هو قوله: " كما أنّ الجواب إذا وجد مجزوما علم أنّه تابع للشّرط و غير منقطع عنه فلم يفتقر إلى الفاء.".[1]

و الثّاني: لأبي حيّان الأندلسي، و هو قوله: "و لو قيل ربط الجملة الشّرطيّة بالمضارع له طريقان، إحداهما بجزمه و الأخرى بالفاء و رفعه لكان قولا.".[2]

و إذا ثبت ذلك كان عليه ـ إبراهيم الشّمسان ـ أن يتنبه إلى الحالات التي لا تكون فيها أداة الشرط جازمة حتى لا يعتقد معتقد أنّ هذا الصّنف من أصناف الجملة الشّرطية خال من التّرابط أو أنّه خارج من دراسة الشّرط، و هذا ما لم يقل به أحد من النّحاة القدامى و لا اللّغويين المحدثين.

8 . 2 . الرّبط بفاء الجزاء :

ترد الفاء رابطة لجواب الشّرط، كما تكون في بعض الأحيان حرفا في خبر المبتدأ المؤوّل بالشّرط.[3] و يطلق عليها ابن جنّي فاء الإتباع، يقول: "... فمن ذلك جواب الشّرط في نحو قولك: إن تحسن إليّ فالله مجازيك، فهذه هنا للإتباع مجرّدة من معنى العطف."[4]، و للإتباع في هذا المقام دلالتان: ربط جواب الشّرط بفعل الشّرط، و التّعقيب، يقول الرّضي الاستراباذي: "و أولى الأشياء به ـ الإتباع ـ الفاء لمناسبته للجزاء معنى، لأنّ معناه التّعقيب بلا فعل، و الجزاء متعقّب للشّرط، كذلك هذا في خفّتها لفظا."[5]، و يعلّل الزّركشي سبب مجيئها في سياق الجملة الشّرطيّة بأنّ الجواب جملة تامّة يجوز استقلالها، و لابدّ من شيء يدلّ على ارتباطها بالشّرط، و كونها

---

[1] . الجرجاني، المقتصد،1101.

[2] . أبو حيّان الأندلسي، الارتشاف، 1877/4.

[3] . شرف الدّين علي الرّاجحي، الفاءات في النّحو العربي و القرآن الكريم، (د ، ط): دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1995م، 66.

[4] . ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، 2000م، 263/1.

[5] . الرّضي، شرح الكافية، 934/2.

جوابا له، فإذا كانت الجملة فعليّة صالحة لأن تكون جوابا اكتفي بدلالة الحال على كونها جوابا لأنّ الشرط يقتضي الجواب، و هذه الجملة تصلح جوابا و لم يؤت بغيرها فلزم كونها جوابا، و إذا تعقّب الجواب امتنع دخول الفاء للاستغناء عنها، فإن كانت الجملة غير فعليّة لم تكن صالحة للجواب بنفسها، لأنّ الشّرط يقتضي فعلين شرطا و جزاء، فما ليس بفعل ليس من مقتضيات أداة الشّرط حتى يدلّ اقتضاؤها على أنّه الجزاء، فلا بدّ من رابطة، فجعلوا الفاء رابطة لأنّها للتّعقيب، فيدلّ تعقيبها الشّرط بتلك الجملة على أنها الجزاء.[1]

و إذا تبيّن أنّ فاء الجزاء التي تجمع بين دلالتي الرّبط و التعقيب كانت قبل ذلك حرف عطف ثمّ جرّدت من معنى العطف ـ كما هو ظاهر من كلام ابن جنّي ـ؛ فلماذا خصّت بمعنى الإتباع دون غيرها من حروف العطف ؟

يقول ابن جنّي مجيبا عن هذا السؤال: "و إنّما دخل الفاء في جواب الشّرط توصّلا إلى المجازاة بالجملة المركّبة في المبتدأ و الخبر أو الكلام الذي يجوز أن يبتدأ به، فالجملة في نحو قولك: إن تحسن إليّ فالله يكافئك؛ لولا الفاء لم يرتبط أوّل الكلام بآخره، و ذلك أن الشّرط و الجزاء لا يصحّان إلا بالأفعال لأنّه إنّما يقصد وقوع فعل لوقوع غيره، و هذا معنى لا يوجد في الأسماء و لا في الحروف بل هو من الحروف أبعد، فلمّا لم يرتبط أوّل الكلام بآخره لأنّ أوّله فعل و آخره اسمان، و الأسماء لا يعادل بها الأفعال أدخلوا هنا حرفا يدلّ على أنّ ما بعده سبب عما قبله لا معنى للعطف فيه، فلذلك اختصّوها من بين حروف العطف، فلم يقولوا: إن تحسن إليّ و الله يكافئك، و لا ثمّ الله يكافئك."[2].

أمّا عن المقاييس التي اعتمدها النّحاة في معرفة الجمل التي لا يتحقّق فيها معنى الشّرط إلا عند ارتباطها بفاء الإتباع، فإنّها تبدو خاضعة لسنّة التّطوّر اللّغوي، ذلك بأنّها ناتجة عن استقراء النّحاة في كلّ عصر، و لذلك اعتبرها محمّد عبد السّلام

---

[1] . الزّركشي، البرهان، 299/4 و ما بعدها.

[2] . ابن جنّي، سرّ الصناعة، 264/1.

هارون مثالا للتّطوّر النّحوي النّاجح.[1] و لسنا في حاجة إلى تتبعها في كتب النّحو لتعقّبه إيّاها، الأمر الذي جعله يستنتج قاعدة عامّة، و هي أنّ كلّ ما لا يصلح أن يكون جوابا يجب اقترانه بالفاء، ثمّ وضّح الجمل التي لا تصلح لذلك، و هي الجمل الاسميّة، و الجمل الإنشائيّة، و جامدة الفعل لذاتها، و الجمل المسبوقة بـ "ما" أو"لن" أو "إن" النّافيات لما اقترن بها من تلك الحروف، و الجمل المسبوقة بـ "قد" لفظا أو تقديرا أو "السين" أو "سوف" لما تفيده هذه الحروف من إثبات يتنافى مع معنى الشّرط.[2]

أمّا عن ربطها الخبر بالمبتدأ في الجملة الاسميّة المتضّمنة لمعنى الشّرط، فقد أطلق عليه النّحاة شبه الشّرط، و ذلك في الحالات التي يكون فيها المبتدأ اسما موصولا صلته ظرف أو جملة فعليّة صالحة لأن تكون شرطا و لم تقترن بأداة الشّرط أو يكون اسما موصوفا بالاسم الموصول أو بالظّرف أو بهذه الجملة الفعليّة، أو يكون اسما مضافا إلى هذين النّوعين، و كذا إن كان الخبر جملة أمريّة أو نهييّة؛ و كلّ هاته الحالات مشروطة بأن لا يدخل على المبتدأ ناسخ فيخرجه عن كونه مبتدأ.[3]

و الظاهر أنّ اقتران الفاء بالخبر في الحالات المذكورة هو السّبب الذي جعل النّحويين يطلقون على هذه الأنماط التّركيبيّة مصطلح شبه الشّرط، وهو ما يؤكّده السّيوطي بقوله: "لمّا كان الخبر مرتبطا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل و الفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكن لمّا لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، و هو معنى الشّرط و الجزاء، و المعنى الملاحظ أن يقصد أنّ الخبر مستحق بالصّلة أو الصّفة و أن يقصد به العموم."[4]، و في هذا النّص ما يدلّ

---

[1] . محمّد عبد السّلام هارون، الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي، ط2: دار الجيل، بيروت . لبنان، 1979م،185.

[2] . محمد عبد السّلام هارون، الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي، 188.

[3] . شرف الدّين الرّاجحي، الفاءات في النّحو العربي و القرآن الكريم، 74 و ما بعدها.

[4] . السّيوطي، الهمع،347/1.

على أنّ غياب الفاء الدّاخلة على الخبر من جملة الجواب الشّبيه بالشّرط دالّ على زوال معنى المجازاة.

8 . 3 . الرّبط بإذا الفجائيّة:

يقول سيبويه: "و سألت الخليل عن قوله جلّ و عزّ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الرّوم:36] فقال: هذا كلام علّق بالأوّل كما كانت الفاء معلّقة بالكلام الأوّل، و هذا هاهنا في موضع قنطوا كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل ... و ممّا يجعلها في موضع الفاء أنّها لا تجيء مبتدأة كما أنّ الفاء لا تجيء مبتدأة."[1] و يوحي هذا الكلام بأن إذا الفجائيّة محمولة على فاء الجزاء في ربط الجواب بالشّرط، و بالخصوص عند اعتبار الموقع لأنهما لا تقعان في صدر الكلام، و عندما تعادلتا في عدم وقوعهما في الصّدارة؛ تعادلتا في الورود في الجملة الواحدة، فالتّشابه في الموقع نشأ من التّشابه في الوظيفة.[2] و يعلّل ابن جنّي الشّبه بين إذا الفجائيّة بفاء الجزاء في سياق توجيه آية الرّوم المذكورة فيقول: "... فقوله: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ في موضع قنطوا، و إنّما جاز لإذا هذه أن يجاب بها الشّرط لما فيها من المعنى المطابق للجواب، و ذلك أنّ معناها المفاجأة، و لا بدّ هنا من عملين، كما لا بدّ للشّرط و جوابه من فعلين، حتى إذا صادفه و وافقه كانت المفاجأة مسبّبة بينهما و حادثة عنهما."[3]

و حملها على الفاء في الرّبط يقتضي أنّ كونها فيما لا يصلح أن يكون أجوبة من أنماط الجمل التي سبق ذكرها في مبحث الرّبط بالفاء، غير أنّها أقلّ من الفاء صورا لعدم الصّلاحيّة، و من هنا يرى ابن الخشّاب (ت:567هـ) أنّ الجواب بإذا أقلّ استعمالا من الجواب بالفاء الأمر الذي جعل كثيرا من النّحويين يهملونها في أجوبة الشّرط.[4]

---

[1] . سيبويه، الكتاب، 63/3 و ما بعدها .

[2] . عبد العزيز الصالح المعيد، الشّرط في القرآن الكريم، 214.

[3] . ابن جنّي، سرّ الصّناعة، 265/1.

[4] . ابن الخشّاب أبو محمّد عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، (د ، ط): دمشق، 1972م ،219.

و هي لا تدخل إلا على جملة اسميّة مكوّنة من مبتدأ و خبر، و لا تدخل على الطّلب و لا تدخل عليها أداة نفي.[1]

و تجدر الإشارة إلى مسألة أخرى، و هي من بين المسائل التي طرحها سيبويه على أستاذه الخليل و تتعلّق بحكم دخول الفاء على إذا الفجائيّة؛ فأجابه قائلا: "إنّ إدخال الفاء على إذا قبيح، و لو كان إدخال الفاء على إذا حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا، فهذا قد استغنى عن الفاء و استغنت الفاء عن غيرها، فصارت إذا ها هنا جوابا كما صارت الفاء جوابا."[2]، و يرى ابن جنّي أنّ ذلك جائز لما فيها من معنى الإتباع، فتكون الفاء زائدة للاستغناء بما في إذا من معنى الإتباع عن الفاء التي تفيد الإتباع.[3]

8 . 4 . الرّبط باللّام:

تؤدّي اللّام وظيفة الرّبط بين الشّرط و جزائه شأنها في ذلك شأن الفاء و إذا الفجائيّة، غير أنّ الرّبط باللّام مخصوص بجواب لو و لولا.[4] و منه قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ ﴿٢٢﴾ ﴾[الأنبياء:22]، و قوله عزّ و علا: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾ ﴾[البقرة:251][5]، و يؤتى بها في الكلام لتّأكيد الارتباط بين الضّمائم الكلاميّة في التّركيب[6]. و يؤكّد ذلك أنّ كلّ واحدة منهما تدخل في الأصل على جملتين؛ فتربط بينهما، إذ تربط "لو" بين جملتين فعليّتين و يقترن جوابها باللّام نحو: لو جئتني لأكرمتك. و تربط "لولا" بين جملتين كذلك، لكنّ الأولى مكوّنة من مبتدأ

---

[1] . أبو حيّان، الارتشاف، 1871/4.

[2] . سيبويه، الكتاب، 64/3.

[3] . ابن جنّي، سرّ الصّناعة، 271/1.

[4] . ابن هشام، المغني، 270/3.

[5] . المصدر نفسه، 271/3.

[6] . عبد العزيز الصّالح المعيد، الشّرط في القرآن الكريم، 221.

و خبر، و الثّانيّة من فعل و فاعل، و تحتاج في الرّبط بينهما إلى اللّام كاحتياج "لو" إليها نحو: "لولا زيد لجئتك".[1]

9 . الحذف في الجملة الشّرطيّة:

يقول عبد القاهر الجرجاني و هو يتحدّث عن ظاهرة الحذف: "... فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر، و الصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، و تجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، و أتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن."[2] ، و في ذلك ما يبرز القيمة البلاغيّة للحذف في اللّغة العربيّة، و التي تتمثّل في ميلها الشّديد إلى الإيجاز.[3]

و يأتي حديثنا عن هذه الظاهرة مقصورا على الجملة الشّرطيّة، و قبل أن نتطرّق لذلك يجدر بنا أن نتعرض لمفهوم الحذف؛ يقول طاهر سليمان حمّودة: "الحذف ظاهرة لغويّة عامّة تشترك فيها اللّغات الإنسانيّة حيث يميل النّاطقون إلى حذف بعض العناصر المكرّرة في الكلام، أو إلى حذف ما يمكن للسّامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة حاليّة كانت أو عقليّة أو لفظيّة..."[4]، و من مظاهره في الجملة الشّرطيّة:

9 . 1 . حذف الأداة:

ذكرنا سابقا أنّ الارتباط الحاصل بين عبارتي الشّرط و الجواب موقوف على وجود الأداة الشّرطيّة؛ و لذلك يتبادر إلى الأذهان هذا السّؤال: هل تحذف أداة الشّرط و يبقى ذلك الارتباط في الجملة الشّرطيّة ؟ يجيبنا السيوطي فيقول: "لا يجوز حذف أداة الشّرط و لو كانت إن في الأصحّ، كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم و لا

---

[1] . ابن الشّجري هبة الله، أمالي ابن الشّجري، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، ط1: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م 510/2.

[2] . عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 177.

[3] . طاهر سليمان حمّودة ، ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي الحديث، (د ، ط): الدّار الجامعيّة للنّشر، الإسكندريّة، 1998، 9.

[4] . المرجع نفسه، 4.

حذف حرف الجرّ، و جوّز بعضهم حذف إن فيرتفع الفعل و تدخل الفاء إشعارا بذلك."[1]، و المشهور من مذاهب النّحاة أنّ أداة الشّرط لا تحذف.[2]

9. 2 . حذف العبارة الشّرطيّة:

يذكر ابن هشام الأنصاري أنّ فعل الشّرط و الأداة يحذفان باطّراد بعد الطّلب أي بعد الأمر و النّهي و الاستفهام و العرض و التمنّي، و يحذفان مع غيره؛ يقول: "و هو مطّرد بعد الطّلب نحو: ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران:31]، أي: فإن تتّبعوني يحببكم الله... و جاء بدونه نحو: ﴿إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [العنكبوت:56] أي: فإن لم يتأتَّ إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإيّاي فاعبدوني في غيرها..."[3].*

و يتحدّث عن مظهر آخر من مظاهر حذف العبارة الشّرطيّة، و ذلك بعد حرف الجواب إذا دلّ عليها دليل نحو قوله عزّ و علا: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ ﴿٩١﴾ ﴾ [المؤمنون:91] و نحو قول الشّاعر:

لو كنتُ من مازنٍ لم تستبح إبلي بنو اللّقيطةِ من ذهلِ بن شيبانا

إذاً لقام بنصري معشرٌ خُشُنٌ عند الحفيظةِ إن ذو لوثةٍ لانا

فـ "إذاً" جواب لـ "لو" مقدّرة في الآية الكريمة ظاهرة في البيتين.[4] و التّقدير في الآية: إذاً لو كان معه آلهة لذهب...، و في البيتين: إذاً لو كنت منهم و استبيحت إبلي لقام...[5]؛ فإذاً ـ على ذلك ـ نائبة عن ذكر الشّرط في الجواب كنيابة "نعم" عن ذكر المسؤول عنه في الجواب، فلو قلت: إذاً أكرمْك لمن قال لك: إنْ تكرمْني أزرْك؛ ناب

---

[1] . السيوطي، الهمع، 63/2.

[2] . إبراهيم الشّمسان، الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب، 236.

[3] . ابن هشام، المغني، 519/6.

* يبدو أنّ ابن هشام يذهب مذهب سيبويه و جمهور البصريين لأنّ جواب الطّلب عندهم مجزوم بشرط مقدّر، بينما يذهب الخليل أنّ الجازم هو الطّلب نفسه لقيامه مقام الشّرط. انظر: الكتاب، 94/3.

[4] . ابن هشام، المغني، 113/1 و ما بعدها.

[5] . طاهر سليمان حمّودة، ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي،285.

عن قولك: أكرمْك بسبب الشّرط الذي ذكرت، كما ناب عن قولك: نعم في جواب من يقول لك: أزيد في المسجد؟ عن أن تقول: زيد في المسجد مع اتّصال الجواب بالشّرط و السؤال فيها و تأكيده على الإيجاز.[1]

و قد تحذف العبارة الشّرطيّة من دون حذف الأداة لورود النّفي بعدها و تقدّم ما يدلّ عليها كقول الشّاعر:

فطلِّقها فلستَ لها بكفءٍ و إلّا يعلُ مفرقَك الحسامُ

و التّقدير: و إلا تطلّقْها يعلُ مفرقك الحسام.[2] و يذكر أبو حيّان الأندلسي أنّ حذف الشّرط لا يكون إلا مع "إن" من بين أدوات الشّرط.[3]

9 . 3 . حذف العبارة الجوابيّة:

العبارة الجوابيّة أكثر أجزاء الجملة الشّرطيّة تعرّضا للحذف، و تحذف إذا دلّ عليها دليل أو كانت معروفة لا يحتاج إلى ذكرها أو لغرض بلاغي كدفع الذّهن إلى تصوّر عظمة أمر ما.[4]

و الجملة الشّرطيّة محذوفة الجواب لا بدّ أن يكون فعل الشّرط فيها ماضيا، و ذلك مفهوم من كلام سيبويه، لأنّه لا يجيز أن تأتي العبارة الشّرطيّة ذات المضارع المجزوم بلا جواب، يقول:"و قبح في الكلام أن تعمل إن أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللّفظ ثمّ لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله."[5]، و يؤكّد ذلك أبو حيّان قائلا:"و إن تقدّم ما يشبه الجواب كان دليلا على حذف الجواب، و يلزم إذ ذاك أن يكون فعل الشّرط ماضي اللّفظ أو مقرونا بلم...".[6]

---

[1] . الخوارزمي صدر الأفاضل، شرح المفصّل الموسوم بالتّخمير، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، ط1: دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، 1990م، 154/3.

[2] . ابن هشام، المغني، 522/6.

[3] . أبو حيان، الارتشاف، 4/ 1883.

[4] . إبراهيم الشّمسان، الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب، 340.

[5] . سيبويه، الكتاب، 66/3.

[6] . أبو حيّان، الارتشاف، 1879/4.

و قد تتبّع إبراهيم الشّمسان مواضع حذف العبارة الشّرطيّة التي ناقشها النّحاة فوجد أنها تحذف إذا عرف معنى الجواب أو توسّطت الأداةُ العبارةَ الشّرطيّة، أو عند الجواب على الاستفهام، أو توالت عبارتان شرطيّتان فأكثر، أو ولي الشّرطُ قسمًا أو استفهامًا أو وردت بعد "أمّا"، أو كان ارتباطها بالعبارة الشّرطيّة على غير جهة السّببيّة، و كذا إذا وردت العبارة الشّرطيّة بعد الواو و تقدّمها ما يدلّ على الجواب.[1]

9 . 4 . حذف العبارتين الشّرطيّة و الجوابيّة معا:

تحذف عبارتا الشّرط و الجواب معا لدلالة ما قبلهما، و ذلك نحو قول الشّاعر:

قالت بناتُ العمِّ يا سلمى و إن كان فقيراً معدماً قالت: و إن

و التّقدير: و إن كان كذلك رضيته[2]، و قد تقدّم ـ قبل قليل ـ أثناء الحديث عن حذف العبارة الشّرطيّة أنّه خاصّ بـ "إن" دون غيرها من أدوات الشّرط، كذلك الحال إذا حذفتا معا؛ يقول أبو حيّان: "و أمّا حذف فعل الشّرط و فعل الجزاء معا و إبقاء إن، فقليل و هو مختصّ بالضرورة. و قال ابن الأنباري: و إنّما صارت أمّ الجزاء لأنّها بغلبتها عليه تنفرد، و تؤدّي عن الفعلين، فيقول الرّجل: لا أقصد فلانا لأنّه لا يعرف حقّ من يقصده، فتقول له: زرْه و إن ، يراد: و إن كان كذلك فزرْه، فتكفي إن من الشّيئين، و لا يعرف ذلك في غيرها من أدوات الشّرط.".[3]

9 . 5 . حذف فعل الشّرط:

و يرد هذا الحذف في التّراكيب الشّرطيّة التي يلي فيها "إن" اسم نحو: "إن زيد يأتني آته."، و ذلك عند البصريين خاصّة، لأنّهم يرون أنّ الاسم الواقع بعد "إن" مرفوع بتقدير فعل من جنس الفعل الظّاهر الواقع بعده، و التّقدير: إن يأتني زيد يأتني آته، و يكون الفعل الظّاهر مفسّرا للفعل المحذوف و دالّاً عليه، و السّبب في ذلك أنّه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم و بين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، و لا

---

[1] . إبراهيم الشّمسان، الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب، 348/343.

[2] . ابن هشام، المغني، 533/3.

[3] . أبو حيّان، الارتشاف، 1884/4.

يجوز في هذه الحال أن يعمل فيه الفعل لأنّه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه.[1] و كذا إن كان الاسم بعدها منصوبا نحو: " النّاس مجزيّون بأعمالهم إن خيراً فخير و إن شراً فشرّ"؛ وجب التّقدير، و يكون الأصل: "إن فعل المرء خيرا جُزِيَ خيرا، وإن فعل شرّاً جُزِيَ شرّا.[2]

9 . 6 . حذف الرّوابط:

و نعني بذلك الفاء، و اللّام في جواب "لو" و إن كان ابن جنّي يطالعنا بقاعدة يستبعد من خلالها أن يلحق الحروف حذف أو زيادة، يقول: "اعلم أنّ الحروف لا يليق بها الزّيادة أو الحذف و أنّ أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة و لا محذوفة. فأمّا وجه القياس في امتناع حذفها من قبل أنّ الغرض في الحروف هو الاختصار، ألا ترى أنّك إذا قلت: ما قام زيد فقد نابت عن أنفي، و إذا قلت: هل قام زيد؟ فقد نابت عن أستفهم، فوقوع الحرف مقام الفعل و فاعله غاية الاختصار، فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفا لأفرطت في الإيجاز لأنّ اختصار المختصَر إجحاف به."[3]، و قد حصر سيبويه حذف الفاء في الاضطرار نحو: إن تأتني أنا صاحبك، يريد معنى الفاء، فشبّهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفه.[4] و جعل منه قول الشّاعر:

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها و الشّرُّ بالشّرِّ عند اللهِ مثلان[5]

أي: فالله يشكرها، و يذكر ابن جنّي أنّ بعض البصريين يروونه:

من يفعلِ الخيرَ فالرّحمنُ يشكره.[6]

أمّا عن اللّام الرّابطة لجواب "لو" فإنّ أوضاع فعل جوابها أن يكون فعلا ماضيا مثبتا أو منفيّا بـ "ما"، أو مضارعا مجزوما بـ "لم"، و الأكثر في الماضي المثبت أن

---

[1] . ابن الأنباري، الإنصاف، 616/2.

[2] . ابن جنّي، الخصائص، 360/2.

[3] . ابن جنّي، سرّ الصّناعة، 280/1.

[4] . سيبويه، الكتاب، 68/3.

[5] . المصدر نفسه، 65/3.

[6] . ابن جنّي، سرّ الصّناعة، 275/1.

يقترن باللّام نحو قوله تعالى: ﴿ لَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَٰهُ حُطَٰمٗا فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ ٦٥ ﴾ [الواقعة:65]، و ممّا ورد متجرّدا منها قوله عزّ و علا: ﴿ لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا ٧٠ ﴾ [الواقعة:70]، و الغالب على المنفي تجرّده منها نحو قوله سبحانه: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ ١١٢﴾[الأنعام:112]، و مما ورد مقترنا بها في حالة النّفي قول الشّاعر:

و لو نُعطى الخيارَ لما افترقنا و لكنْ لا خيارَ مع اللّيالي.[1]

10. توابع الأفعال في الجملة الشّرطيّة:

10. 1 . تابع فعل الشّرط:

يرد الفعل التّابع لفعل الشّرط على ثلاثة أوضاع: التّوكيد اللّفظيّ نحو: "إن تأتني تأتني أعطك." فتأتني الثّانية توكيد لفظي.[2] و البدل نحو قول الشّاعر:

متى تأتِنا تُلمِمْ بنا في ديارنا تجدْ حطباً جزلاً و ناراً تأجّجا

فـ "تلمم" بدل من الفعل تأتنا.[3] و العطف، و يكون بأحد أحرف العطف " الواو، الفاء، ثمّ، أو"، و الوجه في الفعل المعطوف على فعل الشّرط بهذه الأحرف الجزم، يقول سيبويه: "و أمّا ما ينجزم بين المجزومين فقولك: إن تأتني ثمّ تسألْني أعطك، و إن تأتني فتسألْني أعطك، و إن تأتني و تسألْني أعطك، و ذلك لأنّ هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأوّل، وكذلك أو و ما أشبههنّ."[4]، و قد ينصب الفعل بعد الفاء و الواو نحو: إن تأتني فتحدّثَني أحدّثْك، و إن تأتني و تحدّثَني أحدّثْك، و لكنّ الجزم أجود.[5]

---

[1] . ابن هشام، المغني، 438/3 و ما بعدها.

[2] . مصطفى جطل، فصول من النّحو، 185.

[3] . سيبويه، الكتاب، 86/3.

[4] . المصدر نفسه، 87/3 و ما بعدها.

[5] . نفسه، 88/3.

10. 2 . تابع فعل جواب الشّرط:

يؤكّد فعل جواب الشّرط توكيدا لفظيّا، و يبدل منه، و يعطف عليه، فإذا أكّد أو أبدل منه وجب جزم الفعل المضارع التّابع، تقول: "إن تزرْني أكرمْك أكرمْك، و قال تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾﴾ [الفرقان:68].[1] فإذا كان التّابع معطوفا بالواو أو الفاء جاز فيه وجهان: الجزم، و النّصب على إضمار "أن". و هناك وجه آخر و هو الرّفع على الاستئناف نحو قوله عزّ و علا: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾﴾ [البقرة:284]، قرئ الفعل "يغفر" بالجزم، و النّصب و الرّفع و نحو قوله عزّ من قائل: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ۗ ﴿٢٧١﴾﴾ [البقرة:271]. أمّا إذا كان حرف العطف "أو" فإنّه لا يجوز في الفعل المضارع المعطوف على فعل جواب الشّرط إلاّ الجزم.[2]

11العامل في الجملة الشّرطيّة:

العامل في النّحو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[3]، وهذا ينسجم مع ما قرّره اللّغويّون المحدثون من أنّه يقتضي أثرا إعرابيا في الكلم[4] يحيل إلى باب خاصّ من أبواب النّحو، و قد أطلق النّحويون على المؤثّرات عوامل، و على الكلمات المتأثّرة معمولات، و على الأثر الذي تحدثه عملا، و بنوا وفق ذلك الهيكل النّظري للنّحو العربي.

و تنقسم العوامل ثلاثة أقسام: أفعال و أسماء و حروف، فالأصل في العمل للأفعال؛ و هي الأفعال التّامّة و النّاقصة و الجامدة و أفعال القلوب. و الأسماء يعمل منها ما

---

[1] . مصطفى جطل، فصول من النّحو، 186.

[2] . المرجع نفسه، 186.

[3] . الجرجاني السّيّد الشّريف، التّعريفات، تحقيق: مصطفى أبو يعقوب، ط1: مؤسّسة الحسنى، الدّار البيضاء . المغرب، 2006م، 83.

[4] . مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، 628/2.

كان شبيها بالفعل كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصّفة المشبّهة و أفعال التّفضيل.[1] أمّا الحروف العاملة فهي حروف الجرّ و الحروف المشبّهات بـ "ليس" و "أن" المصدريّة و أخواتها النّاصبة للفعل المضارع و حروف الجزم.[2]

و الذي يعنينا من ذلك ـ بعد هذا التّوضيح لقضيّة العمل الإعرابي ـ عامل الجزم في الجملة الشّرطيّة، و نعني بذلك أثر الجزم في فعل الشّرط و فعل الجواب. و إذا كان النّحاة متّفقين حول عامل الجزم في فعل الشّرط من أنّه أداة الشّرط؛ فإنّهم اختلفوا في العامل في جواب الشّرط و تعدّدت آراؤهم فيه و نظرة فاحصة في كتاب "الإنصاف" توضّح ذلك.

ذهب أكثر البصريين إلى أنّ أداة الشّرط هي التي تعمل الجزم في فعل الشّرط و فعل الجواب معا، و ذلك أنّ أداة الشّرط تقتضي جواب الشّرط كما تقتضي فعل الشّرط، فكما وجب أن تعمل في فعل الشّرط؛ وجب كذلك أن تعمل في جوابه.[3] و هو رأي الفراء من الكوفيين، يقول: "... فإذا كانت جزاء ـ يقصد أدوات الاستفهام التي تلحقها ما ـ جزمت الفعلين: الفعل الذي مع أينما و أخواتها و جوابه كقوله: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ﴿١٤٨﴾﴾[البقرة:148].[4]

و ذهب الخليل بن أحمد إلى أنّ عامل الجزم في جواب الشّرط هو أداة الشّرط و فعل الشّرط معا، و هو يرى أنّك إذا قلت: "إن تأتني آتك، "فآتك" انجزمت "بإن تأتني"[5]، و تبعه في ذلك تلميذه سيبويه معتبرا أنّ حرف الشّرط و فعل الشّرط بالجواب، يقول أثناء حديثه عن انجزام الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض: "و إنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني، لأنّهم جعلوه معلّقا

---

[1] . أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب و تطبيقها في القرآن الكريم، ط1: ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر، 1981م، 61.

[2] . المرجع نفسه، 62.

[3] . أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف،608/2.

[4] . الفراء، معاني القرآن، 86/1.

[5] . سيبويه، الكتاب، 63/3.

بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ إن تأتني غير مستغنية عن آتك."[1]، و قد علّل المبرّد هذا الرّأي بالقياس على جملة المبتدأ و الخبر قائلا: "فإذا قلت: إن تأتني آتك، فتأتني مجزومة بإن، و آتك مجزومة بإن تأتني، و نظير ذلك من الأسماء قولك: زيد منطلق، فزيد مرفوع بالابتداء، و الخبر رفع بالابتداء و الخبر."[2]، و يعترض ابن الأنباري عن ذلك بأنّ الفعل لا يعمل في الفعل.[3]

و يرى الأخفش (ت:215هـ) أنّ فعل الشّرط وحده هو جازم الجواب لأنّ فعل الشّرط طالب للجواب مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى و الاستلزام.[4] و هو اختيار ابن مالك.[5] و يبدو أنّ هذا المذهب يمكن أن يردّ بما ردّ به ابن الأنباري المذهب السّابق.

و يذهب المازني (ت:247هـ) مذهبا آخر، و هو أنّ فعل الشّرط معرب و فعل الجواب مبني ، أو أنّهما مبنيّان جميعا مستدلاّ على ذلك بأنّ الفعل لا يقع موقع الاسم، فلا يكون معربا بناء على أنّ سبب إعراب المضارع وقوعه موقع الاسم، كما استدلّ على بناء الجواب فقط بأنّه لم يكن له عامل، لأنّه لم يصحّ عند عمل ما تصرفه فيه.[6] و قد ردّ ابن الأنباري هذا المذهب و حكم عليه بالفساد، و حجّته في ذلك أنّ الفعل معرب بعد "أن" و "كي" و "إذن" و "لم" و "لمّا" و "لام الأمر" و "لا النّاهية" لأنّ الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف، و كان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبنيّا وفق هذا الرأي.[7]

أمّا عن نحّاة المدرسة الكوفيّة، فذهب أكثرهم إلى أنّ جواب الشّرط مجزوم على الجوار، و احتجّوا بأنّ جواب الشّرط مجاور لفعل الشّرط، و لذلك حمل عليه في الجزم

---

[1] . سيبويه، الكتاب، 93/3.

[2] . المبرّد، المقتضب،349/2.

[3] . ابن الأنباري، أسرار العربيّة، تحقيق: بركات يوسف هبّود، ط1: دار الأرقم ،بيروت . لبنان،1999م، 238. و انظر: الإنصاف، 608/2.

[4] . السيوطي، همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، 1998م، 461/2.

[5] . ابن مالك، شرح التّسهيل، تحقيق: عبد الرّحمن السّيّد، محمّد بدوي المختون، (د ، ط): دار صادر للطباعة و النّشر، (د ، ت)، 80/4.

[6] . المصدر نفسه، 416/2.

[7] . ابن الأنباري، الإنصاف، 609/2

فكان مجزوما مثله، و ذلك قياسا على ظاهرة الجرّ بالمجاورة نحو: "هذا جحر ضبٍّ خربٍ"، فكلمة "خرب" مجرورة بجوارها لكلمة "ضب"، و كان الأصل أن تكون مرفوعة كونها صفة لكلمة "جحر".[1] و هذا محمول على الشّذوذ الذي يقتصر فيه على السّماع لقلّته.[2]

و يمكن أن يضاف إلى هذه المذاهب مذهبا آخر، و هو مذهب ابن الأنباري الذي يرى أنّ العامل في جواب الشّرط هو أداة الشّرط بواسطة فعل الشّرط.[3] و هو رأي يقوم على توسيع نظريّة العامل بابتداع العامل بالواسطة.

و الذي نختاره من بين هذه الآراء و المذاهب رأي البصريين ليسره و بعده عن التّكلّف.

12دخول الشّرط على الشّرط:

يطلق النّحاة و الفقهاء على هذه المسألة "اعتراض الشّرط على الشّرط"[4]، و المقصود بها ما يجري من كلام العرب في الاستعمال من تعلّق الحكم على مجموع أمرين شريطة تقدّم المؤخّر و تأخّر المقدّم.[5] و مما جاء في هذه المسألة قول الشّاعر:

إنْ تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا منّا معاقلَ عزٍّ زانها كرمُ

و توضيح المعنى في هذا الشّاهد أن الذّعر مقدّم عن الاستغاثة.[6] و يرى ابن هشام الأنصاري أنّ هذه المسألة من المسائل التي وقع فيها الالتباس و الغلط لكثير من

---

[1] . ابن الأنباري، الإنصاف ، 602/2.

[2] . المصدر نفسه، 615/2.

[3] . نفسه، 607/2.

[4] . انظر: أمالي ابن الشّجري، 367/2، بدائع الفوائد لابن القيّم،75/1، اعتراض الشّرط على الشّرط لابن هشام، 31، الأشباه و النّظائر للسّيوطي، 96/4.

[5] . ابن هشام الأنصاري، اعتراض الشّرط على الشّرط، تحقيق: عبد الفتّاح الحموز، ط1: دار عمار، عمان، 1986م، 51.

[6] . ابن القيّم، البدائع، 76/1.

النّحاة و المفسّرين و لذلك حاول إخراج خمس صور لا ينطبق عليها مصطلح "اعتراض الشّرط على الشّرط"[1]:

الأولى: أن يكون الشّرط الأوّل مقترنا بجوابه ثمّ يأتي الشّرط بعد ذلك كقوله سبحانه: ﴿ يَٰقَوۡمِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيۡهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسۡلِمِينَ ﴿٨٤﴾ ﴾ [يونس:84].

الثّانية: أن يقترن الثّاني بفاء الجواب لفظا نحو: "إن تكلّم زيد فأجاد فأحسن إليه" لأنّ الشّرط و جوابه جواب للأوّل.

الثّالثة: أن يقترن بفاء الجواب تقديرا نحو: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [الواقعة:88]. خلافا لمن استدلّ بتعارض الشّرطين، لأنّ الأصل عند النحّاة مهما يكن من شيء فإن كان المتوفّى من المقرّبين فجزاؤه، فحذفت مهما و أنيب عنها (أمّا) فصار أمّا فإن كان...

الرّابعة: أن يعطف على فعل الشّرط شرط آخر كقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ ﴿٣٦﴾ إِن يَسۡـَٔلۡكُمُوهَا فَيُحۡفِكُمۡ تَبۡخَلُواْ وَيُخۡرِجۡ أَضۡغَٰنَكُمۡ ﴿٣٧﴾ ﴾ [محمّد:37/36].

الخامسة: أن يكون جواب الشّرط محذوفا، فليس من الاعتراض نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ ﴿٣٤﴾ ﴾ [هود:34]، و كذلك قوله: ﴿ وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا ﴿٥٠﴾ ﴾ [الأحزاب:50].

و يرى ابن هشام أنّ أحسن دليل يمكن أن يساق على مسألة الاعتراض من القرآن الكريم قوله عزّ و علا: ﴿ وَلَوۡلَا رِجَالٞ مُّؤۡمِنُونَ وَنِسَآءٞ مُّؤۡمِنَٰتٞ لَّمۡ تَعۡلَمُوهُمۡ أَن تَطَـُٔوهُمۡ فَتُصِيبَكُم مِّنۡهُم مَّعَرَّةُۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۖ لِّيُدۡخِلَ ٱللَّهُ فِي رَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٢٥﴾ ﴾ [الفتح:25]، يقول: "فالشّرطان و هما لولا و لو قد اعترضا و ليس معهما

[1] . ابن هشام، اعتراض الشّرط على الشّرط، 32، 33، 34.

إلا جواب واحد متأخّر عنهما و هو لعذّبنا."[1]، و قد علّق الإمام الزّركشي على هذه الآية الكريمة، و خرّجها على الاعتراض معتبرا إيّاها العمدة في هذا الباب.[2]

و ممّا يجب بيانه أن مسالة الاعتراض قد ارتبطت ببعض الأحكام الفقهيّة، و من ذلك قول الرّجل لامرأته: "إن أكلتِ إن شربتِ فأنتِ طالق"، يقول ابن الشّجري (ت:542): "الفتيا أنّها إن أكلت ثمّ شربت لا يحنث، و إن شربت ثمّ أكلت حنث."[3]، و ذلك انطلاقا من أنّ "أنت طالق" جزاء "إن أكلتِ"، و "إن شربتِ" شرط آخر جوابه "إن أكلتِ فأنتِ طالق"، و بناء على ذلك يكون قوله "إن أكلتِ" في نيّة التّأخير و إن تقدّم لفظا، الأمر الذي يوجب الحنث إذا وقع منها فعل الشّرب قبل فعل الأكل.[4] لأنّه تعلّق على أكل معلّق على الشّرب.[5]

و لعلّ مسألة اعتراض الشّرط على الشّرط من أبرز الدّلائل على مرونة الجملة الشّرطيّة إذ تتّسع لتوظيف قضيّة التّعليق توسيعا في غاية الطّرافة، كما تتّسع لتؤدّي وظيفة نحويّة هي وقوعها في سياق جواب الشّرط.

13الجملة الشّرطيّة و أسلوب القسم:

يقول سيبويه: "اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك"[6]، و هو "يمين يقسم بها الحالف ليؤكّد بها شيئا يخبر عنه من إيجاب أو جحد."[7]، و تتركّب جملة القسم من عبارة القسم و عبارة جواب القسم، و لا تستقلّ بنفسها إلا بتوفّرهما لأنّ الأولى منهما مؤكّدة للثّانية، و قد جيء بالعبارة القسميّة للتّوكيد و لا قيمة لها من جهة المعنى إذا لم يذكر جوابها الذي تؤكّده.

---

[1] . ابن هشام، اعتراض الشّرط على الشّرط، 38.

[2] . الزّركشي، البرهان، 372/2.

[3] . ابن الشّجري، الأمالي، 367/2.

[4] . المصدر نفسه، 367/2.

[5] . ابن القيّم، البدائع، 75/1.

[6] . سيبويه، الكتاب، 104/3.

[7] . ابن سيدة أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصّص، (د ، ط): دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، (د ، ت)، 110/13.

و يبدو أنّ بين الجملة الشّرطيّة و الجملة القسميّة صلة وثيقة، فكلتاهما جملة مركّبة إذ تتكوّن الجملة الشّرطيّة من شرط و جزاء كما تتكون الجملة القسميّة من قسم و جواب كما أنّ كلتيهما تعتبر جملة واحدة لا تقبل الانشطار.

ثمّ إنّه من بين وشائج الصّلة بينهما أنهما قد تجتمعان في تركيب لغوي واحد، و هذه حقيقة يشهد بها الاستعمال اللّغوي و يقرّها استقراء النّحاة لفصيح الكلام في المراحل الباكرة لنشوء النّحو العربي. و قد عقد سيبويه بابا في "الكتاب" سمّاه "هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوّله"، يقول: "و ذلك قولك: و الله إن أتيتني لا أفعل، لا يكون إلا معتمدا عليه اليمين، ألا ترى أنّك لو قلت: والله إن تأتني آتك لم يجز، و لو قلت: و الله من يأتني آته كان محالا، واليمين لا تكون لغوا كلا و الألف، لأنّ اليمين لآخر الكلام، و ما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين."[1]، وظاهر هذا الكلام أنّ القسم إذا تقدّم على الشّرط كان الجواب له لا للشّرط و ذلك مفهوم من جملة "اليمين لآخر الكلام". غير أنّه قد يتقدّم الشّرط على القسم فيكون الجواب له في هذه الحال لا للقسم، و في كلتا الحالين يحذف جواب المتأخّر منهما، يقول ابن مالك:

و احذفْ لدى اجتماعِ شرطٍ و قسمْ جواب ما أخّرتَ فهْوَ مُلتَزَمْ

و يشرح ابن عقيل هذا البيت فيقول: "إذا اجتمع شرط و قسم حذف جواب المتأخّر منهما لدلالة جواب الأوّل عليه؛ فتقول: إن قام زيد و الله يقم عمرو، فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشّرط عليه، و تقول: و الله إن يقم زيد ليقومنّ عمرو، فتحذف جواب الشّرط لدلالة جواب القسم عليه."[2].

و إذا اجتمع شرط و قسم، و كان قبلهما مبتدأ فإنّ الجواب يكون للشّرط مطلقا، يقول ابن مالك:

و إنْ توالیا و قبلُ ذو خبرْ فالشّرطَ رجِّحْ مطلقا بلا حذرْ

---

[1] . سيبويه، الكتاب، 84/3.

[2] . ابن عقيل بهاء الدّين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، (د ، ط): مكتبة دار التّراث، القاهرة، 2005م، 35/4.

و لا يكون في هذه الحال اعتبار لقاعدة التّقديم و التّأخير، إذ يجاب الشّرط و يحذف جواب القسم، فتقول: "زيد إن قام و الله أكرمْه"، و "زيد والله إن قام أكرمْه".[1]

و قد اعتبر سيبويه القسم في مثل هذه الأمثلة لغوا، يقول: "و تقول: أنا و الله إن تأتني لا آتك لأنّ هذا الكلام مبنيّ على أنا، ألا ترى أنّه حسنٌ أن تقول: أنا و الله إن تأتني آتك، فالقسم هاهنا لغو.".[2]

و قد جاء قليلا ترجيح الشّرط عند اجتماعهما و تقدُّم القسم و إن لم يتقدّمهما مبتدأ نحو قول الشّاعر:

لئنْ مُنِيتَ بنا عن غبِّ معركةٍ لا تُلفِنا عن دِماءِ القومِ ننتَفِلُ

فاللّام الموطّئة دليل على القسم المحذوف، و الفعل "تُلْفِنا" مجزوم، و الجزم دالّ على جواب الشّرط، و هو قليل و القياس عكسه.[3]

14الجملة الشّرطيّة و أسلوب الاستفهام:

ناقش سيبويه مسألة الشّرط إذا دخلت عليه همزة الاستفهام؛ و قد أفرد له بابا أطلق عليه "هذا باب الجزاء إذا دخلت عليه ألف الاستفهام"، و هو يرى أنّ همزة الاستفهام لا تحدث أيّ تغيّر في الجملة الشّرطيّة كغيرها من أدوات الاستفهام التي يمكن أن تؤدّي وظيفة الشّرط مثل "متى"، يقول :"و ذلك قولك: أإن تأتني آتك؟ و لا تكتفي بمن لأنّها حرف جزاء، و متى مثلها، فمن ثمّ أدخل عليه الألف، تقول: أمتى تشتمني أشتمك؟ و أمن يفعل ذلك أزره؟"[4]، و يعلّل ذلك بأنّ همزة الاستفهام قد دخلت على كلام قد عمل بعضه في بعض، و لذلك لم تغيّره لأنّ هذه الهمزة بمنزلة "الواو" و "الفاء" و "لا"، و ليست كـ "إذ" و "هل" و ما أشبههما، فهي تدخل على المجرور و المنصوب و المرفوع فتدعه على حاله ولا تغيّره عن لفظ المستفهم بخلاف "هل" و أخواتها.[5]

---

[1] . ابن عقيل بهاء الدّين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ، 36/4.

[2] . سيبويه، الكتاب، 84/3.

[3] . طاهر سليمان حمّودة، ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، 290.

[4] . سيبويه، الكتاب،82/3.

[5] . المصدر نفسه، 82/3.

و هو بذلك يعتبر همزة الاستفهام لغوا مادامت غير مؤثّرة في الجملة، و يتوقّع اعتراضا لمعترض فيقول: "فإن قيل: فإنّ الألف لا بدّ لها من أن تكون معتمدة على شيء فإنّ هذا الكلام معتمد لها كما تكون صلة للذي إذا قلت: الذي إن تأته يأتك زيد. فهذا كلّه وصل."[1]، و يشرح السيرافي(ت:368هـ) معنى الاعتماد الذي نصّ عليه سيبويه بأنّ ما بعد همزة الاستفهام من الشّرط و الجزاء معتمد لها كما يعتمد على المبتدأ و الخبر في مثل: أزيد منطلق؟ و كما تعتمد "الذي" في صلته على الشّرط و الجزاء و الابتداء و الخبر، إلا أنّ "الذي" يحتاج إلى عائد و همزة الاستفهام لا تحتاج إليه.[2] و الاعتماد بتعبير آخر مفهوم العلاقة بين همزة الاستفهام و ما دخلت عليه، لأنّ وجودها يستلزم مستفهما عنه تعتمد عليه هو الجملة الشّرطيّة.[3]

ويذكر سيبويه رأيا لأستاذه يونس بن حبيب البصري (ت:182هـ) أساسه أنّ همزة الاستفهام تحدث تغيّرا في التّركيب، يقول "أمّا يونس فيقول: أإن تأتني آتيك." ويحكم عليه . سيبويه . بالقبح، يقول: "وهذا قبيح و إن كان في الاستفهام، وقال عزّ وجلّ: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنبياء:34]، و لو كان ليس موضع جزاء لقبح منه إن كما يقبح أن تقول أتذكر إذ إن تأتني آتيك. فلو قلت: إن أتيتني آتيك على القلب كان حسنا."[4].

وتجدر الإشارة إلى أنّ سيبويه قد اعتمد نظريّة العامل في ردّ مذهب يونس، فاستقبحه اعتبارا لعمل "إن" الجزم ولا يكون لها جواب تجزمه لفظا، والاضطرار إلى تخريج التّركيب على التّقديم والتّأخير (القلب) كما يطلق عليه.[5]

وعلى أيّة حال فلا بدّ أن ندرك حقيقة مهمّة وهي أنّ كلا الرّأيين مبني على الجانب اللّفظي من الكلام، أي على حركة الفعل (الجزم ، الرّفع)، وعلى رتبته (التّقديم و التّأخير)، والمتأمل في مثال سيبويه يدرك أنّه يقصد الجملة الشّرطيّة الجزائيّة، كما

---

[1] . سيبويه، الكتاب، 82/3.

[2] . المصدر نفسه، 82/3.

[3] . إبراهيم الشّمسان، الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب، 433.

[4] . سيبويه، الكتاب، 83/3.

[5] . إبراهيم الشّمسان، الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب، 434.

يدرك أنّ يونس يقصد الجملة الخبريّة المقيّدة بالشّرط.[1] و يكون الخلاف وفق ذلك خلافا لفظيا.

ومن المهم بيانه أنّ بعض النّحاة قد وسّعوا دائرة النّظر إلى الأدوات الاستفهاميّة الدّاخلة على الجملة الشّرطيّة و أصبحوا يعاملونها جميعها معاملة الهمزة، يقول ابن عصفور(ت:669هـ): "فإن اجتمع الاستفهام و الشّرط بنيت الجواب على الشّرط و يكون الاستفهام داخلا على الجملة بأسرها نحو: هل إن قام زيد يقم عمرو."[2]، و ذلك بارز من خلال استدلاله بمثال الجملة الشّرطيّة المصدّرة بحرف الاستفهام "هل".

***

[1] . إبراهيم الشّمسان، الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب، 437.

[2] . ابن عصفور علي بن عبد المؤمن، المقرّب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، 1998م، 353.

الفصل الثاني

الزّمن في اللّغة العربيّة.

توطئة.

1) مفهوم الزّمن.

2) بين الزّمن اللّغوي والزّمن الفلسفي.

3) أقسام الزّمن اللّغوي.

4) نظريّة الزّمن عند المستشرقين.

5) بين الجهة الزّمنيّة وطبيعة الحدث.

6) تفسير مفهوم التّمام و اللّاتمام في مقابل التّام وغير التّام.

توطئة:

إذا رمنا الحديث عن الزّمن اللّغوي، فذلك حديث في عمق العربيّة، و ليس من السّهل الخوض فيه و سبر أغواره، بل قد يتيه الباحث و لا يتحصّل له من العلم به إلا الشّيء القليل، و نحن نحاول في هذا الفصل أن نقف على أبرز قضاياه حيث نناقش مفهومه من حيث اللّغة و الاصطلاح، ثمّ نعقد مقارنة بينه و بين الزّمن الفلسفي، و نتحدث عن قسميه الصّرفي و النّحوي، و نظرا لأنّ العربيّة كانت محلّ اهتمام من قبل المستشرقين سنناقش نظريّتهم حول الزّمن في العربيّة، كما نحاول التّفريق بين مصطلحي الجهة و طبيعة الحدث و صولا إلى تفسير مفهوم التّمام و اللّاتمام في مقابل التّام و غير التّام باعتبارها من أعقد المصطلحات و أكثرها تداخلا في حقل الدّراسة الزّمنيّة.

1 . مفهوم الزّمن:

1- 1 ـ لغة:

جاء في لسان العرب في مادّة "زمن": " الزّمن اسم لقليل الوقت و كثيره، و في المحكم: الزّمن و الزّمان العصر، و الجمع أزمُنٌ و أزمانٌ و أزمنةٌ.

و أزمن الشيء: طال عليه الزّمان، و الاسم من ذلك الزّمن و الزُّمْنَة، و أزمن بالمكان أقام به زمانا...

و قال شمر: الدّهر و الزّمان واحد؛ قال أبو الهيثم: أخطأ شمر الزّمان زمان الرّطب و الفاكهة و زمان الحرّ و البرد، قال: و يكون الزّمان شهرين إلى ستّة أشهر؛ قال: و الدّهر لا ينقطع؛ قال أبو منصور: الدّهر عند العرب يقع على وقت الزّمان من الأزمنة و على مدّة الدّنيا كلّها؛ قال: وسمعت غير واحد من العرب يقول أقمنا بموضع كذا و على ماء كذا دهرا، و إنّ هذا البلد يحملنا دهرا طويلا، و الزّمان يقع على الفصل من فصول السّنة و على مدّة ولاية الرّجل و ما أشبهه. و في الحديث عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال لعجوز تحفّى بها في السؤال و قال: كانت تأتينا أزمان خديجة، أراد حياتها ثمّ قال: و إنّ حسن العهد من الإيمان...

و في الحديث: إذا تقارب الزّمان لم تكد رؤيا المؤمن تَكْذِبُ، قال ابن الأثير: أراد استواء الليل و النّهار و اعتدالهما؛ و قيل: أراد قرب انتهاء أمد الدّنيا.

و الزّمان يقع على جميع الدّهر و بعضه.".[1]

يظهر من خلال هذا التأصيل المعجمي أن مادة زمن" بوجوهها المختلفة تدلّ على مجال واحد يمكن أن يحصر في الزّمن و الزّمان و العصر و الوقت و الدّهر و الأمد أو المدّة، و هذا كلّه يقع تحت الكميّة و المقاييس إذا أمعنا النّظر. غير أنّ بعض الباحثين يعتقدون بأنّ فكرة التّرادف اللّغوي بين هذه الألفاظ قد تسبّبت في خلق المطابقة في المعاني، و ذلك ما يجعل القارئ يقطع بأنّ علماء المعاجم لم يكن هدفهم توضيح المصطلح إلاّ على المستوى المعجمي.[2] و قد يفوق الأمر الوقوف عند حدود التّرادف إلى قضيّة المجاز و الخاصّ و العامّ في اللّغة لأنّ الألفاظ الموضوعة للدّلالة على الوقت كثيرة منها ما يترادف أو يعمّ كالزّمن و الزّمان و الدّهر و العصر، و منها ما يقع مطابقا لوقت محدّد مألوف كالحول و العام و السنة و اليوم و النّهار و البرهة و المدّة... و غيرها على نحو ما هو مستفاد من هذه الظّروف التي تحتوي الأحداث و تدلّ على وقت وقوعها. لكنّ دلالتها على الزّمن بالمطابقة تدرجها تحت الظّروف التي تضبط الأوقات لا في سياق الزّمن اللّغوي.[3]

1 ـ 2 ـ اصطلاحا:

إذا ما عدنا إلى كتب النّحو القديمة؛ قد لا نعثر على تعريف دقيق لظاهرة الزّمن في اللّغة العربيّة، و يرجع ذلك في تقديرنا إلى أنّ النّحاة العرب لم يعنوا بدراسة الزّمن دراسة مستقلّة في باب نحوي خاص، و إنّما كانت ملاحظاتهم حوله في أبواب متفرّقة من أبواب النّحو الأخرى، بل إنّ ورود مصطلح "الزّمن" لم يكن إلاّ في سياق عام أقرب إلى المعنى المعجمي منه إلى المعنى الاصطلاحي، فهذا سيبويه إمام صناعة النّحو و صاحب أقدم كتاب وصل إلينا فيها يقول: "... فلمّا صار بمنزلة الوقت في

---

[1] . ابن منظور، لسان العرب، 60/7 و ما بعدها.

[2] . محمّد عبد الرّحمن الرّيحاني، اتجاهات التّحليل الزّمني في الدّراسات اللّغوية، (د ، ط): دار قباء للطباعة و النّشر، القاهرة، (د ، ت)، 13 و ما بعدها.

[3] . المرجع نفسه، 14.

الزّمن..."[1]، و يقول: "و أمّا الوقت و السّاعات و الأيّام و ما أشبه ذلك من الأزمنة و الأحيان..."[2]، و المتمعّن في هذين النّصّين يدرك أنّ دلالة كلمة "زمن" غير مستقرّة على حدّ تعبير مالك المطلبي فهي تارة دالّة على المقدار "الوقت"، و تارة أخرى مرادفة له.[3] بالإضافة إلى ذلك نجد أنّه لم يستعمل المصطلح الشائع عند من جاء بعده من النّحاة في مباحثه أي "ظرف الزّمان" أو "ظروف الزّمان" إذ يلاحظ أنّه استعمل مصطلح "ظروف الدّهر"، و من الأدلة على ذلك قوله: "إذ و هي لما مضى من الدّهر"[4]، و قوله: "و إذا فلما يستقبل من الدّهر".[5]

أمّا اللّغويون المعاصرون؛ فقد حاولوا كذلك تحديد مفهوم دقيق للزّمن اللّغوي انطلاقا من أنّ تصوّر النّحاة له لم يكن شاملا ليستوعب مظاهره بل كان مربكا بعض الشيء، و لم يكن ذلك عيبا؛ لأنّ الدّراسات اللّغوية في مرحلتها الباكرة لم تكن لتتّسع لدراسة كلّ ظواهر اللّغة المختلفة دراسة تفصيليّة، و إذا كان هنالك شيء من العتاب فأكثره يقع على عاتق نحّاة المراحل المتأخرة منها إذ لم يكن لهم عذر في وصف اللّغة و استقرائها لوضع نظريّة شاملة للزّمن في العربيّة طالما أنّ الدّرس اللّغوي قد بلغ أوجّه عندهم. و على أيّة حال فقد خصّ بعض علماء اللّغة المعاصرين بالاعتماد على كتب التّراث ظاهرة الزّمن بالبحث المستفيض الجاد إذ حدّد تمّام حسّان الزّمن اللّغوي على أنه الزّمن المستفاد من التّراكيب و ما تشتمل عليه من الصّيغ المختلفة و الأدوات و الأفعال النّاسخة و غيرها...، و يطلق على هذا الزّمن الزّمن النّحويّ، و قد تكون للصّيغة الفعليّة خارج التّركيب دلالة على زمن ما و يطلق عليه حينئذٍ الزّمن الصّرفيّ؛ يقول: " الزّمن النّحويّ وظيفة في السّياق يؤدّيها الفعل أو الصّفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر و الخوالف، و الزّمن بهذا المعنى يختلف عمّا يفهم منه في الصّرف إذ هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السّياق فلا يستفاد من الصّفة التي تفيد موصوفا بالحدث و لا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث دون

---

[1] . سيبويه، الكتاب، 36/1.

[2] . المصدر نفسه، 418/1.

[3] . مالك يوسف المطلبي، الزّمن و اللّغة، (د ، ط): الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 1986م، 13.

[4] . سيبويه، الكتاب، 36/1.

[5] . المصدر نفسه، 418/1.

الزّمن، و حين يستفاد الزّمن الصّرفي من صيغة للفعل يبدو قاطعا في دلالة كلّ صيغة على معناها الزّمني."[1]، و يرى مالك المطلبي أنّ هذا التّصوّر فرّق بين مفهوم الزّمن اللّغوي و وسائله، و لم يكتف بذلك فحسب بل فرق بين الزّمن النّحوي و الزمن الصّرفي.[2]

و قد اتّخذ تمّام التّفريق بين المصطلحات "الزّمان" و"الزّمن" و "الجهة" مبدأً لتوضيح نظريّته حول الزّمن اللغوي في العربيّة؛ فهو يرى أنّ المقصود بالزّمان الوقت الفلسفي الذي يبنى على الماضي و الحاضر و المستقبل و يمكن اعتباره كميّة لقياس تجربة في الرّياضة أو الطّبيعة أو الفلسفة، و يعبّر عنه بالتقويم أو السّاعات، و هو نظير كلمة « time » باللّغة الإنجليزيّة، بينما يقصد بالزّمن الوقت النّحوي الذي يعبّر عنه بالفعل الماضي تعبيرا لا يستند إلى دلالات زمانيّة فلسفيّة، و إنّما ينبني على استخدام القيم الخلافيّة بين الصّيغ المختلفة في الدّلالة على الحقائق اللّغويّة المختلفة، و يقابله في اللّغة الإنجليزيّة كلمة « tense »، أمّا عن الجهة فهو يرى أنّه يقصد بها ما يشرح موقفا معيّنا في الحدث الفعلي، و يكون ذلك بإضافة ما يفيد تخصيص العموم في هذا الفعل، و نظيرها في الإنجليزيّة « aspect ».[3]

إنّ هذا الطّرح يعتبر أنّ "الزّمان" و "الزّمن" ليسا مترادفين، و الحق أنّ انتماءهما إلى جذر لغويّ واحد يأبى ذلك إذ أنّ وجود قرابة معجميّة بينهما أمر لا حِيَدَةَ عنه، يقول مالك المطلبي بهذا الصّدد: "و أرى أنّ استعمال مصطلحين مختلفي الدّلالة ينتميان إلى مادة لغويّة واحدة أمر يأباه منطق اللّغة و المصطلح، و قد يسبّب تداخلا دلاليا يناقض الغرض الذي جُعِلَ هذان المصطلحان غير مترادفين من أجله."[4]، ويقول كمال رشيد: "و ما تظنّ أنّ فرق حرف بين كلمتين زمن و زمان يكفي لإيقاع هذا الفرق الجذريّ الكبير في المعنى و الدّلالة، و بخاصّة أنّ النّحاة القدامى و المحدثين لم يشيروا من قريب أو بعيد إلى هذا التّفريق، بل إنّ الكلمتين زمن و زمان

---

[1] . تمّام حسّان، اللغة العربية معناها و مبناها، 240 و ما بعدها.

[2] . مالك يوسف المطلبي، الزّمن و اللغة، 9.

[3] . تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، (د ، ط): دار الثّقافة، الدّار البيضاء، 1986م ، 212.

[4] . مالك يوسف المطلبي، الزّمن و اللغة، 16.

تتبادلان الاستعمال في المعنى الواحد."[1]، و الظاهر أنّ اعتبار دّلالتهما دلالة واحدة قضيّة مسلّم بها عند كثير من الباحثين، فقد أطلق عصام نور الدّين على إحدى دراساته عنوان "الفعل و الزّمن"، غير أنّه أطلق على الفصل الثّاني منها عنوان "الفعل و الزّمان"، ثمّ وضع عنوانا لمبحث جزئي في الفصل نفسه "أقسام الفعل بحسب الزّمن" ممّا يقطع بأنّه يعتبرهما معنى واحدا.[2]

2 - بين الزّمن الفلسفي و الزّمن اللّغوي:

نهدف من خلال هذا المبحث أن نجعل حدّا فاصلا بين الزّمن الفلسفي و الزّمن اللّغوي، و ذلك لما بينهما من التّداخل، و يبدو أنّ هذا الأمر يحتاج إلى الدّقة و التأصيل في المفهوم؛ و لذلك سنحاول توضيح تصوّر عامّ شامل لمفهوم الزّمن عند الفلاسفة اليونانيين كأفلاطون(347/428 ق.م) و أرسطو (322/384 ق.م) و الحكم عليه عند بعض الفلاسفة المسلمين، ثمّ نقف على تصوّر بعض أفذاذ الفلسفة الحديثة ليعقبه تصوّر علماء اللّغة قديما و حديثا وصولا إلى بيان زاوية نظر كلّ فريق.

يرى أفلاطون أنّ الزّمن مظهر من مظاهر النّظام في العالم[3]، و قد نفهم من هذا التّعريف أنّه لا يمكننا مناقشة فكرة الزّمان عنده بعيدا عن نظريّته الشّاملة في الوجود لأنّه يرى أنّ الوجود خارج الزّمان لأنّ الصّانع هو الذي يرتّب الزّمان.[4] و تتلخّص نظرته في الوجود في أنّ الشّيء العادي في خبرتنا يتألف من جزأين: الشّكل (المثال أو الجوهر) و المادّة (فرديّة الشيء أو تعبيره الحسّي). و من الأمثلة التي يمكن أن توضّح هذه القضيّة أنّه إذا كان كلّ الناس بشرا؛ فإنّهم يجيئون و يذهبون لكن مثال الإنسان باق عبر الزّمن و لا يتغيّر، و عليه فهناك عالمان: عالم المثل: و هو عالم

---

[1] . كمال رشيد، الزّمن النّحوي في اللّغة العربيّة، (د ، ط): دار عالم الثّقافة، عمان . الأردن، 2008م، 15.

[2] . عصام نور الدّين، الفعل و الزّمن، ط1: المؤسسة الجامعيّة للدّراسات و النّشر و التّوزيع، بيروت . لبنان، 1984م، 37.

[3] . عبد الرحمن بدوي، الزّمان الوجودي، ط3: دار الثقافة، بيروت . لبنان، 1973م، 53 و ما بعدها.

[4] . أبو ريان محمّد علي، الفلسفة أصولها و مبادئها، ط1: دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1978م، 171.

ثابت غير خاضع للتّغيّر، و هو عالم خارج عن الزّمن. و عالم الأشياء المحسوسة الذي يخضع للتّغيّر و التّبدّل عبر الزّمن.[1]

و يتّسم الزّمان في الفكر الأفلاطوني بالسّرمديّة (الأزليّة الأبديّة) التي تسير وفق شكل دائري مع الحركة الكاملة للكواكب، و في نهاية كلّ دورة من دوراتها مقدارا و عددا: اليوم، و الشّهر، و السّنة، و السّنة الكبرى؛ تتحقّق الوحدة التي تبقى بها السّرمديّة الحقيقيّة ثابتة.[2] و يظهر من خلال ذلك أنّ أجزاء الزّمان تدور حول نفسها في نظريّة أفلاطون.

إنّ مصطلح المقدار عند أفلاطون يعني أنّ للزّمان أجزاء و صورا، فالأجزاء هي الأيام و الليالي و الشّهور و الأعوام التي تقاس بحركة الشّمس و القمر و بقيّة الكواكب ـ كما ذكرنا قبل قليل ـ. أمّا صور الزّمان فهي "ما كان" و "ما سيكون" ، و هما لا يعزيان إلى الجوهر السّرمدي لأنّه حاضر باستمرار، كما أنّه لا يمكننا استعمال صورة "ما هو كائن" أو ما نطلق عليه الحاضر لما هو متغيّر متحوّل من الماضي إلى المستقبل على الدّوام؛ كون الصّورة السّرمدية المتحرّكة تتكوّن منهما. أمّا الحاضر فإنّه لحظة غير معقولة لأنّها تفترض البقاء و لو لمدّة قصيرة فيما ليس بكائن إطلاقا، و لأنّها تجعل من الآن شيئا محدّدا و هو ليس بشيء في حدّ ذاته لأنّه عبارة عن النّقطة التي ينطلق عندها الماضي إلى المستقبل.[3]

أمّا أرسطو فإنّه يعرّف الزّمان بأنّه مقدار الحركة فيما يتعلّق بالقبل و البعد. و تأخذ تلك الحركة ثلاثة أشكال: نوعيّة: و هي التّناوب أي: التّغيّر من الأسود إلى الأبيض و من الحارّ إلى البارد أو العكس. و الكميّة: و هي التّغيّر من الحجم و الكم بالزّيادة أو النّقصان. و الموضوعيّة: و هي التّغيّر في المكان.[4]و ظاهر ذلك أنّه يتّبع منهجا دقيقا يقوم على البدء بالمحسوس ثمّ الارتقاء منه إلى المعقول. و إذا كان الزّمان عنده

---

[1] . صابر عبده أبا زيد، فكرة الزّمان عند إخوان الصّفا . دراسة تحليليّة مقارنة . ط1: دار مدبولي، القاهرة، 1999م، 136.

[2] . عبد الرّحمن بدوي، الزمان الوجودي، 56.

[3] . المرجع نفسه، 57.

[4] . صابر عبده أبا زيد، فكرة الزّمان عند إخوان الصّفا، 139.

مرتبطا بالحركة؛ فإنّه يبدأ من أيّ متحرّك كان لا من النّفس الكليّة، غير أنّه يجد نفسه مضطرّا في التّحليل النّهائي إلى القول بأنّ مبدأه النّفس الكليّة عندما يقرّر أن الزّمان هو حركة الفلك و أنّ بقيّة الحركات تقاس بحركته و الزّمان هو الآخر مقيس بها.[1] و الحركة في ضوء ذلك لا يمكن تحديدها إلّا بناء على تقسيمه إلى متقدّم و متأخّر، و هما حدّان لا يمكننا الشّعور بالزّمان إلاّ من خلالهما أي: باعتبار أنّ ثمّت فترة بينهما. أمّا إذا جعلا آنًا أي: نقطة لنهاية المتقدّم و بداية المتأخّر؛ فإنّه لا يبدو أنّ ثمّت زمانا قد مرّ لعدم حدوث الحركة.[2] و الآن من حيث موضوعه واحد أي أنّه يمكن أن يكون متّصلا لأنّه قطعة متّصلة من الزّمان، و ذلك أولى من أن يكون حدّا للماضي و المستقبل. أمّا من حيث ماهيته فإنّه حدّ بينهما أي: الحدّ الذي مضى الماضي إليه و ليس من ناحيته بعدُ مستقبل. و الحدّ الذي يبدأ المستقبل منه و ليس من ناحيته بعدُ شيء من الماضي.[3]

و يبدو أن هذا الرأي كلّه من أجل أن يكون للإنسان شعور بالزّمان، فالانفصال بين الماضي و المستقبل، و كون الآن حدّا فاصلا بينهما أو قطعة من الزّمان؛ هو ما يجعل الإنسان أكثر شعورا به. و لو لم تكن تلك النّظرة التفكيكيّة للزّمان في مستواه الدّائري عند أفلاطون أو مستواه الخطّي عند أرسطو ومن تبعهما من الفلاسفة، لما كان للإنسان وعي بحقيقته، و لكان تصوّره إليه أقرب إلى الوهم منه إلى الوعي.

و قد ظهر بذلك أنّ "الآن" في نظريّة أرسطو هو نفسه في نظريّة أفلاطون لأنّ كليهما يرى أنّه ليس جزءا من الزّمان. أمّا عن نظرتهما للزّمان عموما، فإنّهما مختلفتان، ذلك أنّ أفلاطون يرى أنّ حركة الزّمان حركة دائرية، أمّا أرسطو فإنّه يرى أنّها حركة خطّيّة مستقيمة ـ كما ذكرنا قبل قليل ـ.

و إذا أردنا الحديث عن نظريّة الزّمن عند كبار الفلاسفة المسلمين، فإنّه يكفي أن نتمعن رأي كلٍّ من أفلاطون و أرسطو، ذلك أنّه كانت لأرائهما جاذبة قويّة للفكر الفلسفي الإسلامي إذ نجد أنّ أبا بكر الرّازي الطّبيب(ت:313هـ) و أبا البركات

---

[1] ـ عبد الرّحمن بدوي، الزّمان الوجودي، 59.

[2] . المرجع نفسه، 61.

[3] . نفسه، 62.

البغدادي(ت:560هـ) و فخر الدّين الرّازي كانوا أكثر احتفاء بفكر أفلاطون في قضيّة الزّمان، بينما نجد أنّ ابن سينا(ت:428هـ) و ابن رشد الفيلسوف(ت :559هـ) كانا من أتباع أرسطو[1]؛ و لذلك لن نقف على أراء الفلاسفة المسلمين طالما أنّه تتجاذبهم فلسفة الأستاذ و تلميذه.

أمّا إذا وصلنا إلى الفلسفة الحديثة؛ فقد وصلنا إلى ذروة الفكر إذ نجد القضيّة قد تطوّرت على ما كانت عليه، و يكفي للتّحقّق من ذلك أن نقف على أراء بعض أساطينها، و من بينهم الفيلسوف الألماني كانت(ت:1804) الذي تجسّدت معظم أفكاره حول قضيّة الزّمان في كتابه "نقد العقل الخالص" «Critique de la raison pure» و ظلّت بارزة حتى نهاية القرن الماضي. و هو يعرّف الزّمان بأنّه "صورة أوّليّة للحساسيّة الدّاخليّة بصفة مباشرة و إلى الحساسيّة الخارجيّة بصفة غير مباشرة، و كلّ إحساس إنّما هو حدس نفسي له موضوعه من الزّمان"[2]، و ظاهر العبارة أنّ الزّمان هو الشّكل الوحيد للتجربة الإنسانيّة و شرط الظّواهر كلّها و حدس يتشكّل قبل الأشياء كلّها ليختزل كلّ الأحداث الباطنيّة.[3]و هو لا ينكر موضوعيّة الزّمان غير أنّه ينكر واقعيّته المطلقة لأنّ الزّمان عنده ليس معطى حسيّا مأخوذا من أيّة تجربة عينيّة، لكنه صورة قبليّة شرطيّة ضروريّة لأيّة تجربة، لأنّه لا يقوم على الظّواهر و لكنّ الظّواهر هي التي تقوم عليه، و لا تدرك و لا تتحقّق إلاّ من خلاله، و الزّمان عنده واحد و مظاهره المختلفة أجزاء من هذا الزّمان الواحد، و هو متناهٍ لأنّ كلّ آن قبله آن و بعده آن.[4]

و يأتي في طليعة الفلاسفة الذين ناقشوا فكرة الزّمان في العصر الحديث الفيلسوف هنري برغسون(ت:1941) الذي برزت أفكاره حولها في كتابه "المعطيات الحسيّة المباشرة" « Les données immédiates de la conscience »، غير أنّ

---

[1] . انظر الفصل المخصّص لنظرة الفلسفة الإسلاميّة لقضيّة الزّمان من كتاب: فكرة الزّمان عند إخوان الصّفا، 129/168.

[2] . مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الفلسفي، (د ، ط): الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، (د،ت)، 1989م، 79.

[3] . إمانويل كانت، نقد العقل الصّريح، ترجمة موسى وهبة، ط2:مركز الانتماء القومي، بيروت . لبنان، 198م، 66.

[4] . يمنى طريف الخولي، الزّمان في الفلسفة و العلم،(د ، ط): مؤسّسة هنداوي للتّعليم و الثّقافة، القاهرة، 2012م، 30.

تصوّره للزّمان قائم على نقد ما جاء به الفيلسوف كانت.[1] و هو ينطلق ـ في ذلك ـ من أنّ الزّمان تغيّر مستمر يصبح معه الحاضر ماضيا و هو ما يطلق عليه "الدّيمومة".[2] و تتلخّص نظرته النّقديّة للتّصوّر الزّماني عند كانت بأنّه ـ أي كانت ـ يقول بالزّمان الحق أي: المدّة باعتبارها نسيجا للواقع، و انطلاقا من ذلك يصبح للإنسان مصدران للمعرفة أحدهما العقل الذي لا يستطيع أن يدرك إلاّ الجانب المتحجّر من هذا النّسيج الحيّ المتغيّر السّيّال و المتمثّل في الظّواهر لا غير، و ثانيهما الوجدان الذي له القدرة على النّفاذ إلى أعماق الوجود الحيّ و إدراك جوهره و سرّه. و حينئذ يصبح الإنسان قادرا على إدراك الفارق الهائل بين الزّمان و المكان . أو الزّمان الحيوي كما يسمّيه برغسون أو المدّة الجوهريّة للأشياء . .[3]

أمّا تصوّر الفيزياء الحديثة للزّمان؛ فإنّنا سنتطرّق إليه عند كلّ من نيوتن (ت:1727م) و آينشتاين(ت:1955م) كونهما أبرز العلماء الذين ناقشوا القضيّة بعمق.

يقسّم نيوتن الزّمان إلى قسمين: الزّمان المطلق، و هو الزّمان الحقيقي الرّياضي، و هو زمان قائم بذاته مستقل بطبيعته لا ينسب إلى أيّ شيء خارجي و يسيل باطّراد و رتابة، و هو الذي يطلق عليه المدّة. و الزّمان النّسبي: وهو مقياس حسّي خارجي عام لأيّة مدّة بواسطة الحركة، و هو الزّمان المستعمل في الحياة العادية على هيئة ساعات و أيّام و شهور و أعوام، قد يكون دقيقا و قد لا يكون مطّردا متساويا.[4] و ظاهر هذا التّقسيم أنّ الزّمان المطلق غير مرتبط بالحركة بينما الزّمان النّسبي مرتبط بها. و انطلاقا من ذلك يفسّر عبد الرّحمن بدوي (ت:2002م) طبيعة الزّمان عنده قائلا: "و القول الأوّل معناه أنّ الزّمان موجود مطلق، أعني أنّه يوجد مستقلاّ عن الحركات التي تجري به؛ و الثّاني أنّ الزّمان موضوعي و ليس ذاتيا.".[5]

---

[1] . عبد الرّحمن بدوي، الزّمان الوجودي، 121 و ما بعدها.

[2] . صابر عبده أبا زيد، فكرة الزّمان عند إخوان الصّفا، 201.

[3] . عبد الرّحمن بدوي، الزّمان الوجودي، 223.

[4] . المرجع نفسه، 100.

[5] . نفسه، 101.

أمّا آينشتاين، فإنّه ينطلق في تصوّره لمفهوم الزّمان من أنّه لا يمكن الفصل إطلاقا بين الزمان و المكان في ضوء نظريّته النّسبية، بل إنّهما يكوّنان كلاّ متّصلا يسمّيه "مطلق الزّمان و المكان". و يضيف إلى ذلك أنّه ليس باستطاعتنا تحديد الموضع الزّماني و المكاني للأحداث على أساس التّوالي و المعيّة إلا إذا اتفقنا على معايير للتّوالي و المعيّة تتوقّف على إطارات الإشارة الزمنيّة للأحداث، وبناء على ذلك ليس في الإمكان أن نحدّد بطريقة واحدة سابقة على وضع تلك المعايير. ثمّ إنّ المقاييس التي نتّخذها في قياس المدد و الأطوال تتوقّف على وجهة نظر الرّاصد و إطار الإشارة الذي توجد فيه ممّا يجعل مقاييسنا دائما تتّسم بالذاتيّة.[1]

إذاً، يمكننا أن نميّز بناء على ما ذكرنا بين نوعين من الزّمان في الفلسفة: الزّمان الموضوعي الفلكي الفيزيائي، و هو الزّمان الذي تسير وفقه قوانين الكون و الطبيعة، و الزّمان الذاتي و هو وعي الإنسان و شعوره بحقيقة الزّمان.

و نصل إلى السّؤال الذي نودّ طرحه منذ بداية هذا المبحث: ما العلاقة بين الزّمن الفلسفي و الزّمن اللّغوي؟ و هل توفّر البحث اللّغوي على مظاهر التقاء بين الزّمنين الفلسفي و اللّغوي؟

ذلك السّؤال هو ما ستتكفّل الصّفحات الآتيّة بمناقشته و الإجابة عنه.

لا شكّ أنّ المتمعّن في حقيقة الزّمن الفلسفي يدرك أنّه ليس بزمن في جوهره، و إنّما هو النّظر في الزّمن داخل الوجود المادّي المتصوّر أو خارجه، فتارة يكون مثالا ذهنيا و تارة يكون حقيقة تقترب من التّشخيص[2]، و لذلك نجد الإنسان يستعين ببعض ظواهر الفلك من أجل قياسه و إن كان كلّ قياس فيه نسبيا إلى حدّ ما و هو يجعل الإنسان يقترب من حقيقة و جوده و الشّعور به انطلاقا من تجسيمه و إعطائه قيمة حسابيّة مقترنة بتلك الظّواهر الفلكيّة.

لقد توفّر البحث اللّغوي على جانب تطبيقي يمثل التقاء الزّمنين الفلسفي و اللّغوي، فقد نظر بعض النّحويين إلى أقسام الزّمن الفلسفي على أنّها هي نفسها أقسام الزّمن

---

[1] . عبد الرّحمن بدوي، الزّمان الوجودي، 135 و ما بعدها.

[2] . مالك يوسف المطلبي، الزّمن و اللغة، 10.

اللّغوي؛ فنفوا بذلك و جود الزّمن الحاضر كما نفوا وجود صيغة له[1]، و هو عمق نظريّة أفلاطون و أرسطو في توضيح حقيقة الزّمن الفلسفي[2]، و يكفي أن نتمعّن في عبارة الزّجاجي هذه حتّى نتبيّن ذلك، يقول معرّفا الفعل: "و الفعل في الحقيقة ضربان كما قلنا، ماض و مستقبل، فالمستقبل ما لم يقع بعد و لا أتى عليه زمان، و لا خرج من العدم إلى الوجود، و الفعل الماضي ما انقضى و أتى عليه زمانان، لا أقلّ من ذلك، زمان وجد فيه، و زمان خبّر فيه عنه، فأمّا فعل الحال فهو المتكوّن في حال خطاب المتكلّم، و لم يخرج إلى حيّز المضي و الانقطاع، و لا هو في حيّز المنتظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكوّن في وقت الماضي و أوّل وقت المستقبل، ففعل الحال في الحقيقة مستقبل، لأنّه لا يكون أوّلا، فكلّ جزء منه خرج إلى الوجود صار في حيّز المضي."[3]، و نفهم من العبارة أنّ الزّجاجي لم يدرك أنّ الزّمن لابدّ له من قيمة توقيتية تحتوي الحدث، فإنّه ليس في و سعنا أن نقول: إنّ الفعل "يقرأ" غير دالّ على الحال لإمكانيّة انتهاء الحدث لحظة التّكلّم و لكونه قد يقترن بظرف يحدّد تلك القيمة التّوقيتية مثل "يقرأ الآن". و من جهة ثانية فإنّه يجعل الزّمن لصيقا بصيغة الفعل، و دليل ذلك أنّه لم يتكلّم عن السّياق الذي يرد فيه الفعل إذ لو تأمّله لعلم أن الصّيغ تتغيّر دلالتها الزّمنيّة بحكم معطيات السّياق، فقد ترد صيغة الماضي دالة على المستقبل في الدّعاء مثلا، كما ترد صيغة الحال في سياق الدّلالة على الماضي عند دخول "لم" على فعل مضارع و هكذا...، يقول إبراهيم أنيس: "و لا شكّ أنّ ربط الصّيغة بزمن معيّن يحملنا في اللّغة العربيّة على كثير من التّكلّف و التّعسّف في فهم أساليبها، و من الواجب أن نفصل بينهما و أن ندرس أساليب الصّيغ مستقلّة عن الزّمن دراسة لغويّة لا منطقيّة لندرك ما فيها من جمال و حسن."[4]، و لعل ذلك هو الأمر الذي جعل تمّام حسّان يتمنّى لو سار النّحاة في تسميتهم لصيغة "فعل" و"افعل" على نمط تسميتهم للفعل المضارع، كونها تسمية شكليّة تجافي أن تكون لصيقة بالزّمن؛ يقول: "لقد كان النّحاة العرب على حقّ في تسميتهم المضارع مضارعا، لأنّ هذه التّسمية شكليّة لا زمانيّة.

---

[1] . مالك يوسف المطلبي، الزّمن و اللغة، 11.

[2] . انظر: صفحة 75 ، 76 من هذا البحث.

[3] . الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو، 86 و ما بعدها.

[4] . إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة ، ط4: مكتبة الأنجلو المصريّة، مصر، 2010م، 144.

فهم يقولون: إنّما سمّي المضارع مضارعا لمضارعته المشتق من حيث إعرابه وشكله، و لو جرت التّسمية في الماضي و الأمر على هذا النّمط لخلت اصطلاحات الزّمن في اللغة العربيّة من عدوى التّفكير في الزّمان و لكان اللّاحقون من النّحاة أقدر على تخليص النّحو من براثن الفلسفة."[1]، غير أنّ ذلك لا يروق لبعض كبار علماء اللّغة المُحدَثين فإبراهيم السّامرّائي الذي يرى أنّ النحّاة قد أهملوا في تسمية المضارع مضارعا أهم عنصرين استحق من أجلهما أن يكون الفعل فعلا هما: الحدث و الزّمان؛ يقول: "... و أنّهم شبّهوا بناء (فاعل) بـ (المضارع) لأنّ (فاعل) اسم، و المضارع يضارع الاسم. و هذا قول ضعيف إذ أنّهم أهملوا العنصرين المهمّين في الفعل بقولهم (مضارع)، هذان العنصران هما: الحدث و الزّمان، و إنّما ضارع (يفعل) عندهم الاسم لأنّ كليهما معرب. فكأنّ الإعراب من صفات الأسماء، و لمّا كان (يفعل) متأثّرا بالعوامل عندهم و ظاهر عليه أثر هذه العوامل فقد ضارع الاسم."[2].

و من مظاهر التقاء الزّمنين الفلسفي و اللّغوي، و التي قد تكون مفيدة في خدمة البحث اللّغوي في ظاهرة الزّمن في اللّغة العربيّة؛ ما جاء من فكرة "الآن" في نظريّة كانت، و فكرة "الدّيمومة" في نظريّة برغسون. إذ يعتبر كانت أنّ الزّمان متناه لأنّ كلّ آن قبله آن و بعده آن. و لعلّ برغسون الذي بنى نظريّته حول الزّمان على انتقاد ما جاء به كانت يوافقه هذه المرّة عندما اعتبر أنّ الزّمان تغيّر مستمر يصبح معه الحاضر ماضيا بصفة دائمة.[3]

إنّ هذه الفكرة التي انطلق منها هذان العالمان تفضي إلى نظرة موضوعيّة في الاعتراف المنطقي بزمن الحال الذي اضطربت الآراء حوله، بل لا نكون مبالغين إذا اعتبرنا أنّه وفق ذلك لا يكون الاعتراف الفعلي الذي لا يشوبه أيّ شكّ إلاّ به لأنّ الماضي زمن قد تمّ و انقضى، و أنّ المستقبل زمن لم يأت بعد. هذا من جهة، و من جهة أخرى لأنّ الزّمن اللّغوي قطع توقيتيّة و كلّ قطعة تعتبر آنا يحتوي الحدث و يكون ماضيا إذا تمّ و اكتمل، كما أنّ المستقبل سيكون آنا يحتوي الحدث كذلك بفعل

---

[1] . تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، 246.

[2] . إبراهيم السّامرّائي، الفعل زمانه و أبنيته، ط4: مؤسّسة الرّسالة، بيروت . لبنان، 1986م، 36.

[3] . انظر: صفحة 77، 78 من هذا البحث.

سيل الزّمن و تدفّقه، و ذلك بغضّ النّظر عن هذا الآن إن كان قصيرا، و المهم أنّ الواقع اللّغوي يشهد بوجوده لارتباطه بالحدث. و لعلّنا لو عدنا إلى بعض محقّقي النّحاة لوجدنا في ذلك كلاما يقطع بدقّة منهجهم في البحث النّحوي؛ يقول عبد القاهر الجرجاني: "و الفصل بين الحال و الاستقبال أنّك تريد بالحال أجزاء من الفعل متّصلة. بيان ذلك أنّا إذا قلنا: زيد يصلّي، فالمراد أنّه حصل جزء منه، و هو آخذ في جزء آخر متّصل به و يترقّب جزء تاليه. و إذا قلت: سيفعل، لم يكن له التباس بالفعل على وجه، و لو قصد الجزء الواحد من الفعل لم يكن الزّمان مجاوزا قسمين، لأنّه إمّا أن يكون حاصلا أو غير حاصل. و إلى هذا نظر من ردّ على النّحويين، قال: إنّ الحال لا يتحصّل لأنّ الفعل لا ينفك من جزأين: أحدهما منقضٍ و الآخر مترقّب. و أجابوا عنه بما ذكرنا من أنّ المقصود في الحال أجزاء متّصلة من الفعل. و لهذا مثّل كثير من أصحابنا بيتعشّى و يصلّي و يقرأ، لأنّ هذا من الفعل يكون أجزاء يتّصل بعضها ببعض. ألا ترى أنّ القراءة جزء من جزء من غير فرط مهلة و تراخٍ، و كذلك الصّلاة و الأكل.

و ممّا يوضّح الفصل بين المستقبل و الحال أنّ زمان الفعل و الإخبار به يكون زمانا واحدا في الحال، فإذا قلت: زيد يصلّي، تريد الحال كانت الصّلاة موجودة في وقت إخبارك به، و زمان الفعل في المستقبل غير زمان الإخبار. فإذا قلت زيد سيصلّي، لم تكن الصّلاة موجودة في وقت إخبارك بها بل كان حصولها متعلّقا بزمان ثانٍ فاعرفه."[1].

و لقد تفطّن بعض اللّغويين المُحدَثين لذلك؛ يقول عبد الصّبور شاهين: "... فالواقع أنّ ما سمّي بالحال، أو الحاضر ليس إلاّ لحظة اعتباريّة فاصلة بين الماضي و المستقبل، بحيث لا نجدها إلا لحظة افتراضها، ثمّ تتحوّل اللّحظة التّالية إلى جزء من الماضي، فوجود الحال هو وجود خاطف.

[1] . الجرجاني عبد القاهر، المقتصد، 1982م، 83/1 و ما بعدها.

و لكنّ العقل الإنساني يتعامل مع أدقّ الاعتبارات، حتّى لو قيست بجزء من مليون من الثّانية، و بهذا المقياس يكون لدينا زمن ثابت هو الحال إلى جانب الزّمنين الآخرين.".[1]

و هناك مظهر آخر من مظاهر التقاء الزّمن الفلسفي و الزّمن اللّغوي، و هو مظهر يكمن فيما يعرف عند النّحويين بالظّرف، ومعروف بأنّ الظّرف يكون زمانيا أو مكانيا، و كلاهما يندرج في باب "المفعول فيه" لأنّ وظيفتهما واحدة، و هي وعائيّة الحدث. و مع ذلك فإنّ لظرف الزّمان استقلاليّة عن ظرف المكان في اللّغة.[2] و قد لاحظنا أثناء توضيحنا لحقيقة الزّمن الفلسفي تلك الاستقلاليّة التي يميّزه بها الفلاسفة عن المكان، و إن كانوا لا ينكرون أنّه ينشأ عن حركة المكان. يقول مالك المطلبي: "و هذا النّظر في فلسفة الزّمان و المكان كان قد تردّد شيء منه في النّظر إلى الزّمن و المكان عند النّحويّين."[3]، و قد أبدع أيّما إبداع حين اختار نصّا يعكس القضيّة بعمق من كتاب سيبويه، و هو قوله:"الأماكن إلى الأناسي و نحوهم أقرب و الدّهر ليس كذلك، و الأماكن لها جثّة، و إنّما الدّهر مضيّ اللّيل و النّهار، فهو إلى الفعل أقرب."[4]، و توضّح العبارة أنّ لهذه الظاهرة شبها عند النّحاة في مناقشتهم لمسألة امتناع كون اسم الزّمان خبرا عن الجثّة، و هو ما يبرز بجلاء في قول ابن مالك:

و لا يكونُ اسمُ زمانٍ خبرا عن جثّةٍ و إنْ يفدْ فأخبِرا

و يوضّح ابن عقيل ذلك فيقول: "...و أمّا ظرف الزّمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا بفي، نحو: القتالُ يومَ الجمعة، أو في يوم الجمعة، و لا يقع خبرا عن الجثّة، قال المصنّف: إلاّ إذا أفاد، نحو: اللّيلةَ الهلالُ، و الرّطبُ شهرَي ربيع، فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثّة، نحو: زيدٌ اليومَ ..."[5]، فهذا مظهر لاختلاف الّزمان و المكان في

---

[1] . عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة . رؤية جديدة في الصّرف العربي .، (د ، ط): مؤسّسة الرّسالة، بيروت . لبنان، 1980م، 62.

[2] . مالك يوسف المطلبي، الزّمن و اللغة، 11 و ما بعدها.

[3] . المرجع نفسه، 12.

[4] . سيبويه، الكتاب، 36/1 و ما بعدها. و انظر: صفحة 12 امن كتاب الزّمن و اللّغة.

[5] . ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، 177/2.

الفكر الفلسفي يجد له مساحة تطبيقيّة في مسألة ظرف الزّمان و ظرف المكان، و قد رأينا فيما سبق تفريق برغسون بين الزّمان و المكان بناء على نظريّته النقديّة لكانت.[1]

أمّا عن علاقة الزّمن اللّغوي بالزّمن الفلسفي في صورته الفلكيّة؛ فإن لكليهما طبيعة واحدة إذ أنّهما ينطويان على أبعاد مكانيّة، فكما أنّ الزّمن الفلكي زمن مجسّم له آلات قياسه الخاصّة؛ كذلك للزّمن اللّغويّ أبعاد مكانيّة من قرب و بعد و استمرار و انقطاع، و له آلات قياسه الخاصّة به و هي الصّيغ و المركّبات.[2] و نحكم من خلال ذلك أنّ السّمة التي تمثّل قاسما مشتركا بين الزّمن الفلكي و الزّمن اللّغوي هي أنّهما قيم توقيتيّة تظهر في وسائل قياسيّة محسوسة.

3 . أقسام الزّمن اللّغوي:

سبقت الإشارة إلى أنّ الزّمن اللّغوي ينقسم إلى قسمين هما: الزّمن الصّرفي و الزّمن النّحوي. و ستتكفّل الصّفحات الآتية بالتّفصيل في هذين القسمين كلّ واحد على حدة و إن كان الفصل بينهما فصلا دراسيا فقط لا فصلا منهجيا إذ يتداخلان في كثير من المسائل.

3 . 1 ـ الزّمن الصّرفي:

الزّمن الصّرفي ـ كما سبق تعريفه ـ وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السّياق[3]، و يأتي تخصيص الفعل بهذه السّمة انطلاقا من أنّ الأدوات لا قيمة لها في المعنى إلا عند وجودها داخل تركيب نحوي، و أنّ الأسماء لا تعلّق لها بالزّمن إذا استثنينا منها بعض الأسماء المشتقّة كاسم الفاعل، و اسم المفعول، و الصّفة المشبّهة، و صيغة المبالغة؛ لما فيها من خصوصيّة تلحقها أحيانا بالفعل، و لذلك سيكون الحديث عن الزّمن الصّرفي في هذا المبحث لصيقا بالصيغ المعروفة للفعل.

---

[1] . انظر صفحة: 78 من هذا البحث.

[2] . مالك يوسف المطلبي، الزّمن و اللغة، 12.

[3] . تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، 240 وما بعدها.

يعرّف ابن الأنباري الفعل قائلا: "حدّ الفعل كلّ لفظة دلّت على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل."[1]، و الحدّ بهذا المعنى هو أشيع الحدود المعروفة في العربيّة، و التي توضّح أثر سيبويه في النّحاة كونه صاحب أوّل تعريف للفعل لم يكتب لهم الخروج عنه؛ يقول: "و أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء و بنيت لما مضى و لما يكون و لم يقع و ما هو كائن لم ينقطع . فأما بناء ما مضى فذهب و سمع و مكث و حمد، و أما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا اذهب و اقتل و اضرب، و مخبرا يقتل و يذهب و يضرب و يقتَل و يذهَب و يضرَب و كذلك بناء ما لم ينقطع و هو كائن."[2]، يوضّح هذا النّص أنّ سيبويه لم يفصل بين الفعل و زمنه انطلاقا من أنّه يورد المعاني الزّمنيّة المختلفة بوصفها جزء يندرج ضمن بنية الفعل، و هي ثلاثة معان: إفادة ما مضى "الماضي"، و إفادة ما هو كائن لم ينقطع "الحاضر"، و إفادة ما يكون و لم يقع و هو "المستقبل"، و يردّ هذا الاختلاف في الدّلالة على المعاني إلى التّناوبات الصّيغيّة التي اختار لها مصطلح "البناء"، فكلّ تناوب على مستوى صيغة الفعل يعكس تناوبا على مستوى المعنى الزّمني[3]*، و لو أمعنّا النّظر في هذا التّحليل الدّقيق لظاهرة الزّمن عند سيبويه لأدركنا أنّه عقليّة حديثة في التفكير اللّغوي، لأنّ حدّه للزّمن يفصح على أنّه يعتبر أزمنة الفعل قيما توقيتية محسوسة تعبّر عنها الصّيغ، و هذا ما لم يفهمه كثير ممن جاء بعده من النّحاة كالزّجاجي الذي رأينا بأنّه لا يقبل هذا الطّرح الثّلاثي للصيغ محتجّا بأدلّة لا تتّفق و حقيقة اللّغة، بل هي بالنّظر الفلسفي ألصق.[4]و لذلك نجده يحدّ الفعل بأنّه: "ما دلّ على حدث ماض أو مستقبل."[5] توضيحا لقسمته الثّنائيّة، و هو تعريف متطور في مصطلحاته إذا ما قورن بتعريف سيبويه غير أنّه ينطلق من إسناد الزّمن إلى الصّيغة كما هو معروف عند كثير من النّحاة لكنّه

---

[1] . ابن الأنباري أبو البركات، أسرار العربيّة، ، 39.

[2] . سيبويه، الكتاب، 12/1.

[3] . عبد المجيد جحفة، دلالة الزّمن في العربيّة . دراسة النّسق الزّمني للأفعال . ، ط1: دار توبقال، الدّار البيضاء . المغرب، 2006م، 46.

* سنتحدّث بالتّفصيل عن حدّ سيبويه للفعل و ما يستفاد منه من دلالات زمنيّة في العربيّة في مبحث نظريّة الزّمن عند المستشرقين.

[4] - انظر صفحة: 80 من هذا البحث.

[5] . الزّجاجي، الإيضاح في علل النحو، 52.

يختلف عنهم في عدم إسناد صيغة زمنيّة إلى فعل الأمر.[1] ومع ذلك يَسِمُهُ ابن عصفور- أي حدّ الزّجاجي للفعل - بأنّه حدّ غير جامع من جهة أنّه لا يدخل تحته من الأفعال ما هو حال[2]، و يكاد يدرج الزّجاجي بسببه في فئة المنكرين لزمن الحال لولا قوله - الزّجاجي - في باب الأفعال: "تنقسم بانقسام الزّمان إلى ماض ومستقبل و حال."[3]و الأكثر من ذلك أنّنا نجده يدافع عن وجود هذا الزّمن و يحاجّ له بدليل منطقيّ قائلا: "فإن قال قائل: ما الدّليل على وجود زمن الحال؟ فالجواب أن يقال: إنّ الموجود في حال وجوده لا بدّ له من زمان، و الزّمان منحصر في الماضي و المستقبل على ما زعمت، و هما معدومان، و موجود في حال وجوده في زمن معدوم لا يتصوّر، فثبت بهذا زمن ثالث، و هو زمن الحال."[4]، و رد أيضا حجّة من رأى بأنّ زمن الحال لقصره يتعذّر الإخبار عنه، فكذلك يتعذّر وجود فعل الحال فيه لأنّه بقدر ما يلفظ به يصير الحال ماضيا بقوله: "إنّه لم يُرَدْ بزمن الحال عند النّحويين الزّمن الحقيقي الفاصل بين الماضي و المستقبل، و إنّما المراد به عندهم الزّمن الماضي غير المنقطع، و ذلك يتّسع للإخبار عن الفعل فيه."[5]، و لنعد الآن إلى سبب نفيه لزمن الحال في كتاب "الإيضاح" و إثباته له في كتاب "الجمل"، يقول:"الأفعال ثلاثة: فعل ماض، و فعل مستقبل، و فعل في الحال يسمّى الدّائم.

فالماضي: ما حسن فيه أمسِ، و هو مبني على الفتح أبدا نحو: قام و قعد و انطلق، و ما أشبه ذلك.

و المستقبل: ما حسن فيه غدٌ، و كانت في أوّله إحدى الزّوائد الأربع و هي: تاء، أو ياء، أو نون، أو ألف نحو قولك: أقوم، و يقوم، و تقوم، و نقوم، و ما أشبه ذلك...

---

[1] . عبد المجيد جحفة، دلالة الزّمن في العربيّة . دراسة النّسق الزّمني للأفعال . ،47.

[2] . ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزّجاجي، تحقيق: صاحب بو جناح، (د ، ط): الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر، 1971م/95.

[3] . الزجاجي، كتاب الجمل في النّحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1: مؤسّسة الرّسالة، بيروت . لبنان،1984م،7.

[4] . ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزّجاجي، 127/1.

[5] . المصدر نفسه، 128/1.

و أمّا فعل الحال، فلا فرق بينه و بين المستقبل في اللّفظ كقولك: زيد يقوم الآن، و يقوم غدا، و عبد الله يصلّي الآن، و يصلّي غدا...".[1]

فلأنّ فعل الحال و فعل المستقبل جاءا على صورة واحدة في اللّفظ؛ فإنّه ينفي زمن الحال في كتاب "الإيضاح" و يجعله ملحقا بالمستقبل، و لذلك يقول: "الفعل في الحقيقة ضربان كما قلنا ماض و مستقبل.".[2]

و يؤخذ على نفاة زمن الحال الذين احتجّوا بأنّه لا صيغة تقابل زمن الحال في العربيّة كما يشير إلى ذلك ابن عصفور؛[3] أنّه لا مانع من اعتبار الصّيغة تقابل زمن الحال ليُفتَح الإشكال نفسه على زمن المستقبل فنقول وفق ذلك بنفي هذا الزّمن ـ المستقبل ـ طالما أنّ القرائن هي التي تحدّد زمن الفعل كما هو موضّح في تعريف الزّجاجي للفعل، و هذا يخرج القضيّة من مستواها الصّرفي إلى المستوى النّحوي. هذا سبب، و سبب أوضح هو أنّه لم يتخلّص من النّظر الفلسفي في البحث النّحوي الذي يقتضي النّظر اللّغوي المحض، وهو ما لم يستطع إدراكه ابن عصفور حين قارب أن يدرجه ضمن فئة نفاة زمن الحال.

إنّ الزّمن الصّرفي يتحدّد بأن تعبّر الصّيغة عن زمن ما في مجالها الإفرادي خارج التّركيب، و تنتج بناء على ذلك المعادلة: الصّيغة = الزّمن[4]، أو التّناوب الذي ينشأ من مقابلة الصّيغة للزّمن ـ كما تقدّم ذكره ـ، غير أنّه لا ينبغي أن ينظر إلى الزّمن بأنّه لصيق الصّيغ حتى لا نقع في التّناقض لأنّنا اعتبرنا الصّيغ قيما توقيتيّة لقياس الزّمن، فكيف يصحّ أن يقال بأنّ الزمن هو نفسه الصّيغة؟! هذا من جهة، و من جهة ثانية؛ فإنّ دلالة الفعل على الزّمن كما يعتقد الكثير "... و إن ذكرها كثير من النّحاة، فليست من مقوّمات حقيقته، لأنّ دلالته عليه بالملازمة العرفيّة إن صحّت لا العقلية."[5]، و يزيد الأمر وضوحا أنّ الزّمن يتغيّر بتغيّر الأشكال التّصريفيّة للصّيغ، فتنشأ بذلك

---

[1] . الزّجّاجي، كتاب الجمل في النّحو، 7و ما بعدها.

[2] . الزّجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، 86.

[3] . ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزّجاجي، 127/1و ما بعدها.

[4] . مالك يوسف المطلبي، الزّمن و اللغة، 25.

[5] . رؤوف جمال الدّين، المعجب في علم النّحو ، (د ، ط): دار الهجرة ، إيران . قم، (د ، ت)، 27.

أقسام الزّمن (فعل، يفعل، افعل)، و هذا التّغيّر إنّما تحقّق ليبيّن أنّ الزّمن ليس قسما واحدا[1]، و حينئذ تتضمّن بنية الفعل إشارة إلى جهة زمنيّة محدّدة، و لمّا كانت الظّروف قد توضع لذلك أصلا لتعيين جهة زمنيّة محدّدة، أمكن اختيار جهة زمن الفعل به[2]، و هذا ظاهر ما فعله سيبويه انطلاقا من التّحليل المذكور سابقا مضيفا إليه نقل الفعل إلى نطاق الإسناد في الجملة ليحقّق اختيارا ضمنيا من خلال السّياق و يربط بين الزّمن الصّرفي و الزّمن النّحوي و هذا جلي في قوله: "فأمّا المستقيم الحسن فقولك: آتيتك أمس، و سآتيك غدا. و أمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا."[3].

و على ذلك؛ فالزّمن ليس صيغة و شكلا صرفيّا، و إنّما هو قيمة و محتوى دلالي، و لعلّ هذا هو السّبب الذي جعل النّحاة القدامى يركّزون على السّمة الإشاريّة للزّمن في تحديداتهم انطلاقا من ربطه بصفة مباشرة بزمن التّلفّظ[4]، يقول ابن يعيش مبيّنا ذلك: "... فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، و هو المراد بقوله ـ أي الزّمخشري ـ: الدّال على اقتران حدث بزمان غير زمانك، أي قبل زمن إخبارك، و يريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الإخبار عنه. و لولا ذلك لكان الحدّ فاسدا. و المستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده. و أمّا الحاضر الذي يصل إليه المستقبل و يسري منه الماضي، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمن وجوده."[5].

و من المسائل التي يجب ألّا نغفلها في هذا الموضع مسألة بارزة في النّحو العربي، و هي ما يعرف عند نحّاة المدرسة الكوفيّة بالفعل الدّائم، و عند نحّاة المدرسة البصريّة باسم الفاعل، و يمثّل اختلاف الفريقين مجلس أبي العباس ثعلب و محمّد بن يزيد المبرّد، و هذا نصّ المناظرة بينهما: "قال ثعلب: كلّمت ذات يوم محمّد بن يزيد

---

[1] . مالك يوسف المطلبي، الزّمن و اللغة، 25.

[2] . المرجع نفسه، 24.

[3] . سيبويه، الكتاب، 25/1.

[4] . عبد المجيد جحفة، دلالة الزّمن في العربيّة . دراسة النّسق الزّمني للأفعال . ،48.

[5] . ابن يعيش، شرح المفصّل، 207/1.

البصري فقال: كان الفراء يناقض، يقول: قائم: فعل، و هو اسم لدخول التّنوين عليه، فإن كان فعلا لم يكن اسما، و إن كان اسما، فلا ينبغي أن تسمّيه فعلا.

فقلت: الفرّاء يقول: قائم: فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء، لدخول دلائل الأسماء عليه، و معناه معنى الفعل، لأنّه ينصب، فيقال: قائم قياما، و ضارب زيدا، فالجهة التي هو فيها اسم، ليس هو فيها فعلا، و الجهة التي هو فيها فعل، ليس هو فيها اسما."[1]، و الملاحظ من خلال هذا النّص أنّ اسم الفاعل شديد الشّبه بفعله، و هو الأمر الذي التمس من خلاله النّحاة تسمية الفعل المضارع، أي المشابه للاسم من حيث الشّكل و المعنى.

غير أنّه لم يسع النّحاة القدامى لتوسيع نظريّة المضارعة هاته لتشمل التّعبير الزّمني، و لم ينظروا في ذلك إلا جزئيا في تمييزهم بين اسم الفاعل الذي يعمل النّصب في المفعول و اسم الفاعل الذي يقع مضافا، فإذا نوّن اسم الفاعل عمل ولم يُضَف، و إذا عمل صار كالفعل.[2]و قد أفرد سيبويه لذلك بابا أطلق عليه:"هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوّنا"؛ يقول فيه:"و ذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدا غدا. فمعناه و عمله مثل: هذا يضرب زيدا غدا. فإذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. و تقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله السّاعةَ، فمعناه و عمله مثل: هذا يضرب زيدا السّاعة، و كان زيدٌ ضارباً أباك، فإنّما تحدّث عن اتّصال فعل في حال وقوعه، و كان موافقا زيدا، فمعناه و عمله كقولك: كان يضرب أباك، و يوافق زيدا، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل و المعنى منوّنا."[3].

و يفهم من هذا النّص أنّ اسم الفاعل يترشّح للدّلالة على الحال أو الاستقبال إن كان منوّنا، و ظاهرة التّنوين هي السّبب المباشر في ذلك، لأنّه يستعمل بدلا من اللّفظ

---

[1] . الزّجّاجي، مجالس العلماء، تحقيق: محمّد عبد السّلام هارون، (د ، ط): مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ، ت)، 265.

[2] . عبد المجيد جحفة، دلالة الزّمن في العربيّة . دراسة النّسق الزّمني للأفعال . ،50.

[3] . سيبويه، الكتاب، 164/1.

بالفعل المضارع، و زمن الفعل المضارع هو الحال أو الاستقبال.[1] أو لنقل بتعبير آخر إنّه "وصف يؤخذ من مضارع مبني للفاعل للدّلالة على من أحدث الفعل أو من قام به الفعل. و إنّما قيل: إنّه يؤخذ من المضارع لأنّه وصف يدلّ على حدث و زمن، ودلالته على الزّمن ترتبط بالحال و بالمستقبل، و هذا هو زمن المضارع و كلاهما دال على الاستمرار."[2].

أمّا في حال كون اسم الفاعل مضافا فإنّه يترشّح للدّلالة على الماضي، و الإضافة هي السّبب في كونه كذلك، يقول سيبويه: "... هذا ضاربُ عبدِ الله و أخيه، وجه الكلام وحدّه الجرّ، لأنّه ليس موضعا للتّنوين. و كذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ فيها و أخيه، وهذا قاتل عمروٍ أمسِ و عبدِ الله، و هذا ضاربُ عبدِ الله ضربا شديدا و عمروٍ."[3]*

إنّ صيغة (فاعل) ليست صيغة زمنيّة بالمفهوم الصّرفي للزّمن[4]، و قد عدّها الكوفيون كذلك، و أطلقوا عليها اسم "الفعل الدّائم" ـ كما سبق ذكره ـ، و النّصوص المذكورة في هذا الباب كلّها تشهد أنّ هذه الدّلالة الزّمنية إنّما هي دلالة من خلال توظيف صيغة اسم الفاعل في سياق معيّن لا مفردة خارج التّركيب، بل حتّى المعاصرون الذين وافقوا الكوفيين في ذلك لم يكن لهم قدرة على الحكم المطلق إلا من خلال التّركيب و معطيات السّياق؛ يقول مهدي المخزومي: "إنّ تقسيم الفعل إلى ماض و مضارع و دائم تقسيم يؤيّده الاستعمال، و تؤيّده النّصوص اللّغوية التي صدر عنها الكوفيون في مقالتهم بالفعل الدّائم، كما يؤيّده مذهب البصريين أنفسهم في إجراء (فاعل) و (مفعول) مجرى الفعل بكلّ ما له من خصائص، إذا وقعا في سياق نفي أو استفهام، أو بتعبير آخر إذا دنوا من الفعليّة بوقوعهما في مثل هذا السّياق الذي يقع

---

[1] . عبد الله بو خلخال، التّعبير الزّمني، 174/1.

[2] . عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة ، 114.

[3] . سيبويه، الكتاب، 181/1.

* يذكر جمهور النّحاة باستثناء أبي علي و الرّماني أنّ اسم الفاعل المقترن بالألف و اللام يدلّ على الأزمنة الثلاثة و يختصّ إلى أحدها بقرينة لفظيّة أو معنويّة، و يعمل عمل الفعل مطلقا بدون قيد أو شرط، و في كلّ الأزمنة سواء كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا. انظر: شرح الكافية للرّضي الاستراباذي، 729/2.

[4] . مالك يوسف المطلبي، الزّمن و اللغة، 27.

الفعل فيه غالبا."[1]، فطالما أنّ الاستعمال اللّغوي هو القاعدة الحاسمة في هذه المسألة؛ فإنّه لا ينبغي أن تناقش في المستوى الصّرفي، بل الواجب أن تدرس ضمن المستوى النّحوي!

و مما يجب أن نشير إليه في آخر هذه المسألة أن الخلاف في اسمية اسم الفاعل و فعليّته بين البصريين و الكوفيين قد يكون من قبيل الخلاف اللّفظي، أي الخلاف في التّسمية فقط، فهو اسم لأنّه يقبل خصائص الأسماء و يكون بدلا من اللّفظ بالفعل المضارع، وهو فعل دائم لتمام الفعليّة فيه إذا جرى مجرى الأفعال من عمله و معناه.[2] و إن كان ذلك سيؤدّي بنا إلى القول بفعليّة المصدر العامل في نحو: "يعجبني إكرامك الضّيفَ" لأنّ النّحاة قد حملوه على معنى: "أن تكرم الضّيفَ غدا أو أمسِ"، أو معنى "ما تكرم الضّيفَ" ليصرفوه إلى الدّلالة على الحال.[3]

بقي أن نتحدث عن زمن الصّيغة الصّرفيّة لفعل الأمر، و النّحويّون ليسوا متّفقين في استقلاليّتها فعلا قائما بذاته؛ فالكوفيّون يرون أنّه قطعة من المضارع المجزوم لأنّه للمواجَه، و الأصل في نحو (افعل) (لتفعل)، إلاّ أنّه لما كثر الأمر للمواجَه في كلامهم و جرى على ألسنتهم؛ استثقلوا مجيء اللّام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتّخفيف.[4] أمّا البصريون؛ فإنّهم و إن كانوا يقولون بأنّ الأصل في فعل الأمر أن يؤخذ من الفعل المضارع، إلاّ أنّهم يرون بأنّه صار صيغة مستقلّة بعد اشتقاقه منه، و هي للمواجَه بخلاف صيغة المضارع الدّاخلة عليه لام الأمر الذي لا يستعمل لذلك إلاّ نادرا، و الدّليل على أنّها صيغة مستقلّة أنّهم جعلوها قسيما لصيغتي الماضي و المضارع؛ يقول ابن هشام: "أقسام الفعل ثلاثة: ماض، ومضارع، و أمر، و لكلّ منها علامة تدلّ عليه."[5]، و لهذين المذهبين أنصار من علماء اللّغة المُحدَثين

---

[1] . مهدي المخزومي، في النّحو العربي . نقد و توجيه .، 119.

[2] . عبد الله بو خلخال، التّعبير الزّمني، 173/1.

[3] . إبراهيم السّامرّائي، الفعل زمانه و أبنيته، 41.

[4] . ابن الأنباري، الإنصاف، 528/2.

[5] . ابن هشام الأنصاري، شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمّد أبو فضل عاشور، ط1: دار إحياء التّراث العربي، بيروت . لبنان، 2002م،15.

إذ ينتصر مهدي المخزومي لرأي الكوفيين[1]، بينما يقف تمّام حسّان إلى جانب البصريين.[2]

و على أيّة حال فدلالة هذه الصّيغة على الزّمن محلّ خلاف كذلك، و نظرة دقيقة في كتب النّحو توضّح هذا الخلاف. و قد ذكر مصطفى جمال الدّين أنّه في أربعة مذاهب[3]:

الأوّل: ما جزم به جماعة من الأصوليين تبعا لجمهور النّحاة من دلالته على الحال.

الثّاني: ما يستفاد من غير واحد من أهل العربيّة من دلالته على الاستقبال.

الثّالث: ما يفهم من اشتراكه بين الحال و الاستقبال تعليلا بكونه مأخوذا من الفعل المضارع الذي هو مشترك بين الحال و الاستقبال.

الرّابع: ما صار إليه محقّقو متأخّري الأصوليين من منع دلالته على زمان حالا و استقبالا.

و الذي نميل إليه من هذه المذاهب هو المذهب الثّالث الذي يرى أنّ دلالة صيغة الأمر على الحال و الاستقبال كدلالة صيغة الفعل المضارع الذي أخذت منه، غير أنّ هذه الدّلالة يرشّحها السّياق الذي ترد فيه؛ فلو قلنا: اكتب الآن، كانت الصّيغة دالة على طلب القيام بالفعل في الحال. بينما لو قلنا: اكتب غدا، كانت دالة على طلب القيام به في المستقبل، فإن وردت في تركيب خال من القرائن المحدّدة للزّمن احتملت الدّلالتين معا شأنها في ذلك شأن صيغة الفعل المضارع، و يندرج هذا الأمر حينئذ ضمن الزّمن النّحوي لا الزّمن الصّرفي بطبيعة الحال.

و نستنتج من هذا المبحث أنّ طبيعة الزّمن في اللّغة العربيّة صرفيّة؛ لأنّ النّحاة ـ باستثناء سيبويه ـ حدّدوا الصّيغ المناسبة للدّلالة على الزّمن أوّلا، و عندما صادفتهم

---

[1] . مهدي المخزومي، في النّحو العربي، . نقد و توجيه . ،120.

[2] . تمّام حسّان، اللّغة العربيّة . معناها و مبناها . ،241.

[3] . مصطفى جمال الدّين، البحث النّحوي عند الأصوليين، ط1: دار الهادي، بيروت . لبنان، 2005م، 155.

أزمنة أخرى دفعهم ذلك إلى الاعتذار و التّأويل بالنّكت البلاغية و الأسلوبيّة، و لو أنّهم استقرؤوا نظاما زمنيا من خلال مختلف سياقات الاستعمال اللّغوي من كلام العرب شعره و نثره، و من القرآن الكريم و الحديث النّبوي الشّريف ثمّ فحصوا الصّيغ التي تناسب كلّ سياق تعبيري؛ لكان ذلك أجدى و أنفع في وصف بنية زمن العربيّة.

3 ـ 2 ـ الزّمن النّحوي:

إذا كان الزّمن الصّرفي وظيفة الصّيغة مفردة خارج التّركيب؛ فإنّ الزّمن النّحوي هو وظيفة في السّياق يؤديها الفعل أو الصّفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر و الخوالف.[1] و لو تأمّلنا آراء بعض اللّغويين المعاصرين في هذا الباب لوجدنا أنّهم يعترفون بطبيعة الزّمن النّحوية ـ كما سبقت الإشارة قبل قليل ـ؛ يقول مالك المطلبي: "... فإذا تجاوزنا ما اصطلح عليه بالزّمن الصّرفي، وقعنا على شبكة زمنيّة تتّخذ نسيجها من الصّيغ الفعليّة، و ما يتولّد عنها من اتجاهات نحويّة جديدة، وما يضاف إليها من صيغ حديثة غير فعليّة، و صيغ مركّبة، و قرائن، مع ملاحظة الجمل و الأساليب اللّغويّة التي تقبع فيها تلك الأنواع من الصّيغ، كما أنّ كلّ ذلك، أعني إمكانات السّياق الزّمنيّة، يرتبط من جهة الدّلالة بسياق الحال..."[2]، و يوضّح هذه الحقيقة بعبارة أدق يعتبر فيها أنّ "الصّيغ في اللّغة العربيّة تخلو من الدّلالة على الزّمن في المستوى الصّرفي، فإذا وضعنا بإزّائها قيمة عددية فإنّ هذه القيمة هي: الصّفر. أمّا في المستوى النّحوي فقد تستمر الصّيغ بالقيمة الصّرفيّة ذاتها: أي: الصّفر الزّمني. و قد يتحرّك قسم من هذه الصّيغ الزّمنيّة... ليدلّ على زمن..."[3]، و هذا يعني أنّ الصّيغ غير لصيقة بالزّمن؛ لأنّه لو كانت كذلك لكان لكلّ صيغة مدلولها الزّمني و لما استطعنا أن نثبت غنى اللّغة العربيّة الزّمني و لما أدركنا حقيقة أوهام أكثر المستشرقين الذين نسبوا للعربيّة الفقر في الدّلالة على الزّمن، و الذين سلكوا هذا المسلك بالإضافة إلى النّظر إلى طبيعة الزّمن الصرفيّة، و يستثنى منهم بطبيعة الحال المحقّقون الذين وصفوا العربيّة وصفا شاملا؛ و من بينهم المستشرق الألماني

---

[1] . تمّام حسّان، اللّغة العربيّة . معناها و مبناها . ،240.

[2] . مالك يوسف المطلبي، الزّمن و اللغة، 27.

[3] . المرجع نفسه، 72.

برجشتراسر الذي يرى أنّ العربيّة تتميّز عن سائر أخواتها السّاميّات في تخصيص معاني أبنية الفعل و تنويعها، و ذلك بواسطتين: إحداهما: اقترانها بالأدوات نحو: "قد فعل" ، و "قد يفعل" و "سيفعل"، و في النّفي: "لا أفعل" بخلاف "ما فعل" و "لن يفعل" بخلاف "لا يفعل" و "ما يفعل". و الأخرى: تقديم فعل "كان" على اختلاف صيغه، نحو: "كان قد فعل" و "كان يفعل" و " سيكون قد فعل" إلى آخر ذلك؛ يقول: " فكلّ ما ينوّع معاني الفعل تنويعا أكثر بكثير ممّا يوجد في أيّة لغة كانت من سائر اللّغات السّاميّة قريبا من غنى الفعل اليوناني و الغربي أو بالأحرى أغنى منهما في بعض الأشياء. و هذا من أكبر الأدلّة على سجيّة اللّغة العربية و طبيعتها، فهي أبدا تؤثر المعين المحدود، على المهمّ المطلق، و تميل إلى التّفريق و التّخصيص.

فاللّغة العربيّة أكمل اللّغات السّاميّة و أتمّها في هذا الباب أي: معاني أبنية الفعل الوقتية...".[1]

و على أيّة حال، فإنّنا سنتعرّض لآراء المستشرقين حول ظاهرة الزّمن في اللّغة العربيّة في مبحث آت.

و يلاحظ على ذلك التّحليل الزّمني لبرجشتراسر أنّه يستند إلى الصّيغ الفعليّة المركّبة.

و قد أضاف اللّغويون المعاصرون إلى ما قرّره في هذا السّياق ثلاث مسائل أخرى[2]:

الأولى: أنّ تلك الصّيغ الخاصّة أو المركّبة تتحدّد دلالتها الزّمنيّة وفق بنية الجملة.

---

[1] . برجشتراسر، التّطوّر النّحوي للّغة العربيّة، ترجمة: رمضان عبد التّوّاب، ط4: مكتبة الخانجي، القاهرة، 2003م، 89 و ما بعدها.

[2] . مالك يوسف المطلبي، الزّمن و اللّغة، 100 و ما بعدها.

* يرى الدكتور تمّام حسّان أنّ الصّيغة الصّرفيّة تحافظ على دّلالتها الزمنيّة إذا وقعت في سياق جملة خبريّة مثبتة أو مؤكّدة، أو وردت في سياق جملة استفهاميّة مثبتة، و تتغيّر إلى دلالة أخرى يقتضيها السّياق النّحوي إذا حلّت في بنية جملة خبريّة منفيّة، أو في بنية جملة إنشائيّة عدا الاستفهاميّة المثبتة. انظر: اللّغة العربيّة معناها و مبناها، 245/251.

الثّانية: أنّ بنية الجملة لا تقتصر من ناحية الزّمن على الصّيغ الفعليّة البسيطة أو المركّبة، بل تشمل صيغا غير فعليّة من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر و الخوالف؛ كما هو مستفاد من تعريف تمّام حسّان للزّمن النّحوي في بداية هذا المبحث.

الثّالثة: أنّ زمن الصّيغ البسيطة أو المركّبة يتّسم بسمات زمن صرفي أحيانا.

و في ضوء ذلك؛ سنتعرّض لمعطيات الزّمن النّحوي لأقسام الكلام و ما يترشّح منها من دلالات زمنيّة باقتضاب.

3 ـ 2 ـ 1 ـ الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي:

تعبّر صيغة الفعل الماضي في السّياق بصورها المختلفة على وقوع الحدث و تمامه في الزّمن الماضي بعد زمن التّكلم و ذلك هو الأصل في هذا الزّمن، و يستفاد من المستوى الصّرفي للصّيغة التي قد تحتفظ به و قد تتأثر بالسّياق و بمختلف القرائن لتتحوّل دلالتها الزّمنيّة إلى غير المضي؛ فتخرج إلى الحال أو الاستقبال. يقول سيبويه: "... فقولك: ضُرِبَ زيد و يُضْرَبُ عمرو. فالأسماء المحدّث عنها، و الأمثلة دليلة على ما مضى و ما لم يمضِ من المحدّث به عن الأسماء، و هو الذّهاب و الجلوس و الضّرب، و ليست الأمثلة بالأحداث لا ما يكون منه الأحداث و هي الأسماء."[1]

و ترد صيغة الماضي دالّة على الحال أو الاستقبال بالإنشاء غير الطّلبي، و إلى الاستقبال بالطّلب و الوعد، و بالعطف على ما علم استقباله، و بالنّفي بـ "لا" و "إنْ" بعد القسم.[2]و تحتمل الدّلالة على المضي و الاستقبال بعد همزة التّسوية و حرف التّحضيض، و "كلّما" و "حيث"، و بكونه صلة أو صفة لنكرة عامّة.[3]

---

[1] . سيبويه، الكتاب، 34/1.

[2] . ابن مالك، شرح التّسهيل، 29/1 و ما بعدها.

[3] . المصدر نفسه، 30/1.

3 ـ 2 ـ 2 ـ الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع:

تصلح صيغة الفعل المضارع للدّلالة على الحال و على و الاستقبال، فتترجّح للدّلالة على الحال مع التّجرّد من القرائن التي تصرفه إلى الدّلالة على غيره، و تتعيّن بمصاحبة "الآن" و ما في معناه، و بلام الابتداء، و نفيه بـ "ليس" و "ما" و "إن".[1] و تتخلّص إلى الاستقبال بظرف مستقبل، و بإسناده إلى متوقّع، و باقتضائه طلبا أو وعدا، و بمصاحبة ناصب، أو أداة ترجٍّ أو إشفاق أو مجازاة، أو "لو المصدريّة" أو "نون التّوكيد"، أو حرف تنفيس و هو "السّين" أو "سوف" أو "سفْ" أو "سوْ" أو "سَيْ".[2] و تنصرف إلى المضيّ بـ "لم"، و "لمّا" الجازمة، و "لو" الشّرطيّة غالبا، و بـ "إذ"، و بـ "ربّما"، و "قد" في بعض المواضع.[3]*

أمّا عن صيغة فعل الأمر؛ فقد تحدّثنا عنها في موضع سابق، و رأينا أنّ دلالتها الزّمنيّة تكون على الحال أو الاستقبال، و تتمحّض لأحدهما وفق معطيات السّياق و القرائن لأنّه محمول على الفعل المضارع في دلالته الزّمنيّة.[4]

و قد ترد صيغة الفعل مفرغة من الدّلالة على زمن مخصوص، و يكون الحكم على مطلق الزّمن و ثبوت الحدث، من ذلك ما يتعلّق بصفات الله عزّ و جلّ و أفعاله، كقوله سبحانه: ﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ﴿٢٦﴾﴾[آل عمران:26]، و قوله عزّ و علا: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴿٤٣﴾ ﴾ [النجم:43]، و قوله عزّ و جلّ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴿٥٩﴾ ﴾[الأحزاب:59]؛ فلا يعقل أن تكون صفات الله عز و جل و أفعاله مقيّدة بزمن لا تتعدّاه لأنّ الثّبات و الدّيمومة من مستلزمات الألوهيّة و الرّبوبيّة، بالإضافة إلى أنّ "كان" التي وردت في كثير من الآيات القرآنيّة بصيغة الماضي، و التي تفرّغ من دلالتها عليه. و منها أيضا ما يدلّ على الحقائق الكونيّة المتّفق

---

[1] . ابن مالك، شرح التّسهيل، 21/1.

[2] . نفسه، 23/1.

[3] . نفسه، 27/1.

* بالنّسبة للمجازاة تعتبر دلالتها على الاستقبال حكما عاما لدى النّحاة، و سيأتي توضيح المسألة بالتّفصيل في الباب الثّاني من هذه الدّراسة.

[4] . انظر :صفحة 92 من هذا البحث.

عليها، أو صفات النّفس البشريّة و طبائعها أو الأمور المألوفة التي تأخذ صفة الرّتابة و الاستمرار مثل: تشرق الشّمس كلّ يوم، تتمدّد الأجسام بالحرارة، ما خاب من استخار، ما كلّ رأي الفتى يدعو إلى الرّشد... و غيرها.[1]

3 ـ 2 ـ 3 ـ الدّلالة الزّمنيّة للمصدر:

المصدر اسم للحدث الذي تحمله مادّة الكلمة في أصولها الصّامتة، و ليس له أوزان قياسيّة محدّدة، و إنّما تشترك أوزانه بين السّماعيّة و القياسيّة، و كلّ منهما كثير الوقوع، و قد يرجّح السّماعي على القياسي[2]، و تكون دلالته على الحدث دلالة مطابقة، أي أنّ الحدث هو كلّ معنى المصدر لا جزء معناه، و ذلك بخلاف الفعل الذي تكون دلالته على الحدث دلالة تضمّن، بمعنى أنّ الحدث جزء من معناه.[3] أمّا دلالته على الزّمن فهي دلالة استلزاميّة تستفاد من الحدث الذي يستلزم الزّمن غير أنّه لا دلالة له خارج السّياق على زمن مخصوص.[4] يقول إبراهيم أنيس موضحا ارتباط المصدر بالزّمن: "و في الحق إنّ المصدر يرتبط بالزّمن في صورة ما لا تقلّ وضوحا عن ارتباط الفعل به، أو لا تزيد غموضا عن ذلك الغموض الذي نلحظه في محاولة الرّبط بين الفعل و الزّمن."[5]، و قد رصد عبد الله بوخلخال آراء النّحاة حول الدّلالة الزّمنية للمصدر في هذه النّقاط التي سنوردها بشيء من الإيجاز و التّصرّف[6]:

ـ المصدر يجري مجرى فعله المشترك معه في لفظه و معناه سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا، فيعمل عمل فعله و يفيد معناه و زمنه سواء كان المصدر نكرة منوّنة أو غير منوّنة أو معرّفا بالألف و اللّام أو بالإضافة، و هو يعمل في الأزمنة الثّلاثة و يتعيّن إلى أحدها بقرينة.

---

[1] . كمال رشيد، الزّمن النّحوي في اللّغة العربيّة، 68 و ما بعدها.

[2] . عبد الله بو خلخال، التّعبير الزّمني عند النّحاة العرب، 151/1.

[3] . فاضل مصطفى السّاقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل و الوظيفة، ط 2: مكتبة الخانجي، القاهرة، 2008م، 185.

[4] . كمال رشيد، الزّمن النّحوي في اللّغة العربيّة، 68 و ما بعدها.

[5] . إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، 143.

[6] . عبد الله بو خلخال، التّعبير الزّمني عند النّحاة العرب، 165/1 و ما بعدها.

ـ يدلّ على معنى الفعل المضارع إذا كان بدلا من اللّفظ بالفعل المضارع، و يتحدّد زمنه بحسب نوع الجملة التي يرد فيها و القرائن المحدّدة للزّمن مثل: عجبت من ضَرْبٍ زيدا، فمعناه أنّه يضرب زيدا، و الحمد لله، فإنّ معناه أحمدُ الله، و كذلك حمداً لله.

ـ يأتي المصدر بدلا من الفعل الماضي للدّلالة على ما تدلّ عليه صيغة الفعل الماضي، و يتحدّد الزّمن حسب نوع الجملة التي ورد فيها المصدر بواسطة القرائن الموجودة في الجملة مثل: سقيًا و رعيًا، بمعنى سقيت و رعيت.

. يأتي المصدر بدلا من فعل الأمر و النّهي و الدّعاء في أغلب الاستعمالات التي جاء فيها المصدر للدّلالة على هذه المعاني، و يستحسن هذا الأسلوب، بل و يطّرد بإضمار فعل الأمر فيه إذا قام مقامه مصدره، و يكون في الغالب نكرة منصوبا مثل: مهلا للأنثى و الذّكر...

3 ـ 2 ـ 4 ـ الدّلالة الزّمنيّة للصّفة:

أورد تمّام حسّان في إطار تقسيمه السّباعي لأقسام الكلام الصّفة قسما مستقلاّ عن الاسم، و جعل تحتها صيغة اسم الفاعل، و صيغة اسم المفعول، و صيغة المبالغة، و الصّفة المشبّهة[1]، و هي كلمة تدلّ على الموصوف بالحدث.[2]

أمّا عن الدّلالة الزّمنيّة التي تترشّح لها من خلال السّياق؛ فسنتحدّث عنها إجمالا.

لقد سبق لنا أن تحدّثنا عن الدّلالة الزّمنيّة لاسم الفاعل في مبحث الزّمن الصّرفي بما يغني عن الإعادة.[3]و تحمل عليه صيغ المبالغة في عمله و معناه لأنّها محوّلة منه و خاضعة لجميع أحكامه و شروطه مع تكثير في الحدث[4]، و تدلّ الصّفة المشبّهة على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدّوام و الثّبوت[5]، و قد أجمع النّحاة على أنّ اسم المفعول يشترط فيه ما يشترط في اسم الفاعل من جميع الوجوه و الأحكام، من

---

[1] . تمّام حسّان، اللّغة العربيّة . معناها و مبناها . ،99.

[2] . فاضل مصطفى السّاقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل و الوظيفة، 170.

[3] . انظر: صفحة 89، 90، 91 من هذا البحث.

[4] . عبد الله بو خلخال، التّعبير الزّمني عند النّحاة العرب، 226/1.

[5] . تمّام حسّان، اللّغة العربيّة . معناها و مبناها . ،99.

حيث شبهه بالمضارع المبني للمفعول، و استعماله في بعض التّراكيب اللّغويّة بدلا منه فيجري مجراه في عمله و معناه، و يدلّ على زمنه، و ذلك كلّه في السّياق الذي يعتبر المكان الطّبيعي لتحديد وظيفته و دلالته الزّمنيّة بما يوفّره من قرائن لفظيّة و معنويّة تساعد على تحديد الجهة الزّمنيّة.[1] أمّا اسم التّفضيل، فإنّه يحمل على الصّفة المشبّهة باسم الفاعل إذ يدلّ في أغلب صوره على الدّوام و الاستمرار ما لم توجد قرينة تصرفه عن ذلك.[2]

لقد توفّر البحث اللّغوي القديم على مساحات تطبيقيّة للزّمن النّحوي و إن كنا قد حكمنا فيما سبق على طبيعة الزّمن في العربيّة بأنّها صرفية محضة لاعتبار النّحاة ـ باستثناء سيبويه و بعض محقّقي النّحويين ـ أنّ كلّ زمن تناسبه صيغة محدّدة، غير أنّهم عندما فحصوها من خلال السّياق أدركوا أنّها تدلّ على نسيج زمني متنوّع، و بالرّغم من ذلك لم يحاولوا بناء نظريّة للزّمن النّحوي وفق ما يقتضيه الاستعمال اللّغوي و ما يترشّح من دلالات زمنيّة نتيجة توظيف تلك الصّيغ في تراكيب نحويّة مختلفة.

و لعلّ ذلك هو السّبب الذي جعلنا نقتصر على آراء علماء اللّغة المحدثين لاعتبارهم أنّ طبيعة الزّمن في العربيّة نحويّة إذ تترشّح الدّلالة الزّمنية من السّياق الذي ترد فيه الصّيغة التي اعتبرها بعضهم أنّها خلو من الدّلالة على زمن بعينه خارج السّياق، و هذا لا يعني أنّهم ضبطوا نظريّة كاملة في الزّمن النّحوي في العربيّة، و لكنّهم قاربوا، إذ يكفي نظرهم إلى الزّمن على أنّه نسيج ذو دلالات دقيقة تعبّر عنه التّراكيب النّحويّة. كما لا يعني ذلك أنّ النّحاة القدامى قد جانبوا الصّواب في نظرتهم إلى الزّمن على أنّه ذو طبيعة صرفيّة، فلعلّه غلبت عليهم نظرتهم إلى كلّ مسائل النّحو التي قامت على الأصل و الفرع؛ فاعتبروا الزّمن الصّرفي أصلا في الصّيغة، و الزّمن النّحوي فرعا عليه إذ تمتلئ الصّيغ بالدّلالة على أزمنة متنوّعة عندما يحتويها السيّاق و تحتفّ بها بعض القرائن اللّفظيّة و المعنويّة. و يحتمل أن تكون دراسة الزّمن عندهم دراسة عارضة هامشيّة لأنّهم لم يفردوها بباب نحوي خاص، و إنّما كان حديثهم

[1] . عبد الله بو خلخال، التّعبير الزّمني، 235/1.

[2] . عبّاس حسن، النّحو الوافي، 395/3.

عنها في باب أقسام الكلام حيث كان الزّمن قاعدة فارقة بين الاسم و الفعل، و يزيد ذلك وضوحا تسميتهم للأفعال المضارعة التي لم تكن تسمية زمنيّة كما سبق بيانه.

4. نظريّة الزّمن عند المستشرقين:

إذا أمعنا النّظر في البحوث اللّغويّة للمستشرقين؛ أدركنا أنّها تقوم على البحث التّاريخي المقارن الذي اصطبغت به الأبحاث اللّغويّة خلال القرنين الثّامن عشر و التّاسع عشر نتيجة لاكتشاف اللّغة السّانسكريتيّة، إذ أعطى صفة شرعيّة للمقارنة بين نظام اللّغة اللّاتينيّة و نظام اللّغة اليونانيّة، و كثير من الأنظمة اللّغويّة الأخرى، و مهّد السّبيل أمام دراسة نشأة و تكوّن السّلالات اللّغويّة، كما مكّن من بناء أنماط للّغات و متابعة تحوّلات النّظام الصّرفي و الصّوتي عبر تلك السّلالات. و قد قام المنهج المقارن في دراسة اللّغة على أسس ثابتة هي: "مفهوم الأصل" و "مفهوم التّحوّل و التّطوّر" و "مفهوم السّمات المشتركة للنّمط أو السّلالة"[1]، و هي مفاهيم ماثلة في نظريّة المستشرقين حول الدّلالة الزّمنية للنّظام الفعلي للّغات السّاميّة . و العربيّة واحدة منها. لاهتمامهم بأصول الصّيغ و تطوّرها و بكثير من خصائصها المشتركة عبر التّاريخ.[2]

يرى فندريس أنّ السّاميّة المشتركة لا تتوفّر على أيّة وسيلة للتّمييز بين أزمنة الفعل المختلفة، و إنّما تتوفّر على مجموعة كبيرة من الوسائل التي تعبّر عمّا بين الفعل و الفاعل من صلات كالتّعبير عن السّببيّة و الكثرة و الشّدّة و التّمني و الرّجاء و الأمر و المفاعلة و المطاوعة، أمّا الزّمن فلا يوجد منه في السّاميّة إلاّ اثنان: غير التّام و التّام، فالتّام ما انتهى فيه الحدث، و هو الماضي، و غيره ما لم ينته فيه الحدث. و في الأشوريّة يستعمل التّام أي الماضي في معنى الحاضر و المستقبل، و في العبرية تستعمل الصّيغة المسمّاة خطأ بصيغة الاستقبال في القصص للتّعبير عن الماضي، بينما قد تستعمل صيغة الماضي للتّعبير عن المستقبل.[3] و معنى التّام

---

[1] . أمحمّد الملاّخ، الزّمن في اللّغة العربيّة . بنياته التّركيبيّة و الدّلاليّة، ط1: دار الأمان، المغرب . الرّباط،2009م، 60.

[2] . المرجع نفسه، 60.

[3] . فندريس، اللّغة، ترجمة: عبد المجيد الدّواخلي، محمّد القصّاص، (د ، ط): مكتبة الإنجلو مصرية، 1950م. 136 و ما بعدها.

و غير التّام يوضّحه كارل بروكلمان فيقول: "و تعبير الماضي pérfekt، و المضارع impérfekt هنا ليس المعنى النّحوي الموجود في اللّغات الهندوأوربيّة، و لكنّه يحمل على معناه الأصلي و هو: الحدث الذي انتهى، و الحدث الذي لم ينته بعد."[1]، و في هذه العبارة بيان على تجريد اللّغات السّاميّة من كلّ الدّقائق الزّمنيّة التي تعرفها غيرها من اللّغات![2] ذلك أنّ اعتبار الزّمن الماضي هو التّام و الحاضر هو غير التّام سيؤدّي بنا إلى التّحامل على هذه الفصيلة اللّغويّة.

إنّ المقارنة بين أنظمة لغويّة للغات تنفرد كلٌّ منها بسمات خاصّة لا يؤدّي إلى نتائج دقيقة، بل لا نجد مغالطة في كلامنا إذا قلنا إنّه عديم الفائدة؛ و قد تنبّه لهذا الأمر بعض المستشرقين، يقول هنري فليش: "لا نجد في أنفسنا ميلا إلى أن نركّب النّظام الفرنسي للفعل على النّظام العربي، فيؤدّي بنا ذلك إلى ألاّ نفهم منه شيئا."[3]، و هذا ناتج عن عدم مراعاة الفروق الدّقيقة بين الفصيلة السّاميّة و بين فصيلة اللّغات الهندوأوربيّة. و لعل ذلك هو ما دفع بعض الدّارسين العرب إلى محاولة إيجاد الفروق الدّقيقة بين نظام الفعل السّامي و نظام الفعل العربي ليثبتوا ـ كذلك ـ أن للفعل العربي خصائص يفوق بها الفعل الأوربي، فالفعل السّامي له القدرة عن طريق الزّيادات التي تحصل في الفعل أن يفيد عدّة معان، فالألف في "يكاسر" تفيد المشاركة، و التّشديد في "يكسّر" تفيد المبالغة، و التّركيز أو الشّدّة و التّكرار أو السّبب، و هذا لا يوجد في النّظام الفعلي الأوربي من حيث النّظام القياسي المطّرد.[4] وذلك ما لم ينفه فندريس على أيّة حال.

و لنرجع إلى قضيّة التّام و غير التّام، و هي قضيّة فيها ما يقال؛ لأنّها معيار مهم في دراسات المستشرقين حول اللّغات السّاميّة عموما و العربيّة على وجه الخصوص، و هو معيار توارثه بعضهم عن المستشرق الكبير وليام رايت، و لم يخضعوه لأدنى نقد

---

[1] . كارل بروكلمان، فقه اللّغات السّاميّة، ترجمة: رمضان عبد التّواب، (د ، ط): جامعة الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1977م، 113.

[2] . مالك يوسف المطلبي، الزّمن و اللّغة، 34.

[3] . هنري فليش، العربيّة الفصحى دراسة في البناء اللّغوي، ترجمة: عبد الصّبور شاهين ، (د ، ط): مكتبة الشّباب، القاهرة، 1998م، 183.

[4] . إسماعيل عمايرة، دراسات لغويّة مقارنة، ط1: دار وائل للنّشر، عمان . الأردن، 2003م، 133.

علمي؛ ممّا يبيّن أنّ التّقليد ماثل في بحوثهم لدرجة كبيرة، و الدّليل على ذلك أنّ هذه القضيّة قد عرض لها جماعة منهم مثل فندريس الذي انطلقنا من مقولته، و كارل بروكلمان، و سباتينو موسكاتي، و هنري فليش ...[1]، و اعتبر جميعهم أنّ اللّغة العربيّة لغة تركّز على الحدث لا على الزّمن، و أبرز مظهر يعتمد عليه في أبحاثهم تعبيرها بالزّمن التّام و غير التّام فقط، كما اعتبروا أنّ الفعل التّام هو الفعل الماضي و أنّ غير التّام هو الفعل المضارع. و لكن فات هؤلاء جميعا أنّ التّام و غير التّام وفق نظرتهم حدثان إذ لا يعبّران إلا عن تحقّق الحدث أو عدم تحقّقه، و على ذلك فليس كلّ ماض تامّا، كما أنّه ليس كلّ مضارع غير تام، و إلا فكيف سيكون الحكم فيما كان ماضيا تترشّح دلالته على المستقبل، و فيما كان مضارعا تترشّح دلالته للماضي؟! و على كلٍّ فسنوضّحه في مبحث آت أفردناه لتوضيح حقيقة التّمام و اللّاتمام في مقابل التّام و غير التّام.

يقول رايت: "إنّ كلمتي (ماض) و (مستقبل)، و هما الكلمتان اللّتان أطلقتهما كتب النّحو القديمة على هاتين الصّيغتين ـ يقصد (فعل) و (يفعل) ـ لا تنطبقان انطباقا دقيقا على الأفكار التي تضمّنتها. إنّ الماضي السّامي ليس له في حدّ ذاته أيّة صلة بالعلاقات الزّمنيّة عند المتكلّم (أو المفكّر، أو الكاتب)، كما أنّه ليس له صلة بغيره من الأحداث التي تقاربه في الموقع. إنّ هذه العلاقات الزّمنيّة نفسها هي التي تحدّد المجال الزّمني الذي يقع فيه الفعل التّام و غير التّام في السّاميّة (سواء كان ذلك الزّمن ماضيا أم حاضرا أم مستقبلا، كما نستطيع عن طريق هذه العلاقات التّعبير عنها بأزمنتنا (في الإنكليزية) سواء أكان ذلك عن طريق الماضي أو التّام أو الماضي التّام أو المستقبل التّام، أو عن طريق المضارع أو غير التّام أو المستقبل. و لم ينجح النّحاة العرب أنفسهم في أن يتبنّوا هذه النّقطة الهامة الوضوح، و لكنّهم علّقوا أهميّة لا ضرورة لها على فكرة الزّمن في حدّ ذاتها و ارتباطه بأشكال الفعل، و ذلك بتقسيم الزّمن إلى

[1] . انظر: اللّغة لفندريس، 136 و ما بعدها، و فقه اللّغات السّاميّة لكارل بروكلمان،113، و مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة المقارن لموسكاتي وآخرين، 227 و ما بعدها، و العربيّة الفصحى لهنري فليش،187،186، 188.

ماض و حاضر و مستقبل، ثم خصّوا الفعل الماضي بفكرة الزّمن الماضي، و الفعل المضارع بفكرتي الزّمن الحاضر و المستقبل.".[1]

إنّ هذا النّص يوضّح نظرة المستشرقين إلى ظاهرة الزّمن في العربيّة، و إنّه لمن الإنصاف أن ننظر إليه نظرة نقديّة، و قد تبيّن لنا بعد قراءته قراءة فاحصة أن نناقشه في هذه النقاط:

الأولى: إنّ رايت يذهب إلى أنّ صيغتي الفعل في العربيّة "فعل" و "يفعل" لا تعبّران عن الزّمن، و إنّما تعبّر الأولى عن تمام الحدث و حصوله في علاقته بأحداث أخرى، و تعبّر الثّانية عن بداية حدوثه أو استمراره، و بهذا الاعتبار يكون هو و من تبعه من المستشرقين قد حاولوا ترجمة صيغة "فعل" باعتبارها شكلا دالا على زمن الماضي بمصطلح التّام، و صيغة "يفعل" الدّالة على الحال و الاستقبال بمصطلح غير التّام، و هذا ما يجعل مقاربة المستشرقين أكثر التباسا و تناقضا؛ يقول عبد المجيد جحفة: "سنستدل فيما يأتي على أنّ هناك التباسا في صيغة فعل بين التّمام و المضي، و لا يخصّ عدم الوضوح عند رايت الفرق بين الزّمن و الجهة فحسب، بل يتعدىّ ذلك إلى المعطيات، فهناك معطيات عارية، و هناك معطيات مركّبة، و يدخل في هذا التّركيب بعض الأدوات و كان و غيرها...".[2]

ثمّ إنّ التّام متعلّق بالحدث الفعلي، بينما يتعلّق المضي بوقوع الحدث في الزّمن الماضي الذي له جهات زمنيّة متنوّعة تحدّده طبيعة التّركيب اللّغوي و سياقه، فلو قلنا مثلا:

. قرأت سورة من القرآن.

. قد قرأت سورة من القرآن.

لتبيّن أنّ الماضي في الجملة الأولى يدلّ على تمام الحدث مقترنا بزمن الماضي البعيد، كما أنّ الماضي في الجملة الثّانية يدلّ على تمام الحدث مقترنا بزمن الماضي

---

[1]. مهدي المخزومي، في النّحو العربي . نقد و توجيه .، 145 و ما بعدها.

[2] . عبد المجيد جحفة، دلالة الزّمن في العربيّة . دراسة النّسق الزّمني للأفعال . ، 67.

القريب من الحال، فالتّام هو نفسه التّام أمّا الماضي البعيد فإنّه لا أحد يعتقد أنّه هو نفسه الماضي القريب من الحال !

و كذلك الأمر بالنّسبة لغير التّام، فلو قلنا:

. يقرأ سورة من القرآن.

. يقرأ الآن سورة من القرآن.

. يقرأ مساء سورة من القرآن.

لتبيّن أنّ للفعل "يقرأ" دلالة تربطه بعدم تمام الحدث في جهات زمنيّة مختلفة كالدّلالة على الحال العام في الجملة الأولى، و على بداية الحدث و استمراره في الجملة الثّانية و على الاستقبال الذي سيتغيّر حاله من بعد و قرب و تجدّد حسب القرائن التي تدلّ عليه في الجملة الثّالثة، إذ تصبح كلمة مساء قابلة لأن تستبدل بغيرها بحسب مراد المتكلّم.

و بناء على ذلك؛ يكون مصطلح التّام في مقابل الماضي، و مصطلح غير التّام في مقابل الحال أو الحاضر مصطلحين بعيدين عن الدّقّة في أبحاث المستشرقين، كما يكون ارتباطهما بالحدث أكثر من ارتباطهما بالزّمن و جهاته، و هذا أمر ظاهر الالتباس في دراساتهم.

الثّانية: و تكمن في مقارنة الإنكليزيّة بالعربيّة، و قد سبق أن ذكرنا أنّ المقارنة بين لغتين لا تنتميان إلى سلالة واحدة و تختلفان في الخصائص لا تؤدّي إلى نتائج دقيقة، و كلّ ما يمكن أن يقع عليها من الدّراسة يكون من قبيل الدّراسة التّقابليّة. و ذلك لا يعني التّحامل على اللّغة الإنكليزيّة، و إن كان رايت قاصدا الاستدلال على فقر العربيّة في التّعبير الزّمني؛ و لذلك نقول: إنّ لكلّ لغة وسائلها الخاصّة في أداء هذه الوظيفة.

الثّالثة: و تتعلّق بما يفهم من كلام هذا المستشرق الكبير ـ رايت ـ من أنّ النّحاة العرب لم ينجحوا في بناء نظام زمني للعربيّة مثلما هو موجود في اللّغة الإنكليزيّة، و اكتفوا بإطلاق صيغة "فعل" في مقابل التّام، و صيغة "يفعل" في مقابل غير التّام، و الحق

أنّنا لو عدنا إلى الكتب التي تعتبر أصولا في علم النّحو ككتاب سيبويه؛ وقفنا على عبقريّة عظيمة وقّعتها أصابع التّاريخ اللّغوي اتّصفت بدقة المنهج و حداثة الرؤية التي قد لا نكون مبالغين إذا اعتبرنا أنّها قد تفوق ما نحن عليه اليوم من جدّة و وضوح، نعم لو عدنا إليها لتبيّن بطلان هذه النّظرة الاستشراقيّة؛ يقول سيبويه: "و أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء و بنيت لما مضى، و ما يكون و لم يقع، و ما هو كائن لم ينقطع."[1] ، و هو إذ يحدّ الفعل بهذا الحدّ ـ فيما يرى الشّيخ محمود محمّد شاكر ـ لم يقصد تلك الأمثلة المعروفة عندنا فعل ماض نحو "ذهب" و فعل مضارع نحو "يذهب" ، و أمر نحو "اذهب"، و لكنّه أراد الأمثلة التي تقترن بهذه الأزمنة في لسان العرب.[2] و قد جعلها ثلاثة أزمنة[3]:

الزّمن الأوّل: هو المقترن بالفعل الماضي الذي يدلّ على فعل وقع قبل زمن الإخبار به كقولك: "ذهب الرّجل"، و لكن يخرج منه الفعل الذي هو على مثال الماضي أيضا، و لكنّه لا يدلّ على وقوع الحدث في الزّمن الماضي، نحو قولك في الدّعاء: "غفر الله لك"، فإنّه يدخل في الزّمن الثّاني.

الزّمن الثّاني: هو الذي عبّر عنه سيبويه بقوله بعد ذلك: "و ما يكون و لم يقع"، و ذلك حين تقول آمرا: "اخرج " فهو مقترن بزمن مبهم مطلق معلّق لا يدلّ على حاضر و لا مستقبل، لأنّه لم يقع بعدُ خروجٌ، و لكنّه كائن عند نفاذ الخروج من المأمور به. و مثله النّهي حين تقول ناهيا: "لا تخرج"، فهو أيضا في زمن مبهم مطلق معلّق و إن كان على مثال الفعل المضارع، فقد سلب الدّلالة على الحاضر و المستقبل لأنّه لم يقع، و لكنّه كائن بامتناع الذي نُهِيَ عن الخروج. ومثله المضارع في قولنا: "قاتل النّفس يقتل و الزّاني المحصن يرجم"، فهما مثالان مضارعان، و لا يدلاّن على حاضر و لا مستقبل، و إنّما هما خبران عن حكم، و لم يقعا عند الإخبار بهما، فهما في زمن مبهم مطلق و معلّق، و هما كائنان لحدوث القتل من القاتل عند القصاص، و حدوث الزّنا من الزّاني المحصن عند إنفاذ الرّجم، و يدخل في هذا الزّمن

---

[1] . سيبويه، الكتاب، 12/1.

[2] . محمود محمّد شاكر، رسالة في الطّريق إلى ثقافتنا، (د،ط): الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر (د،ت)، 10.

[3] . المرجع نفسه، 12 و ما بعدها.

أيضا نحو قولك: "غفر الله لك" في الدّعاء، و هو على مثال الماضي، فإنّك لا تريد إخبارا عن غفران مضى من الله سبحانه و تعالى، و لكن تريد غفرانا من الله يكون، و لكنّه لم يقع بعد، و ترجو بالدّعاء أن يقع.

الزّمن الثّالث: و هو الذي عبّر عنه سيبويه بقوله: "و ما هو كائن لم ينقطع"، فإنّه خبر عن حدث كائن حين تخبر به، كقولك: "محمّد يضرب ولده"، فإنّه خبر عن ضربٍ كائنٍ حين أخبرت في الحال و لم ينقطع الضّرب بعد مضي الحال إلى الاستقبال، و يلحق بهذا الزّمن أيضا مثال الفعل الماضي كقوله تعالى:﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٥٩﴾﴾[الأحزاب:59]، فهو خبر عن مغفرة كانت و لا أوّل لها، و هي كائنة لا انقطاع لها؛ لأنّها من صفات الله سبحانه و هو الأوّل و الآخر.

و على ذلك؛ فإنّ أزمنة الفعل كثيرة في العربيّة، و هي ليست محصورة في الماضي و المستقبل و الحاضر، فعبارة سيبويه و إن كانت شديدة الإيجاز إلا أنّ لها دلالاتٍ كثيرةً، فقوله: "لما مضى" تشير إلى أزمنة كثيرة من الماضي، كالماضي القريب و الماضي البعيد...، و كذلك المضارع ما دلّ زمنه على الحال، مثل: "يذهب"، و ما دلّ على المستقبل نحو: "لمّا يذهب"... و غيرها، و لذلك يرى الشيخ محمود محمّد شاكر أنّ سيبويه قد "استطاع في جملة قصيرة لا تتجاوز سطرا واحدا أن يلمّ بجميع الأزمنة المقترنة بأمثلة الفعل دون أن يخلّ بشيء منها. فهي جملة محكمة شديدة الإحكام، عجز النّحاة أن يلمّوا بها في حدودهم التي كتبوها عن حدّ الفعل."[1]

لقد أشار الشّيخ محمود محمّد شاكر إلى أنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني قد تنبّه لتقصير النّحاة في تفسير أزمنة الفعل في العربيّة وفق ما نصّ عليه سيبويه حيث اعتبروها ماضٍ و حاضر و مستقبل، يقول: "لا نعلم أحدا أتى في معنى هذا الكلام ما يوازيه أو يدانيه، أو يقع قريبا منه، و لا يقع في الوهم أيضا أنّ ذلك يستطاع، أفلا ترى أنّه إنّما جاء في معناه قولهم: و الفعل ينقسم بأقسام الزّمان ماضٍ و حاضر

[1] . محمود محمّد شاكر، رسالة في الطّريق إلى ثقافتنا، 13 و ما بعدها.

و مستقبل. و ليس بخَفِيٍّ ضعف هذا في جنبه و قصوره عنه."[1]، فهذا إقرارٌ من الإمام عبد القاهر بقصور هذه القسمة و ضعفها و إن كان قد نصّ عليها شيخه أبو علي الفارسي[2]، و بيانٌ بأنّ من سار على هذا النّهج في التّفسير لم يفهم مراد سيبويه من عبارته و ما يترتّب عليها من دلالات على غنى العربيّة في التّعبير الزّمني.

و لنعد إلى رايت أفأطبق عينيه عن معنى حدّ سيبويه للفعل و طواعيته في الدّلالة على الزّمن و تنوّع ما يترشّح من جهات زمنيّة في الصّيغة الواحدة، أم أنّه كان يجهل ذلك تماما ؟!

لعلّ النّزر القليل من المستشرقين قد أنصفوا العربيّة حين شهدوا بهذه الحقيقة بعد استكناه نظامها الزّمني و إخضاعه للوصف العلمي الدّقيق، و من بينهم المستشرق الألماني برجشتراسر الذي يرى أنّ العربيّة تتميّز عن سائر أخواتها السّاميّات في تخصيص معاني أبنية الفعل و تنويعها، و ذلك بواسطتين: إحداهما: اقترانها بالأدوات نحو: "قد فعل" ، و "قد يفعل" و "سيفعل"، و في النّفي: "لا أفعل" بخلاف "ما فعل" و "لن يفعل" بخلاف "لا يفعل" و "ما يفعل". و الأخرى: تقديم فعل "كان" على اختلاف صيغه، نحو: "كان قد فعل" و "كان يفعل" و " سيكون قد فعل" إلى آخر ذلك؛ يقول: " فكلّ ما ينوّع معاني الفعل تنويعا أكثر بكثير ممّا يوجد في أيّة لغة كانت من سائر اللّغات السّاميّة قريبا من غنى الفعل اليوناني و الغربي أو بالأحرى أغنى منهما في بعض الأشياء. و هذا من أكبر الأدلّة على سجيّة اللّغة العربيّة و طبيعتها، فهي أبدا تؤثر المعين المحدود، على المهمّ المطلق، و تميل إلى التّفريق و التّخصيص.

فاللّغة العربيّة أكمل اللّغات السّاميّة و أتمّها في هذا الباب أي: معاني أبنيّة الفعل الوقتية..."."[3]*

---

[1] . عبد القاهر الجرجاني، الرّسالة الشّافية، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرّمّاني و الخطّابي و عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمّد خلف الله أحمد، زغلول سلام، ط3: دار المعارف، مصر 1956م، 140و ما بعدها. و انظر: رسالة في الطّريق إلى ثقافتنا للشّيخ محمود محمّد شاكر، 13.

[2] . الجرجاني عبد القاهر، المقتصد، 82/1.

[3] . برجشتراسر، التّطوّر النّحوي للّغة العربيّة، 89 و ما بعدها.

و نخلص في آخر هذا المبحث إلى أنّ دراسات المستشرقين حول زمن العربيّة تتّسم في الغالب بالنّظرة الجزئيّة لأنّها اهتمت بدراسة جانب واحد منه هو الصّيغة، فاعتقدوا بذلك أنّ قلّة الصّيغ الفعليّة تدلّ على قصور في الدّلالة على الزّمن، و الحق أنّ للصيغ تحويلات في دلالتها على الزّمن ـ كما رأينا عند مناقشة تفسير الشّيخ محمود محمّد شاكر لنظريّة الزّمن عند سيبويه ـ، و هو ما يجعلنا نحكم بأنّ الصّيغ في العربيّة ليست لصيقة بالأزمنة. كما يجعلنا على يقين بأنّ طبيعة الزّمن في النّظام الفعلي للعربيّة طبيعة صرفيّة عند أكثر المستشرقين شأنهم في ذلك شأن أغلب النّحاة العرب.

و قد تفطّن لذلك بعض الباحثين العرب؛ يقول طاهر سليمان حمّودة منتقدا فندريس:"و لم يفرّق فندريس بين الزّمن صرفيا و بين الزّمن في التّركيب بالنّسبة للّغات السّاميّة، و قد جرّه هذا إلى الوهم قلّة عناية النّحاة العرب برصد الفروق الزّمنيّة الدّقيقة على الرغم من أنّ العربيّة تضمّ كثيرا من الوسائل التي تميّز بين هذه الفروق الزّمنيّة و هي في غالبها قرائن سياقيّة."[1]

5. بين الجهة الزّمنيّة و طبيعة الحدث:

رأينا فيما سبق أن الزّمن في النّحو العربي محتوى دلالي أو قيم توقيتيّة محسوسة، و يتجسّد مظهرها الحسي في صيغ الأفعال التي تمتلئ بالمحتوى الزّمني فتترشّح بالدّلالة على جهة زمنيّة معيّنة، و سنحاول في هذا المبحث أن نوضّح مصطلحين بارزين في الدّراسة الزّمنيّة للّغات عموما هما مصطلح الجهة و مصطلح طبيعة الحدث و الوقوف على العلاقة بينهما.

و قبل أن نقف على حقيقة المصطلحين؛ نعتقد أنّه من الضّروري التّأصيل التّاريخي للمصطلحين لما فيه من الفائدة التي توضّح المُناخ المعرفي الذي نشأ فيه و الخلفيّة المنهجيّة التي ينطلق منها كلّ باحث لساني في نظرته تجاههما.

---

* أثبتنا هذا النّص فيما سبق، و قد رأينا أن نكرّره لما فيه من خدمة لهذا المبحث المتعلّق بنظريّة الزّمن عند المستشرقين.

[1] . طاهر سليمان حمّودة، ابن قيّم الجوزيّة جهوده في الدّرس اللّغوي، (د ، ط): دار الجامعات المصريّة، الإسكندريّة، 1976م، 112.

الجهة مصطلح نحوي استعمل في نحو اللّغة اليونانيّة(Edos)، و يقصد به الشّكل أو الهيئة، و كان سبب وضعه الدّلالة على الفروق الشّكليّة بين الأفعال الأصول و الأفعال المشتّقة، ثم نقله النّحاة الرّوس بالمفهوم ذاته خلال القرن السّابع عشر، و كان المصطلح الذي يقابله باللّغة الرّوسيّة (Vid)، استخدم في البداية للدّلالة على الفروق الصّرفيّة بين الأفعال البسيطة و الأفعال ذات السّوابق و اللّواحق في اللّغات السلافيّة الكنسيّة القديمة، و في الروسيّة فيما بعد، ثم توسّع استخدام المصطلح للدّلالة على الفروق المعنويّة الدّقيقة بين الأفعال البسيطة و الأفعال المشتقّة.[1]

و قد نقل المصطلح الرّوسي (Vid) بعد ذلك إلى اللّغة الألمانيّة ليطلق عليه (Aktionart)، و يعني طبيعة الحدث، وذلك لأنّ الفروق التي تمثّلها السّوابق و اللّواحق المتّصلة بالأفعال في اللّغات السلافية تعكس أشكالا متنوّعة للحدث الذي يعبّر عنه الفعل من حيث تطور الحدث و الحيّز المكاني الذي يدور فيه و كيفيّات التّوزيع الأخرى. و استمرّت اللّغات الأروبية تستخدم مصطلح (Aspect) الذي تبنّاه حتى بعض النّحاة الألمان في مرحلة لاحقة و استمرّوا كذلك يستخدمون المصطلح (Aktionart) لمعنى يختلف عنه نوعا ما، في حين استخدم نحّاة آخرون كلا المصطلحين للمفهوم نفسه دون أيّ تفريق بينهما.[2]*

إنّ هذه اللّمحة التّاريخيّة عن تطور مصطلحي الجهة و طبيعة الحدث كفيلة لتبرّر عدم اتّفاق الباحثين فيما بعد على استعمال واضح لكلّ منهما، و إنّما أوردناها في هذا السّياق على اعتبار أنّ للأصل الذي نقلت منه هذه المفاهيم دورا في اختلاف وجهات النّظر حوله على رأي الأستاذ حاج موسى ثالث[3]، و تسعى هذه الدّراسة إلى توضيح المصطلحين و إيجاد العلاقة بينهما قصد وضع كلّ منهما في إطاره الصّحيح.

---

[1] . Midhat Ridjanovic, A Syncronic Study of Verbal Aspect in English and Serbo- Croitian, Salvika Puplishers, inc, Cambridge, Mass, 1976, 1.

[2] . Ibid, p, 1.

* اعتمدنا ترجمة الأستاذ: حاج موسى ثالث في التّوضيح التّاريخي لهذين المصطلحين في دراسته القيّمة: مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة. انظر صفحة: 16.

[3] . حاج موسى ثالث، مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة، رسالة ماجستير، مخطوطة، جامعة الملك سعود، 1427هـ، 16.

5 ـ 1 ـ مفهوم الجهة:

تتباين مفاهيم الجهة حسب نظرة كلّ باحث لساني و خصوصيات منهجه في البحث اللّغوي إذ لا يوجد اتّفاق حول مفهوم واحد، و لذلك سنحاول الانطلاق من جملة من المفاهيم:

1) يعرف تمّام حسّان مصطلح الجهة فيقول: "نقصد بالجهة ما يشرح موقفا معيّنا في الحدث الفعلي"[1]، و يعرّفها في سياق آخر قائلا: "الجهة تخصيص لدلالة الفعل أو نحوه، إمّا من حيث الزّمن أو من حيث الحدث."[2]

و الظّاهر أنّ هذين التّعريفين يشتملان على مفهوم الجهة بمعناه العام، و هو الجهة الزّمنيّة البنائيّة، بالإضافة إلى أنهما يشتملان طبيعة الفعل التي تتعلّق بصفة مباشرة بالحدث دون ربطه بالمتكلّم.[3]

2) يعرّفه عبد القادر الفاسي الفهري فيقول: "... و الجهة أساسا مجموع سمات الحدث التي تمكّن من قياسه و وصفه زمنيا، فهو ممتد (durative)، أو غير ممتد ولحظي، و هو محدود (bounded)، و غير محدود، و هو تام (perfective) و غير تام... إلخ."[4]

و لعل هذا التّعريف يقوم على سمة بارزة في ضبط مفهوم الجهة، و هي إمكانيّة قياس الحدث و وصفه من النّاحية الزّمنية، و هو بذلك تعريف ينبني على وصف دقيق لمفهوم الجهة.

---

[1] . تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، 211.

[2] . تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها و مبناها، 257.

[3] . حاج موسى ثالث، مفهوم الجهة في اللّسانيات، 23.

[4] . عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي . نظريّة في بناء الكلمة و بناء الجملة .، ط1: دار توبقال، الدّار البيضاء . المغرب، 1990م، 80.

3) تعرّفه نعيمة التّوكاني بأنّه: "القيم الزّمنيّة المتضمّنة في نشاط أو حالة يدلّ عليها الفعل."[1]

و يبدو أنّ هذا التّعريف ـ كذلك ـ واضح في اعتماد الجانب الزّمني في توضيح مفهوم الجهة إذ يعتمد على القيم الزّمنيّة التي تحتوي مختلف النّشاطات و الحالات التي تبرزها دلالة الفعل، و لا يختلف عن سابقه بل يصبّ كلاهما في مضمار واحد.

ثمّ إنّنا ندرك أنّ الاختلاف الحاصل حول مفهوم الجهة في أبحاث اللّسانيين الغربيين كما أوضحناه في أثناء حديثنا عن اللّمحة التّاريخيّة لمصطلحي الجهة و طبيعة الحدث؛ قد امتدّ ليشمل كذلك اللّغويين العرب، و لا أدلّ على ذلك من أنّ تمّام حسّان و إن كان يستخدم مصطلح الجهة في كتابيه "مناهج البحث في اللّغة" و "اللّغة العربيّة معناها و مبناها"، إلاّ أنّنا نجده يدرج تحت معنى الجهة ما يمكن أن يصنّف ضمن طبيعة الحدث، فنجده يقسّم التّعبيرات عن الجهة في جداوله إلى قسمين[2]:

الأوّل: يتضمّن تخصيص معنى الحدث، و ذكر فيه: التّعدية، تكرار الحدث، المشاركة، الطّلب، المطاوعة، الاتّخاذ، التّكلّف، التّبادل.

الثّاني: و يتضمّن جهات تقييد علاقة الإسناد، و هي: التّعدية، السّببيّة، الظّرفيّة، المكانيّة، التّقوية، الملابسة، الإخراج، التّفسير، الخلاف، المجاوزة.

و لعلّ ذلك كلّه لا يعكس القيمة الزّمنيّة للجهة التي هي قياس الحدث و وصفه زمنيا.

و المتمعّن في بعض الدّراسات اللّغويّة التي تناولت موضوع الجهة واجد أنّها لم تسلم من شرك التّقليد، إذ نجد أنّ مصطفى النّحاس[3]، و محمّد عبد الرّحمن

---

[1] . نعيمة التّوكاني، لسانيات الجهة في اللّغة العربيّة، مجلّة الفكر العربي، العدد 81/80، سبتمبر/ أكتوبر، 1990م، 96.

[2] . تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها و مبناها، 260/258.

[3] . مصطفى النّحّاس، دراسات في الأدوات النّحويّة، ط1: شركة الربيعان للنشر، الكويت،1979م، 61 و ما بعدها.

الرّيحاني[1]، و فاضل مصطفى السّاقي[2]، و عبد الجبّار توامة[3] كانوا تبعا تمّام في مفهومه لمصطلح الجهة، فلم تسلم أبحاثهم من الخلط بين ما يقع تحت مفهوم الجهة و ما يقع تحت مفهوم طبيعة الحدث.

و من الجدير بيانه أنّ تلك التّفريعات التي أطلق عليها تمّام و من تبعه جهات للفعل يعتبرها أغلب اللّغويين الأروبيين مجردّ صيغ تصريفيّة لا يمكن إدراجها تحت مصطلح الجهة[4]، و إن كان التّعبير عن الجهة يعتمد عليها.[5]

إنّ هذا الغموض في فهم حقيقة مصطلح الجهة و مصطلح طبيعة الحدث يرجع في الواقع إلى التّداخل الشّديد و عدم التأصيل و التّدقيق في وضعها أو ترجمتها، و كذا إلى الاجتهادات الفرديّة في ذلك و إهمال دور المجامع اللّغويّة؛ فقد أخذ مصطلح Aspect مقابلات كثيرة في اللّغة العربيّة منها: مصطلح المظهر عند الدكتور محمّد عبد الرّحمن الرّيحاني[6]، و مصطلح كيفيّة الحدث عند عبد الرّحمن أيوب[7]، و مصطلح الحدثيّة عند محمّد خليفة الأسود[8]، و مصطلح الهيئة عند مصطفى النّحّاس[9]...

فهذا الاختلاف في المصطلح مربك نوعا ما لأنّه يؤدّي إلى الاختلاف في المفهوم، فبعضهم يقصد به الجهة(Aspect) تارة، و يقصد به طبيعة الحدث (Aktionart) تارة أخرى.

---

[1] . محمّد عبد الرّحمن الرّيحاني، اتّجاهات التّحليل الزّمني في الدّراسات اللّغويّة، 274/243.

[2] . فاضل مصطفى السّاقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل و الوظيفة، 183.

[3] . عبد الجبّار توامة، زمن الفعل في اللّغة العربيّة قرائنه و جهاته . دراسات في النّحو العربي . (د ، ط): ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون . الجزائر، 1994م، 74 و ما بعدها.

[4] . حاج موسى ثالث، مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة، 23.

[5] . المرجع نفسه، 25.

[6] . محمّد عبد الرّحمن الرّيحاني، اتّجاهات التّحليل الزّمني في الدّراسات اللّغويّة، 244.

[7] . عبد الرّحمن أيّوب ، دراسات نقديّة في النّحو العربي، (د ، ط): مؤسّسة الصّباح، مصر، 1957م، 182.

[8] . محمّد خليفة الأسود، دلالة صيغة الفعل و بنيته، مجلّة اللسان العربي،العدد: 1889،32م، 37.

[9] . مصطفى النّحاس، من قضايا اللّغة، ط1: جامعة الكويت، الكويت، 1995م، 43.

أمّا عن أنواع الجهة بمفهومها الدّقيق، فإنّه يمكن اعتماد تصنيف كومري الذي يقوم أساسا على جهتين:

الأولى: جهة التّمام، و تدلّ على أنّ الحدث قد تمّ و انتهى دون النّظر إلى زمن وقوعه سواء كان ماضيا أو مستقبلا.[1]

الثّانية: جهة اللّاتمام، و يقصد بها الحدث الذي يتّصف بالاستمرار أو التّكرار في الزّمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل، و هذا يعني أنّ المظهر البارز في هذه الجهة استمراريّة الحدث في جميع الأزمنة.[2]

و تتفرّع جهة اللّاتمام إلى جهتين:

الأولى: جهة العادة، و تعني أنّ حالة معيّنة استمرّت لفترة ممتدّة أو أنّها تكرّرت خلال فترة ممتدة، و حينئذ تصبح الحالة هي السّمة المميّزة لكلّ هذه الفترة.[3]

الثّانية: جهة الاستمرار، و تتفرّع كذلك إلى جهتين: جهة التّدرّج و جهة عدم التّدرّج، فالتّدرّج نوع من أنواع اللّاتمام، يقصد به التّأكيد على أنّ الحدث في حالة استمرار، و من المهم في هذا المقام أن نبيّن بأنّ لفظة التّدرّج لا تعني وقوع الحدث بصفة تدريجيّة أو على فترات متقطّعة أو متقاربة أو متباعدة كما قد يوحي به المعنى المعجمي، و إنّما هي مصطلح استخدمه بعض اللّغويين للتّفريق بين continious المستمر و progressive المتدرّج، و بناء على ذلك يكون كلّ متدرّج مستمرّا و لا كذلك العكس.[4]

---

[1] . Bernard Cmrie, An Introduction to the Study of Verbal Aspect and related problems, First published, Cambridge . Cambridge Unvercity Press, 1976. 16.

[2] . Ibid, pp, 26 f.

[3] . Ibid, pp, 27 f.

[4] . Ibid, p, 28.

و على أيّة حال؛ فقد وضّح كومري هاتين الجهتين المتناقضتين في المخطّط الآتي[1]:

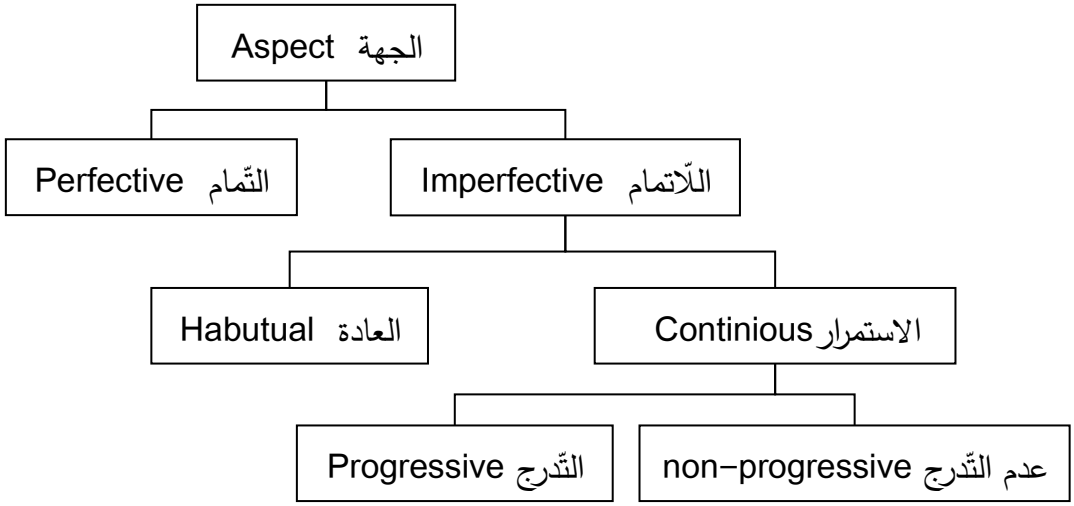

5 ـ 2 ـ مفهوم طبيعة الحدث:

رأينا أثناء حديثنا عن اللّمحة التّاريخيّة الموجزة لتطور دلالة مصطلحي "الجهة" و "طبيعة الحدث" أنّ طبيعة الحدث ترجمة للمصطلح الألماني (Aktionart) الذي كان يتمحّض عند النّحاة الألمان و السلافيين للدّلالة على الفروق الكامنة في معاني الأفعال باعتبارها معان معجميّة، و ذلك بطبيعة الحال إذا ما قوبل بمصطلح الجهة (Aspect) الذي يعني الفروق الدّلاليّة من خلال النّظام النّحوي للّغة.

و يمكننا بناء على ذلك الوقوف على حقيقة قد تكون من الأسباب الأساسيّة التي كانت وراء تداخل المصطلحين، و تكمن في الاختلاف في استخدام مصطلح الجهة هل يعني فقط الفروق الدّلاليّة التي يجسّدها النّظام النّحوي للّغة أم يضاف إليه المعاني المعجميّة الكامنة في الفعل باعتباره وحدة معجميّة كذلك[2]، و قد يظهر من خلال هذا الطّرح زيادة على الاختلاف في المفاهيم أنّ قضيّة الاختلاف في المصطلح و التّوسّع في وضعه ليست مشكلة خاصّة بالدّراسات اللّغويّة العربيّة فحسب، بل تطرح كذلك في الدّراسات اللّغويّة الأوربية، و قد تكون مطروحة بنفس الحدّة التي تعرفها الدّراسات

[1] . Bernard Cmrie, An Introduction to the Study of Verbal Aspect and related problems, 25.

[2] . حاج موسى ثالث، مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة، 35.

اللّغويّة العربيّة، غير أنّ ما يؤخذ على هذه الأخيرة ليس نقل المصطلحات، و إنّما يؤخذ عليها نقل الاختلاف في وضع هذه المصطلحات.

إذا كان الفعل وحدة معجميّة، فإنّ ذلك أدّى إلى اعتبار المصطلح (Aktionart) الذي يعني طبيعة الحدث جهة معجميّة (Lexical aspect) في مقابل (Aspect) الذي يدلّ على الجهة النّحويّة، كما أطلق عليه ـ كذلك ـ جهة الأوضاع (Situation aspect)، و أطلق عليه أيضا الجهة الموضوعيّة (Objective aspect) لأنّه يتعلّق بكيفيّة وقوع الحدث لا بكيفيّة الإخبار عنه.[1]

و في المقابل أطلقت عليه الدّراسات اللّغويّة العربيّة اصطلاحات كثيرة منها: الهيئة عند مصطفى النّحّاس[2]، و المظهر عند محمّد عبد الرّحمن الرّيحاني[3]، و الكيفيّة عند عبد الرّحمن أيّوب[4]، و الحدثيّة عند محمدّ الأسود خليفة[5]...، و هذه المصطلحات استخدمت في الغالب للدّلالة على مفهوم الجهة، و لكنّها كانت تشير إلى طبيعة الحدث كما أشرنا إلى ذلك قبل قليل.

و تعتبر أدقّ المصطلحات في الحقل اللّساني دلالة على مفهوم طبيعة الحدث: مصطلح جهة الوضع عند الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري[6]، و مصطلح نمط الحدث عند نعيمة التّوكاني[7]، و مصطلح طبيعة المعنى أو طبيعة معنى الفعل عند فالح العجمي.[8]

و على أيّة حال، فمهما كان الخلاف في وضع المصطلح المناسب الذي يوضّح مفهوم طبيعة الحدث؛ فإنّ اعتباره هو الجهة المعجميّة يبقى قائما على السّمات الدّلاليّة التي تتوفّر عليها الأفعال باعتبارها وحدات معجميّة، بالإضافة إلى أنّ اعتباره جهة

---

[1] . حاج موسى ثالث، مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة، 35.

[2] . مصطفى النّحاس، من قضايا اللّغة، 43.

[3] . محمّد عبد الرّحمن الرّيحاني، اتّجاهات التّحليل الزّمني في الدّراسات اللّغويّة، 244.

[4] . عبد الرّحمن أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربي،182.

[5] . محمّد خليفة الأسود، دلالة صّيغة الفعل و بنيته، 37.

[6] . عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، 80.

[7] . نعيمة التّوكاني، لسانيات الجهة في اللّغة العربيّة، مجلّة الفكر العربي، العدد 81/80، 96.

[8] . فالح العجمي، أسس اللّغة العربيّة الفصحى، (د ، ط): جامعة الملك سعود، الرّياض، 2001م، 292.

الأوضاع يعني النّظر إلى تفريعات الوضع و اعتبارها أساس التّعبير عنه[1]، و ذلك ناتج من أنّ الوظيفة المنوطة بها قياس البنية الدّاخليّة للأوضاع إذا و ضعنا في الحسبان بأنّ الأفعال ليست متساوية في التّعبير عن طبيعة الحدث إذ أنّه ـ على حدّ تعبير فالح العجمي ـ "لكلّ لفظ حدث نمط يرتبط بطبيعتة معنى قد تكون معجميّة في بعض الأحيان، و قد تكون تركيبيّة، أو تنتج من دلالته المعجميّة و التّركيب معا."[2]

ويوضّح المخطّط الآتي أنماط التّعبير عن الحدث[3]:

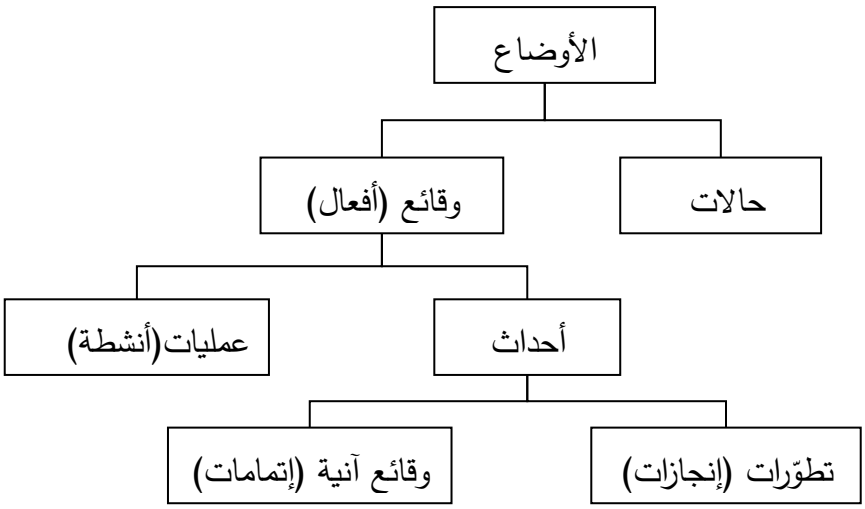

[1] . حاج موسى ثالث، مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة، 36.

[2] . فالح العجمي، أسس العربيّة الفصحى، 292.

[3] . عبد الكبير الحسني، التّصوّر الاستعاري للزّمن: من إدراك اللّغة إلى إدراك الذّهن، مجلّة اللّسانيات العربيّة، العدد:1، 2015، 114. و انظر: مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة صفحة: 46.

كما يلخّص الجدول أدناه مختلف السّمات الأساسيّة للطّبقات الجهيّة[1]*:

الأصناف الجهيّة	السّيرورة	الامتداد الزّمني	المحدوديّة	تفسير الحالة	التّأثير
الحالة	−	+	−	−	
النّشاط	+	+	−		
الإنجاز	+	+	+	+	موضوع داخلي
الإتمام	−	−	+	+	موضوع خارجي

و بناء على ذلك يمكن معرفة طبيعة الحدث أو استنتاجها من الفعل ذاته كما هو مستفاد من كلام فالح العجمي، و كما هو موضّح في مخطّط الأوضاع، كما يمكن ملاحظتها من خلال السّمات الدّلاليّة لبعض الأفعال و معناها المعجمي و دلالتها على سيرورة الحدث أو آنيته أو امتداده أو وقوعه أو حركته أو سكونه...

و إذا كان هذا المبحث نظريا لم يتّسع ليشمل جانبا تطبيقيا على بعض النّصوص، فإنّه ليس من أهداف هذا الفصل القيام بذلك، و إنّما يكمن هدفه في تقديم صورة عامّة لقضايا الزّمن في اللّغة العربيّة، و إنّ ذلك لعمل يتطلّب من الجهد الكثير، كما يتطّلب دراسة مستقلّة، و حسبنا أن نرشد القارئ الكريم أن يطلبه في مظانّه، و التي يأتي في طليعتها دراستان قيّمتان في هذا الباب، الأولى: " الزّمن في اللّغة العربيّة . بنياته التّركيبيّة و الدّلاليّة" للملاّخ، و الثّانيّة: "مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة" لحاج موسى ثالث، و كلاهما اعتمد اللّغة العربيّة المعاصرة مدوّنة للتّطبيق.*

3 - 5

- الفرق بين الجهة و طبيعة الحدث:

لاحظنا في مناقشتنا للعنصرين السّابقين اختلاف و جهات النّظر حول مصطلحي الجهة و طبيعة الحدث سواء في الدّراسات اللّغويّة الغربيّة أو في الدّراسات اللّغويّة

[1] . أمحمّد الملاّخ، الزّمن في اللّغة العربيّة . بنياته التّركيبيّة و الدّلاليّة .، 339.

* انظر التّطبيق على هذه الأوضاع: الزّمن في اللّغة العربيّة . بنياته التّركيبيّة و الدّلاليّة، 249/237. و مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة، 116/92.

العربيّة، و إذا كان بعض الباحثين قد اعتبروهما شيئا واحدا؛ فإنّ هذا البحث بناء على ما سبق ذكره سيعتمد التّفريق بينهما أساسا في الدّراسة، يقول عبد القادر الفاسي الفهري في سياق التّفريق بينهما: "... وقد نفرّق بين جهة الوضع أو الحدث التي تدعى (Aktionart)، وهي لازمة للفعل قبل تصرّفه، و جهة البناء أو التّصرّف، وهي ما يدعى عادة بالجهة (Aspect) في دلالتها الضيّقة، و هذه الجهة ليست ممعجمة، وإنّما يرثها الحمل المتصرّف (الفعل والصّفة) عندما يدخل التّركيب."[1].

و يمكن تلخيص الفروق بينهما في النّقاط التّالية[2]:

1- تتّصف الجهة بالذّاتية لأنّها تعنى بوجهة نظر المتكلّم أو الكاتب أو الفعل الذي يستخدمه للتّعبير عن الحدث من حيث تمامه أو عدم تمامه. أمّا طبيعة الحدث فهي صنف موضوعي لكونها تعنى بحقيقة تكوين الوضع الموصوف من حيث تطوّره أو تحوّله في ظروف معيّنة.

2- الجهة مقولة نحويّة، أمّا طبيعة الحدث فهي مقولة دلاليّة، ونلتمس الطبيعة النّحويّة للجهة انطلاقا من أنّ التّعبير عنها يتمّ بواسطة الصّرف و التّراكيب في حين نتلمس طبيعة الحدث الدّلالية عن طريق عوامل خارجة عن الأبنيّة المستعملة.

3- تعنى الجهة بإضفاء الصّفة النّحويّة على الفروق الدّلاليّة الدّقيقة، بينما تعنى طبيعة الحدث بإضفاء الصّفة المعجميّة على تلك الفروق دون اعتبار لطريقة التّفريق.

وقد تشترط طريقة التّفريق عند بعض اللّسانيين وتحصر حينئذ في الاشتقاق الصّرفي دون سواه.

تلك إذاً هي الفروق الدّقيقة بين هذين المصطلحين، وإنّنا لنعجب من الأستاذ حاج موسى ثالث الذي بذل جهدا عظيما في تحديدها وضبطها، ثمّ نجده يقارب أن يراهما

---

[1]. عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، 80.

[2] . حاج موسى ثالث، مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة، 38 و ما بعدها.

شيئا واحدا؛ يقول: "و الذي يظهر لي...هو أنّ الجهة وطبيعة الحدث و إن كانا مختلفين في طبيعتهما وطرق التّعبير عنهما كما يرى بعض الباحثين، إلاّ أنهما ـ في نظري ـ يلتقيان من عدّة أوجه، وذلك لأنّ كلا منهما معنيّ بالحدث وكيفيّة وقوعه، كما أنّهما مرتبطان من ناحية أخرى بالفترة الزّمنيّة التي يقع فيها حدث معيّن."[1]، و يقول ـ أيضا ـ: "والذي سأتبنّاه في هذا البحث ـ أي مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة ـ عند التّطبيق والتّحليل هو عدم التّفريق بين الجهة وطبيعة الحدث، وإنّما أصنّف كلّ ما يمكن التّعبير عنه صرفيّا وتركيبيًا تحت ما أسمّيه الجهة الشّكلية، وكلّ ما يمكن التّعبير عنه بالنّظر إلى المعنى المعجمي للمفردة بالجهة المعجميّة..."."[2]

و لنا على ذلك اعتراضان:

الأوّل: وهو أنّ وجود بعض نقاط الالتقاء في الحدث وكيفيّة وقوعه، وارتباطهما بزمن الحدث لا يرجّح أن نميل إلى القول بأنّهما ليسا مختلفين، وإنّ الفروق المذكورة بينهما فروق منهجيّة، وذلك يقتضي ضرورة التّفريق بينهما.

الثّاني: وهو أنّ عدم التّفريق بينهما على أساس أنّه يصطلح على تصنيف كلّ ما يمكن التّعبير عنه من الناحية الصّرفيّة أو التّركيبية تحت مصطلح الجهة الشكليّة، وعلى تصنيف كلّ ما يمكن التّعبير عنه من الناحية المعجميّة تحت مصطلح الجهة المعجميّة؛ لا يحقّق غاية التّفريق بينهما، لأنّه في نظرنا مجرد اصطلاح لفظي لا غير، فما اصطلح عليه بالجهة الشكليّة يقابل (Aspect) ، وما اصطلح عليه بالجهة المعجميّة، والتي يقصد بها طبيعة الحدث يقابل مصطلح (Aktionart)، وكونهما كذلك لا يعينه على عدم التّفريق بينهما لأنّه تفريق لفظي فقط. ومن ناحية أخرى فهو توسيع في وضع المصطلح، ونعتقد أنّه لا يخدم الغاية العلمية من وضع المصطلحات لأنّ كثرة المصطلحات في معنى واحد يؤدّي إلى الالتباس.

---

[1] . حاج موسى ثالث، مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة،41.

[2] . المرجع نفسه،42.

وإذا كانت دراسته تروم عدم التّفريق بينهما، فقد أجهد نفسه في مساحات عريضة من بحثه كي يحدّد الفروق الدّقيقة بين ذينك المصطلحين، وذلك لا يتّفق مع منهجه في البحث حيث رجّح مسلك عدم التّفريق بينهما.

6ـ تفسير مفهوم التّمام و اللّاتمام في مقابل التّام و غير التّام:

ينبغي الإشارة منذ البداية إلى أنّه لا يوجد اتّفاق بين اللّغويين حول المقصود من مصطلح التّمام و التّام، و مصطلح اللّاتمام و غير التّام. و الواقع أنّ التّفريق بينهما ضروريّ، فالتّام و غير التّام إجمالا حدثان، أمّا التّمام و اللّاتمام فهما جهتان زمنيّتان.

و قد ذكرنا ـ فيما سبق ـ أنّ جهة التّمام تدلّ على أنّ الحدث قد تمّ و انتهى بغضّ النّظر عن زمن وقوعه سواء كان ماضيا أم مستقبلا، كما أنّ جهة اللّاتمام تعني اتّصاف الحدث بالاستمراريّة أو التّكرار في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.[1]

أمّا التّام و غير التّام، فهما حدثان، فالتّام للحدث الذي ارتبط وقوعه بالزّمن الماضي، و غير التّام للحدث الذي يقع في الحال أو سيقع في المستقبل.[2]

و قد كنا ناقشنا آراء المستشرقين في مبحث خاص، و حكمنا بأنّهم يعتبرون التّام و غير التّام في دراساتهم حدثين، و لم يكن ذلك تحكّما في حقّهم، و إنّما يفهم ذلك من أبحاثهم حول هذه القضيّة، يقول هنري فليش: "و العربيّة لغة صورة ترتبط بدرجة تحقّق الحدث أو القضيّة كما يقول اللّغويون، وهي تفرد مكانا خاصّا لعلاج الحدث المنجز (Achevée) و الحدث غير المنجز (Inachevée)، فيعبّر عن الأوّل بصيغته ذات اللّواحق فَعَلَ و هو ما سمّيناه التّام (Accompli)، و تعبّر عن الثّاني بصيغته ذات

---

[1] . انظر صفحة: 113 من هذا البحث.

[2] . حاج موسى ثالث، مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة، 59.

السّوابق يَفْعَلُ، و هو غير التّام (Inaccompli)، فالتّعارض بين الشّيئين قد جرى من كلا الوجهين، و قد اكتفت العربيّة بصيغتين تصريفيّتين متعارضتين.".[1]

و إذا كان التّام و غير التّام حدثين في أبحاث أكثر المستشرقين؛ فهذا يعني أنّهم لم يدركوا حقيقة التّمام و اللّاتمام باعتبارهما جهتين زمنيّتين، و ذلك بطبيعة الحال على اعتبار أنّ اللّغة العربيّة تعبّر عن الزّمن و الجهة جميعا، و هي و إن كانت تمتلك صيغتين زمنيّتين فقط كما هو ظاهر من كلام فليش، و تقابلهما جهتان زمنيّتان تعبّر إحداهما عن تمام الحدث في الزّمن الماضي في غياب الظّروف المحدّدة للزّمن، و تعبّر الثّانية عن عدم تمامه؛ فهي تعبّر بدقّة على دلالات زمنيّة متنوّعة من خلال التّركيب تتعلّق بجهتي التّمام و اللّاتمام ماضيا و حاضرا و مستقبلا.

***

[1] . هنري فليش، العربيّة الفصحى دراسة في البناء اللّغوي، 184.

الباب الثاني

الدّراسة التّطبيقيّة

تمهيد

الفصل الأوّل: الجملة الشّرطيّة: الدّلالة و أسس التّحليل.

الفصل الثّاني: الزّمن النّحوي للجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم.

تمهيد

بعد وصف الجملة الشّرطيّة و قضيّة الزّمن في النّحو العربي؛ يأتي هذا الباب لتحليل الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم، فيتناول في فصله الأوّل القضايا الدّلاليّة في الجملة الشّرطيّة عموما إذ يدرس في مقدّمتها أنواع الجملة الشّرطية بحسب معنى التّعليق ذاته، و دلالتها على العموم و التّخصيص لما قد يكون لذلك من أثر في توجيه الزّمن، ثمّ يفرد مبحثا ـ كذلك ـ للدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة محاولا تسجيل آراء النّحاة القدامى و اللّغويين المُحدَثين و ملاحظاتهم فيها ليقترح بعدها أنموذجا للتّحليل الزّمني للجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم وفق ما تحقّق من مقرّراتهم يصلح للحكم باستيعاب الجملة الشّرطيّة لنسيج زمني متنوّع.

***

الفصل الأول

الجملة الشّرطيّة: الدّلالة الزّمنيّة و أسس التّحليل.

توطئة.

1) أنواع الجملة الشّرطيّة بالنّظر إلى معنى الشّرط.

2) الدّلالة في الجملة الشّرطيّة.

3) الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة.

4) بنية الزّمن النّحوي في الجملة الشّرطيّة.

توطئة :

يؤسّس هذا الفصل لنظريّة للتّحليل الزّمنيّ للجملة الشّرطيّة في النّحو العربيّ، و هي تقوم على أنّ هذا النّوع من التّراكيب النّحويّة قابل لاستيعاب الأزمنة المعروفة في بقيّة التّراكيب و جهاتها، و لعلّ في ذلك مخالفة للنّحاة الأوائل الذين بنوا الجهاز النّظريّ النّحويّ للّغة العربيّة، و نحسب أن تكون هذه الدّراسة معولا من معاول البناء و الإتمام لا معولا من معاول الهدم، و كيف لا يكون ذلك و لهم قصب السّبق و فضل التّقدّم؟!

سيقوم هذا الفصل على محاورَ بارزةٍ متعلّقةٍ بالزّمن النّحويّ يمكن أن تكون مشروعا مجتمعة أو منفردة للتّطبيق على آي القرآن الكريم في الفصل الآتي من هذه الدّراسة إن شاء الله.

1- أنواع الجملة الشّرطيّة بالنّظر إلى معنى الشّرط:

رأينا في الفصل الأوّل من هذه الدّراسة أنّ الشّرط في العربيّة تعليق حدث بحدث على غير جهة السّببيّة[1]، و كنا قد ذكرنا بأنّه يجب ألّا نأخذ التّعليق السّببي بين العبارتين الشّرطيّة و الجوابيّة على الإطلاق لتوفّر نصوص كثيرة تخرج عن هذه القاعدة و تجافي هذا النّوع من التّعليق الشّرطيّ[2]، و لم نكن لنطبق أعيننا عن هذه الحقيقة في ذلك المقام، و لكنّنا أرجأنا الحديث عنها و مناقشتها إلى هذا الفصل لتعلّقها بقضايا المعنى و الدّلالة و التي نعتقد أنّ لها أثرا في توجيه الأزمنة في الجملة الشّرطيّة؛ و لأجل ذلك خصّصنا هذا المبحث لمناقشة أنواعها بالنّظر إلى معنى الشّرط ذاته.

يمكن أن تقسّم الجملة الشّرطيّة بالنّظر إلى معنى الشّرط إلى نوعين: الجملة الشّرطيّة السّببيّة، و الجملة الشّرطيّة اللّاسببيّة، و سنقف على توضيحهما فيما يلي:

---

[1] . انظر: صفحة 15 من هذا البحث.

[2] . انظر: صفحة 18 من هذا البحث.

1 ـ 1 ـ الجملة الشّرطيّة السّببيّة:

يندرج تحت هذا النّوع أقسام يوضّحها المعنى المستفاد من الشّرط أساسا، و هي أربعة أقسام:

1 ـ 1 ـ 1. الجملة الشّرطيّة الاحتماليّة:

يطلق معنى الاحتمال على كلّ جملة شرطيّة علّق شرطها بجوابها تعليقا سببيّا، أي أنّ حدثها الأوّل يحتمل الوجود و العدم معا، ففي قولنا: "إن هطل المطر نبت الزّرع"؛ نجد العلاقة بين نبات الزّرع و هطول المطر علاقة سببيّة إذ يكون حدث هطول المطر سببا في نبات الزّرع، غير أنّنا نجد معنى الاحتمال الذي ينشأ في هذه الجملة الشّرطيّة يتحقّق من حدثها الأوّل، و هو هطول المطر الذي يتحقّق في شكل وجود أو في شكل عدم، و لما كان الحدث الأوّل سببا في تحقّق الحدث الثّاني؛ صار المسبّب في حدّ ذاته احتماليا.[1]، و قد انتقل إليه معنى الاحتمال من الحدث الأوّل في الجملة، و نصّ على ذلك سيبويه؛ يقول: "فإن كنت تريد بأنّه قد فعل فإنّ الجزاء لا يكون لأنّ الجزاء إنّما يكون في غير الواجب."[2]، و هو نفس رأي أستاذه الخليل الذي نقل عنه: "و لا يكون الجزاء أبدا حتى يكون الكلام الأوّل (الشّرط) غير واجب إلا أن يضطرّ شاعر، و لا نعلم هذا جاء في شعر البتّة."[3]، و قد عبّر عباس محمود العقّاد(ت:1964م) عن هذا المعنى أحسن تعبير فقال: "و قد استوفي الشّرط و النّفي في العربيّة أيّما استيفاء. فكان من أدوات الشّرط ما يفيد الاحتمال الضّعيف و منها ما يفيد الاحتمال القويّ. كما يقال: إن حدث هذا. و إذا حدث هذا. و منها ما يفيد الاحتمال مع الفرض و التّقدير..."[4]، كما وضّحه مهدي المخزومي قائلا: "و ليس في عبارة الشّرط نصّ على تحقّقها أو عدم تحقّقها، و كلّ ما يدلّ عليه أنّه

---

[1] . محمّد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربيّة و نحوها و صرفها، ط3: دار الشّرق العربيّ، بيروت، 1971م، 53/2 و ما بعدها.

[2] . سيبويه، الكتاب، 95/3.

[3] . المصدر نفسه، 3/ 101.

[4] . عبّاس محمود العقّاد، اللّغة الشّاعرة، (د ، ط): نهضة مصر، القاهرة، 1995م، 66 و ما بعدها.

يجوز أن يقع، و يجوز ألا يقع. فكلا الأمرين محتمل، لا رجحان لأحدهما على الآخر."[1]

أمّا عن الزّمن الذي ينتج من التّراكيب الشّرطيّة الاحتماليّة؛ فقد يكون مستقبلا لتعلّق الحدث الأوّل بحدث ثان لم يقع بعد، و قد يكون ماضيا إذا كانت صورة تحقّق الماضي مجهولة لدى المتكلّم.[2] كما لا ينفي أن يكون ذلك في الحال إذا توفّر في الجملة الشّرطيّة ما يرجّحها للحال كقولنا مثلا: "إن أتيتني الآن أكرمتك".

و بناء على ذلك، فالشّرطيّة الاحتماليّة صالحة لكلّ الأزمنة، غير أنّه يجب التفطّن إلى أنّ زمن العبارة الجوابية دائما متأخّر عن زمن العبارة الشّرطيّة، لأنها قائمة على العلاقة السّببيّة، و المسبّب متأخّر عن السّبب قطعا، يقول محمّد الأنطاكي موضّحا ذلك: "إنّ زمن الجواب يلي زمن الشّرط دائما، لأنّ الشّرط سبب و جوابه و جزاؤه مسبّب، و السّبب سابق للمسبّب دائما، فإذا كان الشّرط في المستقبل، كان جوابه في المستقبل قطعا، بل و في مستقبل يلي ماضي شرطه... و إمّا في الحال و إمّا في الاستقبال...".[3]

1 ـ 1 ـ 2 ـ الجملة الشّرطيّة الامتناعيّة:

يندرج الشّرط الامتناعي ضمن التّعليق السّببي بين طرفي الجملة الشّرطيّة حيث يكون الحدث الأوّل سببا للحدث الثّاني الذي يكون مسبّبا عنه، غير أنّ هذا السّبب في هذا القسم من التّراكيب النّحويّة ليس له وجهان محتملان في التّحقّق، بل له وجه واحد هو الامتناع، فإذا امتنع السّبب امتنع المسبّب، و مثال ذلك قولك: "لو جاء زيد لأكرمته"، و يتّضح من المثال أنّ مجيء زيد ممتنع باعتباره سببا، و أنّ المسبّب و هو إكرامه ممتنع كذلك لامتناع السّبب.[4]

---

[1] . مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد و توجيه، 287.

[2] . محمّد الأنطاكي، المحيط، 55/2.

[3] . المرجع نفسه، 57/2 و ما بعدها.

[4] . نفسه، 59/2.

و معنى الامتناع ـ كما ذكرنا ـ مستفاد من حرف شرطي واحد هو "لو"، و هو ممّا نصّ عليه سيبويه؛ يقول "أمّا لو فلما كان سيقع لوقوع غيره."[1]، و قد أثّرت هذه العبارة فيمن جاء بعده من النّحاة، و تداولها بعضهم بصور لفظيّة مختلفة و إن كان المعنى واحدا، يقول ابن عقيل: "لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه و استلزامه لتاليه.".[2]

و مهما يكن من أمر، فقد اعتبر النّحويون أنّ الزّمن الذي ينتج في سياق "لو" الشّرطيّة هو الزّمن الماضي مهما كانت صورته اللّفظيّة، و قد نقل أبو حيّان الأندلسي الإجماع في ذلك[3]، و الحجّة أنّ العلم بامتناع الحدث لا يتهيأ إلا بعد أن يدخل هذا الحدث في الزّمن الماضي من غير أن يحدث.[4]

و مع أنّ النّحاة قد نصّوا على ذلك إلاّ أنّ السّياق يبقى كفيلا بإثبات التّنوّع الزّمني في الجملة الشّرطيّة الامتناعيّة على ما سنراه في الفصل الثّاني من هذا الباب.

1 ـ 1 ـ 3 ـ الجملة الشّرطيّة الوجوديّة:

يقوم معنى الشّرط الوجودي على تعليق الشّرط بالجواب برابطة السّببيّة، فيكون الشّرط هو السّبب و يكون الجواب هو المسبّب، غير أنّ الأمر يكون عكس ما هو عليه في الشّرط الامتناعي، لأنّ السّبب فيه متحقّق على صورة الوجود لا على صورة الامتناع، و مثاله: "لمّا رأيت الجبن عارا تشجّعت"، فالحدث الثّاني موجود لوجود الحدث الأوّل و هو رؤية الجبن عارا.[5] و لذلك عدّ سيبويه الشّرط بـ "لمّا" بمنزلة الشّرط بـ "لو"؛ يقول: "لمّا بمنزلة لو، و إنّما تقع للأمر الذي وقع لوقوع غيره.".[6]

و قد اعتبرها النّحاة للتّعليق في الزّمن الماضي، و حجّتهم في ذلك أنّ الحدث لا يمكن الحكم عليه بالوجود إلا إذا دخل في الزّمن الماضي و تحقّق و جوده، غير أنّه

---

[1] . سيبويه، الكتاب، 224/4.

[2] . ابن عقيل، المساعد، 188/3

[3] . أبو حيّان الأندلسي، الارتشاف، 1898/4.

[4] . محمّد الأنطاكي، المحيط، 59/2.

[5] . المرجع نفسه، 63/2.

[6] . سيبويه، الكتاب، 234/4.

يمكن أن يكون للمتكلّم تحقّق حدث مستقبلي على صورة وجود، فلا مانع من اعتباره شرطا وجوديا نحو: "لمّا كنت ستسافر غدا فإنّي سأحمّلك رسالة إلى زيد."[1].

1 ـ 1 ـ 4 ـ الجملة الشّرطيّة الامتناعيّة الوجوديّة:

يندرج هذا المعنى كبقية الأقسام المذكورة ضمن تعليق الشّرط بالجواب برابطة السّببيّة، غير أنّ الشّرط موجود، و هذا الوجود يكون سببا لامتناع الجواب، و ذلك نحو: "لولا المطر لهلك الزّرع"، و "لوما رحمة الله لهلك النّاس"، فهلاك الزّرع و النّاس ممتنعان بسبب وجود المطر و رحمة الله.[2]

و هذا المعنى يمكن تحويله بسهولة إلى معنى الشّرط الامتناعي الذي يكون فيه الشّرط و الجواب ممتنعين، و يمكن تعليله بأنّه كان ممتنعا مع "لو"، فلمّا ركّبت معها "لا" و "ما" صارت "لولا" و "لوما"، فانتفى الامتناع و تحوّل إلى وجود لأنّ نفي النّفي إثبات.[3]

و ممّا يجب أن نبيّنه أنّ التّركيب في سياق "لولا" و "لوما" يبنى على جملة اسمية، و يتصف زمانه بالمضي لأنها تضيف إليه معنى هو ثبوت جملة الشّرط و القطع بتحقّقها.[4]

1 ـ 2 ـ الجملة الشّرطيّة اللّاسببيّة:

يمثّل هذا النّوع من أنواع التّراكيب الشّرطيّة صورة أخرى من صور المعنى، و هو يختلف عن الصّورة السّابقة بأقسامها الموضّحة من جهة أنّه لا يقوم على التّعليق السّببي بين طرفي التّركيب، و لقد سبقت الإشارة إلى أنّ رباط السّببيّة ليس رباطا دائما، بل يشهد الواقع اللّغويّ بخروج شواهد كثيرة عنه ممّا يقطع بأنّ هذا المعنى الذي

---

[1] . محمّد الأنطاكي، المحيط، 63/2.

[2] . المرجع نفسه، 64/2.

[3] . نفسه، 64/2.

[4] . مالك المطلبي، في التركيب اللّغوي للشّعر العراقي المعاصر، 124.

كان لا بدّ على النّحاة من التّنبّه إليه و اعتباره نوعا أساسيا من أنواع الجملة الشّرطيّة معنى مستقل لأنّ أغلبهم اعتبر أنّ "الشّرط علّة للجواب".[1]

إذاً، فالنّحاة لم يفرّقوا بين الشّرط السببيّ و الشّرط اللّاسببي، بل اعتبروهما شيئا واحدا، و لذلك لم تسلم قواعدهم من الاضطراب، و لم تسلم مباحثهم من الاختلاف، و ليس في الإمكان أن تطّرد القواعد بين نوعين من التّراكيب مختلفين تمام الاختلاف.[2]

و قد أدرك بعضهم هذه الحقيقة عند تدقيق النّظر في كثير من أمثلة التّراكيب الشّرطيّة التي تخرج عن معنى السّببيّة؛ يقول الرّضي الاستراباذي: "فلا يغرّنك قول بعضهم إنّ الشّرط سبب للجزاء."[3]، و ساق لإثبات ذلك شواهد منها قوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾[النحل:53]، إذ ليس الشّرط سببا للجواب كون النّعمة منه لازم لحصولها.[4]

و هناك من النّحاة من لجأ إلى التّأويل من أجل ردّ النّصوص التي تخرج عن معنى السّببيّة إلى التّعليق السّببي، لأنّ هذا المعنى لن يفهم إذا توقّفنا عند ظاهر النّص، و من ذلك ما ذكره ابن جنّي في توجيه قول رؤبة:

يا ربّ إن أخطأتُ أو نسيتُ فأنت لا تنسى و لا تموتُ

يقول: "ليس كون الله سبحانه غير ناسٍ و لا مخطئا أمرا مسبّبا عن خطأ رؤبة، لكنّه محمول على معناه: أي إن أخطأت أو نسيت فاعفُ عنّي لنقصي و فضلك، فاكتفى بذكر الكمال و الفضل و هو السّبب في العفو، و هو المسبّب."[5]

و قد خرّج ابن هشام الأنصاري شواهد قرآنيّة حصيفة لم تكن فيها عبارة الجواب مسبّبة عن عبارة الشّرط باعتماد التّأويل و التّقدير لردّها إلى التّعليق السّببي شأنه في ذلك شأن أبي الفتح، ففي قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍ ۚ ﴿٥﴾ ﴾

---

[1] . ابن الخشّاب، المرتجل، 216.

[2] . محمّد الأنطاكي، المحيط، 68/2.

[3] . الرّضي الاستراباذي، شرح الكافية، 306/2.

[4] . المصدر نفسه، 306/2.

[5] . ابن جنّي، الخصائص، 175/3.

[العنكبوت:5]، يرى أنّ التّحقيق أنّ هذه الآية الكريمة ممّا حذف جوابه لأنّ الجواب مسبّب عن الشّرط، و أجل الله آتٍ سواء أوجد الرّجاء أم لم يوجد، و الأصل: فليبادر العمل فإن أجل الله آت. وقد استشهد بأمثلة كثيرة من القرآن الكريم لتعزيز رأيه منها قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ ۝٧ ﴾[طه:7]، أي فاعلم أنّه غني عن جهرك ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾، ومنها قوله عزّ وجّل: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ ۝٤ ﴾[فاطر: 4] أي فتصبّر ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ۚ ﴾ ومنها كذلك قوله عزّ من قائل: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ ۝١٤٠ ﴾ [آل عمران:140] أي فاصبروا ﴿فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾، و منها أيضا قوله عزّ و علا: ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۝٢١ ﴾[النّور:21] أي يفعل الفواحش و المنكرات ﴿فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۚ ﴾، و كذا قوله سبحانه: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۝٥٦ ﴾[المائدة:56] أي يغلب ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ۝٥٦ ﴾، ومنها أيضا قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ ۝٢٢٧ ﴾[البقرة:227] أي فلا تؤذوهن بقول و لا فعل فإنّ الله يسمع ذلك و يعلمه، و منها كذلك قوله تقدست أسماؤه و صفاته: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ ۝٥٧ ﴾[هود:57] أي فلا لوم عليّ ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم ﴾.[1]

و على ذلك فابن جني و ابن هشام يلجآن إلى التّقدير من أجل أن تبقى العلاقة السّببيّة قائمة بين طرفي التّركيب الشّرطي، و هذا ما اعتبره مالك المطلبي إطاحة تامّة بالفعاليّة الشكليّة للتّراكيب اللّغويّة لأنّ تحويل الشّواهد الشّرطيّة على هذا النّحو يؤدّي إلى تحويل الأجوبة إلى أجزاء مكمّلة يمكن الاستغناء عنها للأجوبة الأساسيّة التي افترض بأنّها أجوبة محذوفة، غير أنّ هذه الأجزاء وفق ما هي عليه قد اندفعت لتحلّ محلّ الجمل الأساسيّة و يكتفى بها، و يرجع ذلك ـ حسب تقديره ـ إلى[2]:

1. أنّها تعبّر عن معنى الارتباط الشّرطي ـ وفق ما يتطلّبه السّياق ـ أكثر ما تعبّر عنه الجمل الأساسيّة ـ كما افترض ابن هشام ـ .

[1] . ابن هشام، المغني، 529/6، 203، 231.

[2] . مالك المطلبي، في التّركيب اللّغوي للشّعر العراقي المعاصر، 389.

2. أنّ هذه الجمل يمكن أن توحي بالمعاني التي نظمها ابن هشام على شكل جمل محدّدة، و هذه المعاني أو الجمل كامنة فيها، ومن ثمّ فهي تحتوي تلك المعاني و ليس العكس.

و يحاول المطلبي أن يبيّن حقيقة المعنى السّببي في شواهد كثيرة باعتماد السّياق ومراد الله سبحانه و تعالى ـ و هو أعلم بما يريد ـ ، ففي قوله عزّ و علا: ﴿ وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى ٧ ﴾ [طه:7]، يوحي السّياق بالتّقابل بين الجهر و السّوء، و بين محاولة الجهر التي هي خاصيّة بشريّة و علم الله المطلق الممتد إلى كلّ شيء، و التّركيب وفق ذلك يوحي بأنّه يعلم السّرّ، و الدّليل على ذلك السّياق العام الذي ينظم الآيات و الهادف إلى بيان قدرة الخالق غير المحدودة، قال تعالى: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ ٦ وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى ٧﴾، فالهدف الأساسي الذي تتّجه إليه معاني السّياق هو بيان قدرة الله عزّ و جلّ و علمه المطلق الذي لا تحدّه حدود.[1]

إنّ هذا التّحليل يقوم على بيان معنى الجملة الشّرطيّة باعتماد السّياق، و في صورتها الطبيعيّة دون اللّجوء إلى التّقدير، و على الوظيفة التي تؤدّيها في السّياق العام، و قصد المتكلّم من توظيفها في سياق تعبيري معيّن.

و على ذلك؛ ليس التّعليق السّببي قاعدة حاكمة لا يمكن تجاوزها، و ليس التّقدير في النّصوص التي خرجت عنه من ضروريات المعنى، فكما أنّ هناك شرطا سببيا، هناك شرط غير سببي.

فالواقع اللّغوي يشهد بأنّ الشّرط اللّاسببي يرد في الجملة على صورته الطبيعية من غير تقدير لجواب محذوف، و ذلك نحو قوله سبحانه: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ ٢٨﴾ [الأنعام:28]، حيث نفهم أنّ عودة الكفّار إلى كفرهم لا علاقة لها بردّهم إلى الحياة

[1] . مالك المطلبي، في التّركيب اللّغوي للشّعر العراقي المعاصر، 389.

الدنيا، و أنّه واقع سواء ردّوا أم لم يردّوا. و نحو قوله تعالى ـ أيضا ـ: ﴿ ۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴿١١١﴾ ﴾[الأنعام:111]، حيث نفهم أنّ عدم إيمان الكفّار لا علاقة له بتلك الأشياء، و أنّه واقع سواء أوقعت هي أم لم تقع، و نحو قوله عزّ من قائل: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴿٢٧﴾ ﴾[لقمان:27]، حيث نفهم أنّ كلمات الله عزّ و جلّ لن تنفد سواء أكان البحر مدادا و الشّجر أقلاما أم لم يكونا كذلك.[1]

فهذه النّصوص ـ وغيرها كثير ـ تندرج ضمن التّراكيب الشّرطيّة اللاسببيّة، و هي في عداد الشّروط اللّفظيّة، و هي بدلا من أن تقيم بين حدثين علاقة سببيّة كانت مجهولة لدى السّامع؛ تنفي علاقة سببيّة كان يتوهمها ـ السّامع ـ بين ذينك الحدثين.[2]

و نخلص من هذا المبحث الطّريف إلى أنّ الشّرط سواء أكان سببيا بمختلف أقسامه أو غير سببي؛ لا بدّ أن يكون له دلالة على الأزمنة التي يمكن أن تنشأ من التّركيب الشّرطي، و يمكن تبرير ذلك بأنّ أنواع الشّرط مرتبطة بالسّياق، و بالمعنى الذي يقصده المتكلّم، و حسبنا أنّ اختلاف المعاني و المقاصد لن يقف بنا عند نموذج زمنّي واحد، بل نعتقد أنّه يرشّح دلالات زمنيّة متنوّعة.

2. الدّلالة في الجملة الشّرطيّة:

الدّلالة في الجملة الشّرطيّة أبرز ما يستفاد من تأثير الأداة، و لقد أفصح البحث اللّغوي عن وجود دلالتين اثنتين للتّركيب الشّرطي، تتمثّل الأولى في توفّره على معنى العموم و الإبهام، و تتمثّل الثّانية في إمكانية تخصيص ذلك العموم. و ستتكفّل الصّفحات الآتية بمناقشة ذلك.

2 ـ 1 ـ الدّلالة على العموم و الإبهام:

[1] . محمّد الأنطاكي، المحيط، 66/2.

[2] . المرجع نفسه، 66/2.

لم يفرد النّحويون بابا خاصا في الدّراسة النّحويّة لدلالة العموم و الإبهام كما هو الشّأن عند علماء أصول الفقه، و لكنّهم كانوا يدركون أنّ هذه الأدوات التي وضعتها العرب لتؤدّي وظيفة الرّبط بين جملتين لا تعلّق لإحداهما بالأخرى لولاها إنّما جيء بها لضرب من العموم و الاختصار؛ يقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أنّ هذه الأسماء التي نابت مناب إن لضرب من الاختصار و التّقريب، و ذلك أنّه كان يجب أن يقال: إن تضرب زيدا أضرب، إن تضرب عمرا أضرب، إن تضرب خالدا أضرب، إلى ما لا يقدر على استيفائه و يمتنع الغرض منه، فتأتي باسم عام يشتمل على الجميع، و ترك استعمال إن معه، فقيل: من تضرب أضرب، فدلّ على كلّ إنسان، و قام مقام إن كما دلّ على العدد و الاستفهام، و كذا: ما تفعل أفعل، لأنّ ما مبهم يقع على كلّ شيء، فلمّا قُصِدَ الشّياع ـ أي العموم ـ أُتِيَ به و جُعِلَ نائبا عن حرف الشّرط، فجزم ما بعده كما تجزم إذا قلت: إن تصنع شيئا أصنع، و هذا حكم أيّ لأنّه مبهم مثل ما و من، فإذا قلت: أيّهم تضرب أضرب، كان بمنزلة قولك: إن تضرب إنسانا منهم أضرب...".[1]

و قد أفاض النّحاة في هذه المسألة عند حديثهم عن معاني الأدوات الشّرطيّة، فنجدهم يذكرون أنّ "متى" و "أيّن" لتعميم الأزمنة و الأوقات[2]، و أنّ "أيّ" لعموم أولي العلم و غيرهم[3]، و أنّ "من" لعموم ذوي العلم[4]، و "ما" لعموم غير أولي العلم.[5]

---

[1] . الجرجاني، المقتصد،1108/2.

[2] . ابن عقيل، المساعد، 135/3.

[3] . المصدر نفسه، 133/3.

[4] . ابن مالك، شرح التّسهيل، 68/4.

[5] . المبرّد، المقتضب، 353/2.

و إذا كان ذلك كذلك؛ فقد أدرك النّحاة الأثر الذي يمكن أن تحدثه أدوات الشّرط على مستوى الدّلالة التّركيبيّة من حيث عدم الاختصاص بزمن محدّد أو بشيء محدّد أو شخص محدّد، و هذا ذاته هو معنى الإبهام.[1]

و لعلّ ذلك ما يبرز حقيقة الدّلالة في التّراكيب الشّرطيّة و التي تبرز في عدّة مظاهر في منهج دراسة النّحاة، حيث كان لهم حسٌّ مرهف في استنتاج تلك العلاقة الوثيقة بين الجزاء و الإبهام، فنصّوا على أنّها للاختصار و العدد غير المحصور في الكلام، و الاستمرار من حيث الزّمن.

و لنبدأ بالحديث عن العلاقة بين الجزاء و دلالة العموم و الإبهام، التي خصّها النّحاة بعناية وافرة، حيث قرّروا أنّ الشّرط أساسه الإبهام لأنّ الأصل في التّعليق ألا يصحّ بشيء يعلمه المتكلّم أو السّامع إلا لغرض في نفس المتكلم، و لذلك فأداة الشّرط مبهمة تحتاج إلى تفسير كونها توفّر نوعا من الرّبط الخاص الذي ينتقل من خلاله إلى التّركيب بمجمله، و الذي يفضي أن يقع الشّرط لوقوع الجزاء، و يكون فعلا الشّرط و الجزاء وفق ذلك مفسّرين لأداة الشّرط.[2]

و إذا تبيّن ذلك؛ فدلالة الإبهام و العموم تبدو لازمة في التّركيب الشّرطي، يقول سيبويه: "و سألته ـ أي: الخليل ـ عن إذا ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذ، فإذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا في المستقبل بمنزلة إذ فيما مضى، و يتبيّن أنّ إذا تجيء وقتا معلوما، ألا ترى أنّك لو قلت: آتيك إذا احمرّ البسر كان حسنا، فإنْ أبدا مبهمة، و كذلك حروف الجزاء، و إذا توصل بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلته في حين، كأنّك قلت: الحين الذي تأتيني آتيك فيه، و قال ذو الرُّمّة:

تُصغي إذا شدّها بالرّحلِ جانحةً حتّى إذا ما استوى في غرزِها تَثِبُ".[3]

---

[1] . سعود بن عبد الله الزدجالي، التّركيب الشّرطي في النّحو و الأصول . مقاربة في المفهوم و القضايا النّحويّة و الدّلاليّة و الأثر الفقهي . ، ط1: دار الفارابي، بيروت لبنان، 2008م، 240.

[2] . المرجع نفسه، 241.

[3] . سيبويه، الكتاب، 60/1.

و يوضّح المبرّد هذا المعنى فيقول: "فأمّا إذا فتحتاج إلى الابتداء و الجواب، تقول: إذا جاءني زيد أكرمته، و إذا يجيء زيد أعطيته.

و إنّما منع إذا أن يجازوا بها كونها موقوتة و حروف الجزاء مبهمة."[1]، و هي عنده: " تنبىء عن زمان مضى، و أسماء الزّمان تضاف إلى الأسماء و الأفعال، فإذا أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد، و متى جزمتها فصلت منها.".[2]

و في هذه النّصوص ما يبرز لزوم دلالة الإبهام في أدوات الشّرط، و قد أوضح ذلك سياق التّفريق بين "إن" و "إذا"، فإذا كانت الأولى مبهمة، فإنّ الثّانية ترد وقتا معلوما، و لعلّ ذلك ما جعلها في مساحة الخلاف في إمكانيّة الجزاء بها، و مهما يكن من أمر فسنبيّن تنوع الأزمنة في السّياقات التي تردان فيها في أوانه.

أمّا الدّلالة على الاختصار الذي ينبئ بعدد غير محصور في الكلام؛ فإنّه يستفاد من عبارة الجرجاني التي سبق الاستدلال بها في بداية هذا المبحث، فالمفهوم من كلامه أنها تعني الاستغراق و التّعدّد لما وضعت له، و في المثال الذي ذكره ما يبرهن حقيقة هذا الأمر، فإذا قلنا: إن تضرب زيدا أضرب، و إن تضرب عمرا أضرب، و إن تضرب خالدا أضرب...، فهذا الكلام يعني الدّلالة على عدد غير محصور، أو لنقل "لا يقدر على استيفائه" بتعبير الجرجاني.[3]و لذلك يلجأ المتكلّم لاختصار معنى جملة شرطيّة واحدة و استغراق كلّ ما يمكن أن يقع تحته من معاني الجمل الشّرطيّة التي لا حصر لها، فتقول بدل ذلك كلّه: "من تضرب أضرب"، فيصير معنى دالا على الاستغراق و العموم، و يقع حدث الضّرب على كلّ من يحتمل ضربك إيّاه.

لقد اعتبر النّحويون أنّ "إن" هي أمّ باب الجزاء، و أنّ بقيّة الأدوات التي تضمّنت معنى الشّرط نائبة عنها[4]، و مرجع ذلك إلى أنّه ليس لها القدرة على استيعاب الشّحنة الدّلاليّة للتّراكيب الشّرطيّة، فدلالة العموم عندهم تتضمن الأعيان و الأفعال و الأزمنة و الأمكنة، و "إن" لا تلبّي هذه المطالب كلّها، فجعلوا هذه الأدوات نائبة عنها حسب

---

[1] . المبرّد، المقتضب، 356/2.

[2] . المصدر نفسه، 355/2.

[3] . الجرجاني، المقتصد، 1108/2.

[4] -سيبويه، الكتاب، 63/3.

المعنى الذي يقصدونه من العموم[1]، يقول أبوحيّان الأندلسي: "... فغير الظّرف: من و ما و مهما، فمن لتعميم أولي العلم من ملك و إنسان و شيطان، و ما دالّة على الإبهام، و كلاهما مبهمة في أزمان الرّبط..."[2]، و يقول ابن يعيش و هو يتحدّث عن "متى" و "أين": "و فيهما معنى المجازاة لإبهامهما و وقوعهما على كلّ اسم يقع بعد حرف الجزاء، ألا ترى أنّك إذا قلت: متى تقم أقم، كان معناه: إن تقم يوم الجمعة أقم فيه، و إن تقم يوم السّبت أقم فيه. و كذلك إذا قلت: أين بيتك آته، إن أعرفه آته، و أين تكن أكن، معناه: إن تكن في المسجد أكن فيه، إن تكن في السّوق أكن فيه، فلمّا كانت متى و أين تشتملان على كلّ اسم من أسماء الزّمان و يقع الجواب معرفة و نكرة لم يكونا مضافين إلى ما بعدهما."[3].

و إذا تأمّلنا التّراكيب الشّرطيّة وجدنا أنّ لها دلالة تضاف إلى الدّلالتين اللّتين سبق الحديث عنهما قبل قليل، و هذه الدّلالة هي الاستمرار في عرف النّحاة أو التّكرار في عرف علماء أصول الفقه، يقول الرّضي الاستراباذي: "و قد تكون إذا مع جملتها لاستمرار الزّمان نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ ﴾ [البقرة:11]، أي هذه عادتهم المستمرّة، و مثله كثير نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ [البقرة:14]، و قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٧٦﴾ ﴾[البقرة:76]، و قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ ﴿٩٢﴾ ﴾[التّوبة:92]."[4].

---

[1] . سعود بن عبد الله الزدجالي، التّركيب الشّرطي في النّحو و الأصول، 242.

[2] . أبو حيّان، الارتشاف، 1863/4.

[3] . ابن يعيش، شرح المفصّل، 280/4.

[4] . الرّضي الاستراباذي، شرح الكافية، 423/2 و ما بعدها.

فالملاحظ حول هاته الآيات الكريمة التي استشهد بها الرّضي أنّ الجواب يتصف بالتّكرار كلّما تكرّر الشّرط.[1]

و في هذا التّحليل ما يدلّ على التّناسب بين الجملة الشّرطيّة و الجملة المنفيّة، أو لنقل بتعبير آخر التّناسب بينها و بين ما يجاورها من جمل في السّياق، و سيأتي بيان ذلك في موضعه من هذا الفصل.

و ممّا يجب بيانه في هذا المقام أنّ هذه الدّلالة ليست مستفادة من الأداة الشّرطيّة مفردة، و لا من عبارتي الشّرط و الجزاء، و لكنّها تفهم من التّركيب الشّرطيّ بمجمله، و يضاف إليه عوامل السّياق و القرائن اللّفظيّة و المعنويّة التي توجّه المعنى المراد، و التي لها القدرة على الدّلالة على أزمنة أخرى، و سيأتي توضيح هذه القضيّة . كذلك . في الفصل الثّاني من هذه الباب.

2 ـ 2 ـ الدّلالة على التّخصيص:

يقول الآمدي (ت:631) متحدّثا عن الشّرط باعتباره تخصيصا لفظيا متّصلا لعموم الجزاء: "إنّه يخرج من الكلام ما لولاه لدخل فيه."[2]، و بيان ذلك أنّنا لو قلنا: "أكرم بني تميم إن دخلوا الدّار، يتبادر إلى الأذهان أنّ الإكرام واجب في كلّ الأحوال إن سمع المخاطب الجزء الأوّل من الكلام، فإذا اتّصل به الجزء الثّاني تبيّن أنّه مقيّد بدخول هؤلاء القوم الدّار.[3] و هذا هو معنى التّخصيص بالشّرط.

و إذا كان هذا النّوع من المباحث النّحويّة ممّا أفاض فيه الأصوليون و اهتموا به اهتماما كبيرا، بل و عنوا به أكثر من النّحاة لتعلّقه بالأحكام الشّرعيّة؛ فإنّنا سنقف على أبرز قضايا التّخصيص بالشّرط عندهم.

و أوّل ما يمكن أن نناقشه من تلك القضايا الجواب عن هذا السؤال: لم اعتبر الشّرط مخصّصا مع دلالته على الإبهام و العموم؟

---

[1] . سعود بن عبد الله الزدجالي، التّركيب الشّرطي في النّحو و الأصول، 243.

[2] . الآمدي علي بن محمّد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرّزّاق عفيفي، ط1: دار الصميعي، الرّياض . المملكة العربيّة السّعوديّة، 2003م، 380/2.

[3] . سعود بن عبد الله الزدجالي، التّركيب الشّرطي في النّحو و الأصول، 252 و ما بعدها.

الجواب عنه من وجهين:

الأوّل: أنّ الشّرط متعلّق بالأداة، و ما في حيّزها من فعل و نكرات و زمان مبهم و ما يستدعي من تكرار، و قد اشترط الأصوليون حتّى يكون الشّرط مخصّصا اتّصاله في الزّمن بالمشروط، و ذلك بخلاف الاستثناء، فلا يجوز أن ينطق الجواب المقدّم، ثمّ يؤخّر الشّرط لمدّة تخالف العرف اللّغوي أو عادة النّاس في الكلام.[1]

الثّاني: أنّ الشّرط من المخصّصات مطلقا، لأنّ الشّرط و الجزاء جملتان صيّرتهما أداة الشّرط كلاما واحدا، فتتقيّد إحداهما بقيد الأخرى، و تخصيصها بالاستثناء كذلك، و بذلك أشبه الشّرط الاستثناء، فإذا قلت: "أكرم بني فلان إن كانوا علماء."، صار كقولك: "أكرم بني فلان إلا أن يكونوا جهّالا، و كذا إذا قيل: "من جاءك من النّاس فأكرمه، ومن دخل الكعبة فهو آمن."، غير أنّ الاستثناء لا بدّ فيه من الإخراج، و الشّرط تقييد فلا يشترط فيه الإخراج."[2].

و الشّواهد حول التّخصيص بالجملة الشّرطيّة كثيرة في القرآن الكريم، منها قوله سبحانه و تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ ﴿٢٣٣﴾﴾[البقرة:233]، فنفي الجناح عام لأنّه نكرة في سياق النّفي مشروط بالشّرط المذكور في الآية، أي أنّ نفي الجناح مقصور على هذه الحالة، و مثله قوله تعالى ـ أيضا ـ : ﴿۞ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ۚ ﴿١٢﴾﴾... إلى قوله سبحانه: ﴿وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء:12]، فميراث النّصف مقصور على حالة عدم وجود الولد للموروث الميت.[3]

---

[1] .سعود بن عبد الله الزدجالي، التّركيب الشّرطي في النّحو و الأصول، 253.

[2] . الزّركشي بدر الدّين، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، ط2: وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلاميّة، الكويت،1992م،334/3.

[3] . عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ط6 : مؤسّسة قرطبة، بغداد، 1976م،316.

أمّا عن أقسام التّخصيص بالجملة الشّرطيّة، فإنّ علماء أصول الفقه قد جعلوه قسمين[1]:

الأوّل: و يكون الشّرط فيه مؤكّدا للتّخصيص لوجود تخصيص آخر عقلي أو سمعي يفهم من سياق الكلام، و مثاله: "أكرم القوم أبدا إن استطعت.".

الثّاني: و يكون الشّرط فيه هو المخصّص الوحيد، و مثاله: "أكرم القوم أبدا إن دخلوا الدّار.".

و تجدر الإشارة أنّه إذا كان الشّرط في أغلب أحواله ـ كما وضّحه الآمدي ـ مخصّصا لفظيا متّصلا لعموم الجزاء؛ فإنّه يمكن أن يكون في بعض السّياقات من قبيل الكلام المستقل المتّصل العام، و يقصد بالمستقل الكلام التّام بنفسه، كما يقصد بالمتّصل العام الكلام المذكور معه و الآتي عقبه، و مثاله قوله تعالى: ﴿**فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ** ﴿١٨٥﴾﴾[البقرة:185]، فالعموم الوارد في الآية الكريمة يشمل كلّ من حضر شهر الصّوم، فيجب عليه الصّوم، و لكن خصّ هذا العموم لغير المريض و المسافر، بدليل ما جاء بعده من كلام مستقل متّصل به، و هو قوله تعالى: ﴿**وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ**﴾، فالمريض و المسافر غير مشمولين بعموم النّص الذي يقضي بوجوب الصّيام على من شهد الشّهر.[2]

و نخلص في آخر هذا المبحث إلى أنّ قضيّة الدّلالة على العموم و الإبهام أو التّخصيص في الجملة الشّرطيّة قد يكون لها هي الأخرى تأثير في تنوّع الأزمنة في الجملة الشّرطيّة، فدلالة استغراق الزّمن في التّراكيب الشّرطيّة ـ كما رأينا ـ تستفاد من معنى العموم و الإبهام الذي تضيفه الرّوابط الشّرطيّة، غير أنّنا يجب أن نلفت الانتباه إلى مسألة مهمّة كنا قد تطرّقنا إليها في بداية هذا المبحث، و هي أنّ علماء أصول الفقه قد رأوا بأنّ مصطلح التّكرار هو ما يفهم منه استمرار الحدث من النّاحيّة الزّمنيّة، و البون شاسع بين مصطلح الاستمرار، و مصطلح التّكرار الذي يقتضي تجدّد الحدث

[1] . سعود بن عبد الله الزدجالي، التّركيب الشّرطي في النّحو و الأصول، 253.

[2] . عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، 311.

بعد انقطاعه، و كلمة التّكرار في حدّ ذاتها مشعرة بهذا الانقطاع. و على ذلك نعتبر أنّ اصطلاح النّحاة ـ الاستمرار ـ كان أدقّ من اصطلاح الأصوليين.

و قد تستفاد الجهة الزّمنية نفسها أي الاستمرار أو التّكرار في الحدث من دلالة التّخصيص، و بصفة خاصّة في الأحكام الشّرعيّة التي تتّصف بالدّوام، و ليس للإنسان القدرة على تغييرها مهما اختلفت العصور و الأزمان.

3. الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة:

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على الآراء البارزة حول الزّمن النّحوي للجملة الشّرطيّة في الدّراسات النّحويّة القديمة و الحديثة، و إذا كنا قد رأينا أنّ هذا النّوع من التّراكيب النّحويّة له مميّزاته الخاصّة التي تميّزه عن بقية التّراكيب، فذلك ناشئ من التّعليق الذي تحدثه أداة الشّرط عند دخولها لتربط بين تركيبين يمثّل كلّ منهما جملة مستقلة قبل دخول الرّابط الشّرطي، هذا من ناحية، و من ناحية ثانية هو ناشئ كذلك ممّا يفهم من إمكانية تحقّق الحدث في سياقه أو انعدام تحقّقه.

3 ـ 1 ـ الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب القدامى:

الحديث عن الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب القدامى يفضي بنا إلى ما تحدّثنا عنه في المبحث السّابق حول دلالة العموم و الإبهام بالإضافة إلى ما يفهم من القطع بوقوع الحدث الشّرطي أو رجحانه.

لقد نصّ أغلب النّحاة على أنّ زمن الجملة الشّرطيّة هو زمن المستقبل ـ بناء على ما تقدّم ـ ؛ يقول سيبويه: "فإن كنت تريد أن تقرّر بأنّه قد فعل فإنّ الشّرط لا يقع، لأنّ الجزاء إنّما يكون في غير الواجب."[1]، و تعني العبارة "غير الواجب" غير المقطوع بوقوعه أو غير متحقّق الوقوع، و عليه فدلالة الجزاء و دلالة القطع متنافيتان.[2]

---

[1] . سيبويه، الكتاب، 93/3.

[2] . مالك المطلبي، في التّركيب اللّغوي للشّعر العراقي المعاصر، 396.

ثمّ إنّهم اعتبروا أنّ الزّمن الأساسي في الجملة الشّرطيّة هو الزّمن المستقبل، و لم يقفوا عند هذا الحدّ، بل اعتبروا الأنموذج الأساسي لها أن تتوفّر على صيغة الفعل المضارع في الشّرط و الجزاء معا:

إن + (فعل مضارع + فاعل) + (فعل مضارع + فاعل)

حتّى تستقيم القاعدة العامّة التي نحن بصدد الحديث عنها الآن؛ و ذلك لأنّ الشّرط من القرائن الدّالّة على زمن الفعل المضارع.[1]، و ذلك من جهات[2]:

الأولى: طواعيّة المضارع للاستقبال.

الثّانية: قبول المضارع لأثر العامل "الجزم".

الثّالثة: مرونة المضارع و مناسبته لحقيقة الشّرط و وظيفته السّببيّة.

و لعل في ذلك ما يؤيّد الحكم الذي ذكرناه قبل قليل من أنّ الصّورة التي تقوم على توفّر المضارع في طرفي الجملة الشّرطيّة هي الصّورة النموذجيّة بل إنّ النّحاة على حدّ تعبير إبراهيم الشّمسان يجعلونها معيارا لمعرفة القواعد و تحديد زمن المستقبل.[3]و هو محقّ في ذلك و يشهد له رأي الفرّاء، حيث بيّن أن زمن الجملة الشّرطيّة هو المستقبل، و معنى الفعل الماضي الواقع في سياق الجزاء هو المستقبل أو الاستمرار، ولذلك يجوز أن يأتي الفعل الماضي بعد أدوات الشّرط، و يدلّ على المستقبل أو الاستمرار، و يجوز عطف المضارع على الماضي، أو الماضي على المضارع في سياقه ـ أي الجزاء ـ[4]، وكأنه بذلك يوجّه الصّورة:

إن + (فعل ماض + فاعل) + (فعل ماض + فاعل)

[1] . أبو حيّان الأندلسي، التّذييل و التّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، (د ، ط): دار القلم، دمشق، 1996م، 97/1.

[2] . سعود بن عبد الله الزدجالي، التّركيب الشّرطي في النّحو و الأصول، 260.

[3] . إبراهيم الشّمسان، الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب، 263.

[4] . الفراء، معاني القرآن، 180/1، 243، 244.

و التي هي صورة خرجت على الأنموذج الأساسي المقرّر للجملة الشّرطيّة، و قد اعتبر النّحاة أنّ ما جاء من صيغ للأفعال الماضية في سياق الشّرط دالّة على مستقبل في المعنى ـ كما ذكرنا قبل قليل ـ ؛ يقول الخليل بن أحمد: "إنّما يقع ما بعدها من الأفعال في المستقبل."[1].

و إذا كانت الأفعال المضارعة في الصّورة النّموذجيّة للجملة الشّرطيّة مجزومة، فقد جعل النّحاة الصّورة الفرعيّة التي فعلاها ماضيان مجزومة محلاّ، و ذلك حتّى لا تنخرم نظريّة العامل و تتصدع بخروج غير معلّل عن القاعدة النّحويّة؛ يقول المبرّد: "و قد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة، لأنّ الشّرط لا يقع إلا على فعل لم يقع، فتكون مواضعه مجزومة وإن لم يتبيّن فيها الإعراب."[2].

و هناك صورة أخرى للجملة الشّرطيّة أكثر صعوبة من الصّورتين السّابقتين، و هي الصّورة التي يكون التّركيب الشّرطي فيها دالا على الماضي لفظا و معنى، و مساحة الإشكال فيها و الخطورة تكمن في خروجها على القاعدة المقرّرة، وهي أنّ الزّمن في الجملة الشّرطيّة خالص للاستقبال. يقول المبرّد: "و ممّا يسأل عنه في هذا الباب قولك: إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم، فقد صار ما بعد إن يقع في معنى الماضي، فيقال للسّائل عن هذا: ليس هذا من قبل إن و لكن لقوّة كان و أنّها أصل الأفعال و عبارتها جاز أن تقلب إن، فتقول: إن كنت أعطيتني فسوف أكافيك، فلا يكون ذلك إلا ماضيا كقول الله عزّ و جلّ: ﴿**إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ**﴿١١٦﴾﴾[المائدة:116]، و الدّليل على أنّه كما قلت، و أنّ هذا لقوة كان أنّه ليس ثمّة شيء من الأفعال يقع بعد إن غير كان إلا و معناه الاستقبال، لا تقول: إن جئتني أمس أكرمتك اليوم."[3].

غير أنّ نحويا كابن السّرّاج لم يكن على وفاق ممّا ذكره المبرّد، و لذلك نجده يعترض على ما قرّره؛ يقول: "و هذا الذي قال أبو العبّاس رحمه الله لست أقوله، و لا

---

[1] . ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، 190/2.

[2] . المبرّد، المقتضب، 350/2.

[3] . ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، 190/2.

يجوز أن تكون إن تخلو من الفعل المستقبل لأنّ الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل، و هذا الذي قال عندي نقض لأصول الكلام، فالتّأويل عندي لقوله: إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم: إن تكن كنت ممّن زارني أمس أكرمتك اليوم، و إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم، فدلّت كنت على تكن، و كذلك قوله عزّ و جلّ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴿١١٦﴾﴾ [المائدة:116] أي: إن أكن كنت، أو إن أقل كنت، أو أقر بهذا الكلام."[1]، و سنتناول القضيّة بالتّفصيل في مناقشة ابن القيّم لهذه المسألة الخلافيّة لاحقا.

و قد تعرّض الرّضى في التفاتة بارعة لدلالة "كان" في سياق الجملة الشّرطيّة، فهو يرى أنّ الأصل في دلالة "إن" على الاستقبال، فإذا أردنا معنى الماضي جئنا بـ "كان"، كما في قوله تعالى: "﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ ...﴿١١٦﴾﴾ [المائدة:116]، و قوله: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ...﴾[يوسف:26، 27]، و يعلّل اختصاص "كان" بهذه الوظيفة فيقول: "و إنّما اختصّ ذلك بكان؛ لأنّ الفائدة التي تستفاد من الكلام الذي هي فيه: الزّمن الماضي فقط، و ذلك لأنّها تدلّ على الزّمن الماضي و مطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من الخبر، نحو: كان زيد منطلقا، فمطلق الحدوث يستفاد من الخبر لأنّه يدلّ على تعيين الحادث، و يستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث، فمعنى كان زيد قائما: في الزّمن الماضي زيد قائم، فكان مدلوله هو الزّمن الماضي فقط، و مع النّص على المضي لا يمكن إفادة الاستقبال، و هذا من خصائص كان دون سائر الأفعال النّاقصة لأنّ صار يدلّ على الانتقال الذي لم يدلّ عليه خبره و كذا باقيها. ثمّ إنّ كان إذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو: إن كنت قلته، و إن كان قميصه. و قد يكون متحقّق الوقوع فيه نحو: زيد و إن كان غنيا إلا أنّه بخيل."[2].

و لا ينبغي أن نتعرّض في هذا المقام إلى قضيّة كهذه دون أن نلتفت إلى أبرز من حقّقوا النّظر فيها من النّحاة، حيث يعتبر ابن قيّم الجوزيّة أبرز من ناقشوا المقولة

[1] . ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، 191/2.

[2] . الرضى، شرح الكافية، 941/2.

النّحويـة التـي تـنصّ علـى أنّ الـزّمن فـي الجملـة الشّـرطيّة لا بـدّ أن يكـون خالصـا للاسـتقبال؛ يقـول: "المشـهور أنّ الشّـرط والجـزاء لا يتعلّقـان إلا بالمسـتقبل. فـإن كـان ماضـي اللّفظ، كـان مستقبل المعنـى، كقولـك: إن مـتّ علـى الإسـلام دخلـت الجنـة، ثـمّ للنّحاة فيه تقديران:

أحـدهما: أنّ الفعـل ذو تغيّـر فـي اللّفظ، وكـان الأصـل إنْ تَمِـتْ مُسْـلِمًا تَـدْخُلِ الجَنَّـة، فغيّر لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلا له منزلة المحقَّق.

و الثّاني: أنّـه ذو تغيّر فـي المعنـى، و أنّ حرف الشّرط لمّا دخل عليه قلب معناه إلـى الاستقبال و بقي لفظه على حاله.

و التّقدير الأوّل أفقه في أساليب العربيّة لموافقته تصرّف العرب في إقامتها الماضـي مقـام المسـتقبل وتنزيلهـا المنتظـر منزلـة الواقـع المتـيقّن نحـو: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ١﴾ [النحل:1]، ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ٩٩﴾ [الكهف: 99]، و نظائره.

فإذا تقرّر ذلك في الفعل المجرّد فليفهم مثله في المقارن لأداة الشّرط، و أيضا فإنّ تغيير الألفاظ أسهل عليهم من تغيير المعاني، لأنّهم يتلاعبون بالألفاظ مع محافظتهم على المعانى، و أيضا فإنّهم إذا أعربوا الشّرط أتوا بأداته ثم اتبعوها فعله يتلوه الجزاء، فـإذا أتـوا بـالأداة جـاءوا بعـدها بالفعـل، و كـان حقّـه أن يكـون مسـتقبلا لفظـا و معنـى، فعدلوا عن لفظ المستقبل إلـى الماضـي لِمَـا ذكرنـا، فعدلوا عن صيغة إلـى صيغة، و علـى التّقدير الثّاني كـأنّهم وضـعوا فعل الشّـرط و الجزاء أوّلا ماضـيين ثـمّ أدخلوا عليهما الأداة فانقلبا مستقبلين و التّرتيب و القصد يأبي ذلك فتأمله.".[1]

ثم تعرّض ابن القيّم للمسألة الخلافيّة التي كانت بين المبرّد و ابن السّرّاج، و قد دارت على دلالة "كان" الزمنيّة في سياق الشّرط، و أبرز ما يستشهد به في هذا الباب قولـه تعـالى: ﴿إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ ١١٦﴾ [المائدة: 116]. يـرى ابـن القـيّم أن الأداة دخلت علـى ماضـي اللّفظ، و هو من جهـة المعنـى مـاض قطعـا، لأنّ عيسـى إمّـا أن يكون قال ذلك بعد أن رفع إلـى السماء، أو حكايـة قولـه يوم القيامـة، و علـى التّقديرين،

[1] ابن القيّم، البدائع 1/ 58.

فإنّما تعلّق الشّرط و جزاؤه بالماضي، و قد غلط على الله من قال: إنّ القول وقع في الدّنيا قبل رفعه، و التّقدير: إن أكن أقول هذا فإنّك تعلمه، و هذا تحريف للآية، لأنّ هذا الجواب إنّما صدر منه بعد سؤال الله له عن ذلك، و الله لم يسأله و هو بين أظهر قومه و لا اتّخذوه و أمّه إلهين إلا بعد رفعه، فلا يجوز تحريف الآية انتصارا لقاعدة نحويّة هدم مائة أمثالها أسهل من تحريف معنى الآية.[1]

أمّا رأي ابن السّرّاج الذي يؤوّل الآية بهذا التّقدير: إنْ يثبت في المستقبل أنّي قلته في الماضي يثبت أنّك علمته، وكل شيء تقرّر في الماضي كان ثبوته في المستقبل، فقد وصفه ابن القيّم بالضّعف، و حجّته أنّ اللّفظ لا ينبئ عنه.[2]

ثمّ يستشهد بمثال قوي يدلّل به على فساد القاعدة النّحويّة المذكورة؛ يقول: "و ليت شعري ما يصنعون بقول النّبي صلّى الله عليه وسلم: "إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله و توبي إليه." هل يقول عاقل إنّ الشرط هنا مستقبل؟!

أمّا التّأويل الأوّل فمنتفٍ هنا قطعا، و أمّا الثّاني فلا يخفى وجه التّعسّف فيه و إنّه لم يقصد أنّه يثبت في المستقبل، أنّك أذنبتِ في الماضي فتوبي، و لا قصد هذا المعنى وإنّما المقصود المراد ما دلّ عليه الكلام إن كان صدر منك ذنب فيما مضى فاستقبليه بالتّوبة، لم يرد إلا هذا الكلام.".[3]

ثم يوضّح ابن القيّم تخريجه لهذه المسألة فيقول: "و إذا ظهر فساد الجوابين، فالصّواب أن يقال: جملة الشّرط والجزاء تارة تكون تعليقا محضا غير متضمّن جوابا لسائل: هل كان كذا؟ و لا يتضمّن لنفي قول من قال: قد كان كذا، فهذا يقتضي الاستقبال، و تارة يكون مقصوده ومضمّنه جواب سائل: هل وقع كذا؟ أو ردّ قوله قد وقع كذا، فإذا علّق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلا لا لفظا ولا معنى، بل لا يصحّ فيه الاستقبال بحال كمن يقول لرجل: هل أعتقت عبدك؟ فيقول: إن كنت قد أعتقته فقد أعتقه الله، فما للاستقبال هنا معنىً قطّ، و كذلك إذا قلته لمن قال:

---

[1] . ابن القيّم، البدائع، 1/ 58 و ما بعدها.

[2] . المصدر نفسه، 1/ 59.

[3] . نفسه،59/1.

صحبت فلانا فيقول: إن كنت صحبته فقد أصبت بصحبته خيرا. و كذلك إذا قلت له: هل أذنبت؟ فيقول: إن كنت قد أذنبت فإنّي قد تبت إلى اللهِ و استغفرته، وكذلك إذا قلت لفلان كذا، وهو يعلم أنّه علم بقوله له، فيقول: إن كنت قلته فقد علمته. فقد عرفت أنّ هذه المواضع كلّها مواضع ماضٍ لفظا ومعنى ليطابق السؤال الجواب، ويصحّ التّعليق الخبري لا الوعدي، فالتّعليق الوعدي يستلزم الاستقبال و أمّا التّعليق الخبري فلا يستلزمه.

ومن هذا الباب قوله تعالي: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [يوسف: 26، 27]، وتقول إنْ كَانَتْ البَيِّنَةُ شَهِدَتْ بِكَذَا وكَذَا فَقَدْ صَدَقَتْ".[1]

وهكذا رأينا من خلال ما سبق كيف يقسّم ابن القيّم التّعليق في الجملة الشّرطية إلى تعليق وعدى وتعليق خبري، و كيف بيَّن أن التّعليق الوعدي لا بدّ لزمنه أن يكون مستقبلا، أمّا التّعليق الخبري فإنّه لا يلزم أن يكون زمنه مستقبلا بل ماضيا.

و نفهم من خلال ذلك أنّ القاعدة النّحوية التي جرّدها النّحاة من أنّ الأصل في الشّرط و الجزاء ألا يتعلّقا إلا بالمستقبل ليست مطّردة كلّ الاطّراد، ذلك أنّهم يقعون في الاضطراب حينما يحاولون مثلا تخريج ماضي المعنى من أفعال الشّرط على نحو ما نلحظه عند ابن هشام الأنصاري في تخريج الشّاهد الشّعري:

أتغضبُ إن أذنا قتيبةَ حُزّتا جهاراً و لم تغضب لقتلِ ابن خازم؟

فالفعل الواقع بعد "إن" محقّق الوقوع. و قد خرّجه ابن هشام تخريجين[2]:

الأوّل: أن يكون على إقامة السّبب مقام المسبّب، و الأصل أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حزّ أذني قتيبة. و يكون الافتخار بذلك سببا للغضب و مسبّبا للحزّ.

الثّاني: أن يكون على معنى التّبيّن، أي أتغضب إن تبيّن في المستقبل أنّ أذني قتتية حزّتا فيما مضى.

---

[1] ابن القيم، البدائع،59/1 و ما بعدها.

[2] . ابن هشام، المغني، 155/1 و ما بعدها.

و لا ينبغي بأيّة حال أن يكون تركيب الجملة الشّرطية دالاّ على الاستقبال، لأنّ الفعل "حزّتا" ماض لفظا و معنى، و هو ما يقطع بأنّ البيت قيل بعد قتل قتيبة. و تخريجات النّحويين المضطربة كثيرة في نحو هذا الشّاهد، و هو ما يدلّ على قصور قاعدتهم لتشمل كلّ استعمالات الواقع اللّغوي.

و بعد هذا التّفصيل في الدّلالة الزّمنيّة عند النّحاة العرب القدامى، يمكننا استنتاج الملامح العامة لآرائهم، التي اتّسمت عموما بالاضطراب، و إذا كانوا قد قرّروا بأنّ الزّمن النّحوي للجملة الشّرطيّة خالص للاستقبال؛ فقد واجهتهم نصوص شرطيّة فصيحة تجافي ذلك كالتّراكيب التي ترد فيها "كان"، و المعروف أنّها من أقوى القرائن الدّالّة على الزّمن الماضي، و قد رأينا أنّ المبرّد قد أخذ بهذا الرّأي، بينما وجدنا ابن السّرّاج يؤوّل التّركيب حتى يتماشى مع القاعدة النّحويّة المقرّرة، و هذا في ـ تقديرنا ـ فرض للقواعد و ليس وصفا للواقع اللّغوي.

و يظلّ هذا المعيار بارزا في تحليل التّراكيب الشّرطيّة عند كثير من النّحاة على نحو ما نلحظه عند ابن هشام؛ إذ لم يراع فيه المعنى الذي يقصده المتكلّم و لا القرائن التي قد توجّه المعنى على عكس ما تتّجه به القاعدة النّحويّة.

و لعلّ هاته الملامح مجتمعة قد أفضت بتصوّر دقيق لدى الرّضي الاستراباذي و ابن قيّم الجوزيّة، حيث تنمّ رؤيتهما على استقراء دقيق للواقع اللّغوي و تلمّس مستفيض للقواعد النّحويّة، فقد جاء بذلك و صفهما للتّركيب الشّرطي وصفا شاملا و دقيقا، فقرّرا ـ كما رأينا ـ أنّ الدّلالة الزّمنيّة تتّسع لتشمل تنوّعا زمنيا يقتضيه المعنى.

3 ـ 2 ـ الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة عند اللّغويين المُحدَثين:

حظي الدّرس اللّغوي الحديث بدراسة الزّمن اللّغوي دراسة وصفيّة ـ كما سبق أن رأينا في الفصل الثّاني من الباب الأوّل من هذه الدّراسة ـ، كما حظي زمن الجملة الشّرطيّة بنصيب وافر من البحث و التّدقيق، و لكنّ نظرة سريعة في هذه البحوث و الدّراسات التي خصّصت للبحث فيها تبيّن نوعا من الاختلاف، أو لنقل إنّه نوع من عدم الاستقرار و عدم الاتّفاق على رأي، و يبدو أنّ ذلك نابع من الفرديّة في زاوية النّظر

في وصف هذا النّمط من أنماط التّراكيب النّحويّة، و فيما يأتي سنتعرّض لأبرز الآراء في الدّراسات اللّغويّة الحديثة.

يقول عبّاس حسن: "و مهما كانت صيغة فعل الشّرط و جوابه، فإنّ زمنها لا بدّ أنّ يخلّص للمستقبل المحض بسبب وجود أداة الشّرط الجازمة بالرّغم من أنّ صورتهما أو صورة أحدهما قد تكون . أحيانا . غير فعل مضارع، إذ من المقرّر أنّ أداة الشّرط الجازمة تجعل زمن شرطه مستقبلا خالصا."[1].

و المتأمّل لهذا النّص يشعر أنّ هذا الطّرح الذي يتضمّنه إنّما هو طرح خاص بالأدوات الشّرطيّة الجازمة، و ذلك قد يكون اهتماما بالأصل لأنّ الأدوات غير الجازمة فرع عليها لأنّها تنوب عن "إن" ـ كما تقدم توضيحه ـ، هذا من جهة، و من جهة ثانية، فذلك راجع ـ في نظره ـ إلى أنّ أداة الشّرط الجازمة قاطعة الدّلالة على استقبال الفعل بعدها، أي تخليص زمنه للمستقبل سواء أكان الفعل ماضيا أو مضارعا، و لا يصحّ في الجملة الشّرطيّة أن تكون دالة على الحال بعد تلك الأدوات، لأنّ الحال لا يصحّ أن يسبق بعلامة استقبال. أمّا إذا توفّرت إحدى الجملتين على كلمة صريحة الدّلالة على المضي الحقيقي كقولك: إن تكرمني فقد أكرمتك أمس، فيتعيّن أن يكون الإخبار في المستقبل، و يكون التّقدير: إن تتحدّث عمّا وقع من إكرامك إيّاي بالأمس فأنا أكرمك غدا.[2]

و الظّاهر أنّ الحكم نفسه يسري على الأدوات الشّرطيّة غير الجازمة، يقول عباس حسن عند حديثه عن أحكام "إذا" الشّرطيّة: "و إذا الشّرطيّة كغيرها من أدوات الشّرط، تحتاج إلى جملة شرطيّة و أخرى جوابيّة، و لا بدّ أن ينطبق عليها كلّ الشّروط و الأحكام الخاصّة بجملتي الشّرط و الجواب، و لا سيّما دلالتهما الزّمانيّة، سواء أكانت إذا جازمة أو غير جازمة."[3].

---

[1] . عبّاس حسن، النّحو الوافي، 422/4 و ما بعدها.

[2] . المرجع نفسه، 223/4.

[3] . نفسه، 442/4.

و في هذه العبارة ما يوحي بشيء من التّمييع للحكم الذي انطلق منه الأستاذ عباس حسن، و اعتبار الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة على المستقبل نابعة من الجزم بغضّ النّظر عنه إن كان لفظا في الفعل المضارع أو محلاّ في الفعل الماضي، و قد رأينا ذلك بوضوح في النّص السّابق: "... فإن زمنهما لا بدّ أن يخلّص للمستقبل بسبب وجود أداة الشّرط الجازمة."، ثمّ نجده يتخلّى عن هذا القيد بتعميم الحكم ليشمل كذلك أدوات الشّرط غير الجازمة، أو بإخراج إحدى هاته الأدوات من الحكم العام.

و بناء على ذلك، يمكننا الحكم بأنّ الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة عند عباس حسن مرتبطة بنظريّة العامل، كما أنّه لم يخرج عمّا قرّره النّحاة القدامى سواء في الدّلالة على الاستقبال . كما رأينا . أم في الدّلالة على المضي التي تنشأ من الحرف "لو" مثلا بخروجه عن القاعدة العامّة لزمن الجملة الشّرطيّة التي تخلّصه للمضي.[1]

ثمّ إنّ استقراء النّصوص التي استشهدنا بها من كلامه يبرز بوضوح أنّه تارة يسند الدّلالة الزّمنيّة إلى الأفعال الواردة في سياق التّركيب الشّرطي، و تارة أخرى نجده يسندها إلى الجملتين . على حدّ تعبيره .، و كان عليه أن يوضّح بأنّها تنشأ من التّركيب كلّه.

و قد حاول تمّام حسان دراسة الزّمن النّحويّ دراسة دقيقة، و دعا إلى مراعاة السياق و اعتباره عاملا أساسيا في توجيه زمن الجملة العربيّة، و أسّس وفقه نقده للنّحويين القدامى؛ يقول: "... و حين نظروا في الجمل الإنشائيّة وجدوا صيغة فعل تفيد الاستقبال في التّحضيض و الدّعاء و الشّرط مثلا، و لمّا كانت قواعدهم التي وضعوها عزيزة على أنفسهم لم يخطر ببالهم أن يعيدوا النّظر في نظام الزّمن في ضوء مطالب السّياق و ساغ لهم في حرصهم على القواعد أن ينسبوا اختلاف الزّمن إلى الأدوات، فقالوا إنّ لم حرف قلب و نفي، و إنّ إذا ظرف لما يستقبل من الزّمان، و لست أدري لم أحجموا عن نسبة مثل هذا المعنى إلى إن الشّرطيّة التي تتحوّل بعدها صيغة فعل إلى الاستقبال، و الخلاصة أنّ النّحاة لم يحسنوا النّظر في تقسيمات الزّمن

[1]. انظر رأيه حول الدّلالة الزمنيّة للحرف "لو" النّحو الوافي، 491/4.

في السّياق العربيّ، إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقرّرات النّظام و مطالب السّياق...".[1]

و الظّاهر أنّ تمّام حسّان قد اعتبر الجملة الشّرطيّة جملة إنشائيّة، و الإنشاء كما هو معروف يقترن بالمستقبل، و هو و إن كان يدعو إلى اعتبار السّياق في تحديد الزّمن النّحوي للجملة إلا أنّه يقيّده بهذا الاعتبار، و لو أنّه أطلق هذا الحكم في اعتبار السّياق قاعدة فاصلة ـ كذلك ـ في تحديد أسلوب الجملة الشّرطيّة لكان ذلك أجدى و أنفع في تنوّع أزمنتها.

هذا من جهة، و من جهة ثانية، فهو و إن كان ينتقد النّحاة في عدم مراعاة مطالب السّياق، إلا أنّه يوافقهم في جزء ممّا قرّروا، و ذلك واضح من خلال جدوله الزّمني الذي جعل فيه التّركيب الشّرطي دالا على الحال أو الاستقبال دون أن يشير إلى الزّمن الماضي على النّحو التّالي[2]:

نوع الجملة	الزّمن	الجهة	فعل	يفعل
الشّرط	الحال	كلّ	إن قام زيد الآن	إن يقم زيد الآن
	الاستقبال	الجهات	إن قام زيد غدا	إن يقم زيد غدا

و يتّضح من الجدول أنّه يراعي تأثير الظّرف الزّمني في الجملة الشّرطيّة، و هو غير كاف لتمثيل السّياق، فهناك كثير من القرائن السّياقية التي توجّه الزّمن، بل و تتّضح منها كثير من الدّلالات التي لا تقف بالزّمن عند الحال و الاستقبال، بل تتجاوزهما لتعبّر عن تنوّع زمني عام؛ و هو ما سنوضّحه لاحقا.

و يضاف إلى ذلك أنّ تمّام حسّان لم يضعنا أمام مغزى و جود تركيبين في اللّغة هما: إن يقم زيد غدا، و إن قام زيد غدا متطابقين تمام التّطابق في المعنى و الزّمن، في حين تختلف الصّيغتان من جهة الشّكل، و كأنّ هذا الاختلاف لا يؤدّي إلى اختلاف في الزّمن: يقم غدا، قام غدا، ثمّ إنّ تحليله للزّمن في التّركيب الشّرطي

[1] . تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها و مبناها، 243.

[2] . المرجع نفسه، 252.

يشعرنا بأنّه ينصرف إلى الحاضر و المستقبل التزاما، و ليس هو من خاصيّة الصّيغ، و كأنّ الصّيغ مفرّغة من الزّمن.[1]

أمّا مهدي المخزومي، فهو يرى أنّ "الفعل الذي يلي أدوات الشّرط خلو من الدّلالة على الزّمان، سواء أكان على (يفعل) أم على (فعل)، و الماضي المستعمل مع (إن)، و (إذا)، و (لو) ماض غير حقيقي، ماض في اللّفظ فقط، و هو بعد (لو) أوضح دلالة على ما أزعم، لأنّ (لو) تستعمل للتّعبير عن البعيد التّحقّق أو الممتنعة، و الشّرط بـ (لو) إنّما يعبّر عن أمنية من الأماني، أو عمّا لا رجاء في تحقّقه و لا طمع في وقوعه."[2].

و هو يؤكّد رأيه هذا فيقول: "و (يفعل) بعد أدوات الشّرط لا تدلّ على زمان كما بيّننا، لأنّ مؤدّى الشّرط تعليق الجواب على الشّرط و لا شيء غيره، فلا دلالة له و لا إشعار بمثل هذه الدّلالة على الزّمان، فحرّك آخر هذه الصّيغة ـ إن صحّ هذا التّعبير ـ بالسّكون تمييزا لها عن حالة الرّفع و النّصب.

أمّا (فعل) بعدها فلا يتغيّر آخرها، لأنّ حركات أواخرها لا دلالة فيها على شيء، لأنّها خصّصت في أكثر استعمالاتها للدّلالة على وقوع الحدث في الماضي، و لكن (يفعل) بعد أن جرّدت من الدّلالة على الماضي كان ما بقي لها من دلالة على الزّمن أوسع من دلالة (فعل)، و ظلّت مترجّحة بين الحاضر و المستقبل، و لذلك كانت حركات آخرها تتعاقب لتعاقب الدّلالات المختلفة، فهي إمّا أن تدلّ على الحاضر فترفع، أو تدلّ على المستقبل فتنصب، فإذا دلّت على غير الحاضر و المستقبل لم يكن لها غير الجزم، و صار الجزم شركة بين (يفعل) الدّالة على الماضي نحو: لم يفعل، و لمّا يفعل، و (يفعل) التي لا تدلّ على زمان البتّة، كالتي بعد أدوات الشّرط."[3].

---

[1] . مالك المطلبي، الزّمن و اللّغة، 78.

[2] . مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ . نقد و توجيه .، 296 و ما بعدها.

[3] . المرجع نفسه، 299 و ما بعدها.

و هذان النّصّان ـ على طولهما ـ يبيّنان رأي المخزومي في الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة، و لنا عليه ملاحظتان:

الأولى: و هي حصرها في صيغ الأفعال الواردة في سياق الجملة الشّرطيّة، و نحسب أنّه تتضافر في تحديد الدّلالة الزّمنيّة جملة من العوامل، و ليست صيغ الأفعال إلا أحد هذه العوامل، فكأنّ الحديث عن دلالة الصّيغ وجّه فكره ـ أي مهدي المخزومي ـ كي يتغافل عن بقية العوامل.

الثّانية: و تكمن في تفريغ الصّيغ من محتواها الزّمني في حال اقترانها بالجوازم من أدوات الشّرط، و فيه شيء من اعتبار الأثر السّلبي للجزم في المضارع، و قد لا يتأتّى في سياق الأدوات الشّرطيّة التي لا تعمل الجزم لا من جهة اللّفظ و لا من جهة المحل، أو في سياق تلك الأدوات التي خصّصها النّحاة للدّلالة على المضي مثل الحرف "لو"، و التي جرّدها المخزومي تماما من الدّلالة على الزّمن. و من جهة أخرى يفهم من كلامه أنّ المقصود بالصّيغ المفرّغة من الدّلالة على الزّمن الصّيغ الواقعة بعد أدوات الشّرط، و كأنّه يعني بذلك الأفعال الواردة في عبارة الشّرط دون عبارة الجواب.

فالزّمن خاصية تستفاد من السّياق، و يكون لزاما علينا أن نبرهن هذا التّفريغ من خلاله إن أمكن.

و تبقى هذه النّظرة شبيهة برأي تمّام من حيث الطّرح، حيث يوحي ظاهر موقفه بأنّ الصّيغ في الجملة الشّرطيّة مفرّغة من الزّمن .كما سبق بيانه..

و قد رُدّ على هذه الرّأي من وجهة أخرى؛ يقول مالك المطلبي: "أمّا رأي الدّكتور المخزومي في أنّ الشّرط خلو من الدّلالة على الزّمان فهو مردود:

1. تنوّع الزّمن في الجملة الشّرطيّة، و لو كانت الجملة الشّرطيّة خالية من الزّمن لما شعرنا بهذا التّنوّع.

2. أنّ عدم وقوع الأحداث و كونها معلّقة، ومن ثمّ فهي تخلو من الزّمان لخلوّها من الأحداث، أمر لا يمتّ إلى اللّغة بصلة. فنحن نقول (افعل) فتعبّر هذه الصّيغة عن

طلب الذّهاب و زمانه المستقبل . قريبا كان أم بعيدا . أمّا وقوع حدث الذّهاب أو عدمه فأمر لا يتّصل باللّغة."[1].

أمّا محمود فهمي حجازي، فقد تعرّض للدّلالة الزّمنيّة في الجملة الشّرطيّة في سياق تنويهه بالتّنوّع الزّمني الذي يتوفّر في الجملة العربيّة، و قد ردّ هذا التّنوّع إلى بناء الجملة ذاته؛ يقول: "... و ليس من الصّحيح أن نتصوّر أنّ قدرة اللّغة العربيّة على الزّمن غير متنوّعة لعدم تنوّع صيغ الأفعال فيها، فالمضارع لا يعبّر بالضّرورة عن الحال و الاستقبال، بل قد يعبّر أيضا بالصّيغ المركّبة عن الحدث الذي استمرّ في الماضي: كان يكتب. و بالمثل فإنّ الماضي لا يعبّر بالضّرورة عن الزّمن الماضي، فيمكن أن يستخدم الفعل الماضي في اللّغة العربيّة للتّعبير عن الحاضر أو المستقبل. فجملة الشّرط يمكن أن تتكوّن بفعلين ماضيين دون أيّة دلالة عن الماضي: إن كتبتَ كتبتُ، فالصّيغتان الفعليتان الماضي و المضارع في العربيّة تعبّران عن أشياء كثيرة، و يتحدّد معنى الصّيغة المستخدمة وفق بنية الجملة."[2].

و قد أورد عبد الصّبور شاهين كلاما في هذا المعنى؛ قال: "و مع أنّ دلالة الماضي على وقوع الحدث و تمامه قبل زمن التّكلّم هي الأصل. فقد نجد ماضيا تتحوّل دلالته على الزّمن المستقبل، كالماضي الواقع شرطا في مثل: إن جاءني ضيف فرحت به، و هذه الدّلالة الزّمنيّة ليست نصًّا في الماضي، بل هي نتيجة وقوعه في أسلوب الشّرط، فالزّمن هنا ليس زمن الفعل، بل زمن الأسلوب الشّرطي."[3].

و يعد رأي مالك المطلبي من أبرز الآراء التي ناقشت القضيّة بعمق، فبعد أن تعرّض إلى كثير من الآراء القديمة و الحديثة بالتّحليل و المناقشة، توصّل إلى أنّ الزّمن النّحوي زمن متنوّع في الجملة الشّرطيّة، و سنكتفي في إثبات ذلك بذكر أبرز النتائج التي توصّل إليها في دراسته لهذا التّركيب[4]:

---

[1] . مالك المطلبي، في التّركيب اللّغوي للشّعر العراقي المعاصر، 421.

[2] . محمود فهمي حجازي، أسس علم اللّغة العربيّة (د ، ط): دار الثّقافة، القاهرة، 2003م، 148 و ما بعدها.

[3] . عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، 61 و ما بعدها.

[4] . مالك المطلبي، في التّركيب اللّغوي للشّعر العراقي المعاصر، 415.

1. إنّ الزّمن متنوّع يقع على أقسام الزّمن الثّلاثة: الماضي، و الحاضر، و المستقبل، و منها ما لا يدلّ على زمن معيّن، بل هو عام في جميع الأزمان.

2. لا دلالة لأداة الشّرط على الزّمن.

3. الصّيغة الفعليّة غير مستقرّة في التّعبير عن زمن معيّن.

4. الزّمن الحاضر قليل الوقوع في السّياق الشّرطي ـ في المدوّنة موضوع البحث ـ، و شيوعه في الماضي و المستقبل و المطلق يكاد يكون متساويا.*

5 . الزّمن الشّرطي زمن سياقي تؤدّي فيه القرائن اللّفظيّة و المعنويّة دورا أساسيا.

6. يستثنى ممّا تقدّم:

أ) زمن الجملة الشّرطيّة التي تأتي في سياقها أداتا الشّرط "لو" و "لولا"، و هو زمن مستقر في الماضي.

ب)زمن الجملة الشّرطيّة الخالية من الأداة، و يتحدّد بالمستقبل.**

و الظّاهر أنّ هذا الرأي لا يكتفي بزاوية نظر معيّنة في وصف الزّمن في التّركيب الشّرطي، بل يعتمد على مناحي متعدّدة كالسّياق و القرائن المعنويّة و اللّفظيّة التي لا ترد في الكلام إلا لتأدية وظيفة دلاليّة بارزة.

أمّا عن الملامح العامّة للدّلالة الزّمنية للجملة الشّرطيّة عند اللّغويين المحدثين، فإنّ السّمة البارزة التي يمكن ملاحظتها أنّها كسابقتها عند النّحاة القدامى لا تخلو من اضطراب و عدم اتّفاق.

فهي تسير مسارا تقليديا للنّحاة القدامى على نحو ما لاحظنا عند عبّاس حسن الذي لم يخرج عن مقرّراتهم.

---

* اعتمد الدكتور مالك المطلبي الشّعر العراقي المعاصر مدوّنة للدّراسة، و اهتمّ بشعر السّيّاب و نازك و البيّاتي، و انتهى في دراسته إلى أنّ زمن الحال قليل الوقوع في مدوّنته، وذلك قد لا ينفي شيوعه في غيرها من المدوّنات.

** يقصد بالجملة الشّرطيّة الخالية من الأداة جملة الطّلب و جوابه، و هذا النّمط ممّا لم يتكفّل به موضوع بحثنا.

كما أنّ هناك محاولات للتّجديد انطلقت من واقع دراسات النّحاة القدامى لتبيّن عدم صلاحيّته، منها:

محاولة تمّام حسّان الذي حثّ على مراعاة السّياق في التّوجيه الزّمني للتّراكيب الشّرطيّة، غير أنّه لم يشر إلا إلى تأثير الظّرف الزّمني، و انتهى به المطاف إلى أنّ الشّرط دال على الحال أو الاستقبال كما وضّحه في جداوله الزّمنيّة.

و منها كذلك: محاولة مهدي المخزومي الذي انتهى في تحليله إلى أنّ الصّيغ في التّراكيب الشّرطيّة خلو من الدّلالة على الزمن.

و لم تقدّم هاتان المحاولتان في الإطار العام تحليلا دقيقا لأنّ تركيبا بهذه الصّورة من التّعقيد و الخطورة لا ينبغي أن ننتهي به إلى حكم جزئي أو إلى تفريغ من المحتوى الزّمني.

أمّا محاولة محمود فهمي حجازي، فيبدو أنّها كشفت عن حقيقة مهمّة، و هي أنّ الدّلالة الزّمنيّة للتّراكيب النّحويّة عموما، و التّركيب الشّرطي خصوصا تنتج من بناء الجملة، و في هذا إشارة إلى كلّ ما له علاقة بالتّركيب سواء من جهة اللّفظ أو من جهة المعنى. و هي الحقيقة نفسها التي نصّ عليها الدكتور عبد الصّبور شاهين عندما اعتبر أنّ الزّمن في الجملة الشّرطيّة ليس زمن الفعل، بل زمن الأسلوب الشّرطي.

و تعدّ محاولة مالك المطلبي أكثر هاته المحاولات وصفا لواقع التّركيب الشّرطي و تفسيرا لظواهره، لأنّ الدّلالة الزّمنيّة تستفاد من التّركيب و السّياق الذي يرد فيه و القرائن المحتفّة بالكلام دون أن نهمل مراد المتكلّم منه، و كلّ هذه الأسس ممّا اعتمد عليه في استنطاق مدونته ـ موضوع البحث ـ، و نحسب أنّ هذا التّحليل ينمّ عن و صف في غاية التّحقيق، غير أنّ ما انتهى إليه من نتائج لا يمكن تعميمه على مدوّنات أخرى كاختصاص "لو" و "لولا" بالزّمن الماضي دون سواه.

4. بنية الزّمن النّحوي في الجملة الشّرطيّة:

تتردّد في تعليقاتنا حول بعض الآراء في الدّلالة الزّمنيّة للتّراكيب الشّرطيّة بكثرة مصطلحات: السياق و المقام و القرائن، و ذلك تمهيدا لاعتمادها أسسا للتّحليل الزّمني في هذه الدّراسة، و ستضاف إليها ـ بطبيعة الحال ـ أسس أخرى، منها: السّياق الخارجي و المتمثّل في أسباب النّزول، لأنّ المدوّنة موضوع الدّراسة هي القرآن الكريم، ومنها ـ كذلك ـ: الوظيفة النّحويّة التي تؤدّيها الجملة الشّرطيّة.

نعتقد أنّ هذه الأسس تكشف عن نسيج زمني متنوّع في الجملة الشّرطيّة، و نحن نسعى بالاعتماد على البحوث اللّغوية عند القدامى نحويين و مفسّرين و معربين و بلاغيين و أصوليين، و عند اللّغويين المحدثين نسعى إلى تطبيق نموذج للتّحليل يكشف عن هذا التنوّع.

و عليه ليس من باب التّطاول و لا التّعالم إذا اعتبرنا أنّ قيمة هذه الدّراسة تكمن في تعديل القاعدة النّحويّة التي ناقشناها في مبحث الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة، و التي تنصّ على أنّ الشّرط خالص للزّمن المستقبل.

سنحاول الوصول إلى ذلك من خلال وصف الجملة الشّرطيّة القرآنيّة و استنطاق ما يكتنفها من نسيج زمني من خلال هذه الأسس باعتبارها مدوّنة للتّطبيق في الفصل الأخير من هذه الدّراسة، و لن نصل إلى ذلك ـ طبعا ـ إلا بعد توضيح هذه الأسس.

4 ـ 1 ـ السّياق اللّغوي (سياق المقال):

السّياق: "ما يسبق العنصر اللّغوي أو يليه في كلام أو نص سواء كان صوتا أم كلمة أو جملة."[1]، و عليه فمعنى الكلمة عند المهتمّين بالسّياق هو استعمالها في اللّغة أو الطّريقة التي تؤدّى بها أو الدّور الذي تؤدّيه في الكلام.[2]

---

[1] . رمزي منير البعلبكي، معجم المصطلحات اللّغويّة، ط1: دار العلم للملايين، بيروت، 1990م، 119.

[2] . أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ط5: عالم الكتب، القاهرة، 1998م، 68.

و يشتمل السّياق على ثلاثة ملامح: التّتابع، و الموقعيّة، و العناصر اللّغويّة التي تحيط باللّفظ أو العبارة.[1]

و بناء على ذلك؛ فمعنى أيّ جزء من أجزاء الكلام يتكوّن من دلالته الذاتيّة و من دلالة الأجزاء الأخرى التي تحيط به، و لمّا كانت هذه الأجزاء لا تؤثّر إلا من خلال النّظم و التّرتيب، فسياق المقال هو نظم العناصر اللّغويّة الذي يعطي لكلّ عنصر دلالته من خلال موقعه فيه.[2]

لقد تناول الإمام عبد القاهر الجرجاني فكرة النّظم بعمق و نوّه بمزاياها في تحديد معاني الكلام و بيان مراتبه في الحسن؛ يقول : "و اعلم أن ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، و تعمل على قوانينه و أصوله، و تعرف مناهجه التي نُهِجَتْ ، فلا تزيغ عنها، و تحفظ الرّسوم التي رسمت فلا تخلّ بشيء منها."[3]، فليس للألفاظ مزيّة و هي مفردة خارج التّركيب، و إنّما المزيّة كلّ المزيّة إذا وردت في سياق تعبيري معيّن يُتَوخّى فيه معاني النّحو و ضروب الكلام و أغراضه؛ يقول عبد القاهر في هذا المعنى: " فقد اتّضح إذن أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، و لا من حيث هي كلم مفردة، و أنّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة و خلافها في معنى اللّفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك ممّا لا تعلّق له بصريح اللّفظ."[4]، و بهذا الاعتبار، فالنّظم و السّياق مفهومان متقاربان؛ لأنّ النّظم تأليف للألفاظ في سياق يستوجبه علم النّحو، و الكلم لا تأخذ مواقعها في السّياق اعتباطا، و إنّما من خلال العلاقات النّحويّة القائمة بينها و الأغراض التي يقصدها المتكلّم من هذا الكلام و يبتغي تبليغها إلى المتلقّي. و لذلك نجد أنّ للسّياق منزلة عظيمة في الدّلالة على هذه المعاني و الأغراض؛ يقول ابن القيّم: "السّياق يرشد إلى تبيين المجمل، و تعيين المحتمل، و القطع بعدم احتمال غير المراد، و تخصيص العام،

---

[1] . محمّد المهدي حمامي، السّياق في كتب التّفسير . الكشّاف و تفسير ابن كثير أنموذجا . ، رسالة ماجستير، جامعة حلب، (د ، ت)، 15.

[2] . محمّد المهدي حمامي، السّياق في كتب التّفسير، 15 و ما بعدها.

[3] . الجرجاني، دلائل الإعجاز، 127.

[4] . المصدر نفسه، 99.

و تقييد المطلق، و تنوّع الدّلالة، و هذا من أعظم القرائن الدّالّة على مراد المتكلّم، فمن أهمله غلط في نظره، و غالط في مناظرته."[1]

و إذا كان النّص القرآني هو النّص الذي اخترناه مدوّنة للتّطبيق حول ظاهرة الزّمن النّحوي في الجملة الشّرطيّة؛ فإنّه لا بدّ أن تكون دراستها من هذه النّاحية من متطلّبات السّياق، و ممّا تقتضيه طبيعة البحث في التّركيب اللّغوي القرآني، إذ تتحدّد دلالاته المتنوّعة وفق ما يقتضيه السّياق.

و لذلك؛ فإنّه من الضّرورة بمكان أن نتعرف على أنواع السّياق القرآني لما فيه من أبعاد دلاليّة تعين في التّحليل الزّمني لآي القرآن الكريم.

يمكن تقسيم السّياق القرآني إلى قسمين:

الأوّل: سياق السّورة: و يقصد به سمة التّماسك العضوي في السّورة، و هو ممّا ينبغي على المفسّر أو الباحث في القرآن الكريم مراعاته، لأنّ محاولة " الرّبط الوثيق بين أغراض السّورة الواحدة مهارة عقليّة فائقة، و هي و إن ظهرت بين الآيتين المتجاورتين على نحو من التّأويل في بعض ما تختلف به وجوه القول من آيات الذّكر الحكيم؛ فإنّ بعض السّور الكريمة لا تكاد تدور على فكرة خاصّة بما يساق من هذه المعاني لأنّ الرّبط الذي برع فيه بعض المفسّرين كان ربطا جزئيا ينظر إلى الآية المجاورة دون أن يحدّد هدفا واحدا للسّورة إلا بتكلّف خاض فيه الخائضون عن اجتهاد يخطئ و يصيب."[2]

غير أنّ المشكلة لا تكمن في الرّبط الجزئي بين آيات السّورة الواحدة ـ كما يشير إليه النّص ـ فحسب، بل تكمن في البعد و عدم المقدرة على تشخيص مفاصل أو مقاطع السّورة، و لن يتمّ تحديد موضوع السّورة إلا بعد تحديد موضوعات مقاطعها، و هذا أمر عقلي فائق الدّقة، فصورة الجسد لا تتّضح إلا بعد اكتمال الأعضاء، و لا تكتمل الأعضاء إلا باتّصالها وتلاحمها، فلا بدّ من تناسق و انسجام موضوعات

---

[1] . ابن القيّم، البدائع، 13/4.

[2] . البيّومي محمّد رجب، البيان القرآني، ط1: الدار المصريّة اللّبنانيّة، القاهرة . مصر، 2001م، 134.

المقاطع و المفاصل مع سياق السّورة، إذ تغدو السّورة حينئذ متماسكة مترابطة من البدء حتّى الختام.[1]

و مهما يكن من أمر، فإنّ السّورة القرآنيّة بتمامها نص متكامل، و بناء متّسق منسجم، و ما دامت كذلك؛ فإنّ معناه يتحدّد بغرضه الذي تتضافر فيه مقاطعه بصفة تكامليّة، يقول الإمام الشّاطبي(ت:790هـ): "فاعتبار جهة النّظم مثلا في السّورة لا يتمّ به فائدة إلا بعد استيفاء جميعها بالنّظر، فالاقتصار على بعضها فيه غير مفيد غاية المقصود، كما أنّ الاقتصار على بعض الآية في استفادة حكم ما لا يفيد إلا بعد كمال النّظر في جميعها."[2].

الثّاني: سياق المقطع: و يطلق عليه الإمام الشّاطبي مصطلح القضيّة؛ يقول: "الالتفات إلى أوّل الكلام و آخره بحسب القضيّة، و ما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أوّلها دون آخرها، و لا في آخرها دون أوّلها، فإنّ القضيّة و إن اشتملت على جمل، فبعضها متعلّق بالبعض، لأنّها قضيّة واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهّم عن ردّ آخر الكلام على أوّله، و أوّله على آخره، و إذ ذاك يحصل مقصود الشّارع في فهم المكلّف، فإنْ فُرِقَ النّظرُ في أجزائه، فلا يُتوصَّل به إلى مراده."[3].

و ينقسم سياق المقطع إلى قسمين[4]:

أوّلهما: و هو الذي يكون واحدا بكلّ اعتبار، بمعنى أنّه أنزل في قضيّة واحدة، سواء طالت أم قصرت، و عليه أكثر سور المفصّل.

و **ثانيهما:** متعدّد الاعتبار، بمعنى أنّه أنزل في قضايا متعدّدة، كسورة البقرة، و آل عمران، و النّساء...، و لا يراعى في ذلك إن كانت السّورة أنزلت بتمامها دفعة واحدة، أم أنزلت شيئا بعد شيء.

---

[1] . المثنى عبد الفتّاح محمود، السّياق القرآني و أثره في التّرجيح الدّلالي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك . الأردن، 2005م، 92.

[2] . الشّاطبي إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشّريعة، تحقيق: عبد الله درّاز، (د،ط): دار المعرفة، بيروت . لبنان، (د،ت)، 415/3.

[3] . المصدر نفسه، 413/3.

[4] . نفسه، 414 و ما بعدها.

و لا ريب أنّ السّياق القرآني بنوعيه يعين في التّوجيه الزّمني للجملة العربيّة عموما، و الجملة الشّرطيّة خصوصا، فالموضوع العام للسّورة أو المقاطع التي تبنيه له أثر بارز في ذلك.

و إذا كان المقام ليس مقام تطبيق، فإنّنا سنرجئ دراسته إلى أوانه، و نكتفي بالتّمثيل فقط إشارة إلى أثر السّياق في توجيه الزّمن في الجملة الشّرطيّة، ففي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ كَانُواْ غُزًّى لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجۡعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسۡرَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡۗ ١٥٦ ﴾[آل عمران:156]؛ يذكر الدكتور فاضل صالح السّامرّائي أنّ الجملة الشّرطيّة في الآية الكريمة دالّة على المضي، و استدلّ على ذلك بسياق الآية التي تضمّنت الفعل "قالوا" الواقع من حيث الرّتبة قبلها، و على ذلك نجده يحكم باستحالة كون الدّلالة الزّمنيّة على الاستقبال في هذا التّركيب.[1]

و إلى نحو ذلك أشار ابن القيّم أثناء تفسيره لقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوۡنَهُۥٓ أَبَدَۢا ٧ ﴾[الجمعة:7]، و أثره في نظم الآية الواقعة قبله و في إبراز دلالتها الزّمنيّة، فهو يرى أنّ حرف النّفي "لا" في الموضع الذي اقترن به حرف الشّرط بالفعل، فصار من صيغ العموم، فانسحب على جميع الأزمنة و هو قوله: ﴿ إِن زَعَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ أَوۡلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٦ ﴾[الجمعة:6]، كأنّه يقول متى زعموا ذلك لوقت من الأوقات أو زمن من الأزمان، و قيل لهم تمنّوا الموت، فلا يتمنّونه أبدا، و حرف الشّرط دلّ على هذا المعنى، و حرف "لا" في الجواب بإزاء صيغة العموم لاتّساع معنى النّفي فيها.[2]

و لعلّ في هذا التّفسير إشارة إلى المناسبة بين أسلوب الشّرط و ما يترشّح منه من دلالة على الزّمن، و بين أسلوب النّفي الذي يؤكّد الدّلالة على الاستمرار فيه، و هو ما يوضّحه سياق الآيتين.

---

[1] . فاضل صالح السّامرّائي، معاني النّحو، 2/ 206.

[2] . ابن القيّم، البدائع، 118/1.

4 ـ 2 ـ القرائن:

يعرّف الشّريف الجرجاني(ت:740هـ) القرينة بأنها: "أمر يشير إلى المطلوب."[1]، ويعرّفها أبو البقاء الكفوي بقوله: "هي ما يوضّح عن المراد لا بالوضع."[2]، و الظّاهر أنّ التّعريف الثّاني أدق من التّعريف الأوّل؛ إذ يقصر وظيفة القرينة على إيضاح الجانب الخفي من المعنى بخلاف الأوّل الذي يفهم منه العموم إذا قورن به؛ و يشترك معها في الإشارة إلى المطلوب أمور أخرى.

و القرائن من متطلّبات السّياق، و لم يكن فصلها في هذا البحث إلا لغاية دراسيّة، إذ لا يعقل أن يكون لغرض منهجي، و لذلك سنجد أنّ ملامحها لا تظهر إلا من خلاله.

و قد استنتج الدكتور محمّد بن عبد العزيز المبارك بعض ملامح القرينة عند علماء العربيّة، و حدّدها في النّقاط الآتية[3]:

1. أنّ القرينة تفيد من خلال مصاحبتها و ملازمتها لشيء آخر، و هذا فيه مراعاة لمعناها اللّغوي.

2. أنّ وظيفة القرينة الدّلالة على شيء آخر، فلا يصحّ أن ترد و لا معنى لها، بل يعتبر هذا من العبث الذي ينبغي أن يصان كلام العاقل الفصيح عنه، و عليه فلا بدّ أن يكون المقصد من إيرادها أو الالتفات إليها أن تدلّ على شيء آخر قد صاحبته.

3. أنّ القرينة أعمّ من أن تكون لفظا فقط، فهي قد تكون لفظا نصبه المتكلّم للدّلالة على قصده، و قد تكون حالا صاحب لفظه للدّلالة على معناه.

4. أن مدلول القرينة لا يشترط أن يكون خفيا و صاحبته القرينة لبيانه و إيضاحه، و قد يكون ظاهرا في معناه و صاحبته القرينة لتأكيده أو لصرفه عن هذا المعنى إلى

---

[1] . الجرجاني السّيّد الشّريف، التّعريفات،97.

[2] . أبو البقاء الكفوي، الكليّات،734.

[3] . محمّد بن عبد العزيز المبارك، القرائن عند الأصوليين، ط1: جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، 2005م، 43 و ما بعدها.

معنى آخر يحتمله اللّفظ، و قد يكون محتملا لعدد من المعاني و صاحبته القرينة لتحديد المعنى المراد.

5. أنّ دلالة القرينة لا تستفاد بالوضع و لا بالاستعمال، و إنّما تستفاد من خلال التفات المتلقّي إلى العلاقة التي تربط بين مفردات الوحدة الكلاميّة بعضها ببعض من جهة، و إلى العلاقة التي تربطها جميعا بموقف المتكلّم و الأحوال المحيطة به من جهة أخرى.

إن اعتماد القرائن بقسميها اللّفظيّة و المعنويّة له أثر بارز في تحديد الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة، و ستتكفّل العناصر الآتية ببيان ذلك و توضيحه:

4 ـ 2 ـ 1 ـ القرائن اللّفظيّة:

القرائن اللّفظيّة هي الألفاظ التي يمكن أن ترد في سياق الجملة الشّرطيّة، و تكون لها القدرة على توجيه زمنها النّحويّ وجهة معيّنة، و هذه القرائن متنوّعة منها: الأفعال التامّة المتصرّفة و الأفعال النّاقصة و الظّروف و الحروف.

و إذا كان من الصّعب تحديد قرائن خاصّة بالتّركيب الشّرطي، و لا سيّما منها الأفعال النّاقصة و الظّروف و الحروف؛ فإنّنا سنتحدّث عن هذه القرائن بصفة عامّة تاركين الكشف عن القرائن ممكنة الورود في التّركيب الشّرطي لما يسفر عنه فحص النّصوص الشّرطيّة القرآنيّة في الدّراسة التّطبيقيّة لاعتبارنا أنّ استنطاقها هو الذي يشير إلى مدى استيعابها لتلك القرائن.

و تعتبر أدوات الشّرط في الجملة الشّرطيّة أبرز القرائن الدّالة على الزّمن، و قد لاحظنا في مبحث دلالة الشّرط على العموم و الإبهام أنّها هي السّبب في و جود معنى الإبهام و الاحتمال في التّركيب الشّرطي[1]، و الواقع أنّ ما يترشّح عنها من دلالة زمنيّة ليس دلالة ذاتيّة، و لكنّها دلالة توجيهيّة، أي أنّها توجّه الزّمن ليسير مسارا معيّنا، و لعلّ هذا الأمر ما جعلنا نعتبر رأي مالك المطلبي رأيا دقيقا ناتجا عن وصف

[1] . انظر: صفحة 134 من هذا البحث.

حقيقة الجملة الشّرطيّة حيث رأى أنّ الأداة الشّرطيّة لا دلالة لها على الزّمن[1]، و ذلك نابع من افتراض أنّ البنيّة الزّمنيّة للتّراكيب الشّرطيّة لا تحدّدها الأداة لأنّها بنية وجهيّة، و ينتج عن ذلك أنّها لا تقلب زمن الأحداث إلى المستقبل، و إنّما تحدّد وجهة تتفاعل مع السّمات الزّمنيّة و الجهيّة في الأفعال التي تملك بنية زمن مستقلّة.[2]

و قد ذكرنا أمثلة كثيرة حول أثر الأداة في الدّلالة الزّمنيّة أثناء حديثنا عن تقسيمات الجملة الشّرطيّة بالنّظر إلى المعنى المستفاد من أسلوب الشّرط في حدّ ذاته، و كذا عند التّطرّق إلى دلالتها على الإبهام و التّخصيص؛ و لذلك لن نقف طويلا عند هذه القضيّة بحشد الأمثلة تفاديا للتّكرار.

و للأفعال التّامة المتصرّفة دور كبير في تحديد الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة، و نقصد بالأفعال التّامّة المتصرّفة ما يرد من صيغ في سياق الجملة الشّرطيّة من أفعال أي فعل العبارة الشّرطيّة و العبارة الجوابيّة، أو ما تقع الجملة برمّتها عقبه، فإذا أردنا تحديد زمن الجملة الشّرطيّة في قوله تعالى: ﴿**إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ** ﴿٧٧﴾﴾[يوسف:77]؛ فإنّه لا بدّ من مراعاة التّركيب كلّه، إذ لا يجب أن نغفل الفعل "قالوا" الوارد قبل الجملة الشّرطيّة، لأنّه ماض، و الفعل "سرق" المسبوق بـ "قد" التي تفيد التّحقيق. لأنّنا بناء على ذلك سنحكم بأنّ زمن الجملة الشّرطيّة هو الزّمن الماضي، و إن كانت هناك قرينة الظّرف "من قبل" التي تزيد من قوّة هذا الحكم.

و قد أثبتنا ـ فيما سبق ـ أنّ الصّيغ الفعليّة في اللّغة العربيّة تخلو من الدّلالة على الزّمن في المستوى الصّرفي، بل إنّنا إذا أردنا أن نضع بإزائها قيمة عددية فستكون الصّفر، أمّا في المستوى النّحوي، فقد تستمر الصّيغ بالقيمة الصّرفيّة ذاتها، و قد يدلّ بعضها على زمن معيّن.[3]و نحسب أنّ الجملة الشّرطيّة أكثر مرونة لقبول هذا الحكم، و هو ما يشهد به تنوّعها الزّمني، فتارة تكون دالّة على المستقبل و أخرى على الحال أو الماضي، و تارة أخرى تكون دالّة على الاستغراق أو الزّمن العام.

---

[1] . مالك المطلبي، في التّركيب اللّغوي للشعر العراقي المعاصر،415.

[2] . أمحمّد الملاّخ، الزّمن في اللّغة العربيّة بنياته التّركيبيّة و الدّلاليّة، 439.

[3] . انظر: صفحة: 93 من هذا البحث.

و لعلّ هذه التّحويلات الزّمنيّة التي تعرفها صيغ الأفعال التّامة المتصّرفة بسيطة أو مركّبة مع بعض الأفعال المساعدة هي ما يشعرنا بتلك المرونة التي نتحدث عنها في هذا المقام.

أمّا الأفعال النّاسخة فهي تحظى بمكانة بارزة في تحديد الزّمن النّحوي في الجملة الشّرطيّة فإذا تجاوزنا العمل الإعرابي للأفعال الناسخة، أدركنا أنّ لها وظائف دلاليّة في تراكيب نحويّة متنوّعة قد يستوعب كثيرا منها التّركيب الشّرطي، و تأتي في مقدّمة هذه الوظائف الدّلالة الزّمنيّة؛ ممّا يستوجب توضيحها لإمكانيّة مصادفتها أثناء التّطبيق، و على ذلك فإنّه يمكن تصنيف النّواسخ إلى أصناف؛ فمنها ما يدلّ على الزّمن المجرّد، و يختصّ بهذه الدّلالة الفعل "كان" وحده، و تدلّ صيغتها الماضية على معنى المضي، أمّا صيغة مضارعها فتدلّ على غيره.[1]و التّراكيب الشّرطيّة أكثر تأثّرا بهذا النّاسخ، و قد لاحظنا حالاتها و أوضاعها بما لا يبقي مزيدا لمستزيد في مبحث سابق.[2]

و منها ما يدلّ على الزّمن الوقتي، و هذه الأفعال هي: "بات، أضحى، أصبح، أمسى"، و هي تدلّ على وقت خاص من اليوم، فبات للاستمرار في اللّيل، و أضحى للاستمرار في الضّحى، و أصبح للاستمرار في الصّبح، و أمسى للاستمرار في المساء، و لعل هذه الميزة . أي الاستمرار في وقت معلوم من أو قات اليوم . كانت سببا في أن يطلق عليها عبد الرحمن أيّوب مصطلح الزّمن الوقتي.[3]

و منها أفعال تدلّ على الزّمن المستمر، و هذه الأفعال هي "ظلّ، ما برح، ما انفك، ما فتئ، ما دام."؛ مثل: "ظلّ واقفا." و "ما برح يتكلّم." و "ما فتئ يلعب." و "ما انفك يدّعي المعرفة." و "لن أكلّمه ما دام لا يكلّمني.".[4]

---

[1] . عبد الرّحمن أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربي، 180.

[2] . انظر: مبحث الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة من هذا الفصل.

[3] . عبد الرّحمن أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربي، 181.

[4] . المرجع نفسه، 181.

و منها ـ كذلك ـ الأفعال التي تدلّ على قرب وقوع الحدث، و هذه الأفعال هي "كاد، كرب، أوشك" مثل: "كاد يتكلّم." و "أوشك أن يتكلّم." و "كرب يتكلّم.".[1]

و منها ـ أيضا ـ الأفعال التي تدلّ على الشّروع في الحدث و الاستمرار فيه، و هي "أنشأ، طفق، جعل، هب، قام، أخذ"؛ مثل: "أنشأ يتكلّم." و " طفق يتكلّم." و "جعل يتكلّم." و "هبّ يتكلّم." و "قام يتكلّم." و "شرع يتكلّم." و "أخذ يتكلّم.".[2]

و منها . أيضا . الأفعال التي تدلّ على التّحوّل، و هي "صار"، و تشاركها أيضا في هذا المعنى أفعال الزّمن الوقتي المذكورة سابقا، مثل:"صار مسكينا." و "أصبح مسكينا." و "أمسى مسكينا." و "أضحى مسكينا."، و لا تدلّ هذه الأمثلة إلا على التّحوّل بينما تدلّ في مثل: "صار يتكلّم." على البدء في الحديث و الاستمرار فيه.[3]

و منها . كذلك . الأفعال التي تدلّ على الرّجاء، و هي "عسى، اخلولق، حرى"، تدلّ على معنى الرّجاء، و هو وقوع الشّيء في المستقبل، يؤدّى بواسطة الأفعال الثّلاثة المذكورة بلفظ الماضي. و يعتبر استعمال "اخلولق" و "حرى" نادرا جدّا، و لم يردا في القرآن الكريم، أمّا عسى فإنّها كثيرة الاستعمال سواء في كلام العرب أو في القرآن الكريم.[4]

أمّا الظّروف الزّمنيّة فهي أسماء تحدّد زمن وقوع الفعل شريطة أن تكون منصوبة متضمّنة معنى "في" لأنّ الفعل يقع في الزّمان[5]، و لا يتصوّر أحداث خارجة عن الزّمان.[6]

---

[1] . عبد الرّحمن أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربي، 181.

[2] . المرجع نفسه،181.

[3] . نفسه، 182.

[4] . علي جابر المنصوري، الدّلالة الزّمنيّة للجملة العربيّة، (د ، ط): دار الثّقافة، عمان . الأردن، 2002م، 87 و ما بعدها.

[5] . كمال رشيد، الزّمن في اللّغة العربيّة، 193.

[6] . عبّاس حسن، النّحو الوافي، 250/2.

و ليس من شأن هذا الدّراسة الخوض في تفريعاته و أقسامه، و إنّما تهتمّ بأثر الظّرف الزّمني في الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة باعتباره من أهمّ وسائل قياس الزّمن النّحوي في الجملة العربيّة.

و قد قدّمنا مثالا . قبل قليل . ، و هو قوله تعالى: ﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ ٧٧﴾ [يوسف:77]، و هو يشتمل على ظرف زمني يدلّ على ادّعاء وقوع حدوث فعل السّرقة في الزّمن الماضي، و هو كلمة "قبل" التي تضافرت . كما ذكرنا . مع بقية القرائن لتحديد زمن الجملة الشّرطيّة.

و أسماء الزّمان و ظروفه منها المبهم الذي لا يدلّ على زمان إلا إذا أضيف إلى جملة، و منها ما يدلّ على الأوقات بصراحة كأسماء الأيّام و الشّهور و غيرهما، و الظّروف كالآن و الأمس و الضّحى و الأصيل.[1]

أمّا المبهمة فهي: إذ، و إذا، و مذ و منذ، و قبل، و بعد، و بين، و لدن، و عند، و مع، و قطّ، و عوض، و ريث، و حين و ساعة، و يوم، و ليلة، و زمن، و لحظة، و غيرها...[2]

و قد تستعمل بعض الأسماء استعمال الظّرف فتدلّ على الزّمن، و من هذه الأسماء المصادر التي تبيّن الأوقات نحو: "آتيك قدوم الحاج"، و أسماء الزّمان نحو: " آتيك مقدم الحاج".[3]

و ممّا يجدر بيانه أنّ أدوات الشّرط منها ما هو ظرف دال على الزّمن مثل: "لمّا" في مذهب ابن السّراج و الفارسي[4]، و "كلّما" لما فيها من معنى العموم و الاستغراق المستفاد من "كلّ" و الظّرفيّة المستفادة من "ما"[5]، و "متى" و "أيّان" و غيرها...، و ذلك يبيّن مرونة الجملة الشّرطيّة لتدلّ على نسيج زمني متنوّع.

---

[1] . عبد الله بوخلخال، التّعبير الزّمني، 240/2.

[2] . المرجع نفسه، 240/2.

[3] . علي جابر المنصوري، الدّلالة الزّمنيّة للجملة العربيّة، 40.

[4] . انظر: صفحة 28 من هذا البحث.

[5] -انظر: صفحة 31 من هذا البحث.

أمّا القرائن الحرفيّة التي تؤثّر في الدّلالة الزّمنيّة بشكل عام، فمنها ما يكون مختصّا بالدّلالة على الماضي كـ "لم" و "لمّا" و "قد".

فلم و لمّا يقلبان زمن المضارع إلى الماضي[1]، و "لم" في نفي الماضي أكثر مرونة من "لمّا" في امتداد فسحة الزّمن، حيث يجوز أن يكون معنى الفعل المضارع المنتفي بها كان قد انتهى و انقطع أمده قبل الكلام بوقت قصير أو طويل، أو أن يكون الفعل مستمرا متّصلا بالحال، و لكن يستحيل أن يكون للمستقبل أو متّصلا به. أمّا لمّا فإنّ النّفي بها واجب، و يمتدّ إلى زمن الحال الذي ينتفي بها أيضا، و ذلك بأن يكون معنى الزّمن في السّياق منفيا في الماضي، و في الحال كذلك.[2]

أمّا "قد"، فقد ذكر ابن هشام أنّها تفيد "تقريب الماضي من الحال، تقول: قام زيد فيحتمل الماضي القريب و الماضي البعيد، فإن قلت: قد قام اختصّ بالقريب."[3]، غير أنّ بعض الدّراسات المعاصرة تسمّي الزّمن النّحوي المترّشح من دلالة الجملة التي ترد صورة "قد فعل" بالحاضر المكتمل، و حجّتهم في ذلك أنّ زمن الحدث يسبق زمن الإحالة و زمن التّلفّظ المتواقتين.[4]

و من الحروف التي تختصّ بزمن الحال: "ليس" و "لات" و "ما" الحجازيّة العاملة عمل ليس، أو التّميميّة المهملة، و "لا" العاملة عمل ليس ـ كذلك ـ ، و "إن" النّافية، و لام الابتداء، و ذلك بطبيعة الحال شريطة ألا يوجد ما يصرفها عن الدّلالة عن هذا الزّمن من خلال السّياق.[5]

و هناك حروف مختصّة بالدّلالة على زمن المستقبل، منها: "كأنّ"و "ليت" و "لعلّ"، و هي من الأحرف المشبّهة بالفعل. و منها نواصب الفعل المضارع، وهي: "أن"، "لن" "إذن"، "كي"، "لام الجحود"، "أو"، "حتّى"، "فاء السّببيّة"، "واو المعيّة"، و زيد عليها "لام

---

[1] . ابن هشام، المغني، 467/3، 477.

[2] . علي جابر المنصوري، الدّلالة الزّمنيّة للجملة العربيّة، 62.

[3] . ابن هشام، المغني، 534/2.

[4] . الباهي أحمد، الحاضر المكتمل في العربيّة، ضمن كتاب: البنى الزّمنيّة و أشكالها، (د،ت): منشورات معهد الدّراسات و الأبحاث للتّعريب و جمعيّة اللّسانيات بالمغرب، 2000م، 91.

[5] . علي جابر المنصوري، الدّلالة الزّمنيّة للجملة العربيّة، 75 و ما بعدها.

التعليل"، و "ثمّ" الملحقة بواو المعيّة.[1]و منها الجوازم أيضا كلام الأمر و "لا" النّاهيّة.[2]و منها ـ كذلك ـ السّين و سوف.[3]

و قد لا نجد في القرآن الكريم شيوعا لهذه القرائن كلّها بشكل لافت في سياق الجملة الشّرطيّة، و إنّما تحدّثنا عنها لإمكانيّة مصادفتها و تأثيرها في تحديد الدّلالة الزّمنيّة من جهة، و لأنّ هذه الدّراسة ليست دراسة إحصائيّة، فليس من شأنها الإحصاء العددي لتردُّد القرائن المختلفة في التّراكيب الشّرطيّة حتّى نتمكّن من الإحاطة بكلّ ما ورد منها في السّياق القرآني من جهة ثانية. و الشّأن كلّ الشأن هو استيفاء حقّها من الدّراسة إذا وردت في التّركيب القرآني وبيان تضافرها أو تدافعها في الدّلالة على الزّمن.

4 ـ 2 ـ 2 ـ القرائن المعنويّة:

يطلق عليها ـ أيضا ـ الأدلّة التّركيبيّة[4]، و هي تؤدّي وظيفة الكشف عن العلاقات المعنويةّ بين أجزاء التّركيب النّحوي انطلاقا من أنّه يتضمّن وظائف و معاني و علاقات في النّظم و السّياق.[5] كما أنّها قرائن تقوم على الإدراك العقلي ممّا يجعله أكثر صعوبة من القرائن اللّفظيّة التي يكون الشّأن في التّعرّف عليها قائما على الحسّ.[6]

و لعلّ قيمتها نابعة من شرف الاهتمام بالمعاني، و لذلك يقول ابن جنّي: "... إن العرب فيما أخذناه عنها و عرفناه من تصرّف مذاهبها عنايتُها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها... إنّ سبب إصلاحها ألفاظها و طردها إيّاها على المُثُل و الأحذية

---

[1] . علي جابر المنصوري، الدّلالة الزّمنيّة للجملة العربيّة، 90 و ما بعدها.

[2] . المرجع نفسه، 93.

[3] . نفسه، 94.

[4] . فخر الدّين قباوة، التّحليل النّحوي أصوله و أدلّته، ط1: الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر لونجمان، مصر، 2006م، 173.

[5] . المرجع نفسه، 173.

[6] . تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها و مبناها، 191.

التي قنّنتها لها و قصرها عليها إنّما هو لتحصين المعنى و تشريفه، و الإبانة عنه و تصويره...".[1]

و المتأمّل لهذه العبارة يدرك أنّ ابن جنّي يقصد بلفظ "المُثُل والأحذية" المباني أو الصّيغ التي يحتذى بها في الكلام، غير أنّها قد تكون متعدّدة الوظائف في السّياق كما أشار إلى ذلك تمّام حسّان[2]، فينبغي الاحتراز من أن نحمّل الكلام ما لا يحتمله من معان.

و تعتبر الدّلالة الزّمنيّة من أبرز الدّلالات في التّركيب اللّغوي، و لذلك وجب أن نراعي أثر بعض القرائن التي تتعدّد وظائفها، و من هذه القرائن الكلمات التي يمكن أن تؤدّي وظيفة الظّرف كالمصادر مثلا نحو: "آتيك طلوع الشّمس."، و أسماء الزّمان نحو: "قرأت مطلع الفجر."، و هذه المعاني الجديدة التي يتضمّنها التّركيب تعتبر قرائن معنويّة تتحدّد وفق الاستعمال.[3]

و يمكن أن نمثّل لذلك في التّركيب الشّرطي بقوله تعالى: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴿٣﴾﴾[هود:3]، حيث يدلّ ظاهر التّركيب على أنّ صيغة الفعل "تولّوا" فعل ماض، غير أنّه في الواقع فعل مضارع "تتولّوا" حذفت منه التّاء للتّخفيف. و هذا يعني أنّ الإسناد إلى جماعة المخاطبين بدليل القرينة اللّفظيّة "عليكم" الواقعة في سياق العبارة الجوابيّة.[4]

4 ـ 3 ـ المقام (سياق الحال):

المقام هو: "السّياق الذي جرى في إطاره التّفاهم بين شخصين، و يشمل ذلك زمن المحادثة و مكانها و العلاقة بين المتحادثين و القيم المشتركة بينهما و الكلام السّابق

---

[1] . ابن جنّي، الخصائص، 150/1.

[2] . تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها و مبناها، 191.

[3] . علي جابر المنصوري، الدّلالة الزّمنيّة للجملة العربيّة، 55.

[4] . فخر الدّين قباوة، التّحليل النّحوي: أصوله و أدلّته، 173.

للمحادثة."[1]، و يرى هاليداي أنّه: " النّص الآخر، أو النّص المصاحب للنّص الظّاهر، أو بمثابة الجسر الذي يربط التّمثيل اللّغوي ببيئته الخارجيّة."[2].

فالمقام إذاً هو الظّروف المتعلّقة بالحال الذي تنطق فيه الكلمة، و لا تتمّ دراسة الكلام إلا في المحيط الذي يقع فيه، و يشمل الظّروف المحيطة بالحدث الكلامي، و هي العصر، و نوع القول و جنسه، و اللّغة أو اللّهجة المستعملة، أو المتكلّم أو الكاتب، و المستمع أو القارئ، و العلاقة بين المرسل و المتلقّي من حيث الثّقافة أو الجنس أو العمر و الألفة أو الطّبقة الاجتماعيّة...[3]

و تكمن أهميّة سياق الحال في فهم الجملة، لأنّها تخضع لمناسبات القول، و للعلاقة بين المتكلّم و المخاطب، و لا يتمّ التّفاهم في أيّة لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات، و أخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، و لن يكون الكلام مفيدا، و لا الخبر مؤدّيا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا ليقع الكلام في نفس المخاطَب موقع الاكتفاء و القبول.[4]

لقد تفطّن اللّغويون العرب القدامى في المراحل الباكرة لنشأة الدّراسات اللّغويّة العربيّة إلى هذا المفهوم، و عبّروا عنه بمصطلحات أخرى توحي بهذا المعنى الذي نحن بصدد الحديث عنه و مناقشته، و من بين هذه المصطلحات: الحال، الأحوال المشاهدة، المشاهد، الدّليل، الموقف، القرينة؛ يقول الدكتور مهدي المخزومي: "و ليست ملاحظة المناسبة القوليّة، و العلاقة بين المتكلّمين و المخاطبين بجديدة على الدّرس النّحوي، بل هي الأساس الذي يبنى عليه تأليف الجملة، أو تأليف الكلام في أساليب مراعى فيها مطابقة الكلام لمتطلّبات هذه المناسبات، و هذه العلاقات."[5].

---

[1] . العوادي أسعف خلف ، سياق الحال في كتاب سيبويه . دراسة في النّحو و الدّلالة .، ط1: دار الحامد، الأردن، 2011م، 22.

[2] . ردة الله الطّلحي، دلالة السّياق، ط1: جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، 1424هـ، 51.

[3] . العوادي أسعف خلف، سياق الحال في كتاب سيبويه، 22.

[4] . مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، 225.

[5] . المرجع نفسه، 225 و ما بعدها.

و يعتبر أبو الفتح عثمان بن جنّي من أبرز النّحاة الذين عرضوا لقضيّة المقام في النّحو العربي؛ يقول: "الاعتقاد يخفى، فلا يعرف إلا بالقول، أو بما يقوم مقام القول من شاهد الحال."[1]، و قد عقد بابا أطلق عليه: "باب في أنّ المحذوف إذا دلّت عليه الدّلالة كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللّفظ ما يمنع منه."، و يقدّم أمثلة توضّح المقصود منه؛ يقول: "من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثمّ أرسله، فتسمع صوتا فتقول: القرطاسَ و الله، أي أصاب القرطاس. فـ (أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتّة، و إن لم يوجد في اللّفظ، غير أنّ دلالة الحال عليه نابت مناب اللّفظ به."[2].

و يشير إلى قوّة دلالة الحال في كونها تعطي المحذوف حكم الملفوظ به أثناء حديثه عن حذف الصّفة؛ يقول: "و قد حذفت الصّفة و دلّت الحال عليها. و ذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، و هم يريدون: ليل طويل. و كأنّ هذا إنّما حذفت فيه الصّفة لما دلّ من الحال على موضعها. و ذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التّطويح و التّطريح و التّفخيم و التّعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. و أنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمّلته. و ذلك أن تكون في مدح إنسان و الثّناء عليه، فتقول: كان و الله رجلا! فتزيد في قوة اللّفظ بـ (الله) هذه الكلمة، و تتمكّن في تمطيط اللام و إطالة الصّوت بها (و عليها) أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك. و كذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانا! و تمكّن الصّوت بإنسان و تفخّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا نحو ذلك. و كذلك إن ذممته و وصفته بالضّيق قلت: سألناه و كان إنسانا! و تزوي وجهك و تقطّبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانا لئيما او لَحِزاً أو مبخَّلا أو نحو ذلك."[3].

ثمّ إنّ مسألة المقام ماثلة في جلّ مباحثه ـ ابن جنّي ـ، و هي تأخذ من علمه منزلة كبيرة، يقول: "و الذي يدلّ على أنّهم ـ أي العرب ـ قد أحسّوا ما أحسسنا،

---

[1] . ابن جنّي، الخصائص، 19/1.

[2] . المصدر نفسه، 284/1 و ما بعدها.

[3] . نفسه، 371/2 و ما بعدها.

و أرادوا و قصدوا ما نسبنا إليهم إرادته و قصده شيئان: أحدهما حاضر معنا، و الآخر غائب عنّا، إلاّ أنّه مع أدنى تأمّل في حكم الحاضر معنا.

فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب و وجوهها، و تضطرّ إلى معرفته من أغراضها و قصودها: من استخفافها شيئا أو استثقاله، و تقبّله أو إنكاره، و الأنس به أو الاستيحاش منه، و الرّضا به، أو التّعجّب من قائله، و غير ذلك من الأحوال الشّاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النّفوس؛ ألا ترى إلى قوله:

تقولُ . وصكّتْ وجهَهَا بيمينِها . أَبعليَ هذا بالرّحى المتقاعسُ

فلو قال حاكيا عنها: أبعلي هذا بالرّحى المتقاعسُ . من غير صكّ الوجه . لأعلمنا بذلك أنّها كانت متعجّبة منكرة، لكنّه لمّا حكى الحال فقال: (و صكّت و جهها) علم بذلك قوّة إنكارها، و تعاظم الصّورة لها. هذا مع أنّك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها، و لو شاهدتها لكنت بها أعرف، و لعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، و قد قيل: (ليس المخبَر كالمعاين)، و لو لم ينقل إلينا هذا الشّاعر حال هذه المرأة بقوله: و صكّت وجهها، لم نعرف به حقيقة تعاظم الأمر لها، و ليست كلّ حكاية تُروى لنا، و لا كلّ خبر ينقل إلينا يُشفعُ به شرح الأحوال التّابعة له، المقترنة . كانت . به. نعم و لو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنّا نفيد لو حضرناها."[1].

و في هذا النّصوص ما يبرز العبقريّة التي وصل إليها العقل العربي في التّحليل اللّغوي، و التي تسترسل سلسة من أفواه العظماء. و لن تسعنا صفحات هذا البحث إذا أردنا الوقوف عند كثيرها، و إنّه ليغني ما قيل في قليلها عنه.

و على أيّة حال، فإنّه لا بدّ من مراعاة المقام في التّحليل الزّمني باعتباره جانبا من جوانب التّحليل اللّغوي، و قد لاحظنا ـ فيما سبق ـ كيف أنّ ابن القيّم توصّل إلى تحليل فريد للزّمن النّحوي في التّركيب الشّرطي بالاعتماد على المقام، و وفقه قرّر أنّ دلالته الزّمنيّة تتحدّد بنوع التّعليق في الجملة الشّرطيّة، فالتّعليق الخبري لا يستلزم أن يكون الزّمن مستقبلا، بينما التّعليق الوعدي يستلزمه. فمراعاة أحوال المخاطِب وقصده

[1] . ابن جني، الخصائص، 1/ 345 و ما بعدها.

مخبِرا أو واعدا، و المخاطَب و وضعه مستخبِرا أو موعودا كان لها أثر واضح في تحديد الدّلالة الزّمنيّة.[1]

4 ـ 4 ـ السّياق الخارجي (أسباب النّزول في القرآن الكريم):

أسباب النّزول من علوم القرآن، و يقصد بسبب النّزول ما نزل قرآن بشأنه وقت وقوعه كحادثة أو سؤال، و هذا يعني أنّه يراعي الظّروف التي تنزل فيها آيات القرآن الكريم و سوره متحدّثا عن ذلك السّبب، سواء أوقع ذلك النّزول عقب سببه مباشرة أم تأخّر عنه مدّة لحكمة من الحكم.[2]

و أسباب النّزول علم جليل الفائدة عظيم النّفع؛ يقول ابن دقيق العيد (ت:702هـ): "بيان أسباب النّزول طريق قوي في فهم معاني القرآن."[3]، و يقول ابن تيمية (ت:728): "معرفة سبب النّزول يعين على فهم الآية، فإنّ العلم بالسّبب يورث العلم بالمسبّب."[4]

و لا شك أنّ الزّمن النّحوي جزء مهم من معاني القرآن الكريم، و من هنا كان لزاما علينا أن نعتبر سبب النّزول من أسس التّحليل الزّمني للجملة الشّرطيّة التي سيقوم عليها هذا البحث في جانبه التّطبيقي.

و من الأمثلة التي يمكن أن نوردها في هذا المقام لتكون دليلا على ما نعتقد قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ ٤ ﴾[الطلاق:4]، فقد استشكل بعض الأيمة معنى الشّرط في هذه الآية الكريمة حتى قال فقهاء الظاهريّة بأن الآيسة لا عدّة عليها إذا لم ترتب، و قد بيّن ذلك سبب النّزول، و هو أنّه لمّا نزلت آية البقرة في عِدَد النّساء، قالوا: قد بقي عَدَد من عِدَد

---

[1] . اكتفينا بتوضيح اعتماد المقام في التّحليل الزّمني عند ابن القيّم دون ذكر الشّواهد و الأمثلة تفاديا للتّكرار، لأنّ ذلك ممّا تعرّضنا له في حديثنا عن الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة عند النحّاة العرب القدامى. انظر صفحة: 130 من هذا البحث.

[2] . انظر: مقدمة تحقيق كتاب العجاب في بيان الأسباب للحافظ ابن حجر العسقلاني، 15.

[3] . السّيوطي، الإتقان، 190/1.

[4] . ابن تيمية تقي الدّين أحمد بن عبد الحليم، مقدّمة في أصول التّفسير، تحقيق: عدنان زرزور، ط2: دار القرآن الكريم، دمشق، 1972م، 47.

النّساء لم يذكرن: الصّغار و الكبار، فنزلت[1]، فعلم بذلك أنّ الآية خطاب لمن لم يعلم ما حكمهن في العدة و ارتاب: إن أشكل عليكم ما حكمهن و جهلتم كيف يعتددن فهذا حكمهن.[2]

و إذا عرف ذلك؛ فإنّنا لو تأمّلنا الآية لعلمنا أنّ الجملة الشّرطيّة تدلّ على الزّمن الماضي، و يؤيّد ذلك أنّ الحكم الفقهي الذي جاءت مقرّرة و موضّحة له وارد بعد الارتياب، و أنّه لا ارتياب فيه بعد نزول الآية، كما أنّ الارتياب الذي يوضّحه سبب النّزول كان واقعا بعد نزول آية البقرة التي وضّحت عِدَد النّساء، و لم تتعرّض لعِدّة الآيسات.

و من الأمثلة . كذلك . أنّ النبي صلّى الله عليه و سلّم كان يخطب يوم الجمعة إذ أقبلت عير قدمت من الشّام، فخرج القوم إليها حتّى لم يبق معه إلا اثنا عشر رجلا؛ فأنزل الله تبارك و تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ۚ ﴿١١﴾﴾[الجمعة:11][3]، و الأداة الشّرطيّة رشّحت الزّمن في هذه الآية للدّلالة على المضي، و إن كان المشهور عنها أنّها ظرف لما يستقبل من الزّمان، و يوضّح ذلك سبب النّزول؛ لأنّ رؤية التّجارة و اللّهو، و الانفضاض إليها أمور واقعة في الزّمن الماضي، و يؤيّد ذلك أنّ الآية نازلة بعد رؤية القوم التّجارة الوافدة عليهم و انفضاضهم إليها.

لقد تبيّن بذلك أنّ لسبب النّزول أثرا واضحا في تحديد الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة، و لعلّ ذلك هو السّبب الذي جعلنا نختاره أساسا من أسس التّحليل الزّمني لهذا النّوع من أنواع التّراكيب النّحويّة، و حسبنا أنّه يعين في فهم المعنى و توضيح دلالة النّص القرآني و حمله على أصحّ الوجوه النّحويّة.

---

[1] . الحاكم أبو عبد الله، المستدرك على الصّحيحين، (د ، ت): دار الفكر، بيروت، 1398هـ، 492/2 و ما بعدها.

[2] . السّيوطي، الإتقان، 193/1.

[3] . الواحدي أبو الحسن علي بن أحمد، أسباب نزول القرآن، تحقيق: بسيوني زغلول، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، 1991م،448.

4 ـ 5 ـ الوظيفة النّحويّة:

تعرّضنا في الفصل الأوّل من الباب الأوّل من هذه الدّراسة إلى أبرز الوظائف النّحويّة التي يمكن أن تؤدّيها الجملة الشّرطيّة، و هي: وظيفة الخبر، وظيفة الصّفة، وظيفة الحال، وظيفة مقول القول، وظيفة الاستئناف، وظيفة الصّلة، و وظيفة التّفسير، و هناك وظائف أخرى لم يسعنا البحث لمناقشتها.[1]

و قد ظهر من خلال التّعرّض لهذه الوظائف النّحويّة المختلفة التي تستوعبها الجملة الشّرطية أنّه يمكن اعتبار الوظيفة النّحويّة أساسا من أسس التّحليل الزّمني لهذه الجملة، و هو جانب من جوانب مراعاة المعنى.

و لنبدأ الحديث عن الجملة الشّرطيّة التي تؤدّي وظيفة الخبر، فهي جملة لا يلزم أن تكون دالّة على المستقبل، بل يلزم أن تكون دالّة على الماضي لتضمّنها خبرا يراد تبليغه إلى المخاطَب، و قد ناقشنا هذه المسألة سابقا.[2]

أمّا الجملة الشّرطيّة التي تؤدّي وظيفة الحال، فإنّها تكون أنسب للدّلالة على زمن الحال، و ذلك انطلاقا من أنّ الحال يؤتى بها لبيان هيئة صاحبها، و الهيئة سرعان ما تزول، و لذلك أطلق عليها الهيئة العارضة، و ذلك يتناسب مع الزّمن الحالي، لأنّه زمن اعتباري خاطف، و لذلك رأينا أنّ بعض الفلاسفة و النّحاة لم يعتبروا الحال زمنا، و إنّما اعتبروه نقطة فاصلة بين الماضي و المستقبل، و هو ما أثبتنا عكسه انطلاقا من أنّ الواقع اللّغوي يتعامل مع أدق الاعتبارات، و لذلك كان لا بدّ من الاعتراف بهذا الزّمن. و على ذلك فوقوع الجملة الشّرطيّة موقع الحال قد يعبّر عنه أو يعبّر عن حكاية الحال الماضية أو المستقبلة، و هو ما نسعى إلى اعتماده في الدّراسة التّطبيقيّة.

---

[1] . من بين هذه الوظائف: وظيفة المسند إليه، وظيفة التّعليل، وظيفة جواب الشّرط، وظيفة جواب الظّرف، وظيفة جواب القسم، وظيفة جواب النّداء. انظر: الشّرط في القرآن الكريم على نهج اللّسانيات الوصفيّة للأستاذين عبد السّلام المسدّي و محمّد الهادي الطّرابلسي، 165/154.

[2] . انظر: رأي ابن القيّم في مبحث الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة.

و أمّا الجملة الشّرطيّة التي تؤدّي وظيفة الصّفة، فقد تكون دالّة على الزّمن العام المتّصف بالاستمراريّة و الدّوام، و ذلك مستفاد من لزوم الصّفة لموصوفها، فهي ليست حالة عابرة، بل إنّها لا تنفك عنه في كلّ الأزمان.

إنّ هذه المعاني الثّلاثة الخبر و الحال و الصّفة في حقيقة الأمر أخبار في المعنى، و لذلك حسن أن يكون هذا التّنوّع الزّمني مقبولا إلى حدّ بعيد، و لسنا في حاجة إلى ذكر أمثلة، فما ذكر أثناء تعرضّنا لمبحث الوظائف النّحويّة كافٍ في توضيح ما نصبو إليه.

و إذا أردنا الحديث عن الجملة الشّرطيّة التي تؤدّي وظيفة مقول القول، فإن اعتبار أساس قرينة الفعل التّام المتصرّف أقوى من الوظيفة الإعرابية، لأنّها قرينة قاطعة الدّلالة عن المعنى الزّمني(قال:...، يقول:...، قيل:...، يقال:...). و قد تناولنا ذلك أثناء حديثنا عن قرينة الفعل التّام المتصرّف.

بقي الآن أن نتحدّث عن وظيفة الاستئناف و الصّلة و التّفسير، و هذه الوظائف تفصح عن جملة شرطيّة مستقلّة من حيث المعنى، أي أنّها جمل لا محلّ لها من الإعراب، و لذلك يصعب أن نجد لها أثرا في التّحليل الزّمني للجملة الشّرطيّة، و كلّ ما نستطيع الوصول إليه من أثرها على مستوى زمن الجملة سيكون من قبيل الاجتهاد إن وجد.

***

الفصل الثاني

الزّمن النّحوي للجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم.

توطئة

1) الدّلالة على استغراق الزّمن في الجملة الشّرطيّة.

2) الدّلالة على الزّمن الماضي في الجملة الشّرطيّة.

3) الدّلالة على زمن الحال (الحاضر) في الجملة الشّرطيّة.

4) الدّلالة على الزّمن المستقبل في الجملة الشّرطيّة.

5) ملاحظات حول الزّمن النّحوي للجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم.

توطئة:

تتكفّل صفحات هذا الفصل بتحليل الجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم تحليلا زمنيّا يقوم على الوصف و الاستقراء، و إذا كنا قد انطلقنا من افتراض مسبق مفاده أنّ هذا النوع من أنواع التّراكيب اللّغويّة يتّسع ليستوعب نسيجا زمنيا متنوّعا يصلح للأزمنة المعروفة الماضي و الحال و المستقبل، كما يمكن أن يستغرق هذه الأزمنة جميعها انطلاقا ممّا هو مستفاد من دلالته على العموم، ـ إذا كان كذلك ـ؛ فإنّنا نهدف من خلال هذا الفصل إلى الوصول إلى نتائج دقيقة تشهد بصحّة هذا الافتراض نستطيع من خلالها تعديل القاعدة النّحويّة التي تنصّ على أن الشّرط خالص للزّمن المستقبل، و لن نصل إلى ذلك ـ في تقديرنا ـ إلا بتطبيق أنموذج التّحليل الموضّح في الفصل السّابق من الباب التّطبيقي.

و إذا كان النّص القرآني مدوّنة للتّطبيق؛ فإنّنا سنتوخّى الحذر في الحفاظ على قداسته، و ذلك بالاستعانة بكتب التّفسير و الإعراب و المعاني و أجود الاحتمالات و التّخريجات النّحويّة التي يقرّرها العلماء قدامى و محدثين في توضيح معانيه.

و فيما يأتي سنتعرّض للأنماط و الأوجه المختلفة للجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم تحليلا و تفصيلا مرتّبة باعتبار الأداة الشّرطيّة و الصّيغ الفعليّة ائتلافا و اختلافا و كذا الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة، و سنراعي في ذلك جملة من العوارض التّركيبيّة.

1. استغراق الزّمن في الجملة الشّرطيّة:

نقصد بمصطلح استغراق الزّمن استيعاب الجملة الشّرطيّة و دلالتها على الأزمنة المعروفة و جهاتها ـ كما ذكرنا قبل قليل ـ، و قد وقع اختيارنا عليه لما فيه من الدّقة، فهو أنسب من بعض المصطلحات الموضوعة للدّلالة على عموم الزّمن كمصطلح

الزّمن المستمر عند سعود بن عبد الله الزّدجالي[1]؛ لأنّ الاستمرار جهة زمنيّة و ليس زمنا كما بيناه أثناء تحديد مفهوم الجهة.[2]

1 ـ 1 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "إن" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجهان:

الوجه الأوّل: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

يمكننا الاستشهاد ممّا جاء وفق هذا الوجه بقوله عزّ و جلّ:﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٩﴾﴾ [إبراهيم:19]، حيث وردت هذه الآية الكريمة بعد ذكر أنواع العذاب في الآية السّابقة لها، و المعنى في صدرها أنّ أعمال الكفّار تصير ضائعة لا ينتفعون بشيء منها، و ذلك كمال الخسران لأنّهم لا يجدون إلا العقاب الشّديد.[3] و السّياق ينبئ أنّه سبحانه لمّا بيّن أنّ أعمالهم تصير باطلة بيّن أنّ هذا البطلان و الإحباط إنّما جاء بسبب كفرهم بالله و إعراضهم عن عبوديته، و في ذلك ما يوحي بأنّ الله عزّ و جلّ لا يبطل أعمال المخلصين ابتداء، و ذلك من كمال حكمته.[4]

و المعنى الذي جاءت الجملة الشّرطيّة مؤكّدة له هو أنّ الله تعالى الذي له القدرة على خلق السّموات و الأرض و أعظم به من خلق، قادر على إفناء النّاس و الإتيان بخلق جديد.

ثمّ إنّ المقام مقام خطاب لأنّ المولى عزّ وجلّ يخبر عباده بعظيم قدرته بدليل اتّصال فعل الجزاء بضمير خطاب جماعة المتكلّمين "يذهبْكم"، و الظّاهر أنّه خطاب

---

[1] . سعود بن عبد الله الزدجالي، التّركيب الشّرطي في النحو و الأصول، 276.

[2] . انظر: صفحة 113 من هذا البحث.

[3] . فخر الدّين الرّازي، التّفسير الكبير، ط1: دار الفكر، بيروت . لبنان، 1981م، 106/19.

[4] . المصدر نفسه، 108/19.

عام للنّاس كما يذكر أبو حيّان الأندلسي.[1] و يؤيّد ذلك ما جاء في معنى هذه الآية من القرآن الكريم؛ يقول الله تعالى:﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا ﴿١٣٣﴾﴾[النّساء:133]، لأنّ ضمير جماعة المخاطبين المتّصل بفعل الجزاء، و النّداء، و الألف و اللّام التي تفيد استغراق الجنس في كلمة "النّاس" كلّها قرائن لفظيّة تدلّ على عموم الخطاب الذي يدلّ على عموم الزّمن.

و إذا كان الأمر كذلك؛ فإنّ هذه الجملة الشّرطيّة تستغرق جميع أجزاء زمن معاش النّاس؛ لأنّ المولى عزّ و علا قادر على إنفاذ مشيئته بإفنائهم و الإتيان بخلق جديد في أيّ زمن من الأزمان. أمّا عن الجهة الزّمنيّة التي تستفاد منها فهي جهة الاستمرار.

الوجه الثّاني: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

سنحاول تحليل قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾ ﴾[الحج:41] لتوضيح الدّلالة الزّمنية لهذا الوجه من وجوه الجملة الشّرطيّة، و قد تضمّن عموما لكلّ من نصر الدّين من أجيال المسلمين، و المعنى: مكنّاهم بالنّصر الموعود به إن نصروا دين الله، و الكلام مسوق للتّنبيه على الشّكر على نعمة النّصر بأن يأتوا بما أمر الله به من أصول الإسلام، فإنّ بذلك دوام نصرهم و انتظام عقد جماعتهم و السّلامة من اختلال أمرهم، فإن حادوا عن ذلك فقد فرّطوا في ضمان نصرهم، و أمرهم إلى الله.[2]

و معنى العموم مستفاد من الاسم الموصول "الذي"، و لإبهامه يندرج تحته كل من تنعّم أو يتنعّم أو سيتنعّم بنعمة النّصر و التّمكين فشكرها بإقامة الصّلاة و إيتاء الزّكاة و الأمر بالمعروف و النّهي عن المنكر. و يزيد هذا المعنى وضوحا إذا علمنا أنّه

[1] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و آخرون، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، 1993م، 406/5.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، (د، ط): الدار التّونسيّة للنّشر، تونس، 1984م 280/17.

ـ أي: الاسم الموصول ـ بدل من "مَنْ" في قوله تعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۚ ﴿٤٠﴾﴾ [الحج: 40].[1]

و يفهم من ذلك أنّ عموم هذا الحكم الذي يشمل المسلمين الذين يتّصفون بهذه الصّفة جميعا يتناسب مع الدّلالة على استغراق الزّمن و جهة الاستمرار؛ لأنّه يتحقّق في كلّ زمن يحقّق فيه المسلمون نصرة الله عزّ وجلّ.

النّمط الثّاني: اختلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

يمكننا تحليل في هذا الوجه الآية : ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ۚ ﴿٨﴾﴾[العنكبوت:8]، و هي آية نزلت بشأن سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه، "قالت أمّه: أليس قد أمر الله بالبرّ ؟! و الله لا أطعم طعاما، و لا أشرب شرابا حتى أموت أو تكفر، قال: فكانوا إذا أرادوا أن يطعموها شجروا فاها[2]، فنزلت هذه الآية ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ﴾، و روي عنه أيضا ـ أي سعد ـ أنّه قال: كنت بارّا بأمّي فأسلمت، فقالت: لتدعنّ دينك أو لا آكل و لا أشرب حتى أموت فتعيّر بي، و يقال: يا قاتل أمّه، و بقيت يوما و يوما فقلت: يا أمّاه، لو كانت لك مائة نفس فخرجت نفسا نفسا ما تركت ديني هذا، و إن شئتِ فكلي، و إن شئتِ فلا تأكلي، فلمّا رأت ذلك أكلت و نزلت: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ﴾،... وعن ابن عبّاس أنها نزلت في جميع الأمّة؛ إذ لا يصبر على بلاء الله إلا صدّيق."[3].

و يستفاد من ذلك أنّ هذه الآية تنظيم لعلاقة الإنسان بوالديه، إذ تجب طاعتهما في أبواب الخير، أمّا الشّرك و المعاصي، فإنّ هذا الدّين جاء من أجل الدّعوة إلى توحيد

---

[1] . السّمين الحلبي، الدّرّ المصون، 286/8.

[2] . أي: أدخلوا في شَجْرِها عودا ليفتحوه به، و الشّجْرُ: مفتح الفم.

[3] . القرطبي أبو عبد الله محمّد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن و المُبيّن لما تضمّنه من السّنّة و آي الفرقان، تحقيق: عبد الله التّركي و آخرون، ط1: مؤسّسة الرّسالة، بيروت . لبنان، 2006م، 339/16 و ما بعدها.

الله عزّ و جلّ و إفراده بالعبوديّة، و الحث على الابتعاد عن المعاصي. كما يستفاد من ذلك . أيضا . أنّ وصيّة الله للإنسان بالوالدين نافذة إذ لا خِيَرَةَ للإنسان فيها، و لا يتنافى كونه محسنا إليهما مع عدم طاعتهما فيما حرّم الله. و هذا المعنى بارز في سياق الجملة الشّرطيّة انطلاقا من معنى فعل الشّرط "جاهداك" الذي يقتضي التّكرار و الإلحاح الشّديد في الدّعوة إلى الشّرك، و كذا من فعل الجزاء المسبوق بـ "لا النّاهية" "فلا تطعهما" الذي يفيد مطلق النّهي بعدم الطّاعة.

و إذا كانت طاعة الوالدين فيما يحب الله و يرضى أمرا مطلوبا على الدّوام، فإنّ النّهي عن طاعتهما فيما حرّم الله أمر مطلوب على الدّوام ـ كذلك ـ ، و هذا المعنى يناسب الدّلالة على استغراق الزّمن و جهة الاستمرار في التّحليل النّهائي.

الوجه الثّالث: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها أمر

لتحليل هذا الوجه اخترنا قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [الحجرات:6]. قرأ الجمهور فتبيّنوا من التّبيّن، و قرئ فتثبّتوا من التّثبّت، و المراد من التّبيّن التّعرّف و التّفحّص، و من التّثبّت الإفادة و عدم العجلة و التّبصّر بالأمر الواقع و الخبر الوارد حتى يتّضح و يظهر، و في تنكير النّبأ عموم في الفسّاق و الأنباء، كأنّه قال: أيّ فاسق جاءكم بأيّ نبأ فتوقّفوا فيه و تطلّبوا بيان الأمر و انكشاف الحقيقة و لا تعتمدوا على الفسّاق، لأنّ من لا يتحامى جنس الفسوق لا يتحامى الكذب الذي هو نوع من الفسوق.[1] و ذلك لأنّ هاتين النّكرتين واقعتان في سياق الشّرط، و النّكرة في سياق الشّرط تفيد العموم.[2]

و قد جيء في هذه الجملة الشّرطيّة بالحرف "إن" الذي أصله أن يكون للشّرط المشكوك في وقوعه للتّنبيه على أنّ شأن فعل الشّرط أن يكون نادر الوقوع لا يقدم عليه المسلمون.[3]

---

[1] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، (د، ط): المكتبة العصريّة، بيروت . لبنان، 1996م، 136/13.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 231/26.

[3] . المصدر نفسه، 26/ 229.

و الدّلالة الزّمنيّة التي تستفاد من هذه الجملة الشّرطيّة هي استغراق الزّمن طالما أنّها تضمّنت خطابا عاما لجميع المؤمنين غايته التّربيّة و الإرشاد إلى ما فيه صلاحهم إذ يجب التّحقّق من الأخبار التي تتوارد على مسامع النّاس، كما يجب أن يكون نقلتها عدولا حتى نتلقّاها بالقبول، و هذا . بطبيعة الحال . ليس مقصورا على زمن دون زمن، بل إنّ وجوب الأمر الوارد في عبارة الجزاء يجب أن يعمل به في كلّ زمن على الاستمرار، و هذا مستفاد من عموم الخطاب.

النّمط الثّالث: الائتلاف في الاسميّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجهان:

الوجه الأوّل: إنْ + العبارة الشّرطيّة اسميّة منسوخة + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

اخترنا لهذا الوجه الآية الكريمة:﴿فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴿١٧٦﴾﴾ [النّساء:176]، و هي دالّة على استغراق الزّمن على جهة الاستمرار لتعلّقها بحكم فقهي في باب الفرائض؛ و لذلك سنرجئ الحديث عنها إلى الوجه الآتي من هذه النّمط لورودها في السّياق بعد الجملة التي اخترناها له لئلا نقدّم المتأخر في نظام الآية من جهة، و تفاديا للتّكرار من جهة أخرى.

الوجه الثّاني: إنْ + العبارة الشّرطيّة اسميّة عادية + العبارة الجزائيّة اسمية عادية

يمكن أن ندرس في هذا الوجه قوله تعالى: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهَا وَلَدٞۚ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ وَإِن كَانُوٓاْ إِخۡوَةٗ رِّجَالٗا وَنِسَآءٗ فَلِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ﴿١٧٦﴾﴾[النّساء:176]، و الحق أنّ هذا الوجه من وجوه الجملة الشّرطيّة قائم على حذف فعل الشّرط، و التّقدير: إن هلك امرؤ هلك، و إنّما رأينا مناسبته لهذا الوجه دون اعتبار التّقدير مراعاة للشّكل فقط، و إلا فالأصل أن تكون ضمن الجمل الشّرطيّة التي يمكن إدراجها ضمن الوجه الذي يكون شرطه ماضيا و جزاؤه جملة اسميّة.

و تجدر الإشارة في بداية هذا التّحليل أن نتعرّف على معنى الكلالة في الاصطلاح. و الجمهور على أنّ "الكلالة ما خلا الولدَ و الوالدَ."[1]، و هذا يعني أنّ كلّ فريضة ليس فيها ولد و لا والد فهي كلالة.[2]

و قوله: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ تقديره ـ كما سبق ـ : إن هلك امرؤ هلك، فامرؤ مخبر عنه بـ"هلك" في سياق الشّرط، و ليس هلك بوصف، و لذلك كان الحكم المفروض هنا جنسا عاما.[3]

و قوله: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَآ﴾ يعود الضّمير فيه على لفظ "امرؤ" الواقع في سياق الشّرط المفيد للعموم، و ذلك أنّه وقع في سياق الشّرط لفظ "امرؤ" و لفظ "أخ" أو "أخت"، و كلّها نكرات واقعة في سياق الشّرط، فهي عامّة مقصود منها أجناس مدلولاتها، و ليس يقصد منها شخص معيّن قد هلك، و لا أخت معينة قد ورثت، فلمّا قال: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَآ﴾ كان الضّمير عائدا إلى "امرؤ" لا إلى شخص معيّن قد هلك، فليس لمفهوم اللفظ هنا رد معيّن.[4]

و قوله: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ﴾ أي: فإن كان من يرث بالأخوّة اثنتين، أي: أختين فصاعدا، أي أنّ الأخ إن لم يكن له ولد ـ كما نصّت عليه الآية ـ و ما فوق اثنتين من الأخوات يكون لهنّ الثّلثان بالأولى.[5]

و بناء على ذلك فقد تضمّنت الآية حكما فقهيا عاما في الفرائض، و قد اتّضح عن طريق الجمل الشّرطيّة الواردة فيها فضلا عن الوجهين المقصودين بالدّراسة.

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 264/4.

[2] . المصدر نفسه، 65/6.

[3] . نفسه، 66/6.

[4] . نفسه، 66/6.

[5] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 318/3.

إنّ الدّلالة الزّمنيّة التي يرشّحها سياق هذه الجمل الشّرطيّة هي استغراق الزّمن كونها تمثّل حكما فقهيا يجب العمل به عند كلّ المسلمين في كلّ زمن تتكرّر فيه صورة هذه المسألة الفقهيّة التي يتضمّنها على جهة الاستمرار.

النّمط الرّابع: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجهان:

الوجه الأوّل: إنْ + العبارة الشرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

اخترنا لمناقشة هذا الوجه من أوجه الجملة الشّرطيّة قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴿٤٩﴾﴾[فصّلت:49]، و المعنى أنّ الإنسان لا يملّ من طلب السّعة في النّعمة، فإذا أصابه الشّر أيس و قنط من رحمة الله و فضله، و هذه صفة الكافر[1]، و هي كذلك صفة بعض المسلمين على ما سيأتي بيانه في تحليل بعض الآيات المشابهة لهذه الآية في المعنى.

و هذا التّركيب لا تحدّه مرحلة زمنيّة لأنّ الآية جاءت وصفا لسمة من سمات الإنسان الكافر أو خفيف الإيمان ـ كما تقدم ـ[2]، و لذلك فالدّلالة الزّمنيّة التي تناسب هذا التّركيب الشّرطي هي استغراق الزّمن و جهتها جهة الاستمرار، و ذلك ما يوضّحه المعنى.

الوجه الثّاني: إنْ +العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

في هذا الوجه سنحاول دراسة الجملة الشّرطيّة الواقعة في سياق الآية الكريمة: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٦٥﴾﴾[البقرة:265] و التي وردت لتقرير مثل ضربه الله سبحانه وتعالى لأهل الإيمان

[1] . البيضاوي ناصر الدّين أبو الخير عبد الله بن عمر، أنوار التّنزيل و أسرار التّأويل، تحقيق: محمّد عبد الرّحمن المرعشلي، ط1: دار إحياء التّراث العربي، بيروت . لبنان، (د، ت)، 74/5.

[2] . عبد الكريم بكري، الزّمن في القرآن الكريم . دراسة دلاليّة للأفعال الواردة فيه .، (د، ط): دار الكتاب الحديث، 2001م، 280.

الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله، و المعنى "أنّ نفقات هؤلاء زاكية عند الله لا تضيع بحال و إن كانت متفاوتة، و يجوز أن يكون التّمثيل ما بين حالهم باعتبار ما صدر عنهم من النّفقة الكثيرة و القليلة و بين الجنّة المعهودة باعتبار ما أصابه من المطر الكثير و القليل، فكما أنّ كلّ واحد من المطرين يضاعف أكلها فكذلك نفقتهم جلّت أو قلّت بعد أن يطلب بها وجه الله زاكية زائدة في أجورهم."[1]، و هذا يتحصّل للمخلصين في كلّ زمن كما يتحصّل مضمون المثل الذي جيء به في الآية في كلّ زمن ـ كذلك ـ، و هو ما يفهم ممّا يجب أن يتّصف به المثل من الشّمول؛ يقول عبد الكريم بكري: "... حيث نجد أنّ الفعل (يصبها) لا ينصرف إلى زمن محدّد و إنّما هو زمن عام يستمر من الماضي إلى المستقبل لأنّه تعالى مثّل بأمر يحدث في كلّ زمان، و هو إصابة الجنّة بالمطر، فمن أخرج صدقة لوجه الله تعالى لا يضيع كسبه قليلا أو كثيرا."[2]، و هذا الذي يطلق عليه الدكتور الزّمن العام هو الذي تعبّر عنه هذه الدّراسة باستغراق الزّمن الذي تناسبه جهة الاستمرار.

الوجه الثّالث: إنْ +العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

سنحلّل في هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس:107]، و أوّل ما يمكن الإشارة إليه أنّ هذا التركيب الشّرطي جيء به لمعنى دقيق، فهو معطوف على قوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ ﴿١٠٦﴾﴾[يونس:106] لقصد التّعريض بإبطال عقيدة المشركين أنّ الأصنام شفعاء عند الله، فلمّا أبطلت الآية السّابقة أن تكون الأصنام نافعة أو ضارّة، و كان إسناد النّفع و الضّر أكثر ما يقع على معنى صدورهما من فاعلهما ابتداء، و لا يتبادر من ذلك الإسناد معنى الوساطة في تحصيلهما من فاعل؛ جاءت هذه الآية إعلاما بأنّ إرادة الله النّفع أو الضّر لأحد لا يستطيع غيره أن يصرفه عنها أو يتعرّض فيها إلا من جعل الله له ذلك بدعاء أو شفاعة. و وجه عطفها على الجملة السّابقة لما

[1] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 123/2.

[2] . عبد الكريم بكري، الزّمن في القرآن الكريم، 265.

بينهما من تغاير في المعنى بالتّفصيل و الزّيادة، و بصيغتي العموم في قوله: ﴿ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ﴾، و قوله: ﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ﴾ الدّاخل فيها أصنامهم وهي المقصودة.[1]

و معنى العموم في هذه الجملة يوحي بعموم الزّمن، لأنّ هذه الآية و إن كانت خطابا للنبي صلّى الله عليه وسلّم، فإنّ قضاء الله عزّ وجلّ خيره و شرّه نافذ في كلّ إنسان و في كلّ لحظة من اللّحظات التي يحياها، و لذلك كان من أصول الإيمان الإيمان بالقدر خيره و شرّه. ثمّ إنّه يستفاد من صيغتي العموم المذكورتين في الفقرة السّابقة التّنزيه المطلق لله سبحانه و تعالى في اتّصافه بهاتين الصّفتين الضّر و النّفع، و الذي دلّ عليه مطلق النفي، و لعلّ هذا هو المراد ـ و الله سبحانه و تعالى أعلم بما يريد ـ .

الوجه الرّابع: إنْ +العبارة الشّرطيّة اسمية منسوخة + العبارة الجزائيّة فعلها أمر

اخترنا تحليل في هذا الوجه الآية الكريمة: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ﴿٦﴾﴾ [المائدة:6]، و هي آية تضمّنت ـ بتمامها ـ أحكاما فقهيّة تتعلّق بفريضة الصّلاة، فتحدّثت عن مشروعيّة الوضوء للصّلاة بالنّسبة للمحدث و صفته، و عن وجوب الغسل بالنّسبة للجنب، و هذا حكم بالأصالة، و قد تضمّن هذا التّركيب الشّرطي حكما بديلا عن الأصل و هو حكم التّيمّم لمن كان مريضا أو مسافرا أو لمن جاءه الغائط أو للمجامع، و ذلك في حال عدم وجود الماء.

و سواء أكان الحكم أصلا أم بدلا، فإنّ الشّرط يستلزم أن يكون دالا على استغراق الزّمن لأنّ عبادة الصّلاة عبادة لها أوقاتها المنتظمة في كلّ يوم بصفة دائمة، فيستوجب لمن يقيمها هذا الحكم الذي تضمّنته الآية. و على ذلك، فالجملة الشّرطيّة تدلّ على استغراق الزّمن، و الجهة الزّمنيّة التي تناسبها هي جهة الاستمرار.

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 11/ 305.

1 ـ 2 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "من" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له جهان:

الوجه الأوّل: منْ + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع +العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

سنحلّل قوله تعالى:﴿ وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا ﴿٥٢﴾ ﴾ [النّساء:52] لبيان الدّلالة الزّمنيّة لهذا الوجه من وجوه الجملة الشّرطيّة، و قبل ذلك لا بدّ من توضيح معنى الآية، فهي تتضمّن مغزى مفاده أنّ من حقّ عليه الطّرد من رحمة الله تعالى فإنّه لا نصير يدفع عنه ما نزل به من عذاب الله و سخطه، و لازم هذا المعنى وعد للمؤمنين بأنّهم المنصورون لأنّهم المقرّبون لله، و من قرّبه الله فلا خاذل له.[1]

يقول عبد الكريم بكري: "اللّعنة هاهنا تنصرف إلى من استحقّها ماضيا و حاضرا ومستقبلا، فالمعنى عند المفسّرين: من يلعنه الله فلا ناصر له، واضح من هذا الشّرح و سياق الآية أنّ الفعل المضارع (يلعن) لا ينصرف إلى المستقبل وحده لأنّ ذلك يقتضي أن تكون النّصرة للملعونين قبل نزول الآية، و ذلك محال.".[2]

و على ذلك، فالدّلالة الزّمنيّة التي تترشّح من هذا التّركيب الشّرطي هي استغراق الزّمن و جهته الزّمنيّة هي الاستمرار، و ذلك ظاهر ما دلّ عليه المعنى و السّياق، و يضاف إلى ذلك معنى العموم المستفاد من الأداة الشّرطيّة "مَنْ" الذي يستلزم عموما في الزّمن.

الوجه الثّاني: منْ + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

يمكننا أن تحليل الآية الكريمة: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾ ﴾ [النّساء:80] التي تضمّنت ثناء عظيما من الله عزّ و جلّ على رسوله صلّى الله عليه وسلّم؛ لأنّ طاعته من طاعة الله، و في ذلك من النّداء بشرفه و علوّ

[1] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 147/3.

[2] . عبد الكريم بكري، الزّمن في القرآن الكريم، 267.

شأنه و ارتفاع مرتبته ما لا يقدّر قدره و لا يبلغ مداه. و ذلك لأنّه لا يأمر إلا بما أمر الله به، و لا ينهى إلا عمّا نهى عنه، و لولا بيانه صلّى الله عليه و سلّم ما كنّا نعرف كلّ فريضة في كتاب الله[1]، وقد دلّ على ذلك قوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾لاشتماله على كونه رسولا، و استلزامه أنّه يأمر و ينهى، و أنّ ذلك تبليغ لمراد الله تعالى، فمن كان على بيّنة من ذلك أو كان في غفلة فقد بيّن له الله اختلاف مقامات الرّسول، و من تولّى أو أعرض و استمرّ على المكابرة ﴿فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ﴾ أي: حارسا لهم أو مسؤولا عن إعراضهم.[2]

و يمكن أن نستنتج الدّلالة على استغراق الزّمن و جهة الاستمرار من وجهين:

الأوّل: أنّ هذه الآية بتمامها تكملة للآية السّابقة لها، و هي قوله تعالى:﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ ٧٩﴾ [النّساء:79] التي يستفاد منها معنى العموم، و تعريف كلمة "النّاس" يفيد استغراق الجنس.

الثّاني: أنّ "مَنْ" الشّرطيّة تفيد العموم، و يترتّب على ذلك هذا المعنى: أنّ من يحقّق طاعة الرّسول فقد حقّق طاعة الله، و ذلك في كلّ الأزمنة، و أنّ من أعرض عن طاعته، فإنّه ليس رقيبا عنه و أمره إلى الله.

النّمط الثّاني: اختلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: منْ + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدۡ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ١٠١﴾ [آل عمران:101]، يقول محمّد الطّاهر بن عاشور(ت:1973) في تفسير هذه الآية: "و قوله: أي: من يتمسّك بالدّين فلا يخش عليه الضّلال. فالاعتصام هنا استعارة للتّمسّك. و في هذا إشارة إلى التّمسّك بكتاب الله و دينه لسائر المسلمين الذين لم يشهدوا حياة رسول الله صلّى الله

[1] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 185/3.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 135/5.

عليه وسلّم."[1]، و هذا المعنى واضح من خلال دلالة العموم في الجملة الشّرطيّة التي تقتضي الدّلالة على استغراق الزّمن على جهة الاستمرار، لأنّ الاعتصام و الجزاء اللذين نصّت عليهما يشملان عامّة المسلمين في كلّ زمن.

الوجه الثّاني: منْ + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

الوجه الثّالث: منْ + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها أمر

لدراسة هذين الوجهين نقف عند معنى قوله وتعالى: ﴿ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿٩٢﴾ ﴾ [النّمل:91/ 92]، فالمعنى الذي يتحصّل منه: ما أمرت بشيء ممّا تبتغون تعيين أجل الوعيد و لا من اقتلاع إحالة البعث من نفوسكم و لا بما سوى ذلك إلا بأن أثبت على عبادة رب واحد و أن أكون مسلما و أن أتلو القرآن عليكم، ففيه البراهين السّاطعة و الأدلّة القاطعة، فمن اهتدى فلا يمنّ عليّ اهتداءه، و إنّما نفع نفسه، ومن ضلّ فما أنا بقادر على اهتدائه، و لكنّي منذره كما أنذرت الرّسل أقوامها، فلم يملكوا لهم هداية حتى أهلك الله الضّالين. و هذا المعنى هو الذي يدلّ عليه افتتاح الكلام بأداة الحصر لإفادة حصر إضافي باعتبار ما تضمّنته محاورات المشركين السّابقة للآيتين من طلب تعجيب الوعيد وما تطاولوا به من إنكار الحشر.[2]

و حذف متعلّق التّلاوة لظهوره، أي: أن أتلو القرآن على النّاس، و فرّع على التّلاوة ما يقتضي انقسام النّاس إلى مهتد و ضال، أي: منتفع بتلاوة القرآن عليه و غير منتفع مبيّنا أنّ من اهتدى كان اهتداؤه لفائدة نفسه، و هذا زيادة في تحريض السّامعين على الاهتداء بهدي القرآن لأنّ فيه نفعه كما آذنت به اللّام.[3]

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير ، 29/4.

[2] . المصدر نفسه ، 55/20.

[3] . نفسه، 57/20.

و هذه المعاني و إن كانت واردة في مقام حجاج النبي صلّى الله عليه وسلّم للمشركين، فإنّها تصدق أن تقع على كلّ من تبعه و على كلّ من عانده لعموم الأداة الشّرطيّة في كلتا الجملتين الشّرطيّتين الواردتين في النّص القرآني، و يستلزم من ذلك عموم الزّمن، أي: يصدق ذلك على كلّ متّبع لرسول الله و على كلّ معاند له في كلّ زمان، و بذلك تكون الدّلالة الزّمنيّة للتّركيبين استغراق الزّمن على جهة الاستمرار.

النّمط الرّابع: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له ستّة أوجه:

الوجه الأوّل: من+ العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

لتوضيح الدّلالة الزّمنية لهذا الوجه سنحلّل قوله تعالى: ﴿**وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ** ۝٩﴾ [الحشر:9]، و لا بدّ من الوقوف على معناها أوّلا، فهي تعني: أنّ من وقي شحّ نفسه، أي: وقي من أن يكون الشّح المذموم خلقا له، لأنّه إذا وقي هذا الخلق سلم من كلّ مواقع ذمّه، فإن وقي من بعضه كان له من الفلاح بقدر ما وُقِيَهُ.[1]

و هذا كلام عام، و "مَنْ" شرطيّة، و "يوقَ" فعل الشّرط، و عبارة ﴿**فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ** ﴾ جزاء الشّرط المتقدّم.[2]

و هذه الجملة الشّرطيّة و إن كانت واردة في سياق الثّناء على الأنصار لحسن صنيعهم مع المهاجرين، إلا أنّها تعمّ و تشمل كلّ من تحلّى بهذا الخلق الحميد، و تستغرق كلّ الأزمنة ماضيا و حاضرا و مستقبلا على جهة الاستمرار.

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 95/28.

[2] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 53/14.

الوجه الثّاني: من+ العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع+العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

نحاول في دراسة هذا الوجه أن نتعرّض لدلالة الآية الكريمة: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴿٣١﴾﴾[الحج:31]، و المعنى الذي تتضمّنه أنّ المشرك لمّا عدل عن الإيمان الفطري و كان في مكنته، فكأنّه كان في السّماء فسقط منها، فتوزّعته أنواع المهالك[1]؛ يقول الزّمخشري: "... فكأنّه قال: من أشرك بالله فقد أهلك نفسه إهلاكا ليس بعده نهاية، بأن صوّر حاله بصورة من خرّ من السّماء، فاختطفه الطّير فتفرّق مزعا[2] في حواصلها، أو عصفت به الرّيح حتى هوت به في بعض المطاوح البعيدة، و إن كان مفرّقا، فقد شبّه الإيمان في علوّه بالسّماء، و الذي ترك الإيمان و أشرك بالله بالسّاقط من السّماء، و الأهواء التي تتوزّع أفكاره بالطّير المختطفة، و الشّيطان الذي يطوح به في واد الضّلالة بالرّيح التي تهوي بما عصفت في بعض المهاوي المتلفة."[3].

و معنى العموم في هذه الجملة الشّرطيّة مستفاد من أداة الشّرط "مَنْ" التي تفيد عموم المكان و الزّمان، كما يترشّح من الفعل المضارع "يشرك" معنى الاستمرار، و على ذلك فالتّركيب يستغرق الزّمن بصفة مستمرّة.

الوجه الثّالث: منْ + العبارة الشرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

سنحلّل في دراسة هذا الوجه قوله تعالى:﴿ مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [الرّوم:44]، فقد تضمّنت هذه الآية حكما عاما يشمل كلّ الكفّار و كلّ المؤمنين في جميع الأزمنة و الأمكنة، أي: في الحياة الدّنيا كلّها[4]؛ يقول الزّمخشري و هو يفسّر الآية: "﴿ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ ۖ ﴾ كلمة جامعة لما لا غاية له من المضار، لأنّ من

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 255/17.

[2] . مُزْعاً: مفرده مزعةٌ بالضّم، أي: قطعة لحم.

[3] . الزّمخشري، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمّد معوّض، ط1: مكتبة العبيكان، الرّياض، 1998م، 192/4.

[4] . عبد الكريم بكري، الزّمن في القرآن الكريم، 283.

كان ضاره كفره، فقد أحاطت به كلّ مضرّة."[1]، و يقول ـ أيضا ـ: " ﴿فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ أي: يسوّون لأنفسهم ما يسوّيه الذي يمهد فراشه و يوطئه لئلا يصيبه في مضجعه ما ينيبه و ينغّص عليه مرقده."[2].

الوجه الرّابع: منْ+ العبارة الشرطيّة فعلها ماض+ العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

يمكننا أن نقف عند دلالة قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ ﴿٩٧﴾﴾[آل عمران:97] لترشيح الدّلالة الزّمنيّة، و هذه الجملة الشّرطيّة جملة مستأنفة من جهة اللّفظ لبيان حكم من أحكام الحرم، و هو أنّ من دخله كان آمنا، و من حيث المعنى معطوفة على مقام إبراهيم الذي هو مبتدأ محذوف الخبر، أي: و منها أمن داخله[3]، فهي ـ إذاً ـ عطف على مزايا البيت وفضائله من الأمن على العموم، و امتنان بما تقرّر في ماضي العصور، فهو خبر مستعمل في الامتنان، لأنّ الأمن فيه قد تقرّر و اطّرد.[4]

و هذا المعنى يتّفق و الدّلالة على استغراق الزّمن و جهة الاستمرار، أي: أنّ داخل الحرم آمن في كلّ وقت، و يدلّ على ذلك أنّ الإمام أبا حنيفة النّعمان (ت:150هـ) يرى أنّ من لجأ إلى الحرم و قد وجب عليه حد من الحدود، فإنّه لا يقام عليه حتى يخرج، لأنّ الآية عنده ومن تبعه من العلماء تضمّنت خبرا إلا أنّه في معنى الأمر، أي: و من دخله فأمّنوه.[5]

الوجه الخامس: منْ+العبارة الشّرطيّة اسمية منسوخة+العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

اخترنا لبيان دلالة هذا الوجه قوله تعالى:﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا وَهُمۡ فِيهَا لَا يُبۡخَسُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [هود:15]، و يجب التّنبيه منذ البداية إلى أنّه لا

---

[1] . الزّمخشري، الكشّاف، 583/4.

[2] . المصدر نفسه، 583/4.

[3] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 291/2.

[4] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 18/4.

[5] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 291/2.

ينبغي أن يفهم من هذه الآية الكريمة أنّ من أراد الحياة الدّنيا و زينتها أعطاه الله مراده، لأنّ ألفاظ الآية لا تفيد ذلك، و معنى التّوفية عدم النّقص، و علّقت بالأعمال و هي المساعي، و إضافة الأعمال إلى الضّمير "هم" فيها دلالة بأنّها الأعمال التي عنوا بها و أعدّوها لصالحهم، أي: نتركها لهم كما أرادوا لا ندخل عليهم نقصا في ذلك.[1]

و فعل الشّرط في مقام الخطاب يفيد اقتصار الفاعل على ذلك الفعل، و يكون معنى الآية وفق ذلك: من كان يريد الحياة الدّنيا فقط بقرينة قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيۡسَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُۖ ﴿١٦﴾ ﴾ [هود:16] إذ حصر أمرهم في استحقاق النّار، و هو معنى الخلود.[2]

و هذه الجملة الشّرطيّة تفيد العموم على اعتبار أنّ "مَنْ" من الأدوات التي تفيد العموم، يقول أبو حيّان: "و ظاهر (من) العموم في كلّ من يريد زينة الحياة الدّنيا، و الجزاء مقرون بمشيئته سبحانه."[3]، و يلزم من هذا العموم عموم في الزّمن، أي: من كان يريد زينة الحياة الدّنيا في أيّ وقت من الأوقات، و بهذا المعنى تكون الجملة الشّرطيّة دالّة على استغراق الزّمن، و تكون جهة الاستمرار هي الجهة الزّمنيّة المناسبة لها.

الوجه السّادس: منْ+ العبارة الشّرطيّة اسمية منسوخة+ العبارة الجزائيّة فعلها ماض

يمكننا تحليل هذه الآية الكريمة: ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعَاجِلَةَ عَجَّلۡنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلۡنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصۡلَىٰهَا مَذۡمُومٗا مَّدۡحُورٗا ﴿١٨﴾ ﴾ [الإسراء:18] لبيان دلالة هذا الوجه، و المعنى المحصّل أنّ عبارة ﴿كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعَاجِلَةَ﴾ يراد منها: لا يريد إلا العاجلة، أي: دون الدّنيا بقرينة مقابلته بقوله تعالى: ﴿ وَمَنۡ أَرَادَ ٱلۡأٓخِرَةَ ﴿١٩﴾ ﴾ [الإسراء:19]، لأنّ

[1] -محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 24/12.

[2] . المصدر نفسه، 23/12.

[3] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 209/5.

هذه المقابلة تقوم مقام الحصر الإضافي إذ ليس الحصر الإضافي سوى جملتين إثبات شيء و نفي لخلافه.[1]

و تترشّح الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة من ناحيتين:

الأولى: معنى العموم المستفاد من أداة الشّرط "مَنْ" الذي يستلزم عموما في الزّمن.

الثّانية: و تكمن في الإتيان بفعل الكون الذي يؤذن بأنّ ذلك ديدنه و قصارى همّه، و لذلك جعل خبر "كان" فعلا مضارعا لدلالته على الاستمرار.[2]

1 ـ 3 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "ما" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجه واحد:

الوجه: ما + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع +العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

اخترنا أن نحلّل لدراسة هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴿١٩٧﴾﴾ [البقرة:197]، و المراد منه: أنّ الله تعالى يجازيكم على أعمالكم، لأنّ المجازاة إنّما تقع من العالم بالشّيء، و هذا الخطاب تحريض على حسن الكلام مكان الفحش، و على البرّ و التّقوى مكان الجدال في الحج[3]، و هو وارد عقب النّهي عن تلك المنهيات لقصد الاتّصاف بأضدادها، و كأنه قال: لا تفعلوا ما نهيتكم عنه و افعلوا الخير، فما تفعلوا يعلمه الله. و أطلق علم الله و أريد به لازمه و هو المجازاة على المعلوم.[4]

و الظّاهر أنّ هذا التّركيب لا دلالة فيه على زمن محدّد، و إنّما يصدق أن يستغرق كلّ الأزمنة المعروفة على جهة الاستمرار، و قد أشار إلى ذلك ابن هشام عندما أطلق عليها تسمية غير الزّمانيّة[5]، و لعلّه يقصد أنّه يصعب معها تحديد الزّمن.

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 15/ 58.

[2] . المصدر نفسه، 15/ 58 و ما بعدها.

[3] . القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3/ 328.

[4] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 2/ 235.

[5] . ابن هشام، المغني، 38/4 و ما بعدها.

النّمط الثّاني: اختلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجهان:

الوجه الأوّل: ما + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

اخترنا لهذا الوجه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبٗا لِّيَرۡبُوَاْ فِيٓ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرۡبُواْ عِندَ ٱللَّهِۖ ﴿٣٩﴾ ﴾ [الرّوم:39]. لقد رغّبت الآيات السّابقة لهذه الآية في بذل المال لذوي الحاجة و صلة الرّحم، و أعقب في هذه الآية بالتّزهيد في ضرب آخر من ضروب المال لا يرضى الله تعالى به، و كان الرّبا فاشيا زمن الجاهليّة و صدر الإسلام، و خاصّة في ثقيف و قريش، و عندما أرشد الله المسلمين إلى مواساة أغنيائهم فقراءَهم أتبع ذلك بتهيئة نفوسهم للكفّ عن المعاملة بالرّبا للمقترضين منهم، لأنّ المعاملة بالرّبا تنافي المواساة.[1]

و "ما" شرطيّة تفيد العموم، و الجملة اعتراض، و هي بمنزلة الاستدراك للتّنبيه على إيتاء مال ذميم، و جيء بهذه الجملة الشّرطيّة لأنّها أنسب للاستدراك على الكلام السّابق، و الخطاب للمسلمين الذين يريدون وجه الله و الذين كانوا يقرضون بالرّبا قبل تحريمه، و "مِنْ" في قوله: ﴿مِّن رِّبٗا﴾ بيانيّة مبيّنة لإبهام "ما" الشّرطيّة، و قوله: ﴿فَلَا يَرۡبُواْ عِندَ ٱللَّهِۖ ﴾جواب الشّرط، و المعنى: إنّه عمل ناقص عند الله غير زاكٍ عنده، و النّقص يكنّى به على المذمّة و التّحقير.[2]

و إذا كانت هذه الجملة الشّرطيّة قد تضمّنت حكما شرعيا هو تحريم التعامل بالرّبا مع المقترضين؛ فإنّه حكم عام يشمل جميع المسلمين في كلّ زمان و مكان، و ليس خاصا بمن نزلت بشأنهم هذه الآية، و الأحكام الشّرعيّة كلّها تتّسم بالعموم و الشمول، و هذا ما يجعل هذه الجملة الشّرطيّة تستغرق كلّ الأزمنة بصفة مستمرّة.

[1] -محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 21/ 105.

[2] . المصدر نفسه، 21/ 105 و ما بعدها.

الوجه الثّاني: ما + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها أمر

اخترنا لتحليل الدّلالة الزّمنيّة لهذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ ﴿٧﴾﴾ [الحشر:7]، و قد قيل فيما تضمّنته من معنى أقوال كثيرة منها: أنّها في الغنائم، و المعنى: ما أعطاكم من غنيمة فخذوه، و ما نهاكم عنه من الأخذ و الغلول فانتهوا عنه، و منها: ما أعطاكم من مال الفيء فاقبلوه، و ما منعكم منه فلا تطلبوه، و منها ـ أيضا ـ: ما أتاكم من طاعتي فافعلوه، و ما نهاكم عنه من معصيتي فاجتنبوه، و قيل: إنّه محمول على العموم في جميع أوامره و نواهيه، لا يأمر إلا بالإصلاح و لا ينهى إلا عن الفساد.[1]

و على المعنيين الأخيرين؛ فإنّ كلّ ما أمر به الرّسول صلّى الله عليه وسلّم أمر من الله تعالى، و كلّ نهي منه نهي من الله تعالى، و يترتّب على ذلك وجوب الائتمار بأمره والانتهاء عن نهيه يجب العمل بها في كلّ زمان و مكان، و هذا المعنى يتناسب مع استغراق الزّمن وجهة الاستمرار.

النّمط الثّالث: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: ما + العبارة الشرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

تتضمّن هذه الآية الكريمة: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥ ۚ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿٣٩﴾ ﴾ [سبأ:39] ترغيبا للأغنياء في الإنفاق في سبيل الله إذ جعل الله سبحانه الوعد بإخلاف ما ينفقه المرء كناية عن التّرغيب في الإنفاق، لأنّ وعد الله بإخلافه مع تأكيد الوعد يقتضي أنّه يحبّ ذلك من المنفقين، و قد أكّد هذا المعنى بصيغة الشّرط، و جعل جملة الجواب اسميّة و بتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي﴿فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ ﴾ ، فتحصّل من ذلك وجود ثلاثة مؤكّدات

[1] . القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 20/ 354.

دالّة على مزيد العناية بتحقيقه لينتقل من ذلك إلى الكناية عن كونه مرغوبه سبحانه و تعالى.[1]

و لعلّ ذلك ممّا يبرز معنى العموم في هذه الجملة الشّرطيّة، و هو مستفاد من "ما" الشّرطيّة، و كذا من القرينة اللّفظيّة ﴿مِّن شَيْءٍ﴾؛ يقول محمّد الطّاهر بن عاشور: "و﴿مِّن شَيْءٍ﴾ بيان لما في (ما) من العموم."[2]، و هذا العموم يستغرق جميع الأزمنة؛ أي: في كلّ وقت تحقّق فيه الإنفاق تحقّق وعد الله تعالى بأن يخلف النّفقات.

الوجه الثّاني: ما+ العبارة الشرطيّة فعلها ماض+ العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

نحاول تحليل الآية الكريمة: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ۗ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٢٧٠﴾﴾ [البقرة:270] لبيان الدلالة الزّمنيّة لهذا الوجه من أوجه الجملة الشّرطيّة. و قد تضمّنت تذكيرا بأنّ الله تعالى لا يخفى عليه شيء من النّفقات و صفاتها[3]، و الجزاء في قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾على اختصاره يفيد الوعد العظيم للمطيعين و الوعيد الشّديد للمتمرّدين.[4] و عموميّة هذه الجملة الشّرطيّة لا تخفى على عاقل، فالله سبحانه و تعالى عالم بنفقة عباده في كلّ زمان و مكان[5]، و لذلك فهي تستغرق كلّ أجزاء الزّمن باستمرار.

1 ـ 4 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "لو" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على استغراق الزّمن:

و له وجه واحد:

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 22/ 220.

[2] . المصدر نفسه، 22/ 220.

[3] . نفسه، 3/ 65.

[4] . فخر الدّين الرّازي، التّفسير الكبير، 7/ 75.

[5] . عبد الكريم بكري، الزّمن في القرآن الكريم، 292.

الوجه : لو + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

في هذا الوجه اخترنا أن نقف عند معنى الآية الكريمة: ﴿ ۞ وَلَوۡ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزۡقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٖ مَّا يَشَآءُۚ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الشّورى:27]، و قد وردت موردا كليّا؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿لِعِبَادِهِۦ﴾ يعمّ جميع العباد، و من هذه الكليّة تحصل فائدة المسؤول عليه الجزئي الخاص بالمؤمنين مع إفادة الحكمة الكليّة العامّة من هذا النّظام التّكويني، فكانت هذا الجملة بالاعتبار بمنزلة التّذييل لما فيها من العموم، أي أنّ الله أسّس نظام هذا العالم على قوانين عامّة، و ليس من حكمته أن يخصّ أولياءه و حزبه بنظام تكويني دنيوي، و لكنّه خصّه بمعاني القرب و الرّضا و الفوز في الحياة الأبدية و ربّما خصّهم بما أراد تخصيصهم به ممّا يرجع إلى إقامة الحق.[1]

و وفق ذلك؛ فقد وردت الجملة الشّرطيّة لجميع الأزمنة لورودها في سياق يوحي بأنّها بمثابة الحكم العام الذي يشمل جميع العباد في كلّ زمن، و يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٖ مَّا يَشَآءُۚ﴾.[2]

النّمط الثّاني: اختلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجهان:

الوجه الأوّل: لو + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

بيّنت هذه الآية الكريمة: ﴿ ۞ وَلَوۡ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسۡتِعۡجَالَهُم بِٱلۡخَيۡرِ لَقُضِيَ إِلَيۡهِمۡ أَجَلُهُمۡۖ فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴿١١﴾ ﴾ [يونس:11] أنّ الرّفق جعله الله سبحانه و تعالى مستمرا على عباده غير منقطع عنهم؛ لأنّه أقام عليه نظام العالم إذ أراد ثبات بنائه، و أنّه لم يقدّر توازي الشّر في هذا العالم بالخير لطفا منه ورفقا، و فيه منّة عظيمة عليهم، و أنّ الذين يستحقّون الشّر لو عجّل لهم ما استحقوه لبطل النّظام الذي وضع عليه العالم. و النّاس اسم عام لجميع الجنس، و لكن

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 25/ 92 و ما بعدها.

[2] . عبد الكريم بكري، الزّمن في القرآن الكريم، 288.

لمّا كان الكلام على إبطال شبهة المشركين و كانوا المستحقّين للشّر؛ كانوا أوّل من يتبادر بعموم النّاس.[1]

و على هذا المعنى يكون هذا العموم شاملا لكلّ النّاس في كلّ زمان و في كلّ مكان و إن نزلت الآية في المشركين، و ذلك يدلّ على أنّ هذه الجملة الشّرطيّة تستغرق ماضيا و حاضرا و مستقبلا بصفة مستمرة.

الوجه الثّاني: لو + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

تضمّنت هذه الآية الكريمة: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ۚ ﴿١٢٩﴾ ﴾ [النّساء:129] عذرا للرّجال في شأن النّساء من خلال التّوجّه بالخطاب إليهم ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾، أي تمام العدل، و جاء بـ "لن" في دليل جواب الشّرط للمبالغة في النّفي، لأنّ أمر النّساء يغالب النّفس، لأنّ الله جعل حسن المرأة و خلقها مؤثّرا أشد التّأثير، فربّ امرأة لبيبة خفيفة الرّوح، و أخرى ثقيلة حمقاء، فتفاوتهنّ في ذلك و خلوّ بعضهنّ منه يؤثّر لا محالة تفاوتا في محبّة الزّوج بعض أزواجه، و لو كان حريصا على إظهار العدل بينهنّ، و أقام الله تعالى ميزان العدل بينهنّ بقوله: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾، أي: لا يفرط أحدكم بإظهار الميل إلى إحداهنّ أشدّ الميل حتى يسوء الأخرى فتصير كالمعلّقة*، و قد دلّت هذه الآية على أنّ المحبّة أمر قهري و أنّ للتّعلّق بالمرأة أسباب توجبه قد لا تتوفّر في بعض النّساء، فلا يكلّف الزّوج بما ليس في وسعه من المحبّة و الاستحسان، و لكنّ من المحبّة حظا هو اختياري، و هو أن يروّض الزّوج نفسه على الإحسان لامرأته، و تحمّل ما لا يلائمه منها و من خلقها ما استطاع، و حسن المعاشرة لها حتّى يحصل من الألفة بها و الحنوّ عليها اختيار بطول التكرّر و التّعوّد ما يقوم مقام الميل الطبيعي.[2]

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 21/ 182.

* المعلّقة هي المرأة التي هجرها زوجها هجرا طويلا، فلا هي مطلّقة و لا هي زوجة.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 5/ 218.

و على هذا المعنى، فالدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة هي استغراق الزّمن على جهة الاستمرار، و هو ما دلّ عليه تقديم ما يدلّ على الجواب، و مطلق النّفي في مقام الخطاب للرّجال بعدم تحقيق العدل التّام بين النّساء و لو كان بالحرص و مجاهدة النّفس، كما دلّت عليه أيضا صيغتا الفعل المضارع "تستطيعوا" و "تعدلوا" التي تفيد الاستمرار و التّجدّد.

النّمط الثّالث: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجهان:

الوجه الأوّل: لو+ العبارة الشّرطيّة اسميّة عادية + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لمناقشة هذا الوجه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾ ﴾ [لقمان:27]، و هو يعني أنّه لو فُرِضَ إرادة الله سبحانه و تعالى أن يكتب كلامه كلّه صحفا، ففرضت الأشجار كلّها مقسّمة أقلاما، و فرض أن يكون البحر مدادا فكتبت بتلك الأقلام و ذلك المداد؛ لنفد البحر و نفدت الأقلام و ما نفدت كلمات الله.[1]

و هذه الآية إعجاز لليهود الذين قالوا: إنّ ما نزل من التّوراة هو منتهى كلمات الله، و للمشركين الذين قالوا بأنّ ما نزل من القرآن أوشك أن يكون انتهاء للقرآن[2]، و هي و إن كانت واردة في شأن اليهود و المشركين؛ فإنّها تعمّ كلّ معاند اعتقد هذا الاعتقاد المشين لورودها في مقام الإعجاز. ثمّ إنّه وصف ثابت لكلمات الله سبحانه و تعالى على الدّوام؛ و هذه المعاني تؤسّس لدلالة الاستغراق الزّمني و جهة الاستمرار في هذه الجملة الشّرطيّة.

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 21/ 182.

[2] . المصدر نفسه، 21/ 182.

الوجه الثّاني: لو + العبارة الشّرطيّة اسميّة منسوخة +العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لهذا الوجه قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف:109]، و هو مشابه لمعنى الآية التي سبق تحليلها في الوجه السّابق[1]، غير أنّها خالفتها في البنية الشّكليّة للجملة الشّرطيّة، و هي مثلها في الدّلالة على استغراق الزّمن و جهة الاستمرار.

1 ـ 5 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "لولا" الشّرطيّة: وردت على نمط واحد:

النّمط: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجه واحد:

الوجه: لولا + العبارة الشّرطيّة اسميّة عادية + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

ورد قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾﴾ [البقرة:251] في سياق الامتنان على النّاس؛ لأنّ البشريّة لا تحبّ فساد الأرض إذ أنّ في فسادها اختلال لنظام الحياة و ذهاب لأسباب السّعادة، و لذلك جاء التّعقيب بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، و هو استدراك ممّا تضمّنته "لولا" من تقدير انتفاء الدّفاع، و التّقدير: لو كان انتفاء الدّفاع موجودا لفسدت الأرض.[2]

و هذا الدّفاع بما شرع الله تعالى على ألسنة الرّسل من الشّرائع، و لولا ذلك لتسالب النّاس و هلكوا، و ذلك عموم في الكفّ و الدّفع و غيرهما.[3]

و يترشّح استغراق الزّمن و جهة الاستمرار في هذه الجملة الشّرطيّة من جهات ثلاث:

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 21/ 182.

[2] . المصدر نفسه، 2/ 305.

[3] . القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 253/4.

الأولى: أنّ الآية مسوقة في معرض الامتنان على النّاس جميعا لأنّ الحياة سمة مشتركة بينهم، فصلاح الأرض و سلامتها من الفساد من الأسباب التي تهيء لضمان استمرار الجنس البشري و سعادته؛ فهي من فضل الله تعالى على الإنسانيّة.

الثّانية: و تترشّح كذلك من قرينة الشّرط الامتناعي الوجودي ذاتها أي: لولا؛ إذ أنّ وجود الدّفع من الله تعالى ينتفي معه الفساد مطلقا.

الثّالثة: و تترشّح من معنى الاستغراق في كلمة "النّاس"، فالألف و اللام جنسيّة تستغرق كلّ الجنس البشري في كلّ زمان و في كلّ مكان، و هذا ما يؤيّد المعنى المذكور في النّاحية الأولى.

1 ـ 6 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "أمّا" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجه واحد:

الوجه : أمّا + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

سنحلّل في هذا الوجه الآية الكريمة: ﴿**فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠**﴾[الضّحى:10/9]. فـ "أمّا" بمعنى: مهما يكن من شيء، و لمّا كانت على هذا المعنى قرن جوابها بالفاء[1]، و "اليتيم" و السّائل" منصوبان بالفعلين اللذين بعدهما، و حقّ المنصوب أن يكون بعد الفاء، و التّقدير: مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم و لا تنهر السّائل[2]، و قدّما للاهتمام بشأنهما، و لهذا القصد لم يردا مرفوعين، و قد حصل مع ذلك الوفاء باستعمال جواب "أمّا" أن يكون مفصولا عن "أمّا" بشيء كراهية موالاة فاء الجواب لحرف الشّرط، و الظّاهر أنّهم ما التزموا الفصل بين "أمّا" و جوابها بتقديم شيء من علائق الجواب إلا لإرادة الاهتمام بالمتقدّم، لأنّ موقع "أمّا" لا يخلو عن اهتمام بالكلام، فاجتلاب "أمّا" في الكلام أثر للاهتمام.[3]

---

[1] . سيبويه، الكتاب، 4/ 235.

[2] . القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 22/ 350.

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 30/ 401.

و الخطاب موجّه للنّبي صلّى الله عليه وسلّم، فمقتضى الأمر أن يكون خاصا به، و أصل الأمر الوجوب، فيعلم أنّ النّبي صلّى الله عليه و سلّم واجب عليه ما أمر به، و أمّا مخاطبة أمّته بذلك فتجري على أصل مساواة الأمّة لنبيّها فيما فرض ما لم يدلّ دليل على الخصوصيّة، فأمّا مساواة الأمّة له في منع قهر اليتيم و نهر السّائل فدلائله كثيرة مع ما يقتضي أصل المساواة.[1]

و العموم المستفاد من هذا التّركيب الشّرطي الذي تضمّن النّهي عن قهر اليتيم و نهر السّائل يستلزمه عموم في الزّمن؛ لأنّه خطاب لكلّ الأمّة في كلّ زمان و في كلّ مكان، كما يدلّ عليه ـ كذلك ـ مطلق النّهي بقوله: ﴿فَلَا تَقْهَرْ﴾ و بقوله: ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾، و يدلّ عليه ـ أيضا ـ أنّ الألف و اللام التي في "اليتيم" و "السائل" لا تخصّ يتيما بعينه و لا سائلا بعينه، و إنّما هي عامّة في كلّ يتيم و في كلّ سائل في كلّ زمان و في كلّ مكان أيضا؛ و هذه المعاني كلّها تتناسب و الدّلالة على استغراق الزّمن وجهة الاستمرار.

النّمط الثّاني: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجه واحد:

الوجه : أمّا + العبارة الشّرطيّة اسميّة + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

تضمّنت هذه الآية الكريمة: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾﴾[الفجر:16/15] صفة لكلّ كافر، و كثير من المسلمين يظنّ أنّ ما أعطاه الله لكرامته و فضيلته عند الله، و ربّما يقول بجهله: لو لم استحقّ هذا لم يعطنيه الله، و كذا إن قتر عليه يظنّ أنّ ذلك لهوانه على الله.[2]

و المراد بـ "الإنسان" في الآية الجنس، و تعريفه تعريف الجنس، فيستغرق أفراد الجنس، و لكنّه استغراق عرفي مراد به النّاس المشركون لأنّهم الغالب على النّاس

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير ، 30/ 403.

[2] . القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 22/ 276.

المتحدّث عنهم، و ذلك غالب في إطلاق لفظ "الإنسان" في القرآن النّازل بمكّة.[1] و هذا لا يتنافى و ما تقدّم من أنّ بعض المسلمين يشمله هذا الحكم لفساد اعتقاده؛ يقول أبو حيّان: "... و الإنسان اسم جنس، و يوجد هذا في كثير من أهل الإسلام.".[2]

و تترشّح الدّلالة على استغراق الزّمن و جهة الاستمرار ممّا يفهم من جملتي الجواب في الآيتين؛ يقول محمّد الطّاهر بن عاشور: "و جملتا (يقول) في الموضعين جوابان لـ (أمّا) الأولى و الثّانية، أي: يطّرد قول الإنسان هذه المقالة كلّما حصلت له نعمة، و كلّما حصل له تقتير رزق."[3]، و تترشّح ـ كذلك ـ من وجود صيغة الفعل المضارع في كلا الجوابين؛ يقول ـ أيضا ـ: "و أُوثِر الفعل المضارع في الجوابين لإفادة تكرّر ذلك القول و تجدّده كلّما حصل مضمون الشّرطين.[4]

1 ـ 7 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "مهما" الشّرطيّة: وردت على نمط واحد:

النّمط: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجه واحد ـ كذلك ـ:

الوجه: مهما + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

يمكن توضيح الدّلالة على استغراق الزّمن من خلال قوله تعالى: ﴿ **وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾** ﴾ [الأعراف:132]؛ هذه الآية الكريمة التي وردت في سياق دعوة موسى عليه السّلام آل فرعون إلى إفراد الله بالعبوديّة، و لما أعرضوا عمّا أمروا به و واجهوه بهذا الخطاب أصابهم الله عزّ وجلّ بعذابه، فكانوا كلّما رأوا آية من آيات العذاب استغاثوا بفرعون فأرسل إلى موسى كي يدعوَ الله تعالى أن يكشف عنهم العذاب، فإذا كشف الله عنهم العذاب عادوا لما نهوا عنه و أعرضوا عن موسى عليه السّلام فيعيد الله لهم العذاب بآية أخرى على التّرتيب

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 30/ 326.

[2] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 8/ 465.

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 30/ 330.

[4] . المصدر نفسه، 30/ 331.

المذكورة في الآية: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿١٣٣﴾ ﴾ [الأعراف:133].[1]

و جملة ﴿ وَقَالُوا۟ ... ﴾ معطوفة على جملة ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٣٠﴾ ﴾ [الأعراف:130]، فقد قابلوا المصائب التي أصابهم الله بها بازدياد الغرور فأيسوا من التّذكّر بها، و عاندوا موسى حين تحدّاهم بها، فقالوا: مهما تأتنا به من أعمال سحرك العجيبة فما نحن لك بمؤمنين، أي: فلا تتعب نفسك في السّحر.[2]

و "مهما" اسم متضمّن معنى الشّرط لأنّ أصله "ما" الموصولة أو النّكرة الدّالّة على العموم، فركّبت معها "ما" لتصييرها شرطيّة كما ركّبت "ما" مع "أيّ" و "متى" و "أين" فصارت أسماء شرط، و جعلت الأولى هاء استثقالا لتكرير المتجانسين و لقرب الهاء من الألف فصارت مهما، و معناها شيء ما، و هي مبهمة، و لذلك جيء بعدها بـ "من" التّبيينيّة، و المعنى: إن تأتنا بشيء من الآيات فما نحن لك بمؤمنين.[3]

و هو ـ مهما ـ في محل رفع مبتدأ، أو منصوب بفعل محذوف يفسّره "تأتنا" على طريقة الاشتغال، أي: أيّ شيء تحضر تأتنا به.[4] و الجملة واقعة موقع مقول القول في محل نصب لأنّها مسبوقة بالفعل "قالوا".

أمّا عن دلالتها على استغراق الزّمن؛ فإنّها تتّضح من معنى الإبهام فيها، و من دلالتها على تكرار حدوث الفعل، و قد ذكر الزّركشي أنّ مذهب عامّة الفقهاء فيمن قال لامرأته: أنتِ طالق أنّه على مرّة واحدة، و كذا إذا فعلتِ، بخلاف كلّما، فإنّها

---

[1] . فخر الدّين الرّازي، التّفسير الكبير، 14/ 226.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 9/ 68.

[3] . المصدر نفسه، 9/ 68.

[4] . محمّد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (د، ط): دار الحديث، القاهرة، 2004م، 169/3.

للتّكرار، و لو قيل: متى خرجت، أو متى ما، أو مهما، فإنّها ككلّما في اقتضاء التّكرار.[1]

و يذكر محمّد الطّاهر بن عاشور تحليلا عجيبا للآية الكريمة انطلاقا من عبارة الجزاء ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾، فهي تفيد المبالغة في القطع بانتفاء إيمان آل فرعون بموسى؛ لأنّهم جاءوا في كلامهم بما حوته الجملة الاسميّة من الدّلالة على ثبوت هذا الانتفاء و دوامه، و بما يفيده حرف الباء من توكيد النّفي، و ما يفيده تقديم متعلّق مؤمنين من اهتمامهم بموسى في تعليق الإيمان به المنفي باسمه.[2] و هذه القرائن التي استند إليها في تحليل الجملة الشّرطيّة قويّة في الدّلالة على استغراق الزّمن، و على جهة الاستمرار الزّمنيّة التي تتناسب و معنى الإبهام و التّكرار في سياق "مهما"، و معنى ثبوت النّفي و القطع بدوامه في جوابها.

1 ـ 8 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "أينما" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجهان:

الوجه الأوّل: أينما+العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع +العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

يمكن أن نحلّل في هذا الوجه قوله سبحانه و تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾ ﴾ [النّحل:76]؛ فقد وردت هذه الآية الكريمة في سياق مثل يضربه الله عزّ و علا للأصنام التي لا تضرّ و لا تنفع، و لنفسه و لما يفيض على عباده من النعم الدّينيّة و الدّنيويّة.[3] فالمقصود إذاً بالرّجل الأبكم الذي لا يقدر على شيء، و لا يشعر مولاه إلّا بثقله أينما يوجّهه لا يأت بخير الأصنام التي تعبد من دون الله، و التي لا تفقه شيئا و هي محتاجة إلى من يحرسها

[1] . الزّركشي بدر الدّين، البحر المحيط، 319/2.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 9/ 69.

[3] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 287/7.

و ينفض الغبار عنها و الوسخ، كما أنّ مثل من يأمر بالعدل و هو على الصّراط المستقيم الذي لا التواء فيه مثل لكمال الله تعالى في إفاضته الخير على عباده.[1]

و قد جاءت الجملة الشّرطيّة لإبراز معنى عموم المكان الذي يستفاد منه عموم الزّمان، لأنّ حركة الزّمان تنشأ عن حركة المكان، و قد ذكرنا ـ فيما سبق ـ أنّ من أبرز نقاط الالتقاء بين الزّمنين الفلسفي و اللّغوي قضيّة الظّرف[2]، فإذا كانت "أينما" دالّة على عموم المكان الذي يستلزم الدّلالة على عموم الزّمن، فإنّه ما من شك في أنّ الجهة الزّمنيّة التي نستنتجها هي جهة الاستمرار التي توحي بدوام هذه الصّفات المذكورة للأصنام، و يؤيّد ذلك ورودها في سياق يضرب الله فيه الأمثال، و لعل من بين الخصائص التي يتّصف بها المثل العموم.

الوجه الثّاني: أينما + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لهذا الوجه من وجوه الجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم الآية الكريمة: ﴿ ضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيۡنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبۡلٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبۡلٖ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴿١١٢﴾ ﴾[آل عمران:112]، و قد نزلت بشأن اليهود، و يوحي نظمها بأنّ الذّلة صارت محيطة بهم في كلّ حال و على كلّ تقدير و في أيّ مكان وجدوا، و المراد بالذّلّة قتلهم و سبيهم و غنيمة أموالهم، و قيل: هي ضرب الجزية لأنّها ذلّة و صغار لهم، و قيل ـ أيضاً ـ: ذلّ التّمسّك بالباطل...[3]، و هم لا يسلَمون من الذّلة إلا إذا تلبّسوا بعهد من الله أي: ذمّة الإسلام، أو إذا استنصروا بقبائل ذات بأس شديد، و أمّا هم في أنفسهم فلا نصر لهم، و هذا من دلائل النّبوّة؛ لأنّ اليهود كانوا أعزّة في يثرب و خيبر و النّظير و قريظة؛ فأصبحوا أذلّة و عمّهم الصّغار في سائر أقطار الدّنيا.[4]

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 228/14.

[2] . انظر صفحة: 83 من هذا البحث.

[3] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 2/ 214.

[4] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 4/ 50.

و ﴿أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓاْ﴾ عام في الأمكنة[1]، و يلزم من ذلك أن يكون عاما في الأزمنة بسبب تجاوزهم حدود الله عزّ و جلّ على الاستمرار؛ و ذلك ما يوضّحه آخر الآية: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ﴾.[2]

و على ذلك تكون الجملة الشّرطيّة دالّة على استغراق الزّمن، و تكون الجهة الزّمنيّة التي تستفاد منها جهة الاستمرار لأنّ الذّلّة صفة ثابتة و دائمة لليهود إلا أن يرجعوا إلى الله عزّ و جلّ.

النّمط الثّاني: الائتلاف في الاسميّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجه واحد:

الوجه:أينما + العبارة الشرطيّة اسمية منسوخة + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

يمكن الاستدلال لهذا الوجه بقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ٤﴾[الحديد:4]، و المعنى الذي يقرّره أنّ الله سبحانه و تعالى معنا بقدرته و سلطانه و علمه عموما، و بفضله و رحمته خصوصا، فليس ينفك أحد من تعليق علم الله تعالى و قدرته أينما كان من أرض أو سماء أو بر أو بحر.[3]

فالمعيّة إذاً قسمان: معيّة عامّة، فهو سبحانه مع كلّ شيء بعلمه و قدرته و قهره و إحاطته لا يغيب عنه شيء و لا يعجزه[4]، و معيّة خاصّة، و هي معيّة الله سبحانه و تعالى لرسله و أوليائه بالنّصر و التّأييد و المحبّة و الإلهام.[5]

---

[1] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 3/ 33.

[2] . أبو السّعود محمّد بن محمّد العمادي، تفسير أبي السّعود المسمّى "إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم"، (د، ط): دار إحياء التّراث العربي، بيروت . لبنان، (د، ت)، 2/ 72.

[3] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 13/ 398.

[4] . محمّد خليل هرّاس، شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن تيميّة، ط3: دار الهجرة للنشر و التّوزيع، (د ، ت)، 146.

[5] . المرجع نفسه،147.

و إذا كانت الأداة "أينما" من الأدوات الشّرطيّة التي تفيد العموم فإنّه من كمال النّظم أن ترد في مثل هذه الآية التي تتضمّن هذا المعنى الجليل الذي يثبت هذه الصّفة الإلهيّة "المعيّة" حتى لا يعتقد معتقد أنّه في لحظة من اللّحظات أو في مكان من الأمكنة يمكنه الفرار من الله سبحانه؛ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

و "أينما" ظرف مركّب من "أين"، و هي اسم للمكان، و "ما" الزّائدة للدّلالة على تعميم الأمكنة، و جملة ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ تكملة لمضمون﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾، و كان حقّها ألّا تعطف، و إنّما عطفت ترجيحا لجانب ما تحتوي عليه من الخبر عن مضمون هذه الصّفة.[1]

و توجيه الزّمن النّحويّ في هذه الآية الكريمة كسابقتها إذ أنّ العموم المستفاد من قوله: ﴿أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ يستلزمه استغراق للزّمن، و يلزم من ذلك أن يكون هذا الزّمن مستمرا على الدّوام، و ذلك ما يشهد به المعنى.

النّمط الثّالث: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجهان:

الوجه الأوّل: أينما + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

في توجيه هذا الوجه من وجوه الجملة الشّرطيّة سنحاول تحليل الآية الكريمة: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ ١١٥﴾ [البقرة:115].

لقد اختلف المفسّرون في بيان سبب نزول هذه الآية الكريمة، و لعلّ أصحّ ما ورد ممّا جاء فيه من الرّوايات ما روي عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهماـ أنّه قال: كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يصلّي و هو مقبل من مكّة إلى المدينة على راحلته حيث كان وجهه، و فيه نزلت ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾.[2]

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 27/ 346.

[2] . مسلم بن الحجّاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، ط1: دار الكتب العلميّة، 1991م، 486/1.

و ذلك يتناسب مع ما قد قيل من أنّ هذه الآية إذن لرسول الله بأن يتوجّه في الصّلاة إلى أيّة وجهة شاء، و الآية وفق ذلك تشير إلى تلك المشروعيّة لأنّ الظّاهر أنّها نزلت قبيل نسخ استقبال بيت المقدس، إذ الشّأن توالي نزول الآيات، و آية النّسخ قريبة من هذه، و الوجه أن يكون المراد عامّا فتشمل الآية الهجرة من مكّة و الانصراف عن استقبال الكعبة.[1]

و "أينما" اسم شرط بمعنى "إنْ"، و "ما" مزيدة عليها، و "تولّوا" مجزوم بها[2]، و قوله: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾، الفاء و ما بعدها جواب الشّرط، و الجملة في محل جزم، و "ثمّ" خبر مقدم، "وجه الله" رفع بالابتداء.[3]

و على ذلك، فعموم الآية مستفاد من عموم أداة الشّرط "أينما"، و هو عموم للأمكنة كما هو معروف من معناها، و كما يشير إليه السّياق؛ فالفعل "تولّوا" بعد الأداة . أينما . يوحي بعموم الجهات، و الجهات أمكنة. و يستفاد من هذا العموم عموم في الزّمن يشير إلى جهة زمنيّة هي الاستمرار.

الوجه الثّاني: أينما+العبارة الشّرطيّة اسميّة منسوخة+العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

في هذا الوجه سنقف عند دلالة قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴿٧٨﴾﴾ [النّساء:78]، و قبل ذلك، لابدّ من الإشارة إلى أنّ لهذه الآية علاقة بالآية السّابقة لها، و هي قوله عزّ من قائل:﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ وَقَالُوا۟ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ۗ قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧٧﴾﴾[النّساء:77]، فقد اختلف في مناسبة نزولها، فقيل نزلت في جماعة من الصّحابة، و قيل في اليهود، و الرّاجح أنّها نزلت في جماعة من المنافقين أسلموا قبل فرض القتال، و كانوا متحمّسين له، فلمّا فرض كرهوه. و هذه المناسبة هي التي

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 683/1.

[2] . السّمين الحلبي، الدّرّ المصون، 81/2.

[3] . المصدر نفسه، 82/2.

يقتضيها السّياق، و هو ظاهر قوله: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا ...قَرِيبٍ﴾ الآية، و قوله: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾﴾، و يستبعد صدور مثل هذا عن صحابة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.[1]

ثمّ جاءت الآية ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ...﴾ في مقام التّبكيت لمن صدر منهم مثل هذا، فبيّن لهم الله عزّ و جلّ أنّه لا خلاص لهم من الموت، و الجهاد موت مستعقب لحياة الآخرة، فإذا كان لابدّ من الموت، فبأن يقع على وجه يكون مستعقبا للحياة الأبديّة أولى من أن لا يكون كذلك.[2]

و يجوز أن تكون هذه الجملة من تمام القول المحكي لقوله: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾، و إنّما لم تعطف على جملة: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ لاختلاف الغرضين، فهذه الجملة تغليط لهم في طلب التّأخير إلى أجل قريب، و جملة﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا ...﴾ مسوقة لإشعارهم بأنّ الجبن هو الذي حملهم على طلب التّأخير إلى أمد قريب؛ لأنّهم توهّموا أنّ مواقع القتال تدني الموت من النّاس. و يجوز ـ أيضا ـ أن يكون الكلام قد تمّ، و أنّ جملة ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا ...﴾ توجّه إليهم بالخطاب من الله تعالى، أو توجّه لعامّة الأمّة بالخطاب؛ فتكون على كلا الأمرين معترضة بين أجزاء الكلام، و "أينما" شرط يستغرق الأمكنة و "لو" في قوله: ﴿وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ وصليّة للمبالغة و التّوكيد.[3] و الواو التي قبلها تؤذن بأنّ الشّرط الذي بعدها شرط مفروض هو غاية ما يتوقّع معه انتفاء الحكم الذي قبلها، فيذكره المتكلّم لقصد تحقّق الحكم في سائر الأحوال.[4]

و سواء كان الخطاب في الآية الكريمة في مقام خاص بالمنافقين الذين نزلت بشأنهم أو في مقام عام ينصرف من خلاله الخطاب إلى جميع الأمّة؛ فإنّ الجملة

---

[1] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 3/ 180.

[2] . فخر الدّين الرّازي، التّفسير الكبير، 192/10.

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 128/5.

[4] . المصدر نفسه، 306/3 و ما بعدها.

الشّرطيّة تضمّنت حكما عاما في جميع الأمكنة و الأزمنة؛ لأنّ الموت سنّة من سنن الحياة التي لا تقبل التبديل أو التّحويل، و على هذا فمعناها يستغرق كلّ أجزاء الزّمن، و الجهة الزّمنيّة التي تتناسب و هذا المعنى هي جهة الاستمرار.

1 ـ 9 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "حيثما" الشّرطيّة:

النّمط: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجه واحد ـ كذلك ـ:

الوجه: حيثما + العبارة الشّرطيّة منسوخة + العبارة الجزائيّة فعله أمر

ورد قوله سبحانه و تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴿١٤٤﴾﴾ [البقرة:144] في سياق إيجاب حكم فقهي على عامّة المسلمين في كلّ أرجاء الأرض؛ يقول محمّد الطّاهر بن عاشور: "و قوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ تنصيص على تعميم حكم استقبال القبلة لجميع المسلمين بعموم ضميري كنتم و وجوهكم لوقوعهما في سياق عموم الشّرط بحيثما، و حيثما لتعميم أقطار الأرض لئلا يظنّ أنّ قوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ خاص بالنّبي صلّى الله عليه وسلّم؛ فإنّ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ خطاب للنّبي صلّى الله عليه و سلّم اقتضى تخصيصه بالخطاب به لأنّه تفريع على قوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ ليكون بشيرا له، و يعلم أنّ أمّته مثله؛ لأنّ الأصل في التّشريعات الإسلاميّة أن تعمّ الرّسول و أمّته إلا إذا دلّ على تخصيص أحدهما، و لمّا خيف إيهام أن يكون هذا الحكم خاصا به أو أن تجزئ فيه المرّة أو بعض الجهات كالمدينة و مكّة أريد التّعميم في المكلّفين في جميع البلاد، و لذلك جيء بالعطف بالواو، لكن كان يكفي أن يقول فولّوا وجوهكم شطره، فزيد عليه ما يدلّ على تعميم الأمكنة تصريحا و تأكيدا لدلالة العموم المستفاد من إضافة شطر إلى ضمير المسجد الحرام؛ لأنّ شطر نكرة أشبهت الجمع في الدّلالة على أفراد كثيرة

فكانت إضافتها كإضافة الجموع، و تأكيدا لدلالة الأمر التّشريعي على التّكرار تنويها بشأن هذا الحكم.".[1]

و هذا النّص ـ على طوله ـ يوضّح الدّلالة على تعميم حكم استقبال القبلة من خلال الشّرط بـ "حيثما" التي تدلّ على عموم المكان من جهة، و من خلال العموم المستفاد من ضمير جماعة المخاطبين في "كنتم" و "وجوهكم" الذي يشمل عامّة المسلمين.

و لعلّ معنى العموم في هذه الجملة الشّرطيّة يدلّ على عموم آخر هو عموم الزّمن؛ لأنّ التّنصيص على وجوب استقبال المسجد الحرام في جميع أقطار الأرض لابدّ أن يتّصف بالدّوام كونه حكما فقهيا عامّا ينظّم عبادة النّاس التي تتكرّر بصفة مستمرة في معاشهم، فيجب على المسلم استقبال القبلة عند الصّلاة كلّما حضر وقتها المنصوص عليه.

و على ذلك يكون استغراق جميع الأزمنة هو ما يستفاد من معنى الآية و سياقها، و تكون الجهة الزّمنيّة التي توحي بها هي جهة الاستمرار.

1 ـ 10 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "أيّ" الشّرطيّة: وردت على نمط واحد:

النّمط: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجه واحد:

الوجه: أيًّاما + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة اسمية عادية

في هذا الوجه من وجوه الجملة الشّرطيّة سنحاول الوقوف عند معنى قوله تعالى ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴿١١٠﴾ ﴾ [الإسراء:110]، و بيان دلالته الزّمنيّة و الجهة التي يمكن أن يندرج ضمنها، و أوّل ما يمكن الإشارة إليه أنّ الرّوايات قد كثرت في بيان مناسبة النّزول؛ فعن ابن عبّاس رضي الله عنهما أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم تهجّد ليلة بمكّة فجعل يقول في سجوده: يا رحمن يا رحيم، فقال المشركون: كان محمّد يدعو إلها واحدا، فهو الآن يدعو إلهين اثنين الله و الرّحمن،

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 30/2.

وما نعرف الرّحمن إلا رحمن اليمامة ـ يعنون بذلك مسيلمة ـ، فنزلت.[1] و قيل ـ أيضا ـ كان النّبي صلّى الله عليه وسلّم يكتب باسمك اللّهم حتّى نزلت ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣٠ ﴾[النّمل: 30]، فكتبها، فقال مشركو العرب: هذا الرّحيم نعرفه فما الرحمن؟ فنزلت.[2]

و يستفاد من ذلك أنّ الكلام ردّ و تعليم بأنّ تعدّد الأسماء لا يقتضي تعدّد المسمّى، وشتّان بين ذلك و بين دعاء المشركين آلهة مختلفة الأسماء و المسمّيات، و التّوحيد و الإشراك يتعلّقان بالذّوات لا بالأسماء.[3]

و "أيّا" في الآية أضافت معنى العموم في الاجتهاد في دعاء الله سبحانه بأسمائه و صفاته، و إن كان أكثرها مبالغة و توكيدا لنعوت العظمة و الجلال الله و الرّحمن. أمّا عن عموم الزّمن، فإنّه يستفاد من خلال ما يلزم ذلك من المعنى؛ لأنّ الدّعاء عبادة لا يجب التّغافل عنها في كلّ وقت، و الإنسان مطالب بالتّقرّب إلى الله بهذه العبادة العظيمة، يدلّ على ذلك فعل الأمر "ادعوا"، فهو مشعر بامتلاء الوقت بالدّعاء في كلّ حال، و قد سبق أن ذكرنا أنّ مضمون الآية تعليم لكيفيّة الدّعاء، و ذلك حتّى تصحّ هذه العبادة على الاستمرار. و على هذا؛ فالجملة الشّرطيّة استغراق لجميع أجزاء الزّمن، و الجهة الزّمنيّة التي تناسبها ـ بطبيعة الحال ـ هي جهة الاستمرار.

1 ـ 11 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "إذا" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجه واحد:

الوجه: إذا + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

سنحلّل في هذا الوجه قوله سبحانه و تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمٗا فَلَمَّا كَشَفۡنَا عَنۡهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمۡ يَدۡعُنَآ إِلَىٰ ضُرّٖ مَّسَّهُۥۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلۡمُسۡرِفِينَ مَا كَانُواْ

[1] . الواحدي، أسباب النّزول، 302.

[2] . المصدر نفسه، 303.

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 15/ 236.

يَعۡمَلُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ [يونس:12]، و أوّل ما سنقف عنده معنى الآية، فالمقصود من الضّر الجنس الصّادق على ما يحصل به التضرّر كالمرض و الفقر، فإذا مسّ الإنسان الضّر لجأ إلى الله عزّ و علا بالدّعاء لجنبه أو قاعدا أو قائما، و اللّام هنا للوقت أو بمعنى على أي: دعانا مضطجعا أو قاعدا أو قائما، كأنّه قال في جميع الأحوال المذكورة و غيرها، و خصّ المذكورة لأنّها الغالب على الإنسان، و لا يخلو عنها عادة و ما عداها نادر كالرّكوع و السّجود.[1]

و هذه الحالة التي ذكرها الله سبحانه و تعالى للدّاعي لا تختصّ بأهل الكفر بل تتّفق لكثير من المسلمين تلين ألسنتهم بالدّعاء و قلوبهم بالخشوع و التّذلّل عند ما ينزل بهم ما يكرهون، فهي إذاً حالة تعمّ الكافر و المسلم، و ذلك ما يوحي به لفظ "النّاس"، و "الإنسان".[2]*

و الآية تتضمّن هذه الصّفة التي كثيرا ما يتّصف بها النّاس إلا من أنعم الله عليه بحياة القلب، و باستحضار آلائه ظاهرة و باطنة فيشكر الله و يحمده على ما منّ. و إذا كان الابتلاء بالأضرار يتكرّر في كلّ زمن، و يتكرّر بتكرّره الرّجوع إلى الله بالتّضرّع و الدّعاء؛ فإنّ الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة هي الدّلالة على استغراق الزّمن، و الجهة الزّمنيّة التي تناسبها هي جهة الاستمرار، و يشهد لذلك أنّ أداة الشّرط "إذا" في الآية لمجرّد الظّرفيّة و توقيت جوابها و شرطها، و ليست للاستقبال.[3] كما يشهد بذلك ـ أيضا ـ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفۡنَا عَنۡهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمۡ يَدۡعُنَآ إِلَىٰ ضُرّٖ مَّسَّهُۥۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلۡمُسۡرِفِينَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ الذي يوحي باستمرار الإنسان في العصيان بعد كشف الضّر.

---

[1] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 25/6 و ما بعدها.

[2] . المصدر نفسه، 27/6.

* لفظة النّاس في الآية السّابقة لها، وهي قوله سبحانه: ﴿ ۞ وَلَوۡ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسۡتِعۡجَالَهُم بِٱلۡخَيۡرِ لَقُضِيَ إِلَيۡهِمۡ أَجَلُهُمۡۖ فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴿١١﴾ ﴾ [يونس:11].

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 111/11.

النّمط الثّاني: الاختلاف بين الصّيغ الفعليّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجهان:

الوجه الأوّل: إذا + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

نحاول في دراسة هذا الوجه الوقوف عند دلالة الآية الكريمة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحۡفٗا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ﴿١٥﴾ ﴾ [الأنفال:15]، و قد ناسبت الآية التي سبقتها باعتبار أنّه سبحانه لمّا أخبر المؤمنين بأنّه سيلقي في قلوب الكفّار الرّعب و أمر بالضّرب فوق الأعناق و ضرب البنان؛ حثّهم على الصّبر في مكافحة العدو، و نهاهم عن الانهزام.[1]

و قد تضمّنت هذه الجملة الشّرطيّة حكما عاما لجميع المسلمين، و هو ليس مخصوصا بسبب نزول الآية فحسب؛ لأنّ مثل هذه الوقائع قد تتردّد في كلّ وقت؛ يقول صدّيق بن حسن القنّوجي: (ت:1890هـ) "نهى الله المؤمنين أن ينهزموا عن الكفّار إذا لقوهم و قد دبّ بعضهم على بعض للقتال، و ظاهر الآية العموم لكلّ المؤمنين في كلّ زمن و على كلّ حال..."[2]، و على ذلك، فهذه الجملة الشّرطيّة تستغرق كلّ أجزاء الزّمن لدوام ثبوت حكمها، فيتوجّب كلّما تكرّر الحدث، و يوحي ذلك بجهة الاستمرار.

الوجه الثّاني: إذا + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها أمر

اخترنا في دراسة هذا الوجه الآية الكريمة: ﴿ فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ ﴾ [النّحل:98]، و تكمن المناسبة بينها و بين سابقتها أنّه سبحانه لمّا ذكر العمل الصّالح و الجزاء عليه أتبعه بذكر الاستعاذة التي تخلص بها الأعمال الصّالحة عن الوساوس الشّيطانية، و الفاء هنا لترتيب الأعمال الصّالحة عن الاستعاذة،

[1] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 469/4.

[2] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 145/5.

و المعنى إذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ بالله، و في هذا دليل على أنّ المصلّي يستعيذ في كلّ ركعة، لأنّ الحكم المترتّب على شرط يتكرّر بتكرّره قياسا.[1]

و الخطاب موجّه للنّبي صلّى الله عليه وسلّم، و المراد به عمومه لأمّته بقرينة قوله تعالى:﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ ﴾ [النّحل:98].

و قراءة القرآن من أفضل الأعمال التي يتقرّب بها المؤمن إلى ربّه سبحانه و تعالى، و ممّا يجب أن يحافظ عليه في كلّ حين، فضلا عن أن تكون ضرورة في الصّلاة التي تتردّد في أوقات مخصوصة في كلّ يوم بصفة مستمرّة.

و سواء أكانت قراءة القرآن في مقام التّقرّب أو في مقام العبادة؛ فإنّ هذه الجملة تدلّ على استغراق الزّمن إذ يفهم منها وجوب الاستعاذة بالله كلّما أراد المؤمن قراءة القرآن لعبادة أو لغيرها. أمّا عن الجهة الزّمنيّة فهي كما يتّضح من خلال الشّرح المتقدّم جهة الاستمرار.

النّمط الثّالث: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: إذا + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة اسمية عادية

نحاول الوقوف عند معنى قوله تعالى:﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ ﴿٥١﴾ ﴾ [فصّلت:51] في دراسة هذا الوجه من وجوه الجملة الشّرطيّة، و الجملة المقصودة هي الجملة الثّانية: ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ ﴾ لأنّها المناسبة للوجه المخصوص بالدّراسة أي: الوجه الذي تكون فيه الجملة شرطها ماض و جزاؤها جملة اسميّة مسبوقة بالفاء.

و قد تناولنا أثناء تعرّضنا للنّمط الأوّل في ائتلاف الصيغ الفعليّة و دلالتها على استغراق الزّمن في الجملة الشّرطيّة المصدّرة بـ "إذا" في الوجه الذي تأتلف فيه صيغتا

[1] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 313/7 و ما بعدها.

الشّرط و جوابه في الماضي؛ تناولنا هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا ﴾ [يونس:12]. و هاتان الآيتان متفقتان معنى مختلفتان مبنى، و لا عجب أن تكون دلالتاهما على الزّمن و الجهة الزّمنيّة ـ كذلك ـ متّفقتين، لأنّ الدّلالة تترشّح من المعنى، و معنى هذه الآية كلّما مسّه الشّر لجأ إلى الله متضرّعا بالدّعاء لرفعه.

و عدل عن أن يقال : "فداع" إلى "فذو دعاء" لما تشعر به كلمة "ذو" من ملازمة الدّعاء له و تملّكه منه.[1]

و يتّضح ذلك ـ أيضا ـ إذا عرف أنّها جملة اسميّة واقعة في سياق الجزاء، و هي تدلّ على ثبوت هذه الصّفة أي: تضرّع الإنسان إلى الله تعالى بالدّعاء كلّما مسّه الشّر. و على ذلك تستغرق الجملة الشّرطيّة كلّ أجزاء الزّمن، لأنّ الدّعاء يتكرّر بتكرّر مسّ الشّر للإنسان على جهة الاستمرار.

الوجه الثّاني: إذا+ العبارة الشّرطيّة اسمية منسوخة+ العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

يمكننا أن ندرس في هذا الوجه قوله عزّ و علا: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [النّساء:102]، و هو يتضمّن وصفا لصلاة الخوف التي شرعها الله سبحانه و تعالى للمسلمين في غزوة ذات الرّقاع، و كان سببها أنّ المشركين لما رأوا حرص المسلمين على الصّلاة؛ قالوا: هذه الصّلاة فرصة لنا لو أغرنا عليهم لأصبناهم على غرّة، فأنبأ الله بذلك نبيّه صلّى الله عليه وسلّم، و نزلت الآية.[2]

و مضمون الآية خطاب للنّبي صلّى الله عليه وسلّم و لمن بعده من أهل الأمر[3]، و حكمه الوجوب لما فيه من المصلحة للمسلمين إذ لا مصلحة في وقت الخوف من أن تصلّي الجماعة كلّها، و العلّة عدم توفّر الأمن، فيجب تطبيق هذا الحكم لئلا تكون فرصة لإغارة العدوّ.

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 15/25.

[2] . المصدر نفسه، 185/5.

[3] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 224/3.

و إذا كانت الآية تتضمّن حكما شرعيا، فإنّ العمل به يقتضي الوجوب في كل زمن إذ يشمل سبب النّزول و غيره من الوقائع المشابهة التي من شأنها أن تتكرّر في كلّ زمان و مكان؛ فيجب العمل بهذا الحكم كلّما تكرّر الحدث، و على ذلك فالجملة الشّرطيّة التي تتضمّنه تستغرق كلّ أجزاء الزّمن على جهة الاستمرار.

1 ـ 12 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "أنّى" الشّرطيّة: وردت على نمط واحد:

النّمط: الاختلاف بين الصّيغ الفعليّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجه واحد:

الوجه: أنّى + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها أمر

يقول الله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ۖ ﴿٢٢٣﴾﴾ [البقرة:223]. يستفاد من لفظ "الحرث" في الآية أنّ الإباحة لم تقع إلا في الفرج الذي هو القبل خاصّة إذ هو مزدرع الذّريّة كما أنّ الحرث مزدرع النّبات، فقد شبه ما يلقى في أرحامهن من النّطف التي منها النّسل بما يلقى في الأرض من البذور التي منها النّبات بجامع أنّ كلّ واحد منهما مادّة لما يحصل منه، و هذه الجملة مبيّنة لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة:222].[1]

و قد اختلف في توجيه هذه الآية الكريمة، و هو ما يوحي به ظاهر كلام أبي حيّان الأندلسي؛ يقول متحدّثا عن "أنّى": "... و الذي يظهر و الله أعلم أنّها تكون شرطا لافتقارها إلى جملة غير الجملة التي بعدها، و تكون قد جعلت فيه الأحوال كجعل الظّروف المكانيّة و أجريت مجراها تشبيها للحال بالظّرف المكاني...".[2]

و يستفاد استغراق الزّمن و جهة الاستمرار في هذه الآية من أمرين:

الأوّل: أنّ هذه الآية ـ كما ذكرنا ـ تتضمّن حكما فقهيا ينظّم حياة النّاس بتوضيح ما يباح لهم ممّا يحظر عنهم فيصلح أن ينطبق على كلّ مسلم في كلّ زمان و مكان.

---

[1] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 449/1.

[2] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 182/2.

الثّاني: أنّ "أنّى" تدلّ على عموم المكان فيستفاد منه عموم الزّمان لأنّه يستلزمه.

1 ـ 13. الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "كلّما" الشّرطيّة: لها نمط واحد:

النّمط: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على استغراق الزّمن: و له وجه واحد:

الوجه الأوّل: كلّما +العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا تحليل الآية الكريمة: ﴿ يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْۚ ﴿٢٠﴾ ﴾ [البقرة:20]، و قد وردت في سياق مثل ضربه الله تعالى للمنافقين. و المنافقون أصناف، منهم من يظهر الإسلام و يبطن الكفر، و منهم من اتّصف بخصال النّفاق المعروفة الكذب و إخلاف الوعد و خيانة الأمانة و الفجور عند المخاصمة. و المعنى الذي تقرّره أنّه كلما أضاء لهم البرق مشوا في إضاءته و نوره.[1]

و "كلّما" كلمة تفيد عموم مدخولها، و "ما" كافّة لـ "كل" عن الإضافة، أو هي مصدريّة أو ظرفيّة أو نكرة موصوفة، و العموم فيها يستفاد من كلمة "كل".[2]

يقول ابن الأنباري: "كلّما كلمة مركّبة من كلّ و ما، و تفيد التّكرار و تقتضي الجواب، و هي منصوبة لأنّها ظرف زمان، و العامل فيها جوابها و هو مشوا."[3]، و دلالة الشّرط ظاهرة فيها.

أمّا عن الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة فتبرز بأدنى تأمّل، فهي لاستغراق الزّمن من حيث أنّها واردة في سياق المثل الذي يقتضي العموم أو الشّمول من جهة، و من جهة ثانية، ففيها لطيفة من لطائف المعنى حيث يذكر الإمام الزّركشي أنّ "الكلام في الأنوار هو الأصل المستمر، و أمّا خفقان البرق أثناء ذلك فعوارض تتّصل بالحدوث و التّكرار، فناسب الإتيان فيها بكلّما...".[4]

---

[1] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 102/1.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 321/1.

[3] . ابن الأنباري، البيان، 62/1.

[4] . الزّركشي، البرهان، 206/4.

2. دلالة الجملة الشّرطيّة على الماضي:

2 ـ 1 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الماضي في سياق"إن" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجهان:

الوجه الأوّل: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

نحاول في دراسة هذا الوجه تحليل الآية الكريمة: ﴿ وَإِن يَرَوْا ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴿٢﴾ ﴾ [القمر:2] التي نزلت عندما انشق القمر على عهد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقالت قريش: هذا سحر ابن أبي كبشة سحركم، فاسألوا السُّفَّار[1]، فسألوهم، فقالوا: نعم قد رأينا؛ فنزلت.[2] و المعنى: و إن يرَ المشركون علامة تدلّهم على حقيقة نبوّة محمّد صلّى الله عليه و سلّم و دلالة تدلّهم على صدقه فيما جاء به عن ربّه، يعرضوا عنها، فيولّوا مكذّبين بها و منكرين أن يكون حقّا يقينا، و يقولوا تكذيبا منهم بها، و إنكارا لها أن تكون حقًّا: هذا سحرنا به محمّد حين خيّل إلينا أنّا نرى القمر منفلقا باثنتين من سحره.[3]و معنى كلمة مستمر ذاهب.[4]

و تترشّح الدّلالة على الزّمن الماضي و جهة التّمام من أمرين:

الأوّل: أنّ هذه الآية نزلت بعد انشقاق القمر كما يوضّحه سبب النّزول.

الثّاني: أنّ هذه الآية تتضمّن خبرا في صورة الشّرط للدّلالة على أنّ التّكذيب بالمعجزات النّبويّة ديدن المشركين و دأبهم[5]، و هذا يعني أنّه لا يصدر منهم إلا التّكذيب في آية انشقاق القمر كما كذّبوا فيما سلف من آيات.

---

[1] . السّفّار: الرّكبان القادمون من السّفر إلى مكّة.

[2] . الواحدي، أسباب النّزول، 418 و ما بعدها.

[3] . الطّبري محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، ط1: دار هجر للطّباعة و النّشر، القاهرة، 2001م، 112/22.

[4] . القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 74/20.

[5] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 172/27.

الوجه الثّاني: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لمناقشة هذا الوجه قوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ ﴿١٨٤﴾﴾ [آل عمران:184]، و في تأويله يقول ابن جرير الطّبري(ت:310هـ): " وهذا تعزية من الله جلّ ثناؤه نبيَّه محمّدا صلّى الله عليه وسلّم على الأذى الذي كان يناله اليهود و أهل الشّرك بالله من سائر أهل الملل."[1]، و التّكذيب محقّق الوقوع و إن دلّت الجملة الشّرطيّة على معنى الاحتمال، أمّا العبارة الجزائية، فقد توفّرت على الحرف "قد" الذي يفيد تحقيق حدوث الفعل إذا وردت بعده صيغة الفعل الماضي، كما توفّرت على الظّرف "قبل" الذي يعتبر دلالة قاطعة على الزّمن الماضي و جهة التّمام، و لذلك كان يفهم معنى التّعزية من هذا التّركيب على اعتبار أنّه يترتّب على الجواب معنى الحث على عدم الحزن بسبب التّكذيب.

النّمط الثّاني: اختلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لهذا الوجه قوله تعالى: ﴿۞ قَالُوٓاْ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴿٧٧﴾﴾ [يوسف:77]، و قد تمّ تحليله و بيان دلالته الزّمنيّة فيما سبق.[2]

الوجه الثّاني: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

اخترنا لدراسة هذا الوجه الآية الكريمة: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ ﴿٨﴾﴾ [الأحقاف:8]، يقول أبو حيّان الأندلسي: "﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ أي: بل يقولون افتراه"[3]، و في هذا دلالة قطعيّة بصدور هذه المقولة منهم، و يقول ـ أيضا ـ: "﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ﴾ على سبيل الفرض فالله يحاسبني في ذلك، و الله يعاقبني على الافتراء

[1] . الطّبري محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 450/7.

[2] . انظر صفحة: 164، و انظر . أيضا . صفحة: 167 من هذا البحث.

[3] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 57/8.

عليه."[1]، و جعل هذا الافتراء مفروضا بحرف الشّرط "إنْ" الذي شأنه أن يكون شرطه نادر الوقوع إشارة إلى أنّه مفروض في مقام مشتمل على دلائل تقلع الشّرط من أصله.[2]

و على ذلك، فالدّلالة الزّمنيّة التي تنصرف إليها هذه الجملة الشّرطيّة هي الدّلالة على الزّمن الماضي و جهة التّمام؛ يقول عبد الكريم بكري: "فالتّركيب"﴿إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ﴾ ينصرف إلى الماضي، و الدّليل على ذلك قوله: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ﴾ إذ جاءت (افتراه) ماضية لفظا و معنى، و جاءت بعد ذلك عبارة "﴿إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ﴾ جوابا للاستفهام و مسوّيا له في الصّيغة و الزّمن."[3]

الوجه الثّالث: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها أمر

الوجه الرّابع: إن + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها أمر

اخترنا أن نناقش في هذين الوجهين قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ ﴿٤١﴾﴾ [المائدة:41]، و سنعتمد في تحليله على سبب النّزول؛ فقد اختلف اليهود في حدّ الزّنا حين زنى فيهم رجل بامرأة بين أن يرجم و بين أن يجلد و يحمّم اختلافا ألجأهم إلى أن أرسلوا إلى يهود المدينة أن يحكّموا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في شأن ذلك، و قالوا: إن حكم بالتّحميم قبلنا حكمه، و إن حكم بالرّجم فلا تقبلوه، و أنّ رسول الله قال لأحبارهم بالمدينة: "ما تجدون في التّوراة على من زنى إذا أحصن؟" قالوا: يحمّم و يجلد و يطاف به، و أنّ النّبي كذّبهم و أعلمهم بأنّ حكم التّوراة هو الرّجم على من أحصن، فأنكروا فأمر بالتّوراة أن تنشر، و جعل بعضهم يقرأها للذين يفهمونها و يضع يده على آية الرّجم؛ فقال رسول الله: ارفع يدك فرفع فإذا تحتها

[1] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 57/8.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 14/26.

[3] . عبد الكريم بكري، الزّمن في القرآن الكريم، 287.

آية الرّجم، فقال رسول الله: لأكوننّ أوّل من أحيا حكم التّوراة، فحكم بأن يرجم الرّجل و المرأة.[1]

و هاتان الجملتان الشّرطيّتان دلّتا على حوار وقع بين اليهود في إيفاد نفر منهم إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم للتّحكيم في شأن من شؤونهم مالت أهواؤهم إلى تغيير حكم التّوراة فيه بالتأويل أو الكتمان، و أنكر عليهم منكرون أو طالبوهم بالاستظهار على تأويلهم، فطمعوا أن يجدوا في حكم النبي صلّى الله عليه وسلّم ما يعتضدون به، و ظاهر الشّرط أنّ الله تعالى أعلم رسوله باختلافهم في حكم حدّ الزّاني المحصن، و بعزمهم على تحكيمه قبل أن يصل إليه المستفتون.[2] و ذلك يوحي بأنّ الدّلالة الزّمنيّة للآية الكريمة هي الدّلالة على الزّمن الماضي و جهة التّمام لأنّ هؤلاء اليهود نصّوا على الأخذ برأيهم لا بالرأي الذي يفتي به النّبي سلفا.

النّمط الثّالث: الائتلاف في الاسميّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجه واحد:

الوجه: إنْ + العبارة الشّرطيّة اسميّة منسوخة + العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

سنحلّل في هذا الوجه الآية الكريمة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ ﴿٥﴾ ﴾ [الحج:5]، فقد أعاد الله تبارك و تعالى خطاب النّاس بعد أن أنذرهم بزلزلة السّاعة، و ذكر أنّ منهم من يجادل في الله بغير علم، فأعاد خطابهم بالاستدلال على إمكان البعث و تنظيره بما هو أعظم منه، و هو الخلق الأوّل، فالذي خلق الإنسان من عدم و أخرجه من تراب، ثمّ كوّنه من ماء، ثمّ خلقه أطوارا عجيبة إلى أن يتوفّاه في أحوال جسمه و أحوال عقله و إدراكه؛ قادر على إعادة خلقه بعد فنائه. و دخول المشركين في هذا الخطاب أظهر من دخولهم في الخطاب السّابق لأنّهم الذين أنكروا البعث، و المقصود الاستدلال عليهم لأنّ الخطاب خاص بهم.[3]

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 194/6.

[2] . المصدر نفسه، 202/6.

[3] . نفسه، 196/17.

و جعل ريبهم مفروضا بـ "إنْ" الشّرطيّة مع أنّ ريبهم محقّق الوقوع للدّلالة على أنّ المقام لِما حفّ به من الأدلّة المبطلة لريبهم ينزّل منزلة مقام من لا يتحقّق ريبه.[1]

و إذا كان مضمون عبارتي الشّرط و الجزاء محقّق الوقوع، فهذا يعني أنّ زمن الجملة هو الزّمن الماضي و أنّ الجهة التي تحيل إليها هي جهة التّمام، لأنّ عدم البعث كان اعتقادا راسخا لدى المشركين، و تذكير الله سبحانه و تعالى بخلقهم الأوّل يدلّ على ذلك، و يكون المعنى حينئذ: إن ثبت أنّكم لا تؤمنون بالبعث ـ على الاعتبار المذكور في الفقرة السابقة ـ فقد خلقتكم من تراب.

النّمط الرّابع: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: إنْ + العبارة الشرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

اخترنا لهذا الوجه قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا ٤ ﴾ [الطّلاق:4]، و قد سبق تحليله و بيان دلالته الزّمنيّة.[2]

الوجه الثّاني: إنْ + العبارة الشّرطيّة اسمية منسوخة + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لهذا الوجه الآية الكريمة: ﴿ وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ١١٦ ﴾ [المائدة:116]، و قد سبق تحليلها و بيان دلالتها الزّمنيّة.[3]

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 196/17.

[2] . انظر صفحة: 174 و ما بعدها من هذا البحث.

[3] . انظر صفحة: 143 – 147 من هذا البحث.

الوجه الثّالث: إنْ + العبارة الشرطيّة اسمية منسوخة + العبارة الجزائيّة فعلها أمر

تضمّن قوله عزّ و جلّ: ﴿ قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٖ فَأْتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ [المائدة:106] خطابا من فرعون إلى موسى عليه السّلام، و هو استدعاء كي يعرض موسى رسالته و يذكر الدّليل على صدقه أي: مجيئه بالبيّنة و المعجزة الخارقة، و يحتمل أن يكون هذا الاستدعاء على سبيل الاختيار، و يحتمل أن يكون على سبيل التّعجيز لما تقرّر في ذهن فرعون أنّ موسى لا يقدر على ذلك، و المعنى: إن كنت جئت بآية من ربّك فأحضرها عندي لتصحّ دعواك و يثبت صدقك.[1]و هذا الخطاب حاصل من فرعون قبل أن يظهر موسى معجزته، و "الباء" في قوله: ﴿بِـَٔايَةٖ﴾ للمعيّة التّقديريّة، أي: متمكّنا من آية أو هي للملابسة، أي لك تمكين من إظهار آية. و قوله: ﴿فَأْتِ بِهَآ﴾ استعمال الإتيان في الإظهار مجازا مرسلا، فـ "الباء" في قوله: ﴿بِهَآ﴾ لتعدية فعل الإتيان، و بذلك يتّضح ارتباط الجزاء بالشّرط لأنّ الإتيان بالآية المذكورة هو غير المجيء بالآية المذكورة في الشّرط، أي: إن كنت جئت متمكّنا من إظهار الآية فأظهر هذه الآية.[2]

و تترشّح الدّلالة على الزّمن الماضي و جهة التّمام من السّياق ابتداء؛ لأنّ الآية واردة في سياق القصص القرآني، أي: عرض لقصّة موسى و فرعون. ثمّ من ظروف الخطاب لحصول مضمونه قبل أن يظهر موسى عليه السّلام معجزته، و كذا من كون هذه الجملة الشّرطيّة تؤدّي وظيفة مقول القول، و فعل القول في الزّمن الماضي "قال" ممّا يقطع بأن يكون زمن النّص المقول في الزّمن الماضي.

2 ـ 2 ـ الدّلالة على الزّمن الماضي في سياق "من" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: اختلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على الزّمن الماضي:

و له وجه واحد:

---

[1] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 375/4.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 40/9.

الوجه: منْ + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لدراسة هذا الوجه قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ ﴾ [المائدة:72]، و قد تضمّن الحكم بتكفير من قال بأنّ الله هو المسيح ابن مريم، و هم طائفة من بني إسرائيل تسمّى اليعقوبيّة، فردّ الله ذلك بحجة قاطعة ممّا يقرّون به، أي: أمر المسيح إيّاهم بعبادة الله وحده، و إذا كان المسيح يقرّ بالرّبوبيّة، فكيف يدعو نفسه أم كيف يسألها؟! [1] يقول محمّد الطّاهر بن عاشور: "... و لذلك عقّب بجملة ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ ﴾، فيجوز أن تكون هذه الجملة حكاية لكلام صدر من عيسى عليه السّلام، فتكون تعليلا للأمر بعبادة الله، و وقوع (إنَّ) في مثل هذا المقام تغني غناء فاء التّفريع و تفيد التّعليل، و في حكايته تعريض بأنّ قولهم ذلك أوقعهم في الشّرك و إن كانوا يظنّون أنّهم اجتنبوه حذرا من الوقوع فيما حذّر منه المسيح، لأنّ الذين قالوا: إنّ المسيح هو الله أرادوا الاتّحاد بالله و أنّه هو هو... و ذلك شرك لا محالة، بل هو أشد، لأنّهم مزجوه مع غيره و مزجوه به فوقعوا في الشّرك، و إن رامو تجنّب تعدّد الآلهة، فقد أبطل الله قولهم بشهادة كلام من نسبوا إليه الإلهيّة إبطالا تامّا."[2].

و إذا تبيّن هذا المعنى؛ فإنّ الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة هي الزّمن الماضي و جهته التّمام، و يحتمل ـ أيضا ـ أن تترشّح للدّلالة على العموم و جهته الاستمرار، فعلى المعنى الأوّل على اعتبار أنّ الجملة تؤدّي وظيفة مقول القول، و هذا القول خطاب توجّه به المسيح إلى بني إسرائيل يحثّهم فيه على وجوب توحيد الله عزّ وجلّ وضمّنه خبرا يستفاد منه التّهديد بخطورة الشّرك بالله، و الزّمن الماضي على هذا الاعتبار دلّ عليه السّياق و مقام التّخاطب و الوظيفة النّحويّة للجملة. و على الاحتمال الثّاني، فإنّه حتى لو لم تراع هذه الأسس؛ فإنّ المعنى يبقى دالا على حرمة الشّرك بالله و تشمل كلّ من وقع فيه في كلّ زمان و في كلّ مكان بصفة مستمرّة.

---

[1] . القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 99/8.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 280/7.

النّمط الثّاني: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: منْ+ العبارة الشرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

سنحلّل في هذا الوجه قوله تعالى: ﴿**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾**﴾[المائدة:44]، و قد تقدّم الحديث عن سبب نزوله أثناء تحليل الدّلالة الزّمنيّة لقوله تعالى: ﴿**يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُواْ ﴿٤١﴾**﴾ [المائدة:41][1]، لأنّهما في مقطع واحد، و سياق هذا المقطع كلّه يتضمّن "تهديد اليهود في إقدامهم على تحريف حكم الله في حدّ الزّاني المحصن، أي أنّهم لمّا أنكروا حكم الله المنصوص عليه في التّوراة، و قالوا: إنّه غير واجب، فهم كافرون على الإطلاق، لا يستحقّون الإيمان لا بموسى و التّوراة، و لا بمحمّد و القرآن."[2]، و هذا يعني أنّ الدّلالة الزّمنيّة لهذا التّركيب تنصرف إلى الماضي و جهة التّمام.

و قد اعتمد عبد الكريم بكري في تحليل هذه الآية تدافع القرائن في سياق الجملة الشّرطيّة، لأنّ الفعل "(يحكم) تتجاذبه دلالتان مختلفتان في الاتّجاه الزّمني (من) التي تصرف الزّمن إلى المستقبل، و (لم) التي تقلب الفعل المضارع دائما إلى الماضي، و يبدو أنّ الغلبة كانت في هذه الآية لـ (لم)، و هذا حسب سياق الآية و ملابسات نزولها."[3] و لنا على رأيه تعقيب؛ حيث اعتبر أنّ "من" الشّرطيّة من القرائن التي تصرف الزّمن إلى المستقبل، و الصّواب أنّها من قرائن العموم و الاستغراق إلا أن يتوفّر سياقها على قرائن تصرفه إلى المستقبل أو غيره، و ذلك ما أقرّ به نفسه حيث اعتبر أنّ الدّلالة الغالبة لـ "من" هي الدّلالة على الزّمن العام[4]، و على أيّة حال فسنتعرّض لهذه المسألة في مواضعها.

---

[1] . انظر صفحة: 225، 226 من هذا البحث.

[2] . فخر الدّين الرّازي، التّفسير الكبير، 6/12.

[3] . عبد الكريم بكري، الزّمن في القرآن الكريم، 269.

[4] . انظر: الزّمن في القرآن الكريم صفحة: 266، و انظر . أيضا . صفحة: 283.

الوجه الثّاني: منْ+العبارة الشرطيّة فعلها مضارع+العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

نزلت هذه الآية الكريمة: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾[النّور:33] بشأن رجل يقال له عبد الله بن أبي رأس كان يكره جارية له على البغاء.[1]و قيل . أيضا .: إنّه كان لعبد الله بن أُبَي بن سلول جارية تسمّى معاذة، و كانت مسلمة، فكان يكرهها على البغاء.[2] يقول عبد الكريم بكري: "فالفعل (يكرههن) المسبوق بأداة الشّرط (من) ينصرف إلى زمن ماض، و هو الزّمن الذي وقعت فيه حادثة شكوى الفتيات إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فيصبح المعنى الزّمني لـ ﴿وَمَن يُكْرِههُّنَّ﴾ مضارعا لفظا ماضيا معنى، و إن سبقته إحدى أدوات الشّرط (من)."[3]، و على هذا، فالزّمن الذي تشير إليه هذه الجملة الشّرطيّة هو الزّمن الماضي، و جهته هي جهة التّمام، و قد يعتقد معتقد أنّها تفيد العموم أو الاستغراق فنقول: إنّها تترشّح للزّمن الماضي دون سواه، لأنّ النّهي عن الإكراه مقيّد بالشّرط ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ ، فيفهم من ذلك أنّهن إن رغبن في البغاء فلا جناح عليهن، و هذا لا يعقل لأنّ الله تعالى حرّم البغاء مطلقا سواء عن رغبة فيه أو عن إرادة تحصّن؛ و لذلك اعتبر بعض العلماء أنّ هذه الآية قد تكون "توطئة لتحريم البغاء تحريما باتًّا."[4].

الوجه الثّالث: منْ+ العبارة الشرطيّة فعلها ماض+ العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

لمناقشة هذا الوجه اخترنا قوله تعالى: ﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى ۖ وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾[إبراهيم: 36]، و ظاهر الآية أنّ الله سبحانه و تعالى أسند الإضلال إلى الأصنام مع كونها جمادات لا تعقل لأنّها سبب لضلالهم، و هذه الجملة تعليل لدعاء إبراهيم عليه السّلام ربَّه، و إعادته النّداء لتأكيده و كثرة

---

[1] . الواحدي، أسباب النّزول، 335.

[2] . المصدر نفسه، 336.

[3] . عبد الكريم بكري، الزّمن في القرآن الكريم، 270.

[4] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 226/18.

الابتهال و التّضرّع، و قوله: ﴿فَمَن تَبِعَنِي﴾ أي: من تبع ديني من النّاس فصار موحّدا ﴿فَإِنَّهُۥ مِنِّي﴾ أي: من أهل ديني، جعل أهل ملّته كنفسه مبالغة، و ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ فلم يتبعني و لم يدخل في ملّتي ﴿فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ، و هذا القول قيل بأنّ إبراهيم عليه السّلام قد قاله قبل أن يعرف بأنّ الله سبحانه و تعالى لا يغفر أن يشرك به.[1]

يقول محمّد الطّاهر بن عاشور: "﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي﴾ أي: فمن تبعني من النّاس فتجنّب عبادة الأصنام فهو منّي، فدخل في ذلك أبوه و قومه، و يدخل فيه ذرّيته، لأنّ الشّرط يصلح للماضي و المستقبل."[2]، فمن ناحية كونه صالحا للزّمن الماضي، فذلك بالنّظر إلى أنّ التّركيب الشّرطي يشمل أباه و قومه الذين أرسل إليهم، و من ناحية كونه صالحا للزّمن المستقبل فيشمل نسله، فعلى النّاحية الأولى تكون جهته الزّمنيّة جهة التّمام، و تكون على النّاحية الثّانية جهة اللّاتمام.

2 ـ 3 ـ الدّلالة على الزّمن الماضي في سياق "ما" الشّرطيّة:

النّمط: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجه واحد:

الوجه: ما + العبارة الشرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِيَ ٱلْفَٰسِقِينَ ۝٥﴾ [الحشر:5]، نزلت سورة الحشر في بني النّضير[3] و عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حرق نخل بني النّضير و قطع وادي البُوَيرة.[4]

---

[1] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 123/7.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 239/13.

[3] . السّيوطي جلال الدّين، أسباب النّزول المسمّى "لباب النّقول في أسباب النّزول" ط1: مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، بيروت . لبنان، 2006م، 258.

[4] . البخاري محمّد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ط1: دار ابن كثير، دمشق، 2006م، 744.

و الجملة الشّرطيّة استئناف ابتدائي أفضى به المقصد من السّياق العام للسّورة عن أحكام أموال بني النّضير و إشارة إلى ما حدث في حصارهم، و ذلك بأنّهم قبل أن يستسلموا اعتصموا بحصونهم فحاصرهم المسلمون، و كانت حوائطهم خارج قريتهم، ثمّ حدث ما حدث من أمر التّحريق و قطع الوادي.[1]

و "ما" شرطيّة منصوبة بـ ﴿قَطَعْتُم﴾ ، و ﴿مِّن لِّينَةٍ﴾ تبيين لإبهام "ما"، و جواب الشّرط ﴿فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أي: فقطعها أو تركها بإذن الله.[2]

و تترشّح الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة على الزّمن الماضي و جهة التّمام، و ذلك لأنّ الحادثة التي نزلت بشأنها الآية وقعت قبل نزولها من جهة، و من جهة أخرى فلتضمّنها خبرا، و هو ما تدلّ عليه صيغ الفعل الماضي التي أسندت إلى ضمير جماعة المخاطبين.

2ـ 3 ـ الدّلالة على الزّمن الماضي في سياق "لو" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجه واحد:

الوجه: لو + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

يمكننا أن نناقش دلالة هذا الوجه من خلال قوله تعالى: ﴿لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴿١٨﴾﴾ [الكهف:18]، و سنعتمد في ذلك على السّياق العام للسّورة أولا ثمّ ما يترشّح من خلال السّياق اللّغوي، و ذلك لأن سورة الكهف إجمالا جاءت جوابا لمن سألوا النّبي صلّى الله عليه وسلّم عن أمور ثلاثة: عن فتية ذهبوا في الزّمن الغابر، و عن رجل طوّاف جاب مشارق الأرض و مغاربها، و عن الرّوح؛ أمّا السّؤالان الأوّلان، فكان الجواب عليهما في سورة الكهف، و أمّا السؤال الثّالث، فكان الجواب عليه في سورة الإسراء. و أصل المسألة أنّ المشركين سألوا اليهود ـ و هم أهل

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 75/28.

[2] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 243/8.

كتاب ـ عن نبوّة محمّد صلّى الله عليه و سلّم، فقالوا: اسألوه عن هذه الثّلاثة، إذا أجابكم فهو نبي، و إلّا، فليس بنبي، فقال النّبي غدا أجيبكم و لم يستثنِ . أي: لم يقل: إن شاء الله . ؛ فأبطأ عليه الوحي أربعين يوما حتى صار يسمع الأذى من المشركين، ثم نزلت الأجوبة في سورة الكهف و الإسراء.[1]

و كان من التّصوير الفنّي البديع في القرآن الكريم أن قدّم صفا لحالة فتية الكهف، و كانت هذه الآية من جملة الأوصاف.

و الدّلالة الزّمنيّة التي تترشّح من هذه الجملة الشّرطيّة هي الدّلالة على الزّمن الماضي البعيد، و الجهة الزّمنيّة التي توحي بها هي جهة التّمام، و ذلك لأسباب منها:

أوّلا: أنّها في سياق سؤال للنبي صلّى الله عليه وسلّم لاختبار نبوّته، و إذا كان كذلك، فغاية المُختَبِر أن يعجزه قدر ما يستطيع، و لذلك كان السّؤال عن أمور طاعنة في التّاريخ لا يجيب عنها إلا نبي.

ثانيا: أنّ الخطاب في الآية بقوله: ﴿لَوِ ٱطَّلَعۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ لغير معيّن، أي: لو اطّلعت عليهم أيّها السّامع حين كانوا في تلك الحالة قبل أن يبعثهم الله تعالى، إذ ليس في الكلام ما يدلّ على أنّهم مازالوا كذلك زمن نزول الآية.[2]

الثّالث: أنّ الآية واردة في سياق السّرد القصصي﴿ نَّحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ نَبَأَهُم بِٱلۡحَقِّۚ ﴿١٣﴾ ﴾ [الكهف:13]، و يترتّب على ذلك أنّ المعنى المراد ـ و الله أعلم ـ: لو اطّلعت عليهم في ذلك الزّمن كما تدلّ عليه صيغة الماضي "اطّلعت".

النّمط الثّاني: الائتلاف في الاسميّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجهان:

الوجه الأوّل: لو + العبارة الشرطيّة اسمية منسوخة + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

سنحاول بيان دلالة هذا الوجه من خلال تحليل الآية الكريمة: ﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَمَثُوبَةٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ خَيۡرٞۚ لَّوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [البقرة:103] و التي وردت في

[1] . السّيوطي جلال الدّين، أسباب النّزول، 168.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 281/15.

سياق ذمّ تعلّم السّحر و تعليمه، و الضّمير في الفعلين "آمنوا" و "اتّقوا" عائد على اليهود الذين اشتهروا بهذه الخصلة.[1]

و قد خرّجها الزّمخشري على الثبات و الاستقرار من حيث الدّلالة، و هذا يعني الدّلالة على الاستمرار في الاتّجاه الزّمني؛ يقول: "... فإن قلت: كيف أوثرت الجملة الاسميّة على الفعليّة في جواب لو؟ قلت: لما في ذلك من الدّلالة على ثبات المثوبة و استقرارها."[2]، و يقول أبو حيّان متحدّثا عن وجه المضي فيها: "... و وجه من أجاز ذلك ـ أي: كونها دالّة على المضي ـ ، أنّ مثوبة مصدر يصلح للماضي و الاستقبال، فصلح من حيث وقوعه للمضي."[3]، و يقول محمّد الطّاهر بن عاشور ـ أيضا ـ رادًّا على الزّمخشري: "... و مراده من ذلك: لأثيبوا مثوبة من الله خير لهم ممّا شروا به أنفسهم، أو لمثوبة بالنّصب على أنّه مصدر بدل من فعله، و كيفما كان الفعل أو بدله يدلّان على الحدوث، فلا دلالة له على الدّوام و الثّبات."[4]، و الظّاهر أنّ توجيه الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة عنده على المضي و جهة التّمام ـ أي: محمّد الطّاهر بن عاشور ـ يقوم على نوع التّعليق فيها، يقول: "و لو شرطيّة امتناعيّة اقترن شرطها بأنّ مع التزام الفعل الماضي... و قوله: ﴿**لَمَثُوبَةٌ**﴾يترجّح أن يكون جواب لو، فإنّه يقترن باللّام التي يكثر اقتران جواب لو المثبت بها، و الجواب هنا جملة اسميّة، و هي لا تقع جوابا للو في الغالب، و كان هذا الجواب غير ظاهر التّرتيب و التّعليق على جملة الشّرط، لأنّ مثوبة الله خير سواء آمن اليهود أم لم يفعلوا."[5]، و هذا يعني أنّ نوع التّعليق في هذه الجملة الشّرطيّة تعليق غير سببي لعدم ترتّب الشّرط على الجزاء، فهي لم تتجاوز الدّلالة على إمكان حصول المثوبة في الزّمن الماضي لو تحقّق إيمانهم.

---

[1] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 503/1.

[2] . الزّمخشري ، الكشّاف، 305/1.

[3] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 504/1.

[4] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 648/1.

[5] . المصدر نفسه، 648/1.

الوجه الثّاني: لو+العبارة الشرطيّة اسميّة منسوخة+ العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

يمكن أن نحلّل الآية الكريمة: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾﴾ [الحجرات:5] لبيان الدّلالة الزّمنيّة لهذا الوجه، و قد نزلت في شأن وفد من بني تميم قدم على النّبي صلّى الله عليه وسلّم، فدخلوا المسجد فنادوه من وراء حجراته أن اخرج إلينا يا محمّد، فإنّ مدحنا زين و إنّ ذمّنا شين، فأذاه صياحهم فخرج إليهم، فقالوا: يا محمّد إنّا جئنا نفاخرك، و كان من بين هؤلاء: الأقرع بن حابس، و عيينة بن حصين، و الزّبرِقان بن بدر، و قيس بن عاصم.[1]

و ذلك شروع في الغرض الذي نشأ عنه ما أوجب نزول صدر السّورة، فافتتح به لأنّ التّحذير و الوعد اللذين جعلا لأجله صالحان لأن يكونا مقدّمة للمقصود.[2]

و على ذلك، فالجملة الشّرطيّة تدلّ على الزّمن الماضي و جهة التّمام لارتباطها بهذه الواقعة، و في نزولها بعدها ما يقوّي ذلك و يؤكّده، بالإضافة إلى ظروف الخطاب و أحواله، إذ نزل الخطاب الإلهي في مقام التّأديب في كيفيّة التّعامل مع النّبي صلّى الله عليه وسلّم، و هو ما يوحي به السّياق العام لسورة الحجرات، و تشهد به القرائن اللّفظيّة المحتفّة به لأنّ الأداة الشّرطيّة "لو" من القرائن التي توجّه الزّمن إلى المضي في كثير من السّياقات، و وقوع صيغة الماضي بعدها تدلّ عليه لفظا و معنى، كما أنّ الفعل النّاقص "كان" الواقع في عبارة الجواب يوحي بذلك ـ أيضا ـ.

النّمط الثّالث: اختلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجه واحد:

الوجه: لو + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

نحاول في دراسة هذا الوجه تحليل قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾ نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴿٦٦﴾ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ﴿٦٧﴾ أَفَرَءَيْتُمُ

[1] . الواحدي، أسباب النّزول، 404.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 26/ 224.

﴿ٱلۡمَآءَ ٱلَّذِي تَشۡرَبُونَ ٦٨ ءَأَنتُمۡ أَنزَلۡتُمُوهُ مِنَ ٱلۡمُزۡنِ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡمُنزِلُونَ ٦٩ لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا فَلَوۡلَا تَشۡكُرُونَ ٧٠﴾ [الواقعة:70/63]، يقول فخر الدّين الرّازي في تأويل هذه الآية: "كلمة (لو) مختصّة بالدّخول على الماضي معنى، فإنّها إن دخلت على المستقبل جعلته ماضيا... و يقوّيه أنّه تعالى يقول: ﴿ لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا﴾ على طريقة الإخبار... و ذلك لأنّ (لو) إن دخلت على فعل مستقبل كما في قوله: ﴿ لَوۡ نَشَآءُ﴾ قد أخرجت عن حيّزه لفظا لأنّ (لو) للماضي.".[1]

و الآية استدلال بقدرة الله على إفنائه ما أوجد على انفراده بالتّصرّف إيجادا و إعداما، و هي تكملة لأدلّة إمكان البعث التي تكرّرت في سورة الواقعة. و سياقها العام كلّه على هذا النّحو.

النّمط الرّابع: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجهان:

الوجه الأوّل: لو+العبارة الشّرطيّة اسميّة منسوخة+العبارة الجزائيّة فعلها ماض

يمكننا أن نحلّل في هذا الوجه الآية الكريمة: ﴿قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡۖ ١٥٤﴾ [آل عمران:154]، و قد وردت ضمن مقطع من مقاطع سورة آل عمران تضمّن الحديث عن معركة أحد، فقد اتّفق المفسّرون على أنّ قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ غَدَوۡتَ مِنۡ أَهۡلِكَ تُبَوِّئُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلۡقِتَالِۗ ١٢١﴾ [آل عمران:121] وارد في قتال يوم أحد، و كذلك قوله سبحانه: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞۖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡۚ ١٤٤﴾ [آل عمران: 144]، فإنّه يشير إلى الإرجاف يوم أحد بقتل النّبي صلّى الله عليه و سلّم.[2]

---

[1] . فخر الدّين الرّازي، التّفسير الكبير، 29/ 183. و انظر: الزّمن في القرآن الكريم لعبد الكريم بكري صفحة: 273.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 3/ 144.

و الجملة الشّرطيّة واردة في سياق الرّد على المنافقين الذين نطق القرآن الكريم بقولهم: ﴿ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا ﴾ [آل عمران:154]، و المعنى: أنّكم لو كنتم قاعدين بالمدينة في بيوتكم لم يكن بدّ من خروج من كتب عليهم القتل في اللّوح المحفوظ بسبب من الأسباب الدّاعية إلى البروز إلى هذه المصارع التي صرعوا فيها، فإنّ قضاء الله لا يردّ حكمه و لا يعقّب.[1]

و قد تبيّن من خلال سياق هذا المقطع أنّ الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة هي المضي، و أنّ الجهة هي جهة التّمام، لأنّ القرآن الكريم يتحدّث عن معركة أحد، و هي موقعة انقضى أجلها منذ زمن بعيد، و يؤكّد ذلك ـ أيضا ـ أنّها وردت في سياق سردي دلّت عليه أفعال القول.

الوجه الثّاني: لو + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

لدراسة هذا الوجه سنناقش قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران:110]، و الحديث عن الجزء المتضمّن للجملة الشّرطيّة يقتضي الحديث عن صدرها ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ لأنّها معطوفة عليه، و الخطاب فيها موجّه إلى أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كما روي عن عمر بن الخطّاب و ابن عبّاس رضي الله عنهم، و يحتمل أن يكون عامّا لجميع المسلمين.[2]

يقول محمّد الطّاهر بن عاشور: "و فعل (كان) يدلّ على وجود ما يسند إليه في زمن مضى من غير دلالة استمرار أو انقطاع، لأنّ المعنى: وجدتم على حالة الأخيريّة

[1] . صدّيق بن حسن القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، 2/ 359.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 4/ 48.

على جميع الأمم، أي: حصلت لكم هذه الأخيريّة بحصول أسبابها و وسائلها."[1].

و عطف الجملة الشّرطيّة على الجملة الواقعة في صدر الآية يستفاد منه أنّ ذلك التّفضيل قد يغمر أهل الكتاب من اليهود و غيرهم، فنبّههم إلى إمكان تحصيلهم هذا الفضل، مع ما في هذا التّنبيه من التّعريض بهم بأنّهم متردّدون في اتّباع الإسلام.[2]

و إذا كانت هذه الجملة الشّرطيّة معطوفة، فإنّ لها الدّلالة الزّمنيّة نفسها على اعتبار أنّ الزّمن المحصّل من الجملة المعطوف عليها هو الزّمن الماضي كما سبق بيانه، لأنّ المقصود بأهل الكتاب اليهود الذين كانوا يقطنون بالمدينة مع الصّحابة الذين نزلت بشأنهم هذه الآية، غير أنّ هذه الجملة مفرّغة من الدّلالة على الجهة الزّمنيّة كما يفهم من كلام ابن عاشور، و ذلك لأنّ "كان" تدلّ على الزّمن الماضي من غير دلالة على استمرار أو انقطاع.

2 ـ 4 ـ الدّلالة على الزّمن الماضي في سياق "لولا" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجه واحد:

الوجه: لولا + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لمناقشة هذا الوجه من وجوه الجملة الشّرطيّة قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابُ ٱلنَّارِ ﴿٣﴾ ﴾ [الحشر:3]، و قد نزل بشأن يهود بني النّضير، و المعنى: و لولا أنّ الله قضى و كتب على هؤلاء اليهود الجلاء من مكان لآخر، و من بلد إلى بلد لعذّبهم.[3]

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 4/ 49.

[2] . المصدر نفسه، 4/ 52.

[3] . الطّبري، جامع البيان، 504/22.

و قد سبق أن ذكرنا في تحليل آية شرطيّة لاحقة لهذه الآية في الرّتبة، و هي قوله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِيَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٥﴾ ﴾ [الحشر:5] أنّ الدّلالة الزّمنيّة التي تستفاد منها هي الدّلالة على الزّمن الماضي و أنّ جهته جهة التّمام، و ذلك لأنّ الحادثة التي نزلت بشأنها واقعة قبل نزولها، و لتضمّنها خبرا.[1] و يضاف إلى ذينك التّعليلين تعليل آخر، و هو أنّ هذه الآية، و الآية التي سبق تحليلها، و هي الآية الخامسة من سورة الحشر واقعتان في مقطع واحد و يجمعهما سياق واحد و هو سياق فتح بني النّضير ـ كما تقدّم ـ ؛ و لا عجب إذاً أن تكون لهما دلالة زمنيّة واحدة و جهة زمنيّة واحدة.

النّمط الثّاني: الائتلاف في الاسميّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجه واحد:

الوجه: لولا + العبارة الشّرطيّة اسميّة عادية + العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

يمكننا أن نحلّل في هذا الوجه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴿١٢٩﴾ ﴾ [طه:129]، و هي عطف على جملة:﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ ﴿١٢٨﴾ ﴾ باعتبار ما فيها من التّحذير و التّهديد و العبرة بالقرون الماضية، فقريش جديرة أن يحلّ بها ما حلّ بأولئك، فلمّا كانوا قد غرّتهم أنفسهم من تكذيب الوعيد لما رأوا من تأخّر نزول العذاب بهم، فلمّا كان ذلك عقّب الله سبحانه و تعالى وعيدهم بالتّنبيه على ما يزيل غرورهم بأنّ سبب التّأخير كلمة سبقت من الله بذلك لحكمة يعلمها.[2]

و على ذلك؛ فالدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة هي الزّمن الماضي و الجهة التي تستفاد منها هي جهة التّمام، و ذلك يتّضح من خلال ورود صيغة الفعل التّام المتصرّف "سبقت" التي دلّت عليه صيغة و معنى، و يؤيّد ذلك معناها المعجمي إذ يقتضي السّبقُ التّقدّمَ، و عليه يتحقّق معنى التّعليق الشّرطي في الماضي إذ امتنع

[1] . انظر صفحة: 230 ، 233 من هذا البحث.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 16/ 335 و ما بعدها.

تحقّق اللّزام و هو إشارة إلى حلول العذاب بهم لوجود هذه الكلمة السّابقة في علم الله تعالى.

النّمط الثّالث: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجه واحد:

الوجه: لولا + العبارة الشّرطيّة اسميّة عادية + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

سنناقش في تحليل هذا الوجه الآية الكريمة: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٩﴾ ﴾ [يونس:19]، و هي في معنى الآية التي سبق تحليلها، غير أنّها تختلف عنها في البنية التّركيبيّة، و ليس غريبا أن تكون لها الدّلالة الزّمنيّة نفسها، و لا بأس أن نذكر من الفائدة ما لم نذكره في سابقتها، إذ أنّها إشارة إلى القضاء و القدر، أي: و لولا ما سبق في حكمه أنّه لا يقضي بينهم فيما اختلفوا فيه بالثّواب و العقاب دون القيامة لقضى بينهم في الدّنيا فأدخل المؤمنين الجنّة بإيمانهم، و أدخل الكافرين النّار بكفرهم، و لكنّه سبق من الله الأجل مع علمه بصنيعهم فجعل موعدهم القيامة.[1]

و تتّضح دلالتها الزّمنيّة على الماضي و جهة التّمام ممّا يلي:

أوّلا: تضمُّن الجملة الشّرطيّة للخبر الذي مفاده أنّ الحقّ واحد، و أنّ الاختلاف مذموم، و أنّه لولا أن أراد الله إمهال البشر إلى يوم الجزاء لأراهم وجه الفصل في اختلافهم باستئصال المبطل و إبقاء المحق.[2]

ثانيا: الصّيغ الفعليّة الواردة في السّياق الشّرطي "سبقت" و "قضي" التي تدلّ على الزّمن الماضي صيغة و دلالة.

2 ـ 5 ـ الدّلالة على الزّمن الماضي في سياق "أمّا" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: الائتلاف في الاسميّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجه واحد:

---

[1] . القرطبي، جامع البيان، 471/10.

[2] -محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 11/ 129.

الوجه : أمّا + العبارة الشّرطيّة اسميّة عادية + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

يمكننا أن نحلّل قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ۝٥ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ۝٦ ﴾ [الحاقة:6/5] لدراسة دلالة هذا الوجه. و قد و رد في سياق ذكر عقوبة ثمود قوم صالح و عاد قوم هود، فاللّفظتان "ثمود" و "عاد" قرينتان دالّتان على الزّمن الماضي البعيد و جهة التّمام، كون قصّتهما طاعنة في التّاريخ، كما تعتبر صيغة الفعل التّام المتصرّف المسند إلى جماعة الغائبين "أهلكوا" قرينة لفظيّة دلّت على الزّمن الماضي لفظا و معنى.

النّمط الثّاني: الاختلاف في الاسميّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجه واحد:

الوجه : أمّا + العبارة الشّرطيّة اسميّة عادية + العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

نحاول في دراسة هذا الوجه تحليل الآية الكريمة: ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا ۝٨٠ ﴾ [الكهف:80]، و هي واردة في سياق الجواب عمّا كان يقوم به الخَضِر من الأفعال التي كان يستغربها موسى عليه السّلام، و هي جزء من مقطع قصصي. لقد تصرّف الخضر في قتل الغلام بوحي من الله سبحانه جارٍ على قطع فساد خاص علمه الله و أعلم به الخضر بالوحي، و ليس ذلك من مقام التّشريع، لأنّ الله عزّ و علا علم من تركيب عقل الغلام و تفكيره أنّه عقل شاذ و فكر منحرف طبع عليه بأسباب معتادة من انحراف طبع و قصور إدراك، و ذلك من آثار مفضية إلى تلك النّفسيّة و صاحبها في أنّه ينشأ طاغيا كافرا، و أراد الله اللّطف بأبويه بحفظ إيمانهما و سلامة العالم من هذا الطّاغي لطفا أراده الله خارقا للعادة جاريا على مقتضى علمه، ففي هذا مصلحة للدّين بحفظ أتباعه من الكفر، و هو مصلحة عامّة لأنّه حق لله تعالى.[1]

أمّا عن الدّلالة الزّمنيّة التي تستفاد من هذا التّركيب الشّرطي فهي الدّلالة على الزّمن الماضي و جهة التّمام، و في تكرّر الفعل الناقص "كان" في المقطع القصصي

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 16/ 13.

عموما، و الذي تعتبر هاته الآية جزءا منه ما يوحي بذلك؛ يقول عبد الكريم بكري: "إنّ عودة (كان) مع كلّ آية، و مع كلّ جملة تعطيك إيحاء مستمرا بأنّ هناك إحالات على الماضي من خلال الموقع الزّمني للقصّة المحكيّة، و منها كذلك ما يمكن أن نسمّيه بتلوين الأحداث بأزمنة مختلفة حيث تتداخل الأزمنة و تتوازى، تتمدّد و تتقلّص، كلّ ذلك يتمّ بفضل الصّيغة التي يسري فيها الزّمن...".[1]

2 ـ 6 ـ الدّلالة على الزّمن الماضي في سياق "إذا" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجه واحد:

الوجه الأوّل: إذا + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لمناقشة هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ ﴿١١﴾﴾ [الجمعة:11]، و قد سبق تحليله بالاعتماد على سبب النّزول لأنّ الحادثة التي تشير إليها الآية وقعت قبل نزولها، و بذلك تترشح دلالتها للمضي وجهة التّمام.[2]

النّمط الثّاني: الاختلاف بين الصّيغ الفعليّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجه واحد:

الوجه: إذا + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

لدراسة هذا الوجه سنحلّل قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾ [المطفّفين:3/1]. و قد اجتمعت كلمة المفسّرين على أنّ أهل يثرب كانوا من أخبث النّاس كيلا، فقال جماعة من المفسّرين إنّ هذه الآية نزلت بشأنهم فأحسنوا الكيل بعد ذلك. و جملة ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ إدماج مسوقة لكشف عادة ذميمة هي الحرص على توفير مقدار ما يبتاعونه

[1] . عبد الكريم بكري، الزّمن في القرآن الكريم،383.

[2] . انظر صفحة: 175 من هذا البحث.

بدون حق لهم فيه، و المقصود الجملة المعطوفة عليها ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾، فهم مذمومون بمجموع ما ضمّن في الجملتين.[1]

و الظّاهر أنّ الدّلالة الزّمنيّة التي تترشّح من هاتين الجملتين الشّرطيّتين هي الدّلالة على الزّمن الماضي و الجهة الزّمنيّة التي تحيل إليها هي جهة التّمام، و ذلك على اعتبار أنّ الآيات نزلت في أهل يثرب الذين اشتهروا بالتّطفيف، غير أنّه لا ينفي أن يدخل في الوعيد الذي تضمّنته من اتّصف بهذه الخصلة بعدهم، و ذلك ما لا يردّه عاقل.

النّمط الثّالث: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجهان:

الوجه الأوّل: إذا +العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة اسمية عادية

اخترنا لدراسة هذا الوجه الآية الكريمة: ﴿ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [النّور:48]، و قد شملت نفرا من المنافقين حلّت بهم خصومات فأبوا حكم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فروى المفسّرون أنّ بشرا أحد الأوس أو الخزرج تخاصم إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم مع يهودي، فلمّا حكم النّبي لليهودي لم يرضَ بشر بحكمه، و دعاه إلى الحكم عند كعب بن الأشرف اليهودي، فأبى اليهودي و تساوقا إلى عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، فقصّا عليه القصّة، فلمّا علم عمر أن بشرا لم يرضَ بحكم النبي صلّى الله عليه وسلّم، قال لهما: مكانكما حتى آتيكما، و دخل بيته و أخرج سيفه و ضرب بشرا بالسّيف فقتله، و روي أنّ النّبي لقب عمر يومئذ بالفاروق لأنّه فرّق بين الحق و الباطل.[2]

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 30/ 190.

[2] . المصدر نفسه، 18/ 269.

و الجملة الشّرطيّة شرح و توضيح للتّولّي و مبالغة فيه حيث أفادت مفاجأتهم الإعراض عقب الدّعوة دون الحكم عليهم مع ما في الجملة الاسميّة الواقعة جزاء من الدّلالة على الاستمرار[1]، و الذي تدلّ عليه صيغة اسم الفاعل الواقعة في سياق الجزاء.

و قد وقعت "إذا" الفجائيّة في جواب "إذا" الشّرطيّة لإفادة مبادرتهم بالإعراض دون تريّث، لأنّهم قد أيقنوا من قبل بعدالة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، و أيقنوا بأنّ الباطل في جانبهم فلم يتردّدوا بالإعراض.[2]

و لئن كانت الجهة الزّمنيّة التي تحيل إليها هذه الجملة الشّرطيّة هي جهة الاستمرار؛ فإنّ الزّمن الذي تدلّ عليه هو الزّمن الماضي،لأنّ الآية الكريمة نزلت بعد حدوث الخصومة، و ناسبت جهة الاستمرار الزّمن الماضي لما يدلّ عليه المعنى من الإصرار على المكابرة و الإعراض عن حكم النّبي صلّى الله عليه وسلّم.

2 ـ 7 ـ الدّلالة على الزّمن الماضي في سياق "كلّما" الشّرطيّة: وردت على نمط واحد:

النّمط: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على الزّمن الماضي:
و له وجه واحد:

الوجه: كلّما +العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

يمكننا تحليل الآية الكريمة: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ ﴿٣٧﴾ ﴾ [آل عمران:37] لبيان الدّلالة الزّمنيّة لهذا الوجه من وجوه الجملة الشّرطيّة، و قد وردت في سياق سردي هو قصّة مريم عليها السّلام.

و الظّاهر أنّ الدّلالة الزّمنيّة التي يرشّحها هذا السّياق الذي وردت فيه أداة "كلّما" هو الزّمن الماضي لورودها في سياق القصّة القرآنيّة، أمّا عن الجهة الزّمنيّة التي تحيل

[1] . محمود شكري الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السّبع المثاني، (د ، ط): دار إحياء التّراث العربي، بيروت . لبنان، (د ، ت)، 195/18.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 18/ 270.

إليها فهي جهة الاستمرار، لأنّ حدث وجود الرّزق كان يتكرّر في كلّ وقت يدخل فيه زكريا عليه السّلام على مريم؛ يقول أبو حيّان: "كلّما كلمة تقتضي التّكرار، فيدلّ على كثرة تعهّده و تفقّده لأحوالها. و دلّت الآية على وجود الرّزق عندها كلّ وقت يدخل عليها."[1].

2 ـ 8 ـ الدّلالة على الزّمن الماضي في سياق لمّا الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على الزّمن الماضي: و له وجهان:

الوجه الأوّل: لمّا + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

نحاول تحليل قوله تعالى: ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣٧﴾ ﴾ [الفرقان:37] لدراسة هذا الوجه، و هي واردة في سياق الحديث عن عقاب قوم نوح عليه السّلام، و قد انتصب ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ ﴾ على الاشتغال، و كان النّصب أرجح لتقدّم الجملة الفعليّة على ذلك، و تكون "لمّا" في هذا الإعراب ظرفا على مذهب أبي علي الفارسي، و أمّا إن كانت حرف وجوب لوجوب فالظّاهر أنّ ﴿أَغْرَقْنَٰهُمْ ﴾ جواب "لمّا" فلا يفسّر ناصبا لـ ﴿ وَقَوْمَ ﴾ ، فيكون معطوفا على المفعول في﴿ فَدَمَّرْنَٰهُمْ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا ﴿٣٥﴾ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الفرقان: 36/35] أو منصوبا على مضمر تقديره: "اذكر".[2]

و المعنى: و دمّرنا قوم نوح لمّا كذّبوا الرّسل بتكذيبهم نوحا، لأنّ من كذّب واحدا من الأنبياء بالفعل فقد كذّب الكلّ بالقوّة، لأنّ المعجزات هي البرهان على صدقهم، و هي متساوية في كونها خوارق لا يقدر على معارضتها، فالتّكذيب بشيء منها تكذيب بالجميع لأنّه لا فرق، و لأنّهم كذّبوا من مضى من الأنبياء عليهم الصّلاة و السّلام

[1] . أبو حيّان، البحر المحيط، 461/2.

[2] . المصدر نفسه، 457/6.

فيما سمعوه من أخبارهم، و لأنّهم علّلوا تكذيبهم بأنّهم من البشر فلزمهم تكذيب كلّ رسول من البشر.[1]

و الدّلالة الزّمنيّة التي تستفاد من هذه الجملة الشّرطيّة هي الدّلالة على الزّمن الماضي، و تترشّح منها جهة التّمام، و ذلك بالاعتماد على دلالة السّياق إذ أنّها واردة في سياق سردي يوضّح أحوال الأمم السّابقة و مآلهم بعد تكذيبهم لأنبيائهم، و ذلك يتّضح انطلاقا من توظيف صيغتي الفعل الماضي "كذّبوا" و "أغرقناهم" اللّتين تدلاّن على تمام الحدث في الزّمن الماضي، فهما ـ إذاً ـ تدلاّن على الزّمن الماضي صيغة و معنى.

الوجه الثّاني: لمّا + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

اخترنا أن نحلّل في دراسة هذا الوجه قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾ ﴾ [هود:74]، و قد وردت في مقام مجيء الملائكة ضيوفا لإبراهيم و إنكاره إيّاهم ثمّ استبشاره عند علمه بأنّهم ملائكة، و مجادلتهم عند إخبارهم إيّاه بأنّهم مهلكو أهل القرية ـ أي قوم لوط ـ.

و المعنى: فلمّا ذهب بانكشاف الأمر عن إبراهيم الرّوع أي الخوف و الفزع الشّديد جاءته البشرى فامتلأ سرورا يجادلنا، أي: أخذ يفعل معنا بمجادلته رسلنا فعل المجادل الذي يكثر كلامه لفتل مخاطبه عمّا يقوله في قوم لوط، أي: يسألنا في نجاتهم سؤالا يحرص فيه حرص المجادل في صرف الشّيء من الجدل، و هو الفتل، و وضع المضارع موضع الماضي إشارة إلى تكرّر المجادلة مع تصوير الحال، أي: جادلنا فيهم جدالا كثيرا.[2]

و قد اختلف في تخريج جواب "لمّا" في الآية فقيل: جوابها محذوف تقديره: أقبل يجادلنا.[3] و قيل: يجادلنا هو الجواب، و كان حقّ الكلام جادلنا لأنّ جواب "لمّا" إنّما

---

[1] . البقاعي برهان الدّين بن حسن، نظم الدّرر في تناسب الآيات و السّور، تحقيق: عبد الرّزّاق غالب المهدي، (د ، ط): دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، (د ، ت)، 385/13 و ما بعدها.

[2] ـ المصدر نفسه، 333/9.

[3] . الزّمخشري، الكشّاف، 217/3.

يكون ماضيا فأقام المستقبل مقام الماضي كما يقام الماضي مقام المستقبل في الشّرط و الجزاء و إن كان حقّه أن يكون مستقبلا.[1]و ذلك أقرب الأقوال و أرجحها لوضوح المعنى.[2]

و تترشّح الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة للدّلالة على الزّمن الماضي و جهة التّمام لأنّها واردة في مقام سردي لقصّة إبراهيم عليه السّلام، و قد وردت صيغة المضارع في سياق الجواب لاستحضار تلك الحالة العجيبة التي كان عليها إبراهيم.

3. دلالة الجملة الشّرطيّة على الحال(الحاضر):

3 ـ 1 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الحال في سياق "إن" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على الحال: و له وجهان:

الوجه الأوّل: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

يمكننا أن نقف عند معنى قوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴿١٢٥﴾﴾ [آل عمران: 125/124] لدراسة الدّلالة الزّمنيّة، فقد ورد بشأن يوم أحد في سياق التّذكير بنصر الله تعالى للمؤمنين يوم بدر، و فيها تذكير للنبي صلّى الله عليه وسلّم بالقول الذي كان يعزّي به المسلمين و يشحذ به هممهم، و الذي تضمّن الجملة الاستفهاميّةَ ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم ...﴾ و الجملةَ الشّرطيّةَ ﴿بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم ...﴾ الواقعةَ منه جوابا لهذا الاستفهام.

و هذا كلّه تعقيب بالنّصر العظيم يوم بدر؛ لأنّه نصر فئة قليلة على جيش ذي عدّة وعدد.[3]

---

[1] . ابن الأنباري، البيان، 2/ 24.

[2] . أبو حيّان، البحر المحيط، 245/5.

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 72/4.

و قد جيء في النّفي بحرف "لن" الذي يفيد توكيد النّفي للإشعار بأنّهم كانوا يوم بدر لقلّتهم و ضعفهم مع كثرة عدوّهم و شوكته كالآيسين من كفاية هذا المدد من الملائكة، فأوقع الاستفهام التّقريري على ذلك ليكون تلقينا لمن يخالج نفسه اليأس من كفاية ذلك العدد من الملائكة بأن يصرّح بذلك العدد بما في نفسه، و المقصود من ذلك لازمه، و هو إثبات أنّ ذلك العدد كافٍ، و كان الجواب من قبل السّائل نفسه ـ النّبي صلّى الله عليه وسلّم ـ بـ "بلى" لأنّه ممّا لا تتّسع المماراة فيه.[1]

و تترشّح الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة لزمن الحال، و إن كان في سياق التّذكير بأحداث ماضية؛ لأنّ التّذكير بما حدث يوم بدر ورد في سياق الحديث عن معركة أحد، و لكنّ الذي يهمّنا الآن لحظة احتواء الحدث؛ لأنّ الاستفهام و جوابه المتضمّنين في قول النّبي صلّى الله عليه وسلّم في حال كونه متكلّما بهذا النّص و في حال كون الصّحابة رضوان الله تعالى عليهم متلقّين له، بقرينة﴿**وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ**﴾ أي: من ساعتهم أو آنهم، و بقرينة اسم الإشارة "هذا" التي تقتضي توكيد الفور. و زمن الحال بهذا الاعتبار زمن صدور القول من النّبي لا زمن التّذكير به من قبل الله سبحانه و تعالى.

و قد أدّت جملة ﴿**وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ**﴾ وظيفة العطف، و اختلف في الجملة المعطوف عليها، فقيل: هي معطوفة على عبارة الشّرط، و يكون الضّمير المرفوع و المجرور عائدين على المشركين.[2]و قيل: هي معطوفة على عبارة الجواب ﴿**يُمْدِدْكُمْ** ...﴾، و قدّمت تعجيلا للطّمأنينة على نفوس المؤمنين و يعود الضّميران في هذه الحال للملائكة.[3]

أمّا عن الجهة الزّمنيّة التي تحيل إليها ـ أي: الجملة الشّرطيّة ـ فهي جهة التّمام، لأنّ زمن الحال قد انقضى بتحقّق النّصر للمؤمنين يوم بدر، و ذلك ظاهر من تحليل قول النّبي للمؤمنين وقت صدوره منه لا وقت تذكير الله تعالى به، و هذا المعنى

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 73/4.

[2] . الزّمخشري، الكشّاف، 1/ 622.

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 72/4.

واضح من تأويل بعض المفسّرين؛ يقول الزّمخشري موضّحا معنى الفور في الآية: "﴿مِّن فَوْرِهِمْ﴾ من قولك: قفل من غزوته و خرج من فوره إلى غزوة أخرى، و جاء فلان و رجع من فوره، و منه قول أبي حنيفة رحمه الله: الأمر على الفور لا على التّراخي، و هو مصدر من فارت القدر إذا غلت، فاستعير للسّرعة، و سمّيت به الحالة التي لا ريث فيها و لا تعريج على شيء من صاحبها، فتقول: خرج من فوره، كما تقول: خرج من ساعته لم يلبث، و المعنى أنّهم إن يأتوكم من ساعتهم هذه."[1]

و يؤيّد هذا التّوجيه الزّمني أنّ هذه الجملة الشّرطيّة إذا لم تحمل على الحال؛ فإنّها ستحمل على الماضي على اعتبار سياق التّذكير يوم أحد بما حدث في غزوة بدر، و على غير هذا الاعتبار فإنّها لا تقبل التّوجيه لا على الماضي و لا على المستقبل لتنافيهما و معنى الفور.

الوجه الثّاني: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لدراسة هذا الوجه الآية الكريمة: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ ١١﴾ [الحج:11]، و قد تضمّنت وصفا لفريق يقابل الأمر بالتّقوى و الإنذار و السّاعة مقابلة غير المطمئن بصدق دعوة الإسلام و لا المعرض عنها إعراضا تامّا، و لكنّهم يضعون أنفسهم في معرض الموازنة بين دينهم القديم و الإسلام، فهم يقبلون دعوة الإسلام و يدخلون في عداد متّبعيه، و يرقبون ما ينتابهم بعد الدّخول فيه، فإن أصابهم خير علموا أنّ دينهم القديم ليس بحق و أنّ آلهتهم لا تقدر على شيء، و إن أصابهم شرّ من شرور الدّنيا العارضة في الحياة المسبّبة عن أسباب عادية سخطوا على الإسلام و انخلعوا عنه.[2]

[1] . الزّمخشري، الكشّاف، 1/ 622.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 210/18 و ما بعدها.

و قوله تعالى: ﴿مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ﴾ تمثيل لحال المتردّد في عبادته، يريد تجربة عاقبته بحال من يمشي على حرف جبل أو حرف واد، فهو متهيء لأن يزلّ عنه إلى أسفله فينقلب.[1] و الجار و المجرور "على حرف" حال من فاعل "يعبد" أي: متزلزلا.[2]

و يحتمل في جملة: ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾ ثلاثة أوجه: استئناف الإخبار، و الحاليّة من فاعل "انقلب" و لا حاجة لإضمار "قد" لكثرة وقوع الماضي حالا بغيرها، و البدليّة من الفعل "انقلب".[3]

و قد جيء بالجملة الشّرطيّة للتّفصيل في حال الاضطراب و التّذبذب في العبادة؛ يقول برهان الدّين البقاعي(ت:885هـ): "...عبّر بالنّاس الذي مدلوله التّردّد دون أن يضمر﴿مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ﴾، أي: على سبيل الاستمرار و التّجدّد بما أمر به الإله الأعظم من طاعته على حرف، فهو مزلزل كزلزلة من يكون على حرف شفير أو جبل أو غيره لا استقرار له، و كالذي على طرف من العسكر، فإن رأى غنيمة قرّ، و إن توهّم خوفا طار و فرّ...".[4]

و هذه المعاني تجعل الجملة الشّرطيّة دالّة على زمن الحال كونها في مقام الوصف و الإخبار لهذه الطّيف من النّاس، وكونها واردة لبيان الحال في الجار و المجرور بعدها، و جيء بعده بجملة تؤدّي وظيفة الحال، و الحال أنسب ما تكون لزمن الحال إذا خلا سياقها من قرائن المضي و الاستقبال كما هو ظاهر هذه الجملة الشّرطيّة التي تناسب عبادة الاضطراب و القلق و عدم الثّبات، فهي تتفلّت تفلّت الهيئات العارضة التي سرعان ما تزول.

أمّا عن الجهة الزّمنيّة التي تحيل إليها، فهي جملة اللّاتمام، و لا تنافي مع ما تقدّم الحديث عنه؛ لأنّ معنى الاستمرار في هذه الجهة استمرار العبادة المضطربة.

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 212/18.

[2] . السّمين الحلبي، الدّرّ المصون، 237/8.

[3] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 330/6.

[4] . البقاعي، نظم الدّرر، 17/13.

النّمط الثّاني: الائتلاف في الاسميّة و الدّلالة على الحال: و له وجه واحد:

الوجه: إنْ + العبارة الشرطيّة اسميّة منسوخة + العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

لدراسة هذا الوجه سنقف عند معنى الآية: ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [النّساء:104]، و قد نزلت بشأن أبي سفيان، فبعد أن رجع هو و أصحابه يوم أحد، بعث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم طائفة في آثارهم، فشكوا ألم الجراح، و المعنى: لا تضعفوا في طلب أبي سفيان و أصحابه، فإن تكونوا تتوجّعون من الجراح، فإنّهم يتوجّعون أيضا، و أنتم مع ذلك تأملون من الأجر و الثّواب في الآخرة و النّصر في الدنيا ما لا يرجون.[1]

و على هذا المعنى، فهذه الجملة الشّرطيّة واضحة في الدّلالة على زمن الحال، و في مجيء الفعل النّاسخ "كان" على صيغة الفعل المضارع متلوّا بفعل مضارع ما يشعر بذلك، فهي مشرّبة بعنى "الآن"، كما أنّ في الإثبات الواقع في العبارة الجوابيّة المماثلة بين المسلمين بعد أن أنهكتهم الجراح بحال المشركين ما يؤيّد ذلك، فكأنّ الآية نزلت لحظة اقتفاء المسلمين أثرهم شحذا لهممهم لئلا يتقاعسوا في الائتمار بأمر النّبي صلّى الله عليه وسلّم.

النّمط الثّالث: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على الحال: و له وجه واحد:

الوجه: إنْ + العبارة الشرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

سنحاول الوقوف عند معنى قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الرّعد:5]، و قد ورد في مقام الرّد على منكري البعث، و هو من الأغراض المستقلّة المقصودة في سورة الرّعد، و قد جيء به بعد الاستدلال على

[1] ـ البغوي أبو محمّد الحسين بن مسعود، معالم التّنزيل، تحقيق: محمّد عبد الله النّمر و آخرون، (د ، ط)، دارطيبة للنّشر و التّوزيع، 1409هـ، 283/2.

وحدانيّة الله تعالى، فكانت بمثابة التّمهيد له؛ لأنّ التّوحيد يقتضي الإيمان بالبعث. كما أنّه صيغ بصيغة التّعجيب من إنكار هؤلاء، لأنّ الأدلّة المذكورة سلفا لم تبقِ لهم عذرا، فصار في إنكارهم محلّ عجب المتعجّب[1]، و المعنى: إن تعجب يا محمّد من تكذيبهم لك بعدما كنت عندهم الصّادق الأمين، فأعجب منه تكذيبهم بالبعث[2]، و قيل: إنّ الخطاب في الآية لغير معيّن، أي: إن تعجب يا من نظر في هذه الآيات و علم قدرة من هذه أفعاله، فازدد تعجّبا ممّن ينكر مع هذا قدرته على البعث، و هو أهون شيء عليه. و قيل ـ أيضا ـ: إن تجدّد منك التّعجّب لإنكارهم البعث، فاستمرّ عليه، فإنّ إنكارهم ذلك أشدّ عجبا.[3]

ثمّ إنّ وقوع الفعل "تعجب" في سياق الشّرط أشبه بوقوعه في سياق النّفي، فيكون لعموم المفاعيل في المقام الخطابي، و فائدته التّشويق لمعرفة المتعجَّب منه تهويلا له، و لذلك فالتّنكير في قوله: ﴿**فَعَجَبٌ**﴾ للتّنوع؛ لأنّ المقصود أنّ قولهم ذلك صالح للتّعجّب منه، و هو يفيد التّعظيم تبعا لما أفاده التّعليق الشّرطي من التّشويق.[4]

و الظّاهر أنّ الدّلالة الزّمنيّة التي يرشّحها سياق هذه الجملة الشّرطيّة الدّلالة على زمن الحال؛ لأنّ الفعل "تعجب" من الأفعال التي تعبّر عن حالات نفسيّة، و التّعبير بها يقتضي زمن الحال كون النّبي صلّى الله عليه وسلّم إنّما كان يصدر منه هذا العجب في حال كونه داعيا المشركين إلى الإيمان بالله، فهم يؤمنون بالخلق ابتداء كما توضّحه مقاطع سورة الرّعد، و لا يؤمنون بالبعث. ثمّ إن الشّرط قد لا يصلح للمستقبل؛ لأنّ العجب إنّما يقع في مقام الإنكار، فلا مزيّة لكون العجب سيحصل في المستقبل مع إنكار المشركين في المقام الذي يدعوهم فيه النّبي إلى الإيمان بالبعث.

و الجهة الزّمنيّة التي تحيل إليها هذه الجملة الشّرطيّة التي تناسب معاندة المشركين و استمرارهم في الغي مع وضوح الأدلّة التي جاء بها النّبي هي جهة الاستمرار.

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 89/13.

[2] . القرطبي، جامع البيان، 14/12.

[3] . الآلوسي، روح المعاني، 105/13.

[4] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 90/13.

و يتّضح ذلك من توظيف صيغة المصدر في سياق الجزاء نكرة لئلا ينحصر التّعبير بالجهة في وقت معيّن.

3 ـ 2 ـ الدّلالة على الحال في سياق "من" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة الحال: و له وجه واحد:

الوجه: منْ + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع +العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

اخترنا تحليل الآية الكريمة: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ۖ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا ﴿٩﴾﴾ [الجن:9]، و هي واردة في سياق الإخبار، إذ يخبر الله عزّ و جلّ بأنّ الجنّ كانوا يقعدون من السماء مقاعد لاستراق السّمع، أي: يسمعون ما أمرت به الملائكة من أمور القدر، فيلقون بها إلى الكهنة لتزيد فيها كذبا وفق ما يرونه يناسب معاش النّاس.[1] و يقصد بهذا الخبر الذي جرى على ألسنة الجن في حقيقة الأمر إخبار من لا خبر عنده من نوعهم بأنّهم قد تبيّنوا سبب شدّة حراسة السّماء.[2]

و الفاء التي فرعت ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ...﴾ تفريع على محذوف دلّ عليه فعل "كنّا"، و ترتّب الشّرط و جزاؤه عليه، و التّقدير: كنّا نقعد من السّماء مقاعد للسّمع فنستمع أشياء، فمن يستمع الآن لا يتمكّن من السّماع.[3]

و لعلّ أبرز ما قيل في الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة أنّها للزّمن المستقبل و إن كان ظرف "الآن" الذي يعبّر عن زمن الحال أصالة واردا في سياقها، فهو و إن كان كذلك، فقد استعير للاستقبال اتّساعا.[4] و قيل: إنّ المقصود السمع الآن على اعتبار أنّ قسمة الزّمن في الآية ما كان من إطلاق الاستماع لهم، و إلى ما صار إليه الحال من الحراسة، و أطلقوا الآن على الثّاني كلّه؛ لأنّهم أرادوا وقت قولهم فقط

---

[1] . البقاعي، نظم الدّرر، 477/20.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 227/29.

[3] . المصدر نفسه، 229/29.

[4] . انظر: البحر المحيط ، 349/8. و الدّر المصون، 490/10، و روح المعاني، 87/29.

أو أرادوه لأنّهم يعلمون ما بعده فيجوز أن يكون الحال فيه على غير ذلك.[1]و هذا قول أدقّ من الأوّل، غير أنّ هناك توجيها آخر هو أدقّ منهما؛ يقول الإمام ابن القيّم: "...الآن هنا هو الزّمن المتّصل أوّله بالحال مستمرّا في الاستقبال، فعبّر عنه بالآن اعتبارا بأوّله."[2]، و هذا يعني أنّ الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة الدّلالة على زمن الحال، و أنّ الجهة التي تحيل إليها جهة اللّاتمام أي: الاستمرار، و هذه الرّؤية أقرب إلى النّظر اللّغوي الحديث إذ تعبّر عن الزّمن و الجهة معا.

3 ـ 3 ـ الدّلالة على الحال في سياق "لو" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة الحال: و فيه وجه واحد:

الوجه: لو + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع +العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

لدراسة هذا الوجه نحاول الوقوف على دلالة قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ۝٦ ﴾ [التّكاثر:6/5]، و قد وردت هذه الآية في مقام الزّجر عن عدم التّدبّر في القرآن الكريم لعلّ المشركين يقلعون عن التّكاثر و عن لهوهم عن دعوة الحقّ و التّوحيد.[3]

و تترشّح الدّلالة الزّمنيّة لهذا التّركيب الشّرطي لزمن الحال؛ يقول الطّاهر ابن عاشور: "و جملة ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ تهويل و إزعاج؛ لأنّ حذف جواب لو يجعل النّفوس تذهب فيه كلّ مذهب ممكن، و المعنى: لو تعلمون علم اليقين لتبيّن لكم حال مفظع عظيم، و هي بيان لما في كلّا من الزّجر.

و المضارع في قوله: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ مراد به الحال، أي: لو علمتم الآن علم اليقين لعلمتم أمرا عظيما. و لفعل الشّرط أحوال كثيرة و اعتبارات، فقد يقع بلفظ الماضي و قد يقع بلفظ المضارع، و في كليهما قد يكون استعماله في أصل معناه،

---

[1] . البقاعي، نظم الدّرر، 477/20 و ما بعدها.

[2] . ابن القيّم، البدائع، 219/4.

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 521/30.

و قد يكون منزّلا منزلة غير معناه، و هو هنا مستعمل في معناه من الحال بدون تنزيل و لا تأويل.".[1]

النّمط الثّاني: اختلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على الحال: و له وجه واحد:

الوجه: لو + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا تحليل الآية الكريمة: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر:9]، و هي واردة في سياق الثّناء على الأنصار عندما وفد عليهم المهاجرون في المدينة المنوّرة.[2]

و "لو" وصليّة ، و هي التي تدلّ على مجرّد تعليق جوابها بشرط يفيد حالة لا يظنّ حصول الجواب عند حصولها، و التّقدير: و لو كان بهم خصاصة لآثروا على أنفسهم، فيعلم أنّ إيثارهم في الأحوال التي دونها بالأولى، و ذلك دون إفادة الامتناع.[3]

و هذا يعني أنّ الإيثار خلق حاصل منهم لا محالة، وهذا يوحي بزمن الحال المستمر.

3 ـ 4 ـ الدّلالة على الحال في سياق "لولا" الشّرطيّة: وردت على نمط واحد:

النّمط: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على الحال: و له وجه واحد:

الوجه: لولا + العبارة الشّرطيّة اسميّة عادية + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

سنحلّل في دراسة هذا الوجه قوله تعالى: ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُۢبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴿٤٩﴾﴾ [القلم:49]، و هو وارد في مقام استثقل فيه يونس عليه السّلام الكرامة بالرّسالة لما فيها من الأمور الشّديدة من معالجة الخلق، فامتحن فكان سببا لقبول ذلك،

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 522/30.

[2] . البقاعي، نظم الدّرر، 437/19.

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 94/29.

ثم كان سبب إسلام قومه إدناء العذاب منهم و غشيانه لهم، و يستفاد من هذا أنّ الله تعالى أراد تذكير النّبي صلّى الله عليه وسلّم إعلاءه و إعلاء أمّته عن سائر الأمم بما يحتاج إلى صبر على ما يستثقل من ضرّ أو أمر شديد، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ ﴿٤٨﴾﴾ [القلم:48]ٍ.[1]

و "إذ" ظرف زمان، و هو و جملته متعلّق باستقرار منصوب على الحال، أي: في حال وقت ندائه ربّه، فإنّه ما نادى ربّه إلا لإنقاذه من كربه الذي وقع فيه بسبب مغاضبته و ضجره من قومه، أي: لا يكن منك ما يلجئك إلى مثل ندائه.[2]

و قوله تعالى: ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ...﴾ استئناف بياني ناتج عن مضمون النّهي من قوله: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ ...﴾ لتضمّنه التّحذير من الوقوع في كرب من قبيل كرب يونس عليه السّلام ثم لا يدري كيف يكون حال انفراجه.[3]

و جملة﴿وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾ تؤدّي وظيفة الحال، و هي حال قيد في جواب الشّرط، و التّقدير: لولا أن تداركه نعمة من ربّه لنبذ بالعراء نبذا ذميما، و يفهم من ذلك أن يونس نبذ بالعراء نبذا غير مذموم.[4]و هذا معنى كون الحال قيد في جواب الشّرط.

و هذا التأويل ناتج من أنّ قوله: ﴿لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ﴾لا يستقيم أن يكون جوابا للشّرط؛ لأنّ لولا حرف امتناع لوجود، فلا يكون جوابا واقعا، فتعيّن اعتبار تقييد جملة الجواب بالحال، أي: انتفى ذمّه عند نبذه بالعراء.[5]

و يستفاد من ذلك أن تكون الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة الدّلالة على زمن الحال؛ لأنّ سياق الآية يوحي بأنّ الله عزّ وجلّ قد تدارك يونس عليه السّلام بالنّعمة

---

[1] . البقاعي، نظم الدّرر، 331/20.

[2] -محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 105/29.

[3] . المصدر نفسه، 105/29.

[4] . نفسه، 106/29.

[5] . نفسه، 106/29.

وقت ندائه، و يفهم هذا التّوجيه من الجملة الحالية ﴿وَهُوَمَذۡمُومٞ﴾ التي تفيد الثّبات على هذه الحال، و معلوم أنّها منتفية بمعنى الشّرط الوجودي.

3 ـ 5 ـ الدّلالة على الحال في سياق "إذا" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على الحال: و له وجه واحد:

الوجه: إذا +العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا أن نقف في تحليل هذا الوجه عند دلالة قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلۡأُنثَىٰ ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا وَهُوَ كَظِيمٞ ٥٨ ﴾ [النّحل:58]، و المعنى المحصّل منه: أنّه إذا رزق أحدهم بنتا ظلّ وجهه مسودّا، أي: مغموما بسبب ما بشّر به.[1]

و يجوز أن تكون الواو الواقعة قبل "إذا" حاليّة، و فعل "ظلّ" من أفعال الكون التي تدلّ على اتّصاف اسمها بحالة لازمة هي الخبر.[2] و جملة ﴿وَهُوَ كَظِيمٞ﴾حال من الضّمير في "ظلّ"، أو من "وجهه"، أو من الضّمير في "مسودّا".[3]

و ظاهر من هذا المعنى، و من التّحليل الإعرابي لهذه الجملة الشّرطيّة أنّها تترشّح للدّلالة على زمن الحال كونها جاءت مبيّنة لحالة من كانت هذه صفته عند البشارة بالأنثى. أمّا الجهة الزّمنيّة التي تحيل إليها، فهي جهة الاستمرار، وهو مستفاد من الفعل النّاسخ "ظلّ" الذي يدلّ على اتّصاف الاسم بالخبر نهارا، غير أنّه سيدخل في حيّز الانقطاع بعد انتهاء المدّة الزّمنيّة المخصوصة للاستمرار بهذا النّاسخ، إذ أنّه يوحي بحالة المبشّر بالأنثى لحظة البشارة و ما يليها من هذه المدّة الزّمنية المخصوصة لهذا النّاسخ.

---

[1] . القرطبي، جامع البيان، 340/12.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 183/14 و ما بعدها.

[3] ـ المصدر نفسه، 184/14.

النّمط الثّاني: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على الحال: و له وجه واحد:

الوجه: إذا + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة اسمية منسوخة

يمكننا أن نناقش دلالة قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا ﴿٧٢﴾ ﴾ [الفرقان:72]، و قد ورد في سياق تعداد صفات أهل الإيمان، و المعنى: أنّهم يمرّون في حال كرامة، أي: غير متلبّسين بالمشاركة في اللّغو فيه، فإنّ السّفهاء إذا مرّوا بأصحاب اللّغو أنسوا بهم و وقفوا عليهم و شاركوهم في لغوهم، فإذا فعلوا ذلك كانوا في غير حال كرامة.[1]

و الواو الواقعة قبل "إذا" واو الحال، و كراما حال، و أعيد الفعل "مرّوا" لبناء الحال عليه.[2]

و تترشّح الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة وفق المعنى و الوظيفة النّحويّة للدّلالة على زمن الحال، وعلى جهة الاستمرار و التّجدّد، ففي كلّ حال يمرّ فيه أهل المروءة على مجالس اللّغو تكون صفتهم إكرام أنفسهم عن أن يرتعوا إليها.

4. دلالة الجملة الشّرطيّة على المستقبل:

4 ـ 1 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على المستقبل في سياق "إن" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على المستقبل: و له وجهان:

الوجه الأوّل: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

اخترنا لدراسة هذا الوجه الآية الكريمة: ﴿ قُل لِّلۡمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤۡتِكُمُ ٱللَّهُ أَجۡرًا حَسَنٗاۖ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير ، 79/19.

[2] . المصدر نفسه، 79/19.

أَلِيمًا ﴿١٦﴾ ﴾ [الفتح: 16]، و قد نزلت فيمن تخلّف من الأعراب عن الحديبية، و كان جزاء ذلك أن حرموا من الخروج إلى خيبر مع جيوش المسلمين، و هي طمأنة لهم بأنّهم سينالون مغانم في غزوات أُخَر، و ليعلموا أنّ حرمانهم ذلك لم يخرجهم عن الإسلام، و إنّما هو لحكمة من حكم الشّريعة، و أنّهم سيدعون لقتال قوم كافرين أولي بأس شديد كما تدعى طوائف المسلمين، فذكر هذا الأمر في هذا المقام لإدخال المسرّة في نفوسهم بعد الحزن ليجبر انكسار خواطرهم جراء الحرمان، و هذه البشارة فرصة لهم لاستدراك ما جنوه من التّخلّف عن الحديبيّة.[1]

و قد كرّر وصف ﴿مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ﴾ في المقطع لكي يظهر أنّ هذه المقالة إنّما قصد بها الذين نزل فيهم قوله: ﴿ سَيَقُولُ لَكَ ٱلۡمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ شَغَلَتۡنَآ أَمۡوَٰلُنَا ...﴿١١﴾ ﴾ [الفتح: 11] ، فلا يتوهّم أنّ المقصود بالمخلّفين كلّ من وقع منهم فعل التّخلّف.[2]

واختلف في هؤلاء المقصودين بالقتال في الآية؛ فقيل: بنو حنيفة الذين دعا أبو بكر رضي الله عنه إلى قتالهم، و قيل: فارس الذين دعا عمر رضي الله عنه إلى قتالهم، و قيل: لم تأت هذه الآية بعد، و هو قول أبي هريرة رضي الله عنه.[3]

و الجملة الشّرطيّة التي تضمّنتها الآية الكريمة دلّت على الزّمن المستقبل، و ذلك بدليل القرينة اللّفظية الواقعة قبلها "السّين" في أوّل الفعل المضارع، إذ يستفاد منها أنّ هؤلاء الأعراب كانوا لا زالوا لم يدعون إلى القتال وقت نزول الآية لأنّها دليل استقبال، و يترتّب عن ذلك أنّ المعنى: فإن أطعتم حين تدعون و امتثلتم لأمر الله أثابكم أجرا عظيما، و إن تولّيتم كما حصل منكم يوم الحديبية عذّبكم عذابا أليما.

أمّا عن الجهة الزّمنيّة التي تحيل إليها، فهي جهة اللّاتمام باعتبار زمن نزول الآية، لأنّ الدّعوة إلى القتال لم تحصل بعد، و لأنّ الامتثال مترتّب على الدّعوة إليه.

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 171/26.

[2] . المصدر نفسه، 172/26.

[3] . البغوي، معالم التّنزيل، 303/7.

الوجه الثّاني: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

نحاول تحلّيل قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ۗ وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ ﴾ [آل عمران: 144] لمعرفة دلالة هذا الوجه، و هو وارد في مقام الإنكار على من حصل له ضعف بعد أن انهزم المسلمون في معركة أحد و قتل منهم من قتل و نادى الشيطان: ألا إنّ محمّدا قد قتل، و رجع ابن قميئة إلى المشركين فقال لهم: قتلت محمّدا، و إنّما كان قد ضربه فشجّه في رأسه، فوقع ذلك في قلوب كثير من النّاس و اعتقدوا أنّ رسول الله قد قتل و جوّزوا عليه ذلك.[1]

و التّعليق في هذه الجملة الشّرطيّة تعليق سببي، و الهمزة للإنكار، و المعنى: لا ينبغي أن تجعلوا خلو الرّسل من قبله سببا لانقلابكم على أعقابكم بعد موته أو قتله، بل اجعلوه سببا للتّمسّك بدينه كما هو حال سائر الأنبياء عليهم السّلام، و إيراد الموت بـ "إن" الشّرطيّة التي تفيد الفرض و الاحتمال مع العلم بأنّه أمر مقطوع به لا محالة لتنزيل المخاطبين منزلة المتردّدين فيه لاستعظامهم إيّاه.[2]

و الدّلالة الزّمنيّة التي يرشّحها سياق الآية هي الزّمن المستقبل و جهة اللّاتمام؛ لأنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم لم يمت زمن نزول الآية.

النّمط الثّاني: اختلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على المستقبل:

و له وجه واحد:

الوجه: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها أمر

لدراسة هذا الوجه سنحلل الآية الكريمة: ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا ۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الرّحمن:33].

---

[1] . ابن كثير أبو الفدا إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمّد السّلامة، ط2: دار طيبة للنّشر و التّوزيع، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1999م، 128/2.

[2] . الآلوسي، روح المعاني، 74/4.

يقول محمّد الطّاهر بن عاشور: "هذا مقول قول محذوف يدلّ عليه سياق الكلام السّابق و اللّاحق، و ليس خطابا للجنّ و الإنس في الحياة الدّنيا... أي: فيقول لكم يا معشر الجن و الإنس..."[1]، و على ذلك فالجملة الشّرطيّة حكاية لقول الله سبحانه و تعالى يوم القيامة، و هي في مقام التّهديد و التّعجيز؛ لأنّ يوم القيامة يمنعهم من الهروب من قدرة الله سبحانه و تعالى و قوّته بأمور منها إحداق أهل السّموات السّبع صفا بعد صف، و سرادق النّار محيط بهم، و لا منفذ إلّا على الصّراط.[2]

و جملة ﴿لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ﴾بيان لذلك التّعجيز الذي في الجملة قبله، فالسّلطان هو القدرة، و المعنى: لا تنفذون إلا بقدرة عظيمة تفوق قدرة الله الذي حشركم، و أنّى لكم هاته القوة؟!

و يستفاد من ذلك أنّ الدّلالة الزّمنيّة لهذا التّركيب هي الزّمن المستقبل بناء على السّياق و مقام الخطاب، و تحيل إلى جهة اللّاتمام، و ذلك لأنّ غاية الخطاب الإعجاز على جهة الاستمرار في المستقبل، أي: متى كانت لكم القدرة على النّفاذ من أقطار السّموات و الأرض لوقت من الأوقات فافعلوا.

النّمط الثّالث: الائتلاف في الاسميّة و الدّلالة على المستقبل:

و له وجهان:

الوجه لأوّل:إنْ + العبارة الشّرطيّة اسميّة منسوخة+ العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

سنناقش قوله تعالى: ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ٢٤ رَّبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمۡۚ إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلۡأَوَّٰبِينَ غَفُورٗا ٢٥﴾ [الإسراء:25/24] لبيان دلالة هذا الوجه.

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 258/28.

[2] . البقاعي برهان الدين، نظم الدّرر، 171/19.

وردت هذه الجملة الشّرطيّة تذييلا لآية الأمر بالإحسان إلى الوالدين، و ما يقتضيه الأمر من اختلاف أحوال المأمورين بهذا الأمر قبل وروده بين موافق لمقتضاه و مفرّط فيه، و من اختلاف أحوالهم بعد وروده من محافظ على الامتثال و مقصّر عن قصد أو عن بادرة غفلة.[1]و المعنى: أنّ الله سبحانه أعلم بما في النّفوس من قصد البر إليهما و انعقاد ما يجب من التّوقير لهما، و هذا مقام تهديد لمن يضمر كراهة أو استثقالا لوالديه.[2]

و تترشّح الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة للزّمن المستقبل، و ذلك من ناحيتين:

الأولى: أنّها واردة في مقام الوعد و الوعيد، و هذا المقام يقتضي الاستقبال، لأنّه لا يتناسب مع الزّمن الماضي أو زمن التّكلّم. يقول الطّاهر ابن عاشور: "فوعد الولد بالمغفرة له إن هو أدّى ما أمره الله به لوالديه وافيا كاملا، و هو ما يشمله الصّلاح في قوله: ﴿إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ﴾ ، أي: ممتثلين لما أمرتم به..."[3]، و يقول محمود شكري الآلوسي(ت:1924م): "... و الظّاهر أنّه وعد لمن أضمر البرّ، و وعيد لغيره، لكن غلب ذلك الجانب ـ أي: الوعد بالبرّ ـ لأنّ الكلام بالأصالة فيه ﴿إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ﴾.".[4]

الثّانية: أنّ المعنى يدلّ على الزّمن المستقبل و جهة اللّاتمام، و ذلك لأنّ المغفرة تحصل للأوّابين الرّاجعين إلى الله عزّ وجلّ يوم القيامة، و هذا يؤدّي بنا إلى الحكم بأنّ الفعل الناسخ "كان" قرينة لفظية تدل على الاستمرار في الزّمن المستقبل في سياق هذه الجملة الشّرطيّة.

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 74/15.

[2] . الآلوسي، روح المعاني، 61/15.

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 75/15.

[4] . الآلوسي، روح المعاني، 62/15.

الوجه الثّاني:إنْ + العبارة الشّرطيّة اسميّة منسوخة + العبارة الجزائيّة اسمية عادية

اخترنا قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الملك: 30] لتحليل الدّلالة الزّمنية لهذا الوجه.

و الخطاب موجّه إلى المشركين، و فيه إيماء و تعريض بما يترقّبهم من عذاب بالقحط و الجفاف، فإنّ مكّة قليلة الماء و لم يكن بها عيون و لا آبار قبل زمزم.[1]

و معنى الغور: الماء الذي ذهب في الأرض فلا تدركه الدّلاء.[2]

و الاستفهام في جواب الشّرط استفهام إنكاري، أي: لا يأتيكم أحد بماء غير الله، فاكتفى عن ذكره لظهوره من سياق الكلام.[3]

و تترشّح الدّلالة الزّمنيّة لهذا التّركيب للزّمن المستقبل؛ لأنّ الخطاب بهذه الآية الكريمة كان قبل حلول القحط بالمشركين، و ذلك ما يفهم من تأويلات المفسّرين؛ يقول الطّاهر ابن عاشور: "و قد أصيبوا ـ أي: المشركون ـ بقحط شديد بعد خروج النّبي صلّى الله عليه و سلّم إلى المدينة، ... و من المعلوم أنّ انحباس المطر يتبعه غور في مياه الآبار؛ لأنّ استمدادها من الماء النّازل على الأرض."[4].

أمّا عن الجهة الزّمنيّة التي يرشحها سياق الآية، فهي جهة التّمام؛ لأنّ هذا القحط و الجفاف اللّذين لم يكونا قد حلّا بعدُ بالمشركين زمن نزول الآية، و استمرّ الأمر إلى أن تحقّق بعد خروج النّبي من المدينة ثمّ انقضى و تم؛ لأنّ القحط و الجفاف قد زالا بعد حدوثهما و لم يدوما، و إنّما "أردف الوعيد السّابق بهما تنبيها بالأدنى على الأعلى، و أنّكم ـ الخطاب للمشركين ـ إذا لم تعبدوه عزّ و جلّ للحياة الباقية فاعبدوه للفانية."[5].

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 55/29.

[2] . الآلوسي، روح المعاني، 22/29.

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 56/29.

[4] ـ المصدر نفسه، 56/29.

[5] . الآلوسي، روح المعاني، 22/29.

النّمط الرّابع: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على المستقبل:

و له وجهان:

الوجه الأوّل: إنْ + العبارة الشرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

يمكننا أن نحلل الآية الكريمة: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾﴾ [الممتحنة:2] لتحديد دلالة هذا الوجه.

لقد نزلت هذه الآية في مقام التّحذير من موالاة المشركين و الإسرار إليهم بالمودّة[1]، و المعنى: إن يظفروا بكم و يتمكّنوا منكم يبسطوا أيديهم بالضّرب و ألسنتهم بالشّتم.[2]

و قد أدّت هذه الجملة الشّرطيّة وظيفة التّعليل، فقد يظنّ أنّ في تطلّب مودّة العدو فائدة، و أنّ موالاتهم من الدّهاء و الحزم رجاء نفعهم إن دالت لهم الدّولة، فسيقت الآية بيانا لخطأ ذلك الظّن.[3]

و للمفسّرين تأويلات كثيرة لورود صيغة الماضي بعد صيغة المضارع في جواب الشّرط؛ يقول الزّمخشري: "... فإن قلت: كيف أورد جواب الشّرط مضارعا مثله . أي: فعل الشّرط . ، ثمّ قال: ﴿وَوَدُّوا﴾ بلفظ الماضي؟ قلت: الماضي و إن كان يجري في باب الشّرط مجرى المضارع في علم الإعراب، فإنّ فيه نكتة، كأنه قيل: و ودّوا قبل كلّ شيء كفركم و ارتدادكم..."[4]، وقد اعترض أبو حيّان على هذا التّأويل، فقال معلّقا: "... و كأنّ الزّمخشري فهم من قوله: ﴿وَوَدُّوا﴾ أنّه معطوف على جواب الشّرط، فجعل ذلك سؤالا و جوابا. و الذي يظهر أنّ قوله: ﴿وَوَدُّوا﴾ ليس معطوفا على جواب الشّرط؛ لأنّ ودادتهم و كفرهم ليست مترتّبة على الظّفر بهم و التّسلّط عليهم، بل هم وادّون كفرهم على كلّ حال، سواء أظفروا بهم أم لم يظفروا بهم، و إنّما هو معطوف

---

[1] . ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 85/8.

[2] . القرطبي، جامع البيان، 20/ 401 و ما بعدها.

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 139/28.

[4] . الزّمخشري، الكشّاف، 90/6.

على جملة الشّرط و الجزاء، أخبر الله تعالى بخبرين أحدهما اتّضاح عداوتهم و البسط إليهم ما ذكر على تقدير الظّفر بهم، و الآخر ودادتهم كفرهم لا على تقدير الظّفر بهم."[1]، و هناك من أخرجها من باب العطف مطلقا سواء على الجزاء وحده أو على الشّرط و الجزاء معا؛ يقول الطاهر ابن عاشور: "و جملة ﴿وَوَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ﴾ حال من ضمير يكونوا، و الواو واو الحال، أي: و ودّوا من الآن أن تكفروا، فكيف لو يأسرونكم أهمّ شيء عندهم حينئذ أن يردوكم كفارا، فجملة الحال دليل على معطوف مقدّر على جواب الشّرط، كأنّه قيل: إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداء... و يردوكم كفّارا، و ليست جملة ﴿وَوَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ﴾ معطوفة على جملة الجواب، لأنّ محبّتهم أن يكفر المسلمون محبة غير مقيّدة بالشّرط، و لذلك وقع الفعل "ودّوا" ماضيا و لم يقع مضارعا مثل الأفعال الثّلاثة قبله "يثقفوكم" و "يكونوا" و "يبسطوا" ليعلم أنّه ليس معطوفا على جواب الشّرط."[2].

و لمّا كان السّياق العام المفهوم من هذه التّأويلات و من معاني الآيات اللّاحقة لهذه الآية هو نهي المؤمنين عن اتّخاذ الكفّار أولياء و ذكر ما به الولاية من إلقاء المودّة إليهم و التّذكير بما صنع الكفّار أوّلا من إخراج الرّسول صلّى الله عليه و سلّم و المؤمنين؛ علم أنّ الكفّار لم يتمكّنوا من إخراج المسلمين زمن نزول الآية، لأنّ الشّرط يتضمّن احتمال وقوع هذا التّمكّن، فدلّ ذلك على أنّ الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة هي الاستقبال، و أنّ الجهة التي تحيل إليها هي جهة اللّاتمام، و ذلك يعني أنّهم إن تمكّنوا منكم في وقت من الأوقات أظهروا لكم العداوة و بسطوا أيديهم بالقتل و ألسنتهم بالسّوء.

الوجه الثّاني: إنْ + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

اختارنا أن نناقش في دراسة هذا الوجه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡهَا فَإِنۡ عُدۡنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ١٠٧﴾ [المؤمنون:107]، و قد ورد في مقطع يدلّ سياقه على صفة الكفّار

[1] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 252/8 و ما بعدها.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 140/28.

المكذّبين بالنّفخ في الصّور و إقامة الله عزّ و علا موازين العدل، فيقول الله تعالى: ألم تكن آياتي تتلى عليكم توبيخا و تعنيفا و تذكيرا بما به استحقّوا ما ابتُلوا به من العذاب ألم تكن آياتي تتلى عليكم في الدّنيا فكنتم بها تكذّبون، فيقولون: ربّنا أخرجنا منها فإن عدنا إلى ما لا يرضيك عنّا فإنّا ظالمون، فيجيبهم الله سبحانه: ﴿ ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [المؤمنون:108].[1]

فواضح من سياق هذا المقطع الذي وردت ضمنه هذه الجملة الشّرطيّة أنّ الدّلالة الزّمنيّة التي تترشّح منه هي الدّلالة على الزّمن المستقبل لأنّ الجزاء لا يكون إلا يوم القيامة، و أنّ الجهة الزّمنيّة التي يحيل إليها هي جهة التّمام بدليل قوله عزّ و علا: ﴿ ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾ الذي يدلّ على أنّ الخروج المطلوب غير محتمل و لا متحقّق.

الوجه الثّالث: إنْ + العبارة الشّرطيّة اسميّة منسوخة + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

سنحاول تحليل الآية الكريمة: ﴿ وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ وَإِن كَانَ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٍ أَتَيۡنَا بِهَاۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الأنبياء:47] لبيان دلالة هذا الوجه، و قد تضمّنت وصفا ليوم القيامة الذي يضع الله سبحانه فيه الموازين القسط فتوزن أعمال الخلائق و لا تظلم نفس شيئا و لو كان مثقال حبّة من خردل.

و جملة ﴿وَإِن كَانَ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ ...﴾ في موضع الحال، و "إن" وصليّة دالّة على أنّ مضمون ما بعدها من شأنه أن يُتوهّم تخلّف الحكم عنه، فإذا نصّ على شمول الحكم إيّاه، عُلِم أنّ شموله لما عداه بطريق الأولى.[2]

و تترشّح الدّلالة الزّمنيّة لهذا التّركيب للزّمن المستقبل لورودها في سياق مستقبلي هو سياق الجزاء يوم القيامة.

[1] . القرطبي، جامع البيان، 92/15 و ما بعدها.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 85/17.

الوجه الخامس: إنْ + العبارة الشّرطيّة اسميّة منسوخة + العبارة الجزائيّة فعلها أمر

اخترنا أن نحلّل في دراسة هذا الوجه قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ ﴿٣٩﴾ ﴾ [المرسلات:39]، و قد ورد بما يتّفق مع السّياق العام لسورة المرسلات، و هي من السّور التي أنزلها الله تعالى لإثبات اليوم الآخر بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ ﴿٧﴾ ﴾ [المرسلات:7] الواقع في سياق جواب القسم الذي افتتحت به.

و في تسمية يوم القيامة في هذه السّورة بيوم الفصل ما يدلّ على الفصل بين الخلائق، فيتبيّن المحقّ من المبطل.[1] و ظاهر الخطاب أنّه موجّه للمشركين الذين كذّبوا النّبي صلّى الله عليه وسلّم﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾، و عطف كلمة الأوّلين على ضمير المخاطبين ليكون حكم الأوّلين ممّن كذّبوا الأنبياء كحكم المشركين في هذا اليوم العظيم.

و الأمر في عبارة الجزاء للتّعجيز، و الشّرط للتّوبيخ و التّذكير بسوء صنيعهم في الدّنيا و التّسجيل عليهم بالعجز عن الكيد يومئذ حيث مُكّنوا من البحث عما عسى أن يكون لهم من الكيد، فإذا لم يستطيعوا بعد ذلك فقد سجّل عليهم العجز.[2]

و يترتّب على هذه المعاني التي يوحي بها السّياق العام للسّورة و مقام الخطاب أن تكون الدّلالة الزّمنيّة لهذا التّركيب الشّرطي الدّلالة على الزّمن المستقبل.

4 ـ 2 ـ الدّلالة على الزّمن المستقبل في سياق "من" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على المستقبل:

و له وجهان:

---

[1] . القرطبي، جامع البيان، 515/21.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 442/29.

الوجه الأوّل: منْ + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

اخترنا تحليل الآيتين الكريمتين: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨ ﴾ [الزّلزلة:8/7] لبيان الدّلالة الزّمنية لهذا الوجه، و هما آيتان واردتان و بقية آيات سورة الزّلزلة في سياق عام هو الإخبار عن الجزاء الأوفى يوم البعث؛ يقول محمّد الأمين الشنقيطي (ت:1974م) أثناء تعليله سبب ورود صيغة الفعل "يعمل" مضارعا دون صيغة الماضي: "و المقام في هذا السّياق ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا۟ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٦ ﴾، و هو يوم البعث، و ليس هناك مجال للعمل، و كان مقتضى السّياق أن يقال: فمن عمل مثقال ذرّة خيرا يره. و لكنّ الصّيغة هنا صيغة مضارع، و المقام ليس مقام عمل، و لكن في السّياق ما يدلّ على أنّ المراد ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ أي: من الصّنفين ما كان من ذلك، لقوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا۟ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٦ ﴾ فهم إنّما يرون في ذلك اليوم أعمالهم التي عملوها من قبل، فتكون صيغة المضارع هنا من باب الالتفات حيث كان السّياق أوّلا من أوّل في معرض الإخبار عن المستقبل، إذا زلزلت الأرض زلزالها و أخرجت الأرض أثقالها، و إذا قال الإنسان مالها، في ذلك اليوم الآتي تحدّث أخبارها، و في ذلك اليوم يصدر النّاس أشتاتا ليروا أعمالهم...".[1]

و على ذلك، فالدّلالة الزّمنيّة التي يرشّحها السّياق العام للسّورة، و سياق الآيتين موضوع التّحليل هو الزّمن المستقبل لورودها في سياق مستقبلي هو يوم البعث.

الوجه الثّاني: منْ + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

لدراسة هذا الوجه سنحلّل قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ

[1] . الشّنقيطي محمّد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ط2: المؤسّسة السّعوديّة، 1979م، 433/9 و ما بعدها.

﴿ ٱلْغُرُورِ ﴿١٨٥﴾ ﴾ [آل عمران:185]، و قد و ردت هذه الآية الكريمة في سياق أخروي؛ إذ يجازى فيه كلّ إنسان بما قدّم إن خيرا فخير، و إن شرا فشر.

و تترشّح دلالتها الزّمنيّة ـ بأدنى تأمّل ـ إلى الزّمن المستقبل، "وقد ورد الفعل زحزح تشبيها على أنّ الإنسان حينما كان في الدّنيا كأنّه كان في النّار و ما ذاك إلا لكثرة آفاتها و شدّة بليّاتها."[1].

أمّا الجهة الزّمنيّة التي يرشّحها هذا السّياق، فهي جهة اللّاتمام؛ لأنّ من فاز يوم القيامة بالجنّة و نعيمها، فقد خلّد فيها، و استمرت له حياتها.

النّمط الثّاني: اختلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على المستقبل:
و له وجهان:

الوجه الأوّل: منْ + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لمناقشة الدّلالة الزّمنيّة لهذا الوجه الآية الكريمة: ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٦﴾ ﴾ [الأنعام:16/15]، و قد تضمّنت معنى الآية التي سبق تحليلها، أي: الحديث عن البعث و الجزاء بقرينة قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾، و القرينة اللّفظيّة ﴿يَوْمَئِذٍ﴾.

و قد أدّت الجملة الشّرطيّة في هذا السّياق وظيفة الصّفة للفظة "عذاب"، و معنى وصف العذاب بمضمون جملة الشّرط و الجزاء أنّ من وفّقه الله لتجنّب أسبابه فقد قدّر له الله الرّحمة و يسّر له أسبابها.[2]

و على ذلك؛ فالدّلالة الزّمنيّة التي يرشّحها سياق الآيتين الدّلالة على الزّمن المستقبل، و الجهة الزّمنيّة التي تحيل إليها هي جهة اللّاتمام التي تناسب استمرار الرّحمة و دوامها و الخلود في الجنّة، و ذلك مستفاد ـ بالإضافة إلى السّياق الأخروي ـ

[1] . فخر الدّين الرّازي، التّفسير الكبير، 126/9.
[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 161/7.

من وظيفة الصّفة التي تؤدّيها الجملة الشّرطيّة و التي توحي بلزوم الصّفة لموصوفها، أي: لزوم صرف العذاب عمّن رحمه الله تعالى يوم القيامة.

الوجه الثّاني: منْ + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

نحاول لدراسة هذا الوجه تحليل قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٤٠﴾ ﴾ [غافر:40]، و قد وردت مقالا لمؤمن آل فرعون الذي وعظ قومه باتّباع سبيل الرّشاد الذي دعا إليه موسى عليه السّلام، و بالإيمان بالآخرة و عمل الصّالحات.

و المعنى المترتّب من هذه الجملة الشّرطيّة أنّ من عمل سيئة فلا يجزى إلا مثلها، و المماثلة في الوصف الذي دلّ عليه اسم السّيئة، أي: لا يجزى عن عمل السّوء بجزاء الخير، فلا يطمع من عمل السّيئات أن يجزى عليها بجزاء الخير.[1]

و الجزاء لا يكون إلا في دار الجزاء، و هي الدّارة الآخرة، و على هذا المعنى فالدّلالة الزّمنيّة التي تستفاد من السّياق هي الدّلالة على الزّمن المستقبل، و الجهة الزّمنيّة هي جهة اللّاتمام؛ لأنّ من جازاه الله تعالى بشيء مما استحقّ أن يجازى به بما قدّم في الدّنيا، فقد استمرّ له هذا الجزاء خيرا أو شرّا.

النّمط الرّابع: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على المستقبل: و له وجهان:

الوجه الأوّل:منْ + العبارة الشرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

اخترنا أن نحلّل في دراسة هذا الوجه الآية الكريمة: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾ ﴾ [طه:74]، و هي واردة في مقام توبة سحرة فرعون بعد

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 24/ 150.

أن ظهر لهم الحق، و قيل: إنّها من جملة ما حكاه الله سبحانه و تعالى من قول السّحرة، و قيل: إنّها ابتداء كلام، و الضّمير في ﴿إِنَّهُۥ﴾ضمير الشّأن.[1]

و المعنى: الأمر و الشّأن من يأت ربّه يوم القيامة مجرما، أي: مرتكبا الجريمة في الدّنيا حتى مات على ذلك كالكافر عياذا بالله فإنّ له عند الله جهنم لا يموت فيها فيستريح، و لا يحيا حياة مريحة.[2]

و اللّام في قوله: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾ الواقعة في سياق الجواب لام الاستحقاق، أي: صائر إليها لا محالة، و يكون عذابه متجدّدا فيها.[3]

و على هذه المعاني؛ فالدّلالة الزّمنيّة التي تستفاد من هذه المعاني هي الدّلالة على الزّمن المستقبل لأنّها واقعة في سياق الجزاء في الآخرة، يقول الدكتور عبد الكريم بكري: "و هذا الفعل ﴿يَأْتِ﴾المسبوق بمن الشّرطيّة جاء دالا على المستقبل البعيد زمن الدّار الآخرة."[4]، أمّا عن الجهة الزّمنيّة التي تحيل إليها، فهي جهة اللّاتمام التي تتناسب مع الاستمرار في المستقبل و الخلود في الآخرة.

الوجه الثّاني: منْ + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

لدراسة هذا الوجه سنقف عند معنى الآية: ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ ۖ فَمَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الإسراء:71]، و هي واردة في سياق الإخبار عن يوم القيامة بدليل قوله: ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ

[1] . الشّوكاني محمّد بن علي، فتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية و الدّراية من علم التّفسير، (د ، ط): وزارة الشؤون الإسلاميّة و الأوقاف، المملكة العربيّة السّعوديّة، 2010م، 377/3.

[2] . الشنقيطي، أضواء البيان، 488/4.

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 268/16.

[4] . عبد الكريم بكري، الزّمن في القرآن الكريم، 267.

﴿ بِإِمَٰمِهِمۡۖ ﴾، و المعنى: أنّ من أوتي كتابه بيمينه ممن دعوا فأولئك يقرأون كتابهم الذي أوتوه و لا ينقص من أجورهم قدر فتيل.[1]

و قد جيء باسم الإشارة للدّلالة على أنّ المشار إليه يستحقّ ما سيذكر بعد اسم الإشارة من أجل ما ذكر قبل اسم الإشارة، و تقديم المسند إليه على المسند الفعلي في عبارة الجواب لإفادة الحصر.[2]

و تترشّح الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة للزّمن المستقبل كما هو مستفاد من تلك المعاني المذكورة، و ممّا علم من أنّ المراد باليوم في الآية يوم القيامة الذي يجزى فيه أهل الإيمان الجزاء الأوفى، و ذلك ظاهر من كلام المفسّرين؛ يقول أبو حيّان: "... و في قوله: ﴿أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ و قراءتهم كتبهم هو على سبيل التّلذّذ بالاطلاع على ما تضمّنتها من البشارة، و إلا فقد علم من حيث إيتاؤهم إيّاها باليمين أنّهم من أهل السّعادة."[3]

و الجهة الزّمنيّة التي يرشّحها سياق هذه الجملة الشّرطيّة هي جهة اللّاتمام أي الاستمرار في المستقبل لتناسبها مع دوام النّعيم في الآخرة لأهل السّعادة.

النّمط الخامس: الائتلاف في الاسميّة و الدّلالة على المستقبل: و له وجه واحد:

الوجه : منْ + العبارة الشّرطيّة اسميّة منسوخة + العبارة الجزائيّة اسميّة عادية

لبيان دلالة هذا الوجه نحاول أن نقف عند معنى الآية الكريمة: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ٧٢ ﴾ [الإسراء:72]، و هي واقعة في النّظم بعد الآية التي سبق تحليلها في الوجه الثّاني من النّمط السّابق، و المعنى المحصّل أنّ من كان من المدعوّين في هذه الدّنيا أعمى، أي: فاقد البصيرة، و هو الذي يعطى كتابه بشماله

[1] . القنّوجي صدّيق بن حسن، فتح البيان، 429/7.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 151/24.

[3] . أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 60/6.

بدلالة حال ما سبق من الفريق المقابل له، فهو في الآخرة التي لم تُرَ و لم تُعايَن أعمى بل أضل، و يحتمل أن يراد بالعمى في هذا السّياق عمى البصر و البصيرة.[1]

و يستفاد من ذلك أنّ الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة هي الدّلالة على الزّمن المستقبل لورودها في سياق الجزاء في الآخرة، و الجهة التي تحيل إليها هي جهة اللّاتمام، أي: الاستمرار في الزّمن المستقبل الذي يتناسب و خلود أهل النّار.

4 ـ 3 ـ الدّلالة على المستقبل في سياق "ما" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على المستقبل:
و له وجه واحد:

الوجه: ما + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

لدراسة هذا الوجه اخترنا تحليل قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴿٢٠﴾﴾ [المزمّل:20]، و هي تعني: أنّ جميع ما تقدّمونه بين أيديكم فهو خير لكم حاصل، و هو خير ممّا أبقيتموه لأنفسكم في الدّنيا.[2] أو أخّرتموه إلى الوصية عند الموت.[3]

و "ما" شرطيّة في محل نصب مفعول مقدّم لـ "تقدّموا"، و "تقدّموا" فل الشّرط، و "لأنفسكم" جار و مجرور متعلّقان بـ "تقدّموا"، و "من خير" حال، و "تجدوه" جواب الشّرط، و "عند الله" ظرف لـ "تجدوه"، و "هو" ضمير فصل أو تأكيد للضّمير، و "خيرا" مفعول ثان لـ "تجدوه" و "أعظم" عطف على "خيرا" و "أجرا" تمييز.[4]

و تترشّح الدّلالة الزّمنيّة لهذا التّركيب الشّرطي للزّمن المستقبل، لأنّ كلّ نفقة ينفقها الإنسان في الدّنيا يجدها عند الله، و هو يجزيه أجرها و ثوابها، و لا يكون الجزاء إلا

---

[1] . القنّوجي صدّيق بن حسن، فتح البيان، 429/7.

[2] . ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 8/ 260.

[3] . البيضاوي، أنوار التّنزيل، 258/5.

[4] . محي الدّين الدّرويش، إعراب القرآن الكريم و بيانه، ط3: دار الإرشاد للشؤون الجامعيّة، حمص . سوريا، 1992م، 280/10.

مترتّبا عن العمل، و لا يكون ذلك إلا يوم القيامة، ثمّ إنّ هذه الجملة تتضمّن وعدا من الله عزّ و جلّ لعباده بنيل أجر نفقاتهم و أعظم به وعدا و أعظم به موعودا، و الوعد يتناسب مع الزّمن المستقبل. و الجهة الزّمنيّة التي يحيل إليها هي اللّاتمام لمناسبتها لاستمرار الجزاء في الآخرة.

4 ـ 4 ـ الدّلالة على المستقبل في سياق "لو" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على المستقبل:
و له وجه واحد:

الوجه: لو + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لمناقشة هذا الوجه قوله تعالى: ﴿بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنعام:28].

استهلّ الله سبحانه و تعالى هذه الآية الكريمة بالإضراب عمّا يؤذن به تمنّع الكفّار من الوعد بتصديق الآيات و الإيمان بها، أي: ليس ذلك عن عزم صحيح ناشئا عن رغبة في الإيمان و شوق في تحصيله و الاتّصاف به، بل لأنّه بدا و ظهر لهم في و قوفهم ذلك ما كانوا يخفونه في الدّنيا من ثالثة الأثافي و الدّاهية الدّهياء، فلشدّة هول ذلك و مزيد ضجرهم منه قالوا ما قالوا، و المراد من الموصول "ما" النّار على ما يقتضيه السّياق و من إخفائها ستر أمرها، و ذلك بإنكار تحقّقها و عدم الإيمان بثبوتها أصلا، فكأنّه قيل: بل بدا لهم ما كانوا يكذّبون به في الدّنيا و ينكرون تحقّقه.[1]

و لو ردّوا من ذلك الموقف الأخروي إلى الدّنيا لعادوا لما نهوا عنه من الكفر و التّكذيب أو من الأعم من ذلك، و يدخل فيه ما ذكر دخولا أوّليا، و لا يخفى حسنه، و وجه اللّزوم في هذه الجملة الشّرطيّة سبق قضاء الله تعالى عليهم بذلك التّابع لخبث طينتهم و نجاسة جبلّتهم و سوء استعدادهم.[2]

[1] . الآلوسي، روح المعاني، 129/7.
[2] . المصدر نفسه، 130/7.

و يبدو من هذا السّياق أنّ الدّلالة الزّمنيّة التي تستفاد من هذه الجملة الشّرطيّة هي الدّلالة على الزّمن المستقبل.

النّمط الثّاني: الائتلاف في الاسميّة و الدّلالة على المستقبل: و له وجه واحد:

الوجه: لو + العبارة الشرطيّة اسميّة منسوخة + العبارة الجزائيّة اسميّة منسوخة

سنقف في بيان دلالة هذا الوجه عند قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [الزمر:58/57]، و هو يعني: لئلا تتحسّر نفس على ما فرّطت في جنب الله أو تقول لو أنّ الله هداني لكنت ممن اتّقوه في الدّنيا فأفوز في الآخرة، و إنّما صدر منهم هذا القول لقصد الاعتذار و التّنصّل فتعيد أذهانهم ما اعتادوا الاعتذار به للنّبي صلّى الله عليه و سلّم حين كان يدعوهم إلى الإسلام في الدّنيا، و لم يكونوا قاصدين بذلك إلا إفحامه.[1]

و لعلّ السّياق واضح الدّلالة على الزّمن المستقبل، لأنّ التّحسّر و النّدامة لا يكونان من أهل الكفر إلا في الآخرة، طالما أنّهم عاندوا النّبي في الدّنيا، ثمّ إنّ المعنى: لو أنّ الله هداني في الدّنيا لكنت في الآخرة من المتّقين، و يؤيّد هذا التّوجيه ما جاء في الآية اللّاحقة ﴿حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ﴾ الذي يعتبر قرينة قويّة الدّلالة على أنّ صدور هذا القول من أهل الكفر سيكون يوم القيامة.

النّمط الثّالث: اختلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة المستقبل: و له وجه واحد:

الوجه: لو + العبارة الشّرطيّة فعلها مضارع + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لهذا الوجه الآية الكريمة: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنعام:27]، و هي آية واردة في سياق عذاب أهل النّار، و قد

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 47/24.

سبق تحليل الآية اللّاحقة لها في الوجه الذي تأتلف فيه صيغتا الماضي في الجملة الشّرطيّة، و هي قوله: ﴿بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنعام:28].، و هما واردتان في مقطع واحد، و لهما الدّلالة الزّمنيّة نفسها.

النّمط الرّابع: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على المستقبل: و له وجه واحد:

الوجه: لو +العبارة الشّرطيّة اسميّة منسوخة + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لدراسة هذا الوجه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ [المائدة:36]، و هو كلام مبتدأ مسوق لتأكيد وجوب الامتثال بالأمور المذكورة في الآية السّابقة لها، وهي: تقوى الله، و ابتغاء الوسيلة إليه سبحانه، و الجهاد في سبيله و ترغيب أهل الإيمان في المسارعة إلى تحصيلها قبل فوات الأوان لاستحالة توسّل الكفّار يوم القيامة بما هو من أقوى الوسائل إلى النّجاة من العذاب فضلا عن نيل الثّواب، فلو أنّ لكلّ واحد منهم ما في الأرض من أموالها و ذخائرها، و سائر منافعها ليفتدوا به جميعا ما تقبل منهم.[1]

و "ما" الموصولة اسم "أنّ" و "لهم" خبرها، و "جميعا" توكيد للموصول أو حال منه، و "مثله" بالنّصب عطف عليه، و "معه" ظرف وقع حالا من المعطوف، و الضّمير راجع إلى الموصول، و فائدة التّصريح بغرض كينونتها لهم بطريق المعيّة لا بطريق التّعاقب تحقيقا لكمال فظاعة الأمر.[2]

و جملة ﴿مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ﴾ جواب "لو"، و ترتيبه على ذلك لهم لأجل افتدائهم من غير ذكر الافتداء بأن يقال: "و افتدوا به." مع أنّ الرّد و القبول إنّما يترتّب عليه لا

[1] . الآلوسي، روح المعاني، 129/6.

[2] . المصدر نفسه، 130/6.

على مباديه للإيذان بأنّه أمر محقّق الوقوع، غني عن الذّكر، و إنّما المحتاج إلى الفرض قدرتهم على ما ذكروا للمبالغة في تحقّق الرّد و التّخييل بأنّه واقع قبل الافتداء.[1]

و واضح من خلال هذه المعاني المستفادة من السّياق الأخروي أنّ الدّلالة التي تترشّح من هذه الجملة الشّرطيّة هي الدّلالة على الزّمن المستقبل.

4 ـ 5 ـ الدّلالة على الزّمن المستقبل في سياق "لولا" الشّرطيّة: وردت على نمط واحد:

النّمط: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على الزّمن المستقبل: و له وجه واحد:

الوجه: لولا + العبارة الشّرطيّة اسميّة عادية + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

لدراسة هذا الوجه سنناقش الآية الكريمة: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ [سبأ:31]، و هي واردة في مقام الحجاج يوم القيامة إذ يتخاصم الأتباع و متبوعيهم، و المعنى: لولا أنتم صددتمونا عن الإيمان بالله و الاتّباع لرسوله لكنّا مؤمنين بالله مصدّقين لرسوله.[2]

و جملة ﴿ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ ... ﴾ و ما ذكر بعدها من الجمل المحكيّة بأفعال القول بيان لجملة ﴿ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ ﴾ ليكون البيان كالمبيّن، و جيء بالمضارع فيهما لاستحضار حالة القول؛ لأنّها حالة غريبة لما فيها من جرأة المستضعفين على المستكبرين، ومن تنبّه هؤلاء من غفلتهم عما كان المستكبرون يغرونهم به حتى أوقعوهم في هذا المأزق.[3]

---

[1] . الآلوسي، روح المعاني، 130/6.

[2] . القنّوجي صدّيق بن حسن، فتح البيان، 196/11.

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 205/22.

و لعل الدّلالة الزّمنيّة التي تستفاد من هذا التّركيب الشّرطي الدّلالة على الاستقبال، و ذلك مراعاة لمقتضى السّياق؛ لأنّ هذا الحجاج بين الأتباع و المتبوعين إنّما يكون يوم القيامة بقرينة قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾.

4 ـ 6 ـ الدّلالة على الزّمن المستقبل في سياق "أمّا" الشّرطيّة: و له نمطان:

النّمط الأوّل: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على الزّمن المستقبل:

و له وجه واحد:

الوجه : أمّا + العبارة الشّرطيّة اسميّة عادية + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

اخترنا لدراسة هذا الوجه الآية: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ [آل عمران:56]، و هي واردة في مقام الوعيد لمن كفر بما جاء به عيسى عليه السّلام بالعذاب الشّديد في الدّنيا و الآخرة، فالتّعذيب في الدّنيا بالقتل و السّبي و الجزية و الصّغار، و في الآخرة بعذاب النّار، و ليس لهم ناصر ينصرهم من وبال أمرهم.[1] فأمّا عذاب الدّنيا فهو يجري على نظام أحوال الدّنيا من شدّة وضعف و عدم استمرار، فمعنى انتفاء النّاصرين لهم انتفاؤهم في المدّة التي قدّرها الله لتعذيبهم، و ذلك متفاوت، و أمّا عذاب الآخرة فهو مطلق في هذه الآية و مقيّد بالتّأبيد في آيات كثيرة.[2]

و واضح من سياق الآية أنّ دلالتها الزّمنيّة هي الدّلالة على الزّمن المستقبل؛ لأنّها تضمّنت مشهدا عظيما من مشاهد الآخرة، و هو مشهد حادث لا محالة في المستقبل، و صيغة المضارع ﴿فَأُعَذِّبُهُمْ﴾ في تركيب الآية مشعرة بهذا الزّمن.

و لعل الجهة الزّمنيّة التي توحي بها هذه الجملة الشّرطيّة تحتاج إلى تفصيل، فهي خفيّة عنّا لارتباطها بقدر الله تعالى في الدّنيا، أمّا في الآخرة فيمكن أن تكون جهة اللّاتمام، أي: استمرار العذاب لأهل الكفر، و ذلك ظاهر ما دلّ عليه معنى الوعيد.

---

[1] . القنّوجي صدّيق بن حسن، فتح البيان، 225/2.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 261/3.

النّمط الثّاني: الائتلاف في الاسميّة و الدّلالة على الزّمن المستقبل: و له وجهان:

الوجه الأوّل : أمّا + العبارة الشّرطيّة اسميّة عادية + العبارة الجزائيّة اسمية عادية

لدراسة هذا الوجه نحاول الوقوف عند معنى الآية: ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ ﴾ [القارعة:7/6]، و قد وردت ـ كما هو ظاهر ـ في مقام الجزاء يوم القيامة، و ثقل الموازين كناية على أنّ صاحبها بمحل الرّضا من الله سبحانه لكثرة حسناته؛ لأنّ ثقل الميزان يستلزم ثقل الموزون، و إنّما توزن الأشياء المرغوب في اقتنائها، و قد شاع عند العرب الكناية عن الفضل و الشّرف و أصالة الرّأي بالوزن و نحوه، و بضد ذلك أيضا، فيقولون: فلان لا يقام له وزن.[1]

و لعلّ ورود هذا التّركيب الشّرطي في سياق الإخبار عن الجزاء يوم القيامة كاف في ترجيح دلالته على الزّمن المستقبل، أمّا الجهة الزّمنيّة التي يحيل إليها فهي جهة اللّاتمام، أي: الاستمرار في العيشة المرضية، و ذلك ظاهر من وقوع عبارة الجواب عبارة اسميّة و مجيء اسم الفاعل في سياقها.

الوجه الثّاني: أمّا+العبارة الشّرطيّة اسميّة منسوخة+العبارة الجزائيّة اسمية منسوخة

اخترنا لمناقشة هذا الوجه الآية: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝٤١ ﴾ [النّازعات:41/40]، و قد وردت في سياق الجزاء يوم القيامة ـ كسابقتها ـ ، لأنّ الجزاء لمن خاف مقام ربّه لا يكون إلا في هذا اليوم العظيم؛ و على ذلك، فدلالتها الزّمنيّة على الاستقبال مثلها، و لا فرق بين الآيتين إلا من ناحية بنيتهما التّركيبيّة.

4 ـ 7 ـ الدّلالة على المستقبل في سياق "إذا" الشّرطيّة:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على المستقبل: و له وجه واحد:

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 513/30.

الوجه: إذا +العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لدراسة هذا الوجه الآية الكريمة: ﴿ وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ شُرَكَآءَهُمْ قَالُوا۟ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا۟ مِن دُونِكَ ۖ فَأَلْقَوْا۟ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾ [النّحل:86]، و هي واردة في مقطع من مقاطع سورة النّحل يتضمّن العذاب يوم القيامة و حال من عَبَدَ عبادة باطلة و من عُبِدَ بغير حق، فإذا رأى الذين أشركوا يوم القيامة شركاءهم، أي: أصنامهم و أوثانهم التي عبدوها في الدّنيا لما تقرّر من أنّهم يبعثون مع المشركين؛ يقال: لهم من كان يعبد شيئا فليتبعه، قالوا: ربّنا هؤلاء شركاؤنا الذين كنا نعبدهم و نتّخذهم آلهة من دونك و نطيعهم، و هذا القول لم يصدر منهم إلا لتوزيع العذاب بينهم.[1]

و ﴿ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ هم الذين ظلموا الذين يرون العذاب، و هم الذين كفروا الذين لا يؤذن لهم ـ كما دلّ عليه سياق المقطع الذي وردت فيه بقيّة الآيات ـ ، و إجراء هذه الصّلات الثّلاث عليهم لزيادة التّسجيل عليهم بأنواع إجرامهم الرّاجعة إلى تكذيب ما دعاهم الله سبحانه و تعالى إليه، و هو نكتة الإظهار في مقام الإضمار.[2]

و ممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الجملة الشّرطيّة تدلّ دلالة واضحة على الزّمن المستقبل، إذ تضمّنت الكلام عن قضيّة غيبيّة أخرويّة هي استحقاق العذاب لمن أشرك بالله سبحانه وتعالى، و كذا إنكار الأصنام و الأوثان التي عُبِدت من دونه سبحانه بغير حق على من عبدها من النّاس و رأى أنّها مستحقّة للعبادة، و هذا المعنى و هو الذي تقرّره كلّ الآيات الواردة معها في المقطع.

النّمط الثّاني: الاختلاف بين الصّيغ الفعليّة و الدّلالة على المستقبل:

و له وجه واحد:

[1] . القنّوجي صدّيق بن حسن، فتح البيان، 297/7.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 246/14 و ما بعدها.

الوجه: إذا + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

اخترنا لدراسة هذا الوجه الآية: ﴿ وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [النّحل:85]، و هي واردة في مقطع واحد مع الآية التي سبق تحليلها غير أنّها قبلها في النّظم، و لها الدّلالة الزّمنيّة نفسها كما يوضّحه سياق المقطع.

النّمط الثّالث: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على المستقبل:

و له وجه واحد:

الوجه: إذا +العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة اسمية عادية

لبيان دلالة هذا الوجه اخترنا قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الرّوم:25]، و قد تضمّن إثبات البعث الذي أنكره المشركون.

و قد جيء بالجملة الشّرطيّة عطفا على قوله تعالى: ﴿أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ﴾ لبيان الاحتراس عمّا قد يتوهّم من الجملة المعطوف عليها من أبديّة وجود السّموات و الأرض، فأفادت الجملة الشّرطيّة أنّ هذا النّظام يعتوره الاختلال إذا أراد الله انقضاء العالم الأرضي و إحضار الخلق إلى الحشر تسجيلا على المشركين بإثبات البعث.[1]

و قد وقعت "إذا" الفجائيّة رابطة للجزاء لإفادة مفاجأة الخروج منها بسرعة من غير تلبّث و لا توقّف كما يجيب المدعو المطيع دعوة الدّاعي المطاع[2]، و جيء بالمضارع الواقع خبرا للمبتدأ الواقع بعدها لاستحضار الصّورة العجيبة في الخروج إلى الحشر.[3] و البعث و الحشر من الأمور الغيبيّة التي اختصّ الله سبحانه و تعالى بها نفسه، و القضايا الغيبيّة تتناسب مع الزّمن المستقبل كما يوضّحه سياق الآية.

---

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 80/21.

[2] . القنّوجي صدّيق بن حسن، فتح البيان، 241/10.

[3] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 81/21.

و قد دلّت عليه ـ أيضا ـ بعض القرائن اللّفظيّة، حيث تمّ إظهار "أن" في الجملة المعطوف عليها ﴿أَن تَقُومَ﴾ التي هي علم على الاستقبال لأنّ القيام هنا يقصد به البقاء لا الإيجاد، و هو مستقبل باعتبار أواخره و ما بعد نزول هذه الآية و الآيات السّابقة لها.[1]

4 ـ 8 ـ الدّلالة على الزّمن المستقبل في سياق "أيّ" الشّرطيّة: وردت على نمط واحد:

النّمط: الاختلاف بين الفعليّة و الاسميّة و الدّلالة على الزّمن المستقبل: و له وجه واحد:

الوجه الثّاني: أيّما+ العبارة الشّرطيّة فعلها ماض+العبارة الجزائيّة اسمية منسوخة

بمكننا اختيار الآية الكريمة لدراسة هذا الوجه: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ۖ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ۖ ﴿٢٨﴾﴾ [القصص:28]، و هي واردة في مقام التّعاقد بين موسى و شعيب عليهما السّلام، و هو أن يخدم موسى شعيبا ثمانية حجج أو يزيده اثنتين إذا أراد مع التزامه بأن ينكحه إحدى ابنتيه، و هو المشار إليه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ۖ﴾، يعني: "هذا الشّرط بيني و بينك، فما شرطت عليّ فلك، وما شرطت من تزويج إحداهما فلي، و الأمر بيننا، تمّ الكلام، ثم قال: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾، يعني: أيّ الأجلين، و"ما" صلة، قضيت: أي: أتممت و فرغت منه الثّمان أو العشر ﴿فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ۖ﴾ لا ظلم عليّ بأن أطالب بأكثر منهما...".[2]

و تترشّح الدّلالة الزّمنيّة لهذا التّركيب الشّرطي للدّلالة على الزّمن المستقبل، و ذلك بقرينة المعنى، إذ يفهم أنّ موسى عليه السّلام في مقام التّعاقد لم يقض أيّا من الأجلين، و على ذلك فزمن القضاء مستقبل بالنّسبة لمقام التّخاطب، و ذلك يعني أنّ

[1] . القنّوجي صدّيق بن حسن، فتح البيان، 240/10.

[2] . البغوي، معالم التّنزيل، 204/6.

صيغة الماضي "قضيت" بمعنى "سأقضي"، كما أنّ عبارة ﴿فَلَا عُدۡوَٰنَ عَلَيَّۖ﴾ تعني أنّه لا عدوان عليّ بعد إتمامي لأحد الأجلين، فيترتّب على هذا المعنى أن يكون الشّرط دالا على المستقبل.

و يبدو أنّ الجهة الزّمنيّة التي يحيل إليها التّركيب ـ وفق ذلك المعنى ـ جهة اللّاتمام أي: الاستمرار، غير أنّها مقيّدة بانقضاء المدّة المنصوص عليها في مقام التّعاقد، و عند انقضائها يدرج التّركيب في جهة التّمام، بدليل قوله تعالى: ﴿۞ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلۡأَجَلَ ...٢٩﴾[القصص:29].

4 ـ 9 ـ الدّلالة على المستقبل في سياق "كلّما" الشّرطيّة: لها نمط واحد:

النّمط: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على المستقبل:
و له وجه واحد:

الوجه: كلّما +العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

اخترنا لمناقشة هذا الوجه قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوۡفَ نُصۡلِيهِمۡ نَارٗا كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمٗا ٥٦ ﴾ [النّساء:56]، و هو وارد في سياق العذاب يوم القيامة بعد استحقاق أهل الكفر النّار، و المعنى: "أنّها كلّما احترقت جلودهم بدّلهم الله جلودا غيرها، أي: أعطاهم مكان كلّ جلد محترق جلدا آخر غير محترق، فإنّ ذلك أبلغ في العذاب للشّخص؛ لأنّ إحساسه لعمل النّار في الجلد الذي لم يحترق أبلغ من إحساسه لعملها في الجلد المحترق."[1]، و ذلك ليدوم لهم تجدّد العذاب، فتُجدّد لهم مشاهدة الإعادة بعد البلى كلّ وقت كما كانوا يجدّدون التّكذيب في كلّ وقت ليكون الجزاء من جنس العمل.[2]

و تترشّح الدّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الشّرطيّة على الزّمن المستقبل، وذلك من ناحيّتين:

---

[1] . الشّوكاني، فتح القدير، 489/1.

[2] . البقاعي برهان الدّين بن حسن، نظم الدّرر، 306/5.

الأولى: وجود القرينة اللّفظيّة "سوف" في سياق الآية، و هي دليل من أدلّة الاستقبال في العربيّة.

الثّانية: دلالة السّياق، و ذلك باعتبار أنّ هذه الآية الكريمة واردة في سياق الوعيد بالعذاب الذي سيناله أهل الكفر يوم القيامة، و يوم القيامة غيب لم يحن بعد.

أمّا الجهة الزّمنيّة التي يحيل إليها سياق الآية، فهي جهة اللّاتمام التي تتناسب مع استمرار العذاب للكفّار يوم القيامة و دوامه عياذا بالله.

4 ـ 10 ـ الدّلالة على الزّمن المستقبل في سياق "لمّا" الشّرطيّة: و فيه نمطان:

النّمط الأوّل: ائتلاف الصّيغ الفعليّة في الجملة الشّرطيّة و الدّلالة على الزّمن المستقبل: و له وجهان:

الوجه الأوّل: لمّا + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها ماض

لمناقشة هذا الوجه اخترنا قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَقِيلَ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَدَّعُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الملك:27]، و هو وارد في سياق العذاب يوم القيامة، و قيل: هي واردة في سياق عذاب بدر، و المعنى: فلمّا رأوا ما وعدوا به من الحشر قريبا منهم، و قيل: لمّا رأوا عملهم السّيء قريبا منهم سيئت وجوه الذين كفروا، أي: اسودّت و علتها الكآبة و غشيتها الذّلّة.[1]

و "لمّا" توقيتيّة، و الفاء فصيحة لاقتضائها جملة محذوفة تقديرها: فحلّ بهم الوعد فلمّا رأوه...، أي: رأوا الموعود به.[2]

و تترشّح الدّلالة الزّمنيّة لهذا التّركيب الشّرطي للزّمن المستقبل، و ذلك لأنّها واردة في سياق العذاب يوم القيامة. و قد استعمل الفعل "رأوه" للدّلالة على المستقبل وجيء به بصيغة الماضي لشبهه بالماضي في تحقّق الوقوع؛ لأنّ هذا الوعد لم يكن قد حصل وقت نزول الآية؛ لأنّه صادر عمّن لا إخلاف في إخباره، فإنّ أمر الله سواء أريد به

[1] . الشّوكاني، فتح القدير، 265/5.

[2] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 49/29.

الوعد بالبعث كما هو مقتضى السّياق أم أريد به وعد النّصر، فإنّه يقتضي أنّهم يقولونه في الحال، و أنّ الوعد غير حاصل حين قولهم بقرينة: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [الملك:25].[1]

و لعل الجهة الزّمنية التي يقتضيها السّياق جهة اللّاتمام التي تتناسب مع استمرار العذاب و دوامه لأهل الكفر.

الوجه الثّاني: لمّا + العبارة الشّرطيّة فعلها ماض + العبارة الجزائيّة فعلها مضارع

لدراسة هذا الوجه اخترنا أن نحلّل الآية الكريمة: ﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيّٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ وَتَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَ يَقُولُونَ هَلۡ إِلَىٰ مَرَدّٖ مِّن سَبِيلٖ ﴿٤٤﴾﴾[الشّورى: 44]، و هي واردة ـ كسابقتها ـ في سياق العذاب، و المعنى المحصّل: أنّ الظّالمين لا يجدون محيصا و لا وليّا، لا يجدون إلا النّدامة على ما فات، فيقولون: ﴿هَلۡ إِلَىٰ مَرَدّٖ مِّن سَبِيلٖ﴾، و هذا استفهام إنكاري في معنى النّفي، و لذلك أدخلت من على سبيل لأنّه نكرة في سياق النّفي.[2]

و الخطاب في "ترى" لغير معيّن، أي: تناهت حالهم في الظّهور فلا يختصّ به مخاطب، أو هو للنّبي صلّى الله عليه وسلّم تسلية له لما لقيه منهم من التّكذيب.[3]

و لعل الدّلالة الزّمنية التي تستفاد من هذه الجملة الشّرطيّة هي الدّلالة على الزّمن المستقبل؛ لأنّ الفعل "رأوا" بصيغة الماضي للتّنبيه على تحقّق وقوعه، فالمضي

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 49/29 و ما بعدها.

[2] . المصدر نفسه، 124/25 وما بعدها.

[3] . نفسه، 125/25.

مستعار للاستقبال تشبيها للمستقبل بالماضي في التّحقّق، إذ ليست الرؤية المذكورة حاصلة في الحال، كأنّه قيل: لمّا يرون العذاب.[1]

5 ـ ملاحظات حول الزّمن النّحوي للجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم:

رأينا في آخر هذا الفصل أن نتحدّث بإيجاز عن أبرز الملاحظات التي ظهرت من خلال التّطبيق على الجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم:

1. إنّ الأزمنة في الجملة الشّرطيّة متنوّعة، فقد برزت دلالتها على الاستغراق، أي: الزّمن الذي ليس له حدود تمكّننا من نسبته إلى زمن معيّن، فهو صالح لاستيعاب بقيّة الأزمنة، و اعتبرناه في هذا البحث زمنا يضاف إليها. كما برزت دلالتها على الزّمن الماضي، و ذلك في كثير من السّياقات، و مع كثير من الأدوات الشّرطيّة إلّا ما كان منها متمحّضا للدّلالة على العموم منها: مهما، أينما، حيثما، و قد دلّت ـ كذلك ـ زمن الحال، و هو زمن قليل إذا ما قورن ببقيّة الأزمنة، و لم تكن دلالتها على الزّمن المستقبل شيئا جديدا؛ لأنّ القاعدة النّحويّة نصّت عليه أصالة.

و لقد برزت الجهة الزّمنيّة في دلالة الجملة الشّرطيّة بوضوح، و اعتماده في التّحليل أثبت غناها من حيث الإحالة إلى جهة معيّنة، و قد ارتبطت جهتا التّمام و اللّاتمام بالزّمن الماضي و زمن الحال و زمن المستقبل، أمّا الاستغراق فقد ناسبته جهة اللّاتمام، أو لنقل بتعبير دقيق جهة الاستمرار باعتبارها جهة فرعيّة من جهة اللّاتمام الكبرى.

و قد كان استغراق الزّمن أكثر هذه الأزمنة ورودا فيما وقفنا عند معانيه من التّراكيب الشّرطيّة القرآنيّة، بينما لاحظنا أنّ زمني الماضي و المستقبل كانا يتدفّقان بوتيرة متكافئة نسبيّا، و كان زمن الحال أقلّها ـ كما ذكرنا قبل قليل ـ، و السّبب في ذلك يرجع إلى أنّه زمن متفلّت يرد في لحظات اعتباريّة خاطفة يصعب قياسها من

[1] . محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، 5/ 125.

النّاحية الزّمنيّة إلا إذا ورد على جهة الاستمرار. و ذلك لا يعني مطلقا أنّنا نعتبره نقطة فاصلة بين الماضي و المستقبل.

و يرجع هذا التّنوّع الزّمني من افتراض منهج في التّحليل يقوم على:

* اعتبار الأداة الشّرطيّة موجّها زمنيّا كغيره من القرائن التي يمكن أن ترد في التّركيب اللّغوي، و لا تتضمّن أيّة دلالة زمنيّة ذاتيّة.

* عدم ارتباط الصّيغ الفعليّة بزمن معيّن، و إنّما يوجّهها السّياق و بقيّة الأسس الأخرى وجهة زمنيّة محدّدة، فقد تستمر في الدّلالة الصّرفيّة التي أسندها إليها النّحويّون، وقد تفارقها.

و قد أثبت البحث صحّة هذا الافتراض، إذ أنّه لم يقص المظهر البنوي الشّكلي للتّراكيب الشّرطيّة، فقد راعى أنماط الجمل الشّرطيّة و مختلف الوجوه التي يمكن أن ترد عليها، و لاحظنا ثبات هذه الأنماط و الأوجه مع تنوّع الدّلالة الزّمنيّة غالبا، فأثبتنا صحّة هذا الافتراض انطلاقا من ملاحظة الثّابت من جهة البنية و المتّغير من جهة المعنى و الدّلالة.

2. إنّ الزّمن النّحوي متنوّع في الجملة الشّرطيّة السّببيّة بأنواعها سواء كانت احتماليّة أو امتناعيّة أو وجوديّة، و هذا التّنوّع إنّما ظهر من تنوّع الأنماط و الوجوه التي يمكن أن ترد عليها الجملة الشّرطيّة في صورتها الشّكليّة ـ كما تقدّم ـ، و على ذلك فقد ظهر بطلان نظرة من اعتبر أنّ كلّ شرط سببي، فدلالته على الزّمن المستقبل باعتبار وظيفته السّببيّة و كلّ ما يمكن أن يحمل على الماضي أو الحال يؤدّي معنى آخر غير معنى السّببيّة[1]؛ فالزّمن زمن التّركيب كلّه.

[1] . انظر: التّركيب الشّرطي لسعود الزّدجالي صفحة 263.

أمّا عن الجملة الشّرطيّة الامتناعيّة أو الوجوديّة أو الامتناعيّة الوجوديّة، فقد نصّ النّحاة على أنّ دلالتها الزّمنيّة المضي، و قد توصّلنا من خلال النّصوص الشّرطيّة القرآنيّة موضوع الدّراسة أنّها تصلح لكلّ الأزمنة حسب المعنى المراد و السّياق الذي ترد فيه.

و يقال في الشّرط اللّاسببي ما قيل في الشّرط السّببي لتنوّع الزّمن في كثير من النّصوص التي لم يكن الجزاء فيها مترتّبا عن الشّرط.

3. لاحظنا أنّ الدّلالة على العموم و الإبهام في الجملة الشّرطيّة كانت سببا مباشرا في عموم الزّمن، أي: الاستغراق، و هو ما دعانا إلى اعتباره زمنا مستقلا عن بقية الأزمنة، و ذلك لعدم إمكانيّة قياس حدوده زمنيّا إن جاز لنا هذا الحكم.

و تستفاد الدّلالة على الاستغراق ـ أيضا ـ من دلالة التّخصيص، و أكثر الشّواهد القرآنيّة إثباتا لذلك تلك النّصوص القرآنيّة التي تتضمّن أحكاما فقهيّة تتّصف بالدّوام و ليس لأحد القدرة على تغييرها على امتداد الزّمن.

4. يعتبر السّياق اللّغوي من أبرز الأسس التي تساعد في توجيه الزّمن النّحوي في الجملة الشّرطيّة؛ لأنّ طبيعة الزّمن النّحوي طبيعة سياقيّة، و السّياق و معطياته: القرائن اللّفظيّة و المعنويّة، و المقام، و السّياق الخارجي (أسباب النّزول)، كلّها تؤدي إلى ضبط القيمة التّوقيتيّة و المحتوى الدّلالي للتّركيب الشّرطي، و ليس الفصل بينها إذ اعتبرت أسسا مستقلّة فصلا منهجيا، و إنّما هو فصل دراسي فقط.

ثمّ إنّ الاجتهاد في معرفة القصد أو المراد من النّص القرآني هو الآخر له أثر في الدّلالة الزّمنيّة، و المتكلّم بهذا النّص هو الله عزّ وجلّ، و قداسته سبحانه تقتضي الحذر في توجيه المعنى و الدّلالة؛ لذلك، فالتّأويلات التي يجمع عليها المفسّرون و تخريجاتهم الفنيّة الرّائعة كانت دائما في مقدّمة التّحليل، و هي بمثابة الدّرع من الزّلل.

يضاف إلى ذلك الوظيفة النّحويّة التي تؤدّيها الجملة الشّرطيّة في السّياق، و قد ظهر من خلال التّطبيق أنّ أكثر الوظائف بروزا: الخبر و مقول القول و الصّفة و الحال، و قد ساهمت في التّوجيه الزّمني و لو جزئيّا. أمّا عن الوظائف التي لا تندرج في صلب تركيب نحوي آخر، أي: التي لا محل لها من الإعراب، فكان أكثرها بروزا الاستئناف و التّعليل و الصّلة و لم نلحظ لها أثرا كبيرا في توجيه الدّلالة الزّمنيّة.

و لعلّ هذه الأسس التي ساهمت في التّحليل الزّمني للجملة الشّرطيّة كانت متفاوتة في تغطيّة مساحة التّحليل، و لم يكن شرطا أن تكون مجتمعة في توجيه الدّلالة الزّمنيّة، بل المهم أنّه كان لها حضور عند اقتضائه.

إنّ هذه الأسس تؤسّس لما يمكن أن نطلق عليه إن جاز لنا نظريّة الزّمن التّداولي، و ذلك في دراسة الجملة العربيّة عموما و ليس في الجملة الشّرطيّة فقط.

5. يمكننا أن نحكم بناء على كلّ الملاحظات السّابقة بضرورة تعديل القاعدة النّحويّة التي تنصّ على أنّ الشّرط خالص للدّلالة على الزّمن المستقبل، فلا ارتباط للشّرط بزمن إلّا ما رشّحه السّياق و معطياته، و الواقع اللّغوي يشهد بذلك، و النّصوص التي قمنا بتحليلها على هدي معاني المفسّرين قد بيّنت ذلك، و لا حاجة بنا إلى التّشبث بقاعدة تؤدي بنا إلى حمل القرآن على معنى متكلّف أو ساذج، أو تؤدّي إلى ليّ أعناق نصوصه؛ يقول ابن القيّم: "ولا يجوز تحريف كلام الله انتصارا لقاعدة نحويّة، هدم مائة أمثالها أيسر من تحريف معنى الآية."[1]. و الله تعالى أعلم.

***

[1] . ابن القيّم، البدائع، 58/1.

الخاتمة

قدّمنا على امتداد هذا البحث وصفا عاما للجملة الشّرطيّة و لظاهرة الزّمن في النّحو العربي بغرض الوصول إلى أنموذج للتّحليل الزّمني يصلح للتّطبيق على التّركيب الشّرطي القرآني، و قد اقتضى منّا هذا العمل أن نقسّمه إلى بابين اشتمل كلٌّ منهما على فصلين، و انتهى البحث إلى جملة من النّتائج سنحاول الحديث عنها موزّعة عليهما.

نتائج الباب الأوّل: خصّصنا هذا الباب لدراسة قضيّتين: الأولى: وصف الجملة الشّرطيّة وصفا شاملا و اضطلع بها الفصل الأوّل، و الثّانية: الزّمن في النّحو العربي، و قد تكفّل بها الفصل الثّاني.

أمّا **الفصل الأوّل** فقد أفصح عن النتائج التّالية:

* حاولنا تأصيل مصطلح الشّرط اصطلاحا، و انتهى بنا البحث إلى أنّ النّحاة لم يفردوا بابا مستقلا لدراسة الجملة الشّرطيّة، و لكنّهم تعرّضوا له في مواضع متفرّقة من أبواب النّحو، و ذلك ما أدّى إلى عدم الانتباه إلى حدّ الشّرط بحدّ جامع مانع، و لم يظهر من حدودهم سوى حدّ المبرّد: "و معنى الشّرط وقوع الشّيء لوقوع غيره.".

* انتهى البحث إلى اعتبار الجملة الشّرطيّة قسما مستقلا من أقسام الجملة العربيّة و ذلك باعتماد المعنى، و إلى اعتبار الشّرط و الجزاء عبارتين لا جملتين لامتناع حصول الفائدة بإحداهما على انفراد.

* توصّلنا إلى قاعدة حاكمة في تحديد نوع الأسلوب في الجملة الشّرطيّة، إذ تصنّف إلى خبريّة أو إنشائيّة باعتبار الجزاء، فإذا كان الجزاء خبرا كانت خبريّة، و إذا كان إنشاء كانت إنشائيّة.

* تعرّضنا لدراسة أركان الجملة الشّرطيّة: الأداة، عبارة الشّرط، و عبارة الجزاء، فاعتبرنا الأداة مصطلحا يتّسع ليشمل الحروف و ما شاكلها من الأسماء و الظّروف، و

ذلك تفاديا لاضطرابات التّصنيف بسبب اختلاف النّحاة، كما تعرّضنا باقتضاب لمعانيها و إعرابها وفق ما هو معروف في كتب النّحو.

أمّا الرّكنان الآخران: الشّرط و الجزاء، فقد تعرّفنا على إمكانات الصّيغ الصّرفية التي يمكن أن ترد في الجملة الشّرطيّة كما نصّ عليه النّحاة.

* تستوعب الجملة الشّرطيّة كثيرا من الوظائف النّحويّة كالخبر و الصّفة و الحال و مقول القول و الاستئناف و الصّلة و التّعليل. و قد تبيّن ذلك من خلال تحليل شواهد كثيرة من القرآن الكريم و الشّعر و العربي أثبتت مرونة هذا النّوع من أنواع الجملة العربيّة.

* تحدّثنا عن نظام الجملة الشّرطيّة فاعتبرنا أنّه نظام فرضته نظريّة العمل الإعرابي؛ لأنّ الوجه النّموذجي للجملة الشّرطيّة أن ترد على التّرتيب:

الأداة + مضارع مجزوم + مضارع مجزوم

و كلّ تركيب خرج عنه ناقشه النّحويّون من أجل الرّجوع به إليه باعتماد التّقديم عندما اعتبروا أنّ الجملة المتقدّمة عن الأداة دليل على الجواب و ليست جوابا، أو باعتبار الاسم المرفوع المتقدّم الذي تمثّل الجملة الشّرطيّة جزء من جملته المحمولة على الخبر، أو باعتماد التّقدير عند ما قدّروا فعلا رافعا للاسم الواقع بعد أداة الشّرط أو اعتبر هو نفسه من قام بالفعل؛ فكلّ ذلك ساقه النّحويّون لئلّا تنخرم نظريّة العامل باصطدام النّصوص بالقاعدة العامّة لنظام الجملة الشّرطيّة.

* ناقشنا ظاهرة الرّبط في الجملة الشّرطيّة أي: الرّبط الدّاخلي بين الشّرط و الجزاء، فانتهى البحث إلى وجود أربعة أنواع: أوّلها: معنى الشّرط و الجزاء، و هو رابط معنوي في التّراكيب التي لا تتوفّر على ما يوجب الرّبط اللّفظي، و ذلك دون اعتبار الجزم؛ لأنّه يشمل الجزم و غيره. و ثانيها: الرّبط بفاء الجزاء، و القاعدة العامّة في ذلك أنّه

يجب اقتران كلّ ما لا يصلح أن يكون جوابا من التّراكيب بالفاء كالجمل الاسميّة و الإنشائيّة، و جامدة الفعل لذاتها، و الجمل المسبوقة بـ "ما" أو "لن" أو "إن" النّافيّات لما اقترن بها من تلك الحروف من معنى النّفي، و الجمل المسبوقة بـ "قد" لفظا أو تقديرا، أو "السّين" أو "سوف" لما تفيده هذه الحروف من إثبات يتنافى و معنى الشّرط.

أمّا عن ربطها ـ فاء الجزاء ـ المبتدأ بالخبر في الجملة الاسميّة، فهو الذي اصطلح النّحويّون على تسميته بـ "شبه الشّرط"، و يكون في الحالات التي يكون فيها المبتدأ اسما موصولا صلته ظرف أو جملة فعليّة صالحة لأن تكون شرطا و لم تقترن بأداة الشّرط أو يكون اسما موصوفا بالاسم الموصول أو بالظّرف أو بهذه الجملة الفعليّة، أو يكون اسما مضافا إلى هذين النّوعين، و كذا إذا كان الخبر جملة أمريّة أو نهييّة، و هذه الحالات كلّها على شرط ألّا يدخل على المبتدأ ناسخ فيخرجه عن كونه مبتدأ.

و ثالثها ـ أنواع الرّبط ـ: الرّبط بـ "إذا" الفجائيّة، و هي محمولة عل الفاء في ربط الشّرط بالجزاء؛ لأنّهما لا تقعان في صدر الكلام، و التّشابه في الموقع ناتج من التّشابه في الوظيفة، و حملها على الفاء في الرّبط يقتضي أنّ ذلك فيما لا يصلح أن يكون جزاء من التّراكيب المذكورة آنفا، غير أنّها أقلّ منها صورا لعدم الصّلاحيّة إذ تصلح للدّخول على المبتدأ و الخبر، و لا تصلح للدّخول على طلب أو نفي.

و النّوع الرّابع من أنواع الرّبط: الرّبط باللّام، أي: الرّبط الخاص بأجوبة الأداتين "لو" و "لولا"، و يؤتى بها لتوكيد الارتباط بين الضّمائم الكلاميّة في التّركيب.

* تعرّضنا لظاهرة الحذف التي قد تلحق بعض أركان الجملة الشّرطيّة، فتوصّل البحث إلى أنّه لا يمكن أن تحذف الأداة و لو كانت "إن" أمّ الباب، و تحذف العبارة الشّرطيّة بعد حرف الجواب إذا دلّ عليه دليل أو كانت واردة بعد النّفي و تقدّم في الكلام ما يدلّ عليها، و ذلك خاص بـ "إن" دون غيرها من أدوات الشّرط. و تعتبر العبارة الجزائيّة

أكثر أجزاء الجملة الشّرطيّة عرضة للحذف، فتحذف إذا عرف الجواب أو توسّطت الأداة العبارة الشّرطيّة، أو عند الجواب على الاستفهام، أو توالت عبارتان شرطيّتان فأكثر، أو ولي الشّرط قسما أو استفهاما، أو بعد "أمّا" أو كان ارتباطها بالعبارة الشّرطيّة على غير جهة السّببيّة، و إذا وردت العبارة الشّرطيّة بعد الواو و تقدّمها ما يدلّ على الجواب.

و قد تحذفان معا ـ العبارتان الشّرطيّة و الجزائيّة ـ لدلالة ما قبلهما من الكلام، و ذلك خاص بـ "إن" دون غيرها من أدوات الشّرط.

و يرد حذف فعل الشّرط ـ أيضا ـ في التّراكيب الشّرطيّة التي يلي فيها "إن" اسم، و ذلك عند البصريين خاصّة،؛ لأنّهم يرون أنّ هذا الاسم مرفوع بتقدير فعل من جنس الفعل الواقع بعدها يفسّره و يدلّ عليه، و ذلك لأنّه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم و بين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، و لا يجوز أن يعمل فيه الفعل حينئذ لأنّه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه. و كذا إذا كان هذا الاسم منصوبا.

أمّا عن حذف الرّوابط، فلا يجوز أن تحذف إلا للضّرورة، و اللّام الرّابطة لجواب "لو" يراعى في أوضاع جوابها أن يكون ماضيا أو مثبتا أو منفيا بـ "ما" أو مضارعا مجزوما بـ "لم" ، و الأكثر في الماضي المثبت اقترانه بها، و الغالب على المنفي تجرّده منها.

* ناقشنا ـ أيضا ـ قضيّة الأفعال التّابعة لفعلي الشّرط و الجزاء، و خلصنا إلى أنّ الفعل التّابع لفعل الشّرط يرد على ثلاثة أوضاع: التّوكيد اللّفظي و البدليّة و العطف بأحد الأحرف "الواو" ، "الفاء" ، "ثمّ" و "أو"؛ لأنّها تجمع بين المتعاطفين تحت حكم واحد، و قد ينصب الفعل التّابع بعد الفاء و الواو غير أنّ الجزم أجود. أمّا الفعل التّابع لجواب الشّرط، فإنّه يؤكّد توكيدا لفظيّا، و يبدل منه، و يعطف عليه؛ فيجب جزم الفعل المضارع في حالة التّوكيد و البدل، فإذا كان معطوفا بالواو أو الفاء جاز فيه وجهان:

الجزم ، و النّصب على إضمار "أن"، و هناك وجه ثالث هو الرّفع على الاستئناف. و إذا كان حرف العطف "أو"، فلا يجوز في الفعل المضارع المعطوف على فعل جواب الشّرط إلّا الجزم.

* تطرّقنا لقضيّة العامل في الجملة الشّرطيّة، و انتهينا إلى أنّ العامل في فعل الشّرط هو أداة الشّرط بالإجماع، و اختلف في العامل في فعل الجواب على أقوال كثيرة رجّحنا منها رأي البصريين ليسره و بعده عن التّكلّف، و هو أنّ العامل في فعل الشّرط هو نفسه العامل في فعل الجواب أي: الأداة الشّرطيّة.

* تعرّضنا لمسألة دخول الشّرط على الشّرط (اعتراض الشّرط على الشّرط)، و التي يقصد بها ما يجري من كلام العرب في الاستعمال من تعلّق الحكم على مجموع أمرين على شرط تقدّم المؤخّر و تأخّر المقدّم، و خلصنا إلى أنّ خمس صور لا تدخل في هذه المسألة هي: أن يكون الشّرط مقترنا بجوابه ثمّ يأتي الشّرط بعد ذلك، و أن يقترن الثّاني بفاء الجزاء لفظا فيكون الشّرط و جوابه جوابا للأوّل، و أن يقترن بها تقديرا، و أن يعطف على فعل الشّرط شرط آخر، و أن يكون جواب الشّرط محذوفا.

* ناقشنا مسألة اجتماع الشّرط و القسم، و خلص البحث إلى أنّ النّحويّين جرّدوا قاعدة حاكمة، و هي أنّه إذا اجتمع شرط و قسم، فالجواب للمتقدّم منهما، و يحذف جواب المتأخّر لدلالة جواب الأوّل عليه إلا أن يكون قبلهما مبتدأ، فيتعيّن حينئذ أن يكون الجواب للشّرط مطلقا.

* ناقشنا ـ أيضا ـ مسألة اجتماع الاستفهام و الشّرط، فخلصنا إلى أنّه محصور في الهمزة عند سيبويه؛ لأنّها لا تؤثّر في الكلام الذي عمل بعضه في بعض، فهي تدخل على المجرور و المنصوب و المرفوع فتدعه على حاله، و لا تغيّره عن لفظ المستفهم بخلاف هل و أخواتها، غير أنّ بعض النّحاة المتأخرين وسّعوا دائرة النّظر لتشمل بقيّة

أدوات الاستفهام التي يمكن أن تدخل على الجملة الشّرطيّة دون أن تحدث خللا في المعنى .

أمّا **الفصل الثّاني** الذي خصّص لقضيّة الزّمن في النّحو العربي ، فقد كانت نتائجه:

* إنّ الزّمن من حيث هو مفهوم اصطلاحي لم يكن غاية عند النّحاة القدامى، إذ لم يفردوه بباب نحوي مستقل شأنه في ذلك شأن الشّرط، و إنّما كانت ملاحظاتهم حوله في أبواب متفرّقة من أبواب النّحو، فكان ورودها في سياقات عامّة هي أقرب إلى المعجم منها إلى الاصطلاح. أمّا علماء اللّغة المحدثون، فقد نظروا إلى الزّمن الصّرفي على أنّه ما يستفاد من معنى الزّمن من الصّيغ الصّرفيّة خارج السّياق، و إلى الزّمن النّحوي على أنّه وظيفة في السّياق، و قد توصّلنا كذلك إلى أنّه لا فرق بين استعمال مصطلح "الزّمن" أو "الزّمان" لما بينهما من قرابة معجميّة.

* حاولنا أن نفرّق بين الزّمنين اللّغوي و الفلسفي، فاضطرّنا الأمر الرّجوع إلى نظريّة أفلاطون و أرسطو في الزّمن، و إلى نظريّة كانت و برغسون، و إلى تصوّر الفيزياء الحديثة ممثّلا في نظريّة كل من نيوتن و آينشتاين، و انتهى بنا البحث إلى أنّ الزّمن في الفكر الأفلاطوني مظهر من مظاهر النّظام في العالم، و أنّ أجزاءه (الأيّام و اللّيالي، و الشّهور، و الأعوام...) تدور حول نفسها، و يتجلّى هذا الزّمان عنده في صورتين "ما كان" و هو الماضي، و "ما يكون" وهو المستقبل، أمّا الحاضر فقد اعتبره نقطة فاصلة بينهما.

و يعرّف أرسطو الزّمان بأنه مقدار الحركة فيما يتعلّق بالقبل و البعد، و هذه الحركة هي حركة الفلك الذي تقاس به بقيّة الحركات في الوقت الذي يكون هو نفسه مقيسا بها، و تقسّم الحركة بناء على ذلك إلى متقدّم و متأخّر باعتبارهما طرفين للشّعور بالزّمن، و "الآن" من حيث موضوعه قطعة متّصلة من الزّمان، أمّا من حيث ماهيته، فهو نقطة تفصل الماضي عن المستقبل.

أمّا عن نظريّة الزّمن عند الفلاسفة المسلمين، فقد كانت تتجاذبها فلسفة أفلاطون و أرسطو.

و قد اعتبر كانت أنّ الزّمن صورة أوليّة للحساسيّة الدّاخليّة بصفة مباشرة، و إلى الحساسيّة الخارجيّة بصفة غير مباشرة، و كلّ إحساس إنّما هو حدس نفسي له موضوعه من الزّمان، و هو واحد و مظاهره المختلفة أجزاء منه، و هو متناه لأنّه مجموعة من الآنات، كلّ آن قبله آن و بعده آن.

و قد قامت أفكار الفيلسوف برغسون على نقد نظريّة كانت، حيث اعتبر أنّ الزّمان مستمر يصبح معه الحاضر ماضيا، و هو ما اختار أن يطلق عليه "الدّيمومة"، و إذا كان كانت يعتبر الزّمان نسيجا للواقع، فإنّه يصبح للإنسان مصدران للمعرفة: العقل الذي لا يستطيع أن يدرك إلّا الجانب المتحجّر من الواقع، و الوجدان الذي له القدرة إلى النّفاذ إلى أعماق الوجود، و حينئذ يصبح الإنسان قادرا على إدراك الفارق بين الزّمان و المكان، و هذا ما أطلق عليه برغسون الزّمان الوجودي.

و انتهى بنا البحث في نظريّة نيوتن حول الزّمن أنّه يقسّمه إلى قسمين: الزّمان المطلق، و الزّمان الحقيقي الرّياضي، يعني الأوّل أنّ الزّمان مستقل عن الحركات، و يعني الثّاني أنّه موضوعي و ليس ذاتيا.

أمّا آينشتاين، فإنّ تصوّره للزّمان ينطلق من استحالة الفصل بين الزّمان و المكان في نظريّته النّسبيّة، و هو يسمّيه "مطلق الزّمان و المكان"، و هو يعتقد أنّه ليس باستطاعتنا تحديد الموضع الزّماني و المكاني للأحداث على أساس التّوافق و المعيّة إلا إذا تحقّق الاتّفاق على إطارات الإشارة الزّمنيّة للأحداث، و لا يكون عند ذاك في الإمكان تحديد تلك المعايير بطريقة سابقة عليها.

لقد توصّلنا إلى أنّ هناك تأثيرا لنظريّة الفلاسفة في الزّمن على مباحث أغلب النّحاة، و ذلك عندما اعتبروا أن زمن الحال نقطة فاصلة بين الماضي و المستقبل.

إنّ فكرة توالي الآنات عند كانت و برغسون قد تجديان نفعا في فهم حقيقة زمن الحال في اللّغة.

من مظاهر التقاء الزّمنين الفلسفي و اللّغوي ما يعرف عند النّحويّين بالظّرف، لأنّ وظيفته وعائيّة الحدث قطع توقيتيّة على المحور الزّمني.

إذا كان الزّمن الفلسفي في صورته الفلكيّة زمنا مجسّما ينطوي على أبعاد مكانيّة و له أدوات قياسه، فإنّ الزّمن اللّغوي كذلك له أبعاده المكانيّة من قرب و بعد و استمرار وانقطاع، و له آلات قياسه وهي الصّيغ و المركّبات.

* ينقسم الزّمن اللّغوي إلى قسمين: الزّمن الصّرفي و الزّمن النّحوي ـ كما ذكرنا قبل قليل ـ، و وفق هذا التّقسيم يجوز لنا الحكم بأنّ طبيعة الزّمن عند أغلب النّحاة العرب القدامى طبيعة صرفيّة لأنّ مباحثهم تفصح على أنّهم انطلقوا من أنّ الزّمن لصيق بالصّيغ، و قد انطلق البحث اللّغوي الحديث من رفض هذه الفكرة ليؤكّد الطبيعة النّحويّة للزّمن في العربيّة.

* ينظر أغلب المستشرقين إلى أنّ اللّغات السّامية ـ و العربيّة واحدة منها ـ لا تتوفّر إلى على زمنين التّام و غير التّام، و هي فكرة توارثوها عن المستشرق الكبير ويليام رايت دون أن يخضعوها للنّقد العلمي، و لم يسلموا كذلك من اعتبار طبيعة الزّمن في العربيّة طبيعة صرفيّة، لأنّ فكرة التّام و غير التّام تنشأ من اعتبارهم أنّ الزّمن لصيق بالصّيغ. و يستثنى من هؤلاء المستشرق برجشتراسر الذي حكم على العربيّة بغناها عن أخواتها السّاميّات و عن كثير من اللّغات الأخرى في مجال التّنوّع الزّمني.

* حاولنا التّفريق بين مصطلح الجهة الزّمنيّة و مصطلح طبيعة الحدث، فاعتمدنا أساسا في ذلك على ضبط المفهوم، فالجهة الزّمنيّة هي مجموع السّمات التي تمكّن من قياس و وصف الزّمن، أمّا طبيعة الحدث، فهو الجهة المعجميّة؛ لأنّه يقوم على

السّمات الدّلاليّة التي تتوفّر عليها الأفعال باعتبارها وحدات معجميّة، و قد انتهينا في التّفريق بينهما إلى الفروق الثّلاثة التّالية:

1. تتّصف الجهة بالذّاتية لأنّها تعنى بوجهة نظر المتكلّم أو الكاتب أو الفعل الذي يستخدمه للتّعبير عن الحدث من حيث تمامه أو عدم تمامه. أمّا طبيعة الحدث فهي صنف موضوعي لكونها تعنى بحقيقة تكوين الوضع الموصوف من حيث تطوّره أو تحوّله في ظروف معيّنة.

2. الجهة مقولة نحويّة، أمّا طبيعة الحدث فهي مقولة دلاليّة، ونلتمس الطّبيعة النّحويّة للجهة انطلاقا من أنّ التّعبير عنها يتمّ بواسطة الصّرف و التّراكيب في حين نلتمس طبيعة الحدث الدّلالية عن طريق عوامل خارجة عن الأبنيّة المستعملة.

3. تعنى الجهة بإضفاء الصّفة النّحويّة على الفروق الدّلاليّة الدّقيقة، بينما تعنى طبيعة الحدث بإضفاء الصّفة المعجميّة على تلك الفروق دون اعتبار لطريقة التّفريق.

* حاولنا تفسير مفهوم التّمام و اللّاتمام في مقابل التّام و غير التّام، فتوصّل البحث إلى أنّ التّام و غير التّام زمنان، أمّا التّمام و اللّاتمام، فهما جهتان زمنيّتان تتعلّقان بكلّ الأزمنة.

أمّا عن **نتائج الباب الثّاني**، فيمكن حصرها إجمالا في نتائج الدّراسة التّطبيقيّة التي تكفّل بها الفصل الثّاني منه، و يمكن تلخيصها في النّقاط التّالية:

* أثبت البحث تنوّع الأزمنة في الجملة الشرطيّة، فقد وردت في كثير من النّصوص القرآنيّة دالّة على الاستغراق، أي الزّمن الذي لا يمكن تحديده بقطع توقيتيّة، و يصلح لاستيعاب الأزمنة كلّها. كما برزت دلالتها على الماضي و الحال و المستقبل.

* ساهم مفهوم الجهة الزّمنيّة في إثبات غنى الجملة الشّرطيّة في التّنوّع الزّمني باعتماد الإحالة التي يرشّحها السّياق، فهي تحيل إلى جهتين هما التّمام و اللّاتمام تتعلّقان بالماضي و الحال و الاستقبال، أمّا الاستغراق فتناسبه جهة اللّاتمام فقط، أو بتعبير أدق جهة الاستمرار، فهي جهة صغرى من جهة اللّاتمام.

* أثبت البحث أنّ أكثر هذه الأزمنة ورودا فيما وقفنا عند معانيه من النّصوص القرآنيّة موضوع الدّراسة استغراق الزّمن، بينما كان زمن الماضي و زمن المستقبل متكافئين نسبيّا، أمّا زمن الحال فلكونه لحظة اعتباريّة لاحتواء الحدث و لصعوبة قياسه؛ كان أقلّها ورودا.

* أثبت البحث أنّ الأداة الشّرطيّة لا تتضمّن دلالة ذاتيّة على الزّمن، وهي موجّه زمني كغيره من القرائن.

* أثبت البحث أنّ الصّيغ الفعليّة غير لصيقة بزمن معيّن، و إنّما يوجّهها السّياق و معطياته لتدلّ على زمن ما، فقد تستمرّ في الدّلالة الصّرفية التي أسندت إليها، و قد تفارقها إلى دلالة جديدة، وذلك ظاهر من خلال ثبات الأنماط و الأوجه الشّرطيّة في الغالب مع تنوّع الدّلالة.

* إنّ الزّمن النّحوي متنوّع في الجملة الشّرطيّة السّببيّة بأنواعها، وفي الجملة الشّرطيّة اللاّسببيّة، و هذا التّنوّع إنّما ظهر من تنوع الأنماط و الأوجه في المظهر الشّكلي للجملة الشّرطيّة ـ كما تقدّم ـ.

* إنّ دلالة الاستغراق الزّمني في الجملة الشّرطيّة ناتجة من دلالة العموم و الإبهام، و ذلك ما جعلنا نعتبره زمنا مستقلا يضاف إلى الجدول الزّمني.

* تستفاد دلالة الاستغراق ـ كذلك ـ من دلالة التّخصيص في التّركيب الشّرطي، و يبرز ذلك في النّصوص الشّرطيّة القرآنيّة التي تتضمّن أحكاما فقهيّة تتّصف بالاستمرار و ليس للإنسان القدرة على تغييرها.

* أثبت البحث أنّ السّياق اللّغوي من أبرز وسائل قياس الزّمن في الجملة الشّرطيّة؛ لأنّ الزّمن النّحوي في العربيّة ذو طبيعة سياقيّة. و السّياق و معطياته: القرائن اللّفظيّة، القرائن المعنويّة، المقام، السّياق الخارجي (أسباب النّزول) كلّها تساهم في قياس المحتوى الزّمني للجملة الشّرطيّة، و الفصل بينها في أنموذج التّحليل فصل دراسي لا غير.

* توصّل البحث إلى أنّ أكثر الوظائف النّحويّة التي أدّتها الجملة الشّرطيّة في النّصوص القرآنيّة موضوع الدّراسة و التي كان لها تأثير في الزّمن و لو جزئيا: الخبر، مقول القول، الصّفة و الحال. أمّا عن الوظائف التي لا تدخل في صلب تركيب آخر، أي: التي لا محلّ لها من الإعراب، فأكثرها: الاستئناف و التّعليل و الصّلة، و لم يكن لها أثر بارز في توجيه الدّلالة الزّمنيّة.

* و انتهى بنا البحث أخيرا إلى نتيجة النّتائج، و هي ضرورة تعديل القاعدة النّحوية التي تخلّص الجملة الشّرطيّة للدّلالة على الزّمن المستقبل لبعدها عن الواقع اللّغوي، فلا زمن إلّا ما دلّ عليه السّياق و معطياته.

***

الفهارس

1) مسرد المصطلحات المفتاحيّة للبحث.
2) فهرس الآيات القرآنيّة .
3) فهرس الأحاديث النّبويّة.
4) فهرس الشّواهد الشّعرية .
5) فهرس الأعلام .
6) فهرس المصادر و المراجع .
7) فهرس المحتويات .

مسرد المصطلحات المفتاحية للبحث

1) المصطلحات العربيّة:

ـ اجتماع الشّرط و الاستفهام.

ـ اجتماع الشّرط و القسم.

ـ أداة الشّرط (أدوات الشّرط).

ـ اعتراض الشّرط على الشّرط = دخول الشّرط على الشّرط.

ـ الاستمرار.

ـ التّام.

ـ التّمام.

ـ الجزاء = الجواب.

ـ الجملة الشّرطيّة = التّركيب الشّرطي.

ـ الجهة الزّمنيّة.

ـ الحال = الحاضر.

ـ الدّلالة الزّمنيّة.

ـ الزّمن = الزّمان.

ـ الزّمن الصّرفي.

ـ الزّمن الفلسفي.

ـ الزّمن اللّغوي.

ـ الزّمن النّحوي.

ـ السّياق.

ـ سياق السّورة.

ـ سياق المقطع.

ـ السّياق الخارجي = أسباب النّزول.

ـ الشّرط = الجزاء.

ـ الصّيغة.

ـ طبيعة الحدث.

ـ العبارة الجزائيّة (عبارة الجزاء) = العبارة الجوابيّة.

ـ العبارة الشّرطيّة (عبارة الشّرط) = العبارة الشّرطيّة.

ـ غير التّام.

ـ فعل جواب الشّرط.

ـ فعل الشّرط.

ـ القرائن اللّفظيّة.

ـ القرائن المعنويّة.

ـ اللّاتمام.

ـ الماضي = المضي.

ـ المستقبل.

ـ المقام.

ـ النّمط الشّرطي (أنماط الجملة الشّرطيّة).

ـ الوجه الشّرطي (أوجه الجملة الشّرطيّة).

ـ الوظيفة النّحويّة.

2) المصطلحات الأجنبيّة:

ـ Aktionart.

ـ Aspect.

ـ Continious.

ـ Edos.

ـ Imperfect.

ـ Perfect.

ـ Progressive

ـ Tense.

ـ Time.

ـ Vid.

فهرس الآيات القرآنية

السّورة		
الآيـــــة		**الصّفحة**
	البقرة	
11		137
14		137
20		222
25		40
76		137
90		26
103		234
115		33 ، 211
144		214
148		60
156/155		41
185		140
197		196
222		221

221 ، 33	223
131	227
139	233
52،203	251
186	265
199	270
59	271
58،59	284

آل عمران

96	26
53	31
18	32
245	37
279	56
38	75
39	161
194	97
190	101
238	110

209 112
237 121
248 124
248 125
131 140
261 ، 237 144
238 154
161 156
270 158
39 161
224 184
270/269 185

النّساء

139 12
189 52
284 56
212 77
212 78
190 79

80
102
104
129
133
176
189
220
252
201
181
184

المائدة

6
36
41
44
56
72
106
116
188
277
225، 230
230
131
41، 42، 229
228
143، 144، 145، 227

الأنعام

16/15
27
28
270
276
275،133،132، 277

111
112
130
132
133
176
15
6
63
92
11
12
19
84
106
133
57
207
206 ،39
207
39
218
46
38
137
200
220، 217 ،216
241
62
187

الأعراف

الأنفال

التّوبة

يونس

107 187

هود

3 170

15 194

16 195

57 131

74 247

يوسف

27/26 144، 147

77 164، 167 ،224

الرّعد

5 253

إبراهيم

19 180

36 231

النّحل

1 145

53 130

85 282

58	258
76	208
86	281
98	218، 219

الإسراء

18	195
19	195
25/24	262
71	272
72	273
110	19، 31، 215

الكهف

13	234
18	233
80	242
99	145
109	203

مريم

26 26

طه

7/6 131، 132

74 271

128 240

129 240

الأنبياء

22 52

34 67

47 267

الحجّ

5 226

11 250

31 193

40 182

41 22 ، 41 ، 181

المؤمنون

91 54

107	266
108	267

النّور

21	131
33	231
48	244

الفرقان

35	247
36	247
37	246
68	58
72	259

النّمل

30	216
76	208
91	191
92	191

القصص

28	31، 283

284 29

العنكبوت

131 5

182 8

54 56

الرّوم

282 25

50 36

197 39

193 44

لقمان

202 ،133 27

السّجدة

40 ،39 10

الأحزاب

50 63

59 26، 106

سبأ

31 278

39 198

فاطر

2 30

4 131

14 18

الزّمر

56 40

57 276

58 276

غافر

40 271

فصّلت

186 49

219 51

الشّورى

200 27

286 44

الأحقاف

224 8

محمّد

14 10

الفتح

260 11

260 ،259 16

63 25

الحجرات

236 5

183 6

النّجم

43 96

القمر

2 223

الرّحمن

33 261

الواقعة

65 57

70/63 236،237

70 57

88 29، 63

89 29

الحديد

4 210

الحشر

3 239

5 232، 240

7 198

9	192، 256

الممتحنة

2	265

الجمعة

6	161
7	161
11	175 ، 243

الطّلاق

4	174، 227

الملك

25	286
27	285
30	264

القلم

48	257
49	256

الحاقّة

5	242
6	242

الجنّ

9	254

المزّمّل

20	274

المرسلات

7	268
39	268

النّازعات

40	280
41	280

المطفّفين

1	243
2	243
3	243

الانشقاق

1	32

الفجر

15	205
16	205

الضّحى

9	29، 204
10	204

الزّلزلة

6	269
7	269
8	269

القارعة

6	280
7	280

التّكاثر

5	255
6	255

فهرس الأحاديث النبوية

كانت تأتينا أزمان خديجة... و إنّ حسن العهد من الإيمان. 70

إذا تقارب الزّمان لم تكد رؤيا المؤمن تَكْذِبُ. 71

إِنْ كُنْتِ أَلْمَمْتِ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِي اللهَ وَتُوبِي إِليه. 146

عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما. أنّه قال: كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يصلّي و هو مقبل من مكّة إلى المدينة على راحلته حيث كان وجهه، و فيه نزلت ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِۚ﴾. 211

عن ابن عبّاس رضي الله عنهما أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم تهجّد ليلة بمكّة فجعل يقول في سجوده: يا رحمن يا رحيم، فقال المشركون: كان محمّد يدعو إلها واحدا، فهو الآن يدعو إلهين اثنين الله و الرّحمن، وما نعرف الرّحمن إلا رحمن اليمامة . يعنون بذلك مسيلمة .. 215، 216

كان النّبي صلّى الله عليه وسلّم يكتب باسمك اللّهم حتّى نزلت ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾﴾[النّمل: 30]، فكتبها. 216

لأكوننّ أوّل من أحيا حكم التّوراة. 226

روي أنّ النّبي لقب عمر يومئذ بالفاروق لأنّه فرّق بين الحق و الباطل. 244

فهرس الشّعر

القافيـــة		الصّفحة
قافية الباء		
تُصغي إذا شدّها بالرّحلِ جانحةً	حتّى إذا ما استوى في غرزِها تَثِبُ	135
رِجالٌ متى يُدعَوا إلى الموتِ يَرْقَلوا	إليه كإرقالِ الجِمالِ المصاعب	38
إذا فَزِعوا مَدّوا إلى اللّيل صارخا	كموجِ الأتِيِّ المُزْبِدِ المُتراكبِ	39
قافية التّاء		
يا ربّ إن أخطأتُ أو نسيتُ	فأنت لا تنسى و لا تموتُ	130
قافية الجيم		
متى تأتِنا تُلممْ بنا في ديارنا	تجدْ حطباً جزلاً و ناراً تأجّجا	58
قافية الدّال		
متى تأتِهِ تعشو إلى ضوءِ نارهِ	تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقدِ	33
قافية الرّاء		
و لا يكونُ اسمُ زمانٍ خبرا	عن جثّةٍ و إنْ يفدْ فأخبِرا	83
أيّان نؤمنْك تأمنْ غيرنا و إذا	لم تدركِ الأمنَ منّا لم تزلْ حذِرا	33
و إنْ تواليا و قبلُ ذو خبرْ	فالشّرطَ رجّحْ مطلقا بلا حذرْ	65

قافية السّين

تقولُ . وصكّتْ وجهَهَا بيمينِها . أَبعليَ هذا بالرّحى المتقاعسُ 173

إذْ ما دخلتَ على الرّسولِ فقلْ لهُ حقّاً عليك إذا اطمأنّ المجلس 26

قافية العين

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنّك إن يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ 44

فإذ ما تريني اليوم مزجىً مطيّتي أصعّدُ سيراً في البلاد و أُفرِع 26

فإنّيَ من قومٍ سواكم و إنّما رجاليَ فهمٌ بالحجازِ و أشجعُ 26

أتجزعُ أنْ بان الخليطُ المودّعُ و حبلُ الصّفا من عزّةَ المتقطّعُ 26

و النّفسُ راغبةٌ إذا رغّبتها و إذا تردُّ إلى قليلٍ تقنعُ 32

قافية القاف

أينَ تضربْ بنا العُداةَ تجدْنا نصرفُ العيسَ نحوها للتّلاقي 33

ما ذاق بؤسَ معيشةٍ و نعيمَها فيما مضى أحدٌ إذا لم يعشق 32

قافية الكاف

يا حكمَ الوارثِ عن عبدِ الملكْ أوديتُ إن لم تحبُ حبوَ المُعْتنِكْ 44

قافية اللّام

و لو نُعطى الخيارَ لما افترقنا و لكنْ لا خيارَ مع اللّيالي 58

و إنّك إذ ما تأتِ ما أنتَ آمرٌ به لا تجدْ من أنتَ تأمرُ فاعلا 27

لئنْ مُنِيتَ بنا عن غبِّ معركةٍ لا تُلفِنا عن دِماءِ القومِ ننتَفِلُ 66

خليليّ أنّى تأتيانيَ تأتيا أخًا غير ما يرضيكُما لا يحاولُ 33

قافية الميم

فطلِّقها فلستَ لها بكفءٍ و إلا يعلُ مفرقَك الحسامُ 54
و إنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي و لا حَرِم 44
إنْ تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا منّا معاقلَ عزٍّ زانها كرمُ 62
أتغضبُ إن أذنا قتيبةَ حُزّتا جهاراً و لم تغضب لقتلِ ابن خازم 147
و احذفْ لدى اجتماعِ شرطٍ و قسمْ جواب ما أخّرتَ فهْوَ مُلتَزَمْ 65
و مهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ و إن خالها تخفى على النّاس تُعلمِ 31

قافية النّون

قالت بناتُ العمّ يا سلمى و إن كان فقيراً معدماً قالت: و إن 40، 56
لو كنتُ من مازنٍ لم تستبح إبلي بنو اللّقيطةِ من ذهلِ بن شيبانا
إذاً لقام بنصري معشرٌ خُشُنٌ عند الحفيظةِ إن ذو لوثةٍ لانا 54

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها و الشّرُّ بالشّرِّ عند اللهِ مثلان 57
حيثما تستقمْ يقدّرْ لك اللّـــــــــهُ نجاحًا في غابِرِ الأزمانِ 33

فهرس الأعلام

- إبراهيم (عليه السّلام): 231، 247، 248.
- إبراهيم أنيس: 80، 97.
- إبراهيم السّامرائي: 81.
- إبراهيم الشّمسان: 42، 43، 47، 48، 55، 142.
- ابن الأثير: 71.
- الأخفش: 61.
- أرسطو: 74، 75، 76، 80، 297.
- إسماعيل عمايرة: 2.
- الأصمعي: 14.
- الآلوسي: 263.
- أ. مارتيني: 36.
- أمحمّد الملّاخ: 117.
- الآمدي: 138، 140.
- ابن الأنباري: 31، 38، 41، 43، 56، 60، 61، 62، 85، 222.
- أفلاطون: 74، 75، 76، 80، 297.
- الأقرع بن حابس: 236.
- آينشتاين: 78، 79، 297، 298.

- أبو البركات البغدادي: 76، 77.

- برجشتراسر: 94، 107، 299.

- برغسون: 77، 78، 81، 84، 297، 298.

- بشر (أحد الأوس): 244.

- البقاعي برهان الدين: 251.

- أبو البقاء العُكبَري: 38، 39.

- أبو البقاء الكفوي: 16.

- أبو بكر الرّازي: 76.

- أبو بكر بن السّرّاج: 20، 28، 143، 145، 146، 148، 167.

- أبو بكر (الصّدّيق رضي الله عنه): 260.

- تمّام حسّان: 21، 24، 72، 73، 80، 92، 95، 98، 110، 111، 112، 150، 151، 156، 170.

- ابن تيمية: 174.

- ابن جرير الطّبري: 224.

- ابن جنّي: 17، 37، 44، 48، 49، 51، 52، 130، 131، 169، 172.

- حاج موسى ثالث: 110، 117.

- الحطيئة: 33.

- أبو حنيفة: 194، 250.

- أبو حيّان الأندلسي: 40، 45، 48، 55، 56، 128، 137، 181، 195، 206، 221، 224، 235، 246، 265، 273.

ـ الخليل بن أحمد: 30، 51، 60، 126، 135، 143.

ـ ابن الخشّاب: 51.

ـ الخضر (عليه السّلام): 242.

ـ ابن دقيق العيد: 174.

ـ ذو الرُّمّة: 135.

ـ أبو ذؤيب: 32.

ـ رايت: 102، 103، 104،105، 107، 299.

ـ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم: 70، 146، 175، 183، 190، 192، 198، 205، 211، 212، 215، 216، 219، 220، 223، 224، 225، 226، 231، 233، 234، 236، 238، 245، 249، 250، 252، 253، 257، 261، 266، 268.

ـ ابن رشد الفيلسوف 77.

ـ الرّضي الإستراباذي: 21، 31، 48، 130، 137، 144، 148.

ـ الرّمّاني: 24، 28.

ـ رؤبة: 40، 130.

ـ الزّبرقان بن بدر: 236.

ـ الزّركشي: 22، 48، 63، 207، 222.

ـ الزّجّاجي: 37، 80، 85، 86، 87.

ـ الزّمخشري: 19، 40، 88، 193، 235، 250، 265 .

ـ زهير بن أبي سلمى: 30.

ـ سباتينو موسكاتي: 102.

ـ سعد بن أبي وقّاص (رضي الله عنه): 182.

ـ سعد الدّين التّفتازاني: 21.

ـ سعود بن عبد الله الزّدجالي: 180.

ـ سليمان بن عبد القوي الطّوفي: 15.

ـ السّمين الحلبي: 40.

ـ أبو سفيان: 252.

ـ السّهيلي: 30.

ـ سيبويه: 28، 30، 34، 35، 36، 43، 50، 51، 55، 58، 60، 64، 65، 66، 67، 71، 83، 85، 89، 90، 92، 95، 99، 105، 106، 107، 108، 126، 128، 135.

ـ السّيرافي: 66.

ـ ابن سينا:77.

ـ السّيوطي: 21، 31، 50، 53.

ـ الشّاطبي: 160.

ـ ابن الشّجري: 28، 63.

ـ الشّريف الجرجاني: 162.

ـ شعيب (عليه السّلام): 283.

ـ الشّلوبين: 28.

ـ شمر: 70.

ـ صديق بن حسن القنّوجي: 218.

ـ طاش كبرى زاده: 24.

ـ طاهر سليمان حمّودة: 53، 108.

ـ العبّاس بن مرداس: 26.

ـ أبو العبّاس ثعلب: 88.

ـ عبّاس حسن: 149، 150، 155.

ـ عباس محمود العقاد: 126.

ـ عبد الرّحمن أيّوب: 112، 115، 165.

ـ عبد الرّحمن بدوي: 78.

ـ عبد الجبّار توامه: 112.

ـ عبد السّلام المسدّي: 18.

ـ عبد الصّبور شاهين: 82، 154، 156.

ـ عبد القادر الفاسي الفهري: 110، 115، 118.

ـ عبد القادر المهيري: 46.

ـ عبد القاهر الجرجاني: 17، 42، 47، 52، 82، 106، 107، 134، 136، 158.

ـ عبد الله بن أبي بن سلول: 131.

ـ عبد الله بو خلخال: 97.

ـ عبد الله بن عبّاس (رضي الله عنهما): 182، 215، 238.

ـ عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما): 211، 232.

ـ عبد الله بن محمّد العسّاف العقيلي الجوشي التّميمي: 37.

ـ عبد الله بن همّام السّلولي: 26، 33.

ـ عبد الكريم بكري: 187، 189، 225، 230، 231، 243.

ـ عبد المجيد جحفة: 103.

ـ أبو عبيدة: 14.

ـ ابن عصفور: 67، 86، 87.

ـ عصام نور الدّين: 74.

ـ أبو علي الفارسي: 19، 28، 107، 167، 246 .

ـ ابن عقيل: 28، 65، 83، 128.

ـ عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه): 238، 244، 260.

ـ عيينة بن حصين: 236.

ـ فالح العجمي: 115، 116، 117.

ـ فاضل صالح السّامرائي: 19، 20، 22.

ـ فاضل مصطفى السّاقي: 112.

ـ الفرّاء: 28، 32، 43، 60، 89، 142.

ـ فرعون: 206، 228.

ـ فخر الدّين الرّازي: 77، 237.

ـ فندريس: 100، 101، 102، 108.

ـ قيس بن عاصم: 236.

ابن قيّم الجوزيّة: 6، 20، 144، 145 ،146، 147، 148، 158، 161، 173، 255، 290.

ـ ابن قميئة: 261.

ـ كارل بروكلمان: 101، 102.

ـ كانت: 77، 78، 81، 84، 298.

ـ كثيّر: 26.

ـ الكسائي: 27، 43.

ـ كعب بن الأشرف : 244 .

ـ كمال رشيد: 73.

ـ الكميت: 32.

ـ ابن كيسان: 28.

ـ كومري: 113، 114.

ـ لوط (عليه السّلام): 247.

ـ ابن مالك (جمال الدّين): 28، 65، 83.

ـ مالك المطلبي: 6، 22، 72، 73، 83، 93، 131، 132، 153، 154، 156، 163.

ـ المبرّد: 16، 30، 45، 60، 88، 136، 143، 145، 148، 292.

ـ محمّد الأمين الشّنقيطي 269.

ـ محمّد الأنطاكي: 127.

ـ محمّد بن عبد العزيز المبارك: 162.

ـ محمّد عبد الرّحمن الرّيحاني: 111، 112، 115.

ـ محمّد خليفة الأسود: 112، 115.

ـ محمّد الطّاهر بن عاشور: 190، 199، 206، 208، 214، 229، 232، 235، 238، 239، 262، 263، 264، 266.

ـ محمّد عبد السّلام هارون: 49.

ـ محمّد الهادي الطّرابلسي: 18.

ـ محمود شاكر: 105، 106، 108.

ـ محمود فهمي حجازي: 154، 156.

ـ المرادي: 24، 30، 60.

ـ مريم (عليها السّلام): 245.

ـ المازني: 61.

ـ المالقي: 24.

ـ المسيح (عليه السّلام): 229.

ـ مصطفى جمال الدّين: 92.

ـ مصطفى النّحّاس: 111، 112، 115.

ـ معاذة: 231.

ـ أبو منصور: 70.

ـ مهدي المخزومي: 17،90،92 ، 126، 152، 153، 156.

ـ موسى (عليه السّلام): 206، 208، 228، 230، 242، 283.

ـ نعيمة التّوكاني:111، 115.

ـ نوح (عليه السّلام): 246.

ـ نيوتن: 78، 297.

ـ هاليداي: 171.

ـ الهروي: 24.

ـ أبو هريرة (رضي الله عنه): 260.

ـ ابن هشام: 19، 24، 28، 30، 31، 35، 53، 62، 63، 91، 130، 131، 132، 147، 148.

ـ هنري فليش: 101، 102، 120،121.

ـ أبو الهيثم: 70.

ـ ابن يعيش: 19،88، 137.

ـ يونس بن حبيب البصري: 67.

ـ يونس بن متّى (عليه السّلام): 156، 257.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

1ـ إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ط4: مكتبة الأنجلو المصريّة، مصر، 2010م.

2ـ إبراهيم الشّمسان، الجملة الشّرطيّة عند النحّاة العرب، ط1: مطابع الدّجوى . عابدين، 1981م.

3ـ إبراهيم السّامرّائي، الفعل زمانه و أبنيته، ط4: مؤسّسة الرّسالة، بيروت . لبنان، 1986م.

4ـ أحمد عبد السّتّار الجواري، نحو التّيسير ـ دراسة و نقد منهجي ـ، ط2: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1984م.

5ـ أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب و تطبيقها في القرآن الكريم، ط1: ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1981م.

6ـ أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ط5: عالم الكتب، القاهرة، 1998م.

7ـ الاستراباذي رضي الدّين، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: بشير يحي مصري، ط1: الإدارة العامّة للثّقافة و النّشر بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، 1996م.

8ـ إسماعيل عمايرة،

ـ دراسات لغويّة مقارنة، ط1: دار وائل للنّشر، عمان . الأردن، 2003م.

ـ بحوث في الاستشراق و اللّغة، ط1: مؤسّسة الرّسالة، بيروت . لبنان، 1996م.

9ـ أمحمّد الملاّخ، الزّمن في اللّغة العربيّة . بنياته التّركيبيّة و الدّلاليّة، ط1: دارالأمان، المغرب . الرّباط،2009م.

10ـ الآمدي علي بن محمّد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرّزّاق عفيفي، ط1: دار الصميعي، الرّياض . المملكة العربيّة السّعوديّة، 2003م.

11ـ ابن الأنباري أبو البركات:

ـ أسرار العربيّة، تحقيق: بركات يوسف هبّود، ط1: دار الأرقم، بيروت . لبنان،1999م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين و الكوفيين، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، (د ، ط): المكتب العصريّة، صيدا . بيروت، 1997م.

ـ البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مصطفى السقّا، (د ، ط)، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1980م.

12ـ إمانويل كانت، نقد العقل الصّريح، ترجمة موسى وهبة، ط2: مركز الانتماء القومي، بيروت . لبنان، (د ، ت).

13ـ الباهي أحمد، الحاضر المكتمل في العربيّة، ضمن كتاب: البنى الزّمنيّة و أشكالها، (د ، ت): منشورات معهد الدّراسات و الأبحاث للتّعريب و جمعيّة اللّسانيات بالمغرب، 2000م.

14ـ برجشتراسر، التّطوّر النّحوي للّغة العربيّة، ترجمة: رمضان عبد التّوّاب، ط4: مكتبة الخانجي، القاهرة، 2003م.

15ـ البخاري محمّد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ط1: دار ابن كثير، دمشق، 2006م، 744.

16ـ البغوي أبو محمّد الحسين بن مسعود، معالم التّنزيل، تحقيق: محمّد عبد الله النّمر و آخرون، (د ، ط)، دارطيبة للنّشر و التّوزيع، 1409هـ.

17ـ أبو بكر بن السّراج، الأصول في النّحو في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3: مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، 1996م.

18ـ العكبَري أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي و شركاؤه، مصر،1976م.

19ـ أبو البقاء الكفوي، الكليّات، تحقيق: عدنان درويش، محمّد المصري، ط2: مؤسّسة الرّسالة، بيروت . لبنان، 1998م.

20ـ البقاعي برهان الدّين بن حسن، نظم الدّرر في تناسب الآيات و السّور، تحقيق: عبد الرّزّاق غالب المهدي، (د ، ط): دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، (د ، ت).

21ـ البيضاوي ناصر الدّين أبو الخير عبد الله بن عمر، أنوار التّنزيل و أسرار التّأويل، تحقيق: محمّد عبد الرّحمن المرعشلي، ط1: دار إحياء التّراث العربي، بيروت . لبنان، (د ، ت).

22ـ تمام حسّان:

ـ اللّغة العربيّة معناها و مبناها، ط3: عالم الكتب، القاهرة، 1998م.

ـ مناهج البحث في اللّغة، (د ، ط): دار الثّقافة، الدّار البيضاء، 1986م.

23ـ التفتازاني سعد الدّين، شرح التّلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، تحقيق: زكريا عميرات، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، (د ، ت).

24ـ ابن تيمية تقي الدّين أحمد بن عبد الحليم، مقدّمة في أصول التّفسير، تحقيق: عدنان زرزور، ط2: دار القرآن الكريم، دمشق، 1972م.

25ـ الجرجاني السّيّد الشّريف، التّعريفات، تحقيق: مصطفى أبو يعقوب، ط1: مؤسّسة الحسنى، الدّار البيضاء . المغرب، 2006م.

26ـ الجرجاني عبد القاهر:

ـ أسرار البلاغة، تحقيق: محمّد عبد المنعم خفاجي، ط3: مكتبة القاهرة، 1979م.

ـ دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: ياسين الأيّوبي، (د ، ط): المكتبة العصريّة، صيدا . بيروت، 2003م.

ـ المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، (د ، ط): دار الرّشيد، العراق، 1982م.

ـ الرّسالة الشّافية، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرّمّاني و الخطّابي و عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمّد خلف الله أحمد، زغلول سلام، ط3: دار المعارف، مصر 1956م.

27ـ ابن جنّي أبو الفتح عثمان:

ـ الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجّار، (د ، ط): دار الكتب العلميّة، (د ، ت).

ـ سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، 2000م.

28ـ الجوهري إسماعيل بن حمّاد، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط4: دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، 1990م.

29ـ الحاكم أبو عبد الله، المستدرك على الصّحيحين، (د،ت): دار الفكر، بيروت، 1398هـ.

30ـ حاجي خليفة، كشف الظّنون عن أسامي الكتب و الفنون، (د ، ط)، دار إحياء التّراث العربي، بيروت ـ لبنان، (د ، ت).

31ـ ابن حجر العسقلاني، العجاب في بيان الأسباب، تحقيق: أبو عبد الرّحمن فوّاز أحمد زمرلي، ط1: دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، 2006م.

32ـ أبو حيّان الأندلسي:

ـ ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ط1: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.

ـ البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و آخرون، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، 1993م.

ـ التّذييل و التّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، (د ، ط): دار القلم، دمشق، 1996م.

33ـ ابن الخشّاب أبو محمّد عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، (د ، ط): دمشق، 1972م.

34ـ الخوارزمي صدر الأفاضل، شرح المفصّل الموسوم بالتّخمير، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، ط1: دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، 1990م.

35ـ رؤوف جمال الدّين، المعجب في علم النّحو ، (د ، ط): دار الهجرة، إيران . قم، (د ، ت).

36ـ ردة الله الطّلحي، دلالة السّياق، ط1: جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، 1424هـ.

37ـ رمزي منير البعلبكي، معجم المصطلحات اللّغويّة، ط1: دار العلم للملايين، بيروت، 1990م.

38ـ أبو ريان محمّد علي، الفلسفة أصولها و مبادئها، ط1: دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1978م.

39ـ الزّركشي بدر الدّين:

ـ البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، ط2: وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلاميّة، الكويت،1992م.

ـ البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط3: مكتبة دار التّراث، القاهرة، 1984م.

40ـ الزجّاجي أبو القاسم:

ـ الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، ط6: دار النفائس، بيروت . لبنان 1974م.

ـ كتاب الجمل في النّحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1: مؤسّسة الرّسالة، بيروت . لبنان،1984م.

ـ مجالس العلماء، تحقيق: محمّد عبد السّلام هارون، (د ، ط): مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ، ت).

41ـ الزّمخشري، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمّد معوّض، ط1: مكتبة العبيكان، الرّياض، 1998م.

42ـ سباتينو موسكاتي، أرفارد أولوندروف و آخرون، مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة، ترجمة: مهدي المخزومي، عبد الجبّار المطلبي، ط1: عالم الكتب، بيروت، 1993م.

43ـ سعود بن عبد الله الزدجالي، التّركيب الشّرطي في النّحو و الأصول ـ مقاربة في المفهوم و القضايا النّحويّة و الدّلاليّة و الأثر الفقهي ـ ، ط1: دار الفارابي، بيروت لبنان، 2008م.

44ـ أبو السّعود محمّد بن محمّد العمادي، تفسير أبي السّعود المسمّى "إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم"، (د، ط): دار إحياء التّراث العربي، بيروت . لبنان، (د، ت).

45ـ السّمين الحلبي، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمّد خرّاط، (د ، ط): دار القلم، دمشق، (د، ت).

46ـ سيبويه أبو بشر عثمان بن قمبر، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، ط3: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.

47ـ ابن سيدة أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصّص، (د ، ط): دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، (د ، ت).

48ـ السيوطي جلال الدّين عبد الرحمن:

ـ الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنيّة، (د ، ط): مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، السّعوديّة ، 1426هـ.

ـ أسباب النّزول المسمّى "لباب النّقول في أسباب النّزول" ط1: مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، بيروت . لبنان، 2006م، 258.

ـ الأشباه و النّظائر، تحقيق: محمّد عبد القادر الفاضلي، ط1: المكتبة العصريّة، بيروت . صيدا، 1999م.

ـ همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، 1998م.

49ـ الشّاطبي إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشّريعة، تحقيق: عبد الله درّاز، (د ، ط): دار المعرفة، بيروت . لبنان، (د ، ت).

50ـ شرف الدّين علي الرّاجحي، الفاءات في النّحو العربي و القرآن الكريم، (د ، ط): دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1995م.

51ـ ابن الشّجري هبة الله، أمالي ابن الشّجري، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، ط1: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.

52ـ الشّنقيطي محمّد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ط2: المؤسّسة السّعوديّة، 1979م.

53ـ الشّوكاني محمّد بن علي، فتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية و الدّراية من علم التّفسير، (د ، ط): وزارة الشؤون الإسلاميّة و الأوقاف، المملكة العربيّة السّعوديّة، 2010م.

54ـ صابر عبده أبا زيد، فكرة الزّمان عند إخوان الصّفا ـ دراسة تحليليّة مقارنة ـ ط1: دار مدبولي، القاهرة، 1999م.

55ـ صدّيق بن حسن القِنَّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، (د ، ط): المكتبة العصريّة، بيروت . لبنان، 1996م.

56ـ الطّبري محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، ط1: دار هجر للطّباعة و النّشر، القاهرة، 2001م.

57ـ طاش كبرى زادة، مفتاح السّعادة و مصباح السّيادة، تحقيق: كامل البكري، عبد الوهاب أبو النّور، (د ، ط): دار الكتب الحديثة، مصر، 1968م.

58ـ الطّوفي سليمان بن عبد القوي، الصّعقة الغضبيّة في الرّدّ على منكري العربيّة، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، ط1، مكتبة العبيكان، الرّياض، 1997م.

59ـ طاهر سليمان حمّودة:

ـ ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي الحديث، (د ، ط): الدّار الجامعيّة للنّشر، الإسكندريّة، 1998م.

ـ ابن قيّم الجوزيّة جهوده في الدّرس اللّغوي، (د ، ط): دار الجامعات المصريّة، الإسكندريّة، 1976م.

60ـ عباس حسن، النّحو الوافي، ط3: دار المعارف، مصر، (د ، ت).

61ـ عبّاس محمود العقّاد، اللّغة الشّاعرة، (د ، ط): نهضة مصر، القاهرة، 1995م.

62ـ عبد الرّحمن أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربي، (د ، ط): مؤسّسة الصّباح، مصر، 1957م.

63ـ عبد الرحمن بدوي، الزّمان الوجودي، ط3: دار الثقافة، بيروت ـ لبنان، 1973م.

64ـ عبد الجبّار توامة، زمن الفعل في اللّغة العربية قرائنه و جهاته ـ دراسات في النّحو العربي ـ (د ، ط): ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون ـ الجزائر، 1994م.

65ـ عبد السّلام المسدّي، محمّد الهادي الطّرابلسي، الشّرط في القرآن الكريم على نهج اللّسانيات الوصفيّة، (د ، ط): الدّار العربيّة للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1985م.

66ـ عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة ـ رؤية جديدة في الصّرف العربي ـ، (د ، ط): مؤسّسة الرّسالة، بيروت ـ لبنان، 1980م.

67ـ عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي ـ نظريّة في بناء الكلمة و بناء الجملة ـ، ط1: دار توبقال، الدّار البيضاء ـ المغرب، 1990م.

68ـ عبد الله بوخلخال، التعبير الزّمني عند النّحاة العرب منذ نشأة النّحو العربيّ حتى نهاية القرن الثالث الهجري ـ دراسة في مقاييس الدّلالة على الزّمن في اللّغة العربيّة و أساليبها ـ (د ، ط): ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر،1985م.

69ـ عبد الكريم بكري، الزّمن في القرآن الكريم ـ دراسة دلاليّة للأفعال الواردة فيه ـ، (د، ط): دار الكتاب الحديث، 2001م.

70ـ عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ط6 : مؤسّسة قرطبة، بغداد، 1976م.

71ـ عبد المجيد جحفة، دلالة الزّمن في العربيّة ـ دراسة النّسق الزّمني للأفعال ـ ، ط1: دار توبقال، الدّار البيضاء، 2006م.

72ـ ابن عصفور الإشبيلي:

ـ شرح جمل الزّجاجي، تحقيق: صاحب بو جناح، (د ، ط): الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر، 1971م.

ـ المقرّب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، 1998م.

73ـ عصام نور الدّين، الفعل و الزّمن، ط1: المؤسسة الجامعيّة للدّراسات و النّشر و التّوزيع، بيروت ـ لبنان، 1984م.

74ـ علي جابر المنصوري، الدّلالة الزّمنيّة للجملة العربيّة، (د ، ط): دار الثّقافة، عمان ـ الأردن، 2002م.

75ـ ابن عقيل بهاء الدّين عبد الله:

ـ شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، (د ، ط): مكتبة دار التّراث، القاهرة، 2005م.

ـ المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمّد كامل بركات، (د ، ط): دار الفكر، دمشق،1980م.

76ـ العوادي أسعف خلف، سياق الحال في كتاب سيبويه ـ دراسة في النّحو و الدّلالة ـ، ط1: دار الحامد، الأردن، 2011م.

77ـ فالح العجمي، أسس اللّغة العربيّة الفصحى، (د ، ط): جامعة الملك سعود، الرّياض، 2001م.

78ـ فاضل صالح السّامرائي:

ـ معاني النّحو، ط1: دار الفكر، عمان، 2000م.

ـ الجملة العربيّة ـ تأليفها و أقسامها ـ، ط2: دار الفكر، عمان . الأردن، 2007م.

79ـ فاضل مصطفى السّاقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل و الوظيفة، ط 2: مكتبة الخانجي، القاهرة، 2008م.

80ـ الفراء أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن تحقيق: يوسف نجاتي، علي النّجّار، ط3: عالم الكتب، بيروت . لبنان ، 1983م.

81ـ فخر الدّين الرّازي:

ـ التّفسير الكبير، ط1: دار الفكر، بيروت . لبنان، 1981م،.

ـ المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: جابر فيّاض العلواني، (د ، ط): مؤسسة الرّسالة، بيروت . لبنان، (د ، ت).

82ـ فخر الدّين قباوة، التّحليل النّحوي أصوله و أدلّته، ط1: الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر لونجمان، مصر، 2006م.

83ـ فندريس، اللّغة، ترجمة: عبد المجيد الدّواخلي، محمّد القصّاص، (د ، ط): مكتبة الإنجلو مصرية، 1950م.

84ـ ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، تحقيق: محمّد عبد القادر الفاضلي، ط1: المكتبة العصريّة، صيدا . بيروت، 2001م.

85ـ القرطبي أبو عبد الله محمّد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن و المُبيّن لما تضمّنه من السّنّة و آي الفرقان، تحقيق: عبد الله التّركي و آخرون، ط1: مؤسّسة الرّسالة، بيروت . لبنان، 2006م.

86ـ كارل بروكلمان، فقه اللّغات السّاميّة، ترجمة: رمضان عبد التّوّاب، (د ، ط): جامعة الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1977م

87ـ ابن كثير أبو الفدا إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمّد السّلامة، ط2: دار طيبة للنّشر و التّوزيع، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1999م.

88ـ كمال رشيد، الزّمن النّحوي في اللّغة العربيّة، (د ، ط): دار عالم الثّقافة، عمان . الأردن، 2008م، 15.

89ـ ليث أسعد عبد الحميد، الجملة الوصفيّة في النّحو العربي، ط1: دار الضّياء، عمان . الأردن،2006م.

90ـ ابن مالك جمال الدّين، شرح التّسهيل، تحقيق: عبد الرّحمن السّيّد، محمّد بدوي المختون، (د ، ط): دار صادر للطباعة و النّشر، (د ، ت).

91ـ مالك يوسف المطلبي:

ـ في التّركيب اللّغوي للشعر العراقي المعاصر ـ دراسة لغوية في شعر السيّاب و نازك و البيآتي ـ، (د ، ط): منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، دار الرّشيد، 1981م.

ـ الزّمن و اللّغة، (د ، ط): الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 1986م.

92ـ مجمع اللّغة العربيّة:

ـ المعجم الفلسفي، (د ، ط): الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، 1989م.

ـ المعجم الوسيط، ط4: دار الشّروق الدّوليّة، مصر، 2004م.

93ـ المبرّد أبو العبّاس محمّد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، 1999م.

94ـ محمّد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربيّة و نحوها و صرفها، ط3: دار الشّرق العربيّ، بيروت، 1971م.

95ـ محمّد حسن الشّريف، معجم حروف المعاني في القرآن الكريم ـ مفهوم شامل مع تحديد دلالة الأدوات ـ، ط1: مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1996م.

96ـ محمّد خليل هرّاس، شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن تيميّة، ط3: دار الهجرة للنشر و التّوزيع، (د ، ت).

97ـ محمّد رجب البيّومي، البيان القرآني، ط1: الدّار المصريّة اللّبنانيّة، القاهرة . مصر، 2001م.

98ـ محمّد عبد الرّحمن الرّيحاني، اتجاهات التّحليل الزّمني في الدّراسات اللّغوية، (د ، ط): دار قباء للطباعة و النّشر، القاهرة، (د ، ت).

99ـ محمّد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (د ، ط): دار الحديث، القاهرة، 2004م

100ـ محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير و التّنوير، (د ، ط): الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، 1984م.

101ـ محمّد بن عبد العزيز المبارك، القرائن عند الأصوليين، ط1: جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، 2005م.

102ـ محمد عبد السّلام هارون، الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي، ط2: دار الجيل، بيروت . لبنان، 1979م.

103ـ محمود أحمد الصّغير، الأدوات النّحويّة في كتب التّفسير، ط1: دار الفكر، بيروت . لبنان، 200م.

104ـ محمود شكري الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السّبع المثاني، (د ، ط): دار إحياء التّراث العربي، بيروت . لبنان، (د ، ت)، 195/18.

105ـ محمود محمّد شاكر، رسالة في الطّريق إلى ثقافتنا، (د ، ط): الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر (د،ت).

106ـ محمود فهمي حجازي، أسس علم اللّغة العربيّة (د ، ط): دار الثّقافة، القاهرة، 2003م،.

107ـ محي الدّين الدّرويش، إعراب القرآن الكريم و بيانه، ط3: دار الإرشاد للشؤون الجامعيّة، حمص . سوريا، 1992م.

108ـ المرادي الحسن بن قاسم، الجنى الدّاني، تحقيق: فخر الدّين قباوة، محمّد نديم فاضل، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان،1992م.

109ـ المالقي أحمد بن عبد النّور، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط ، ط3: دار القلم، دمشق 2006م.

110ـ مسلم بن الحجّاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، ط1: دار الكتب العلميّة، 1991م، 486/1.

111ـ مصطفى جطل، فصول من النّحو، (د،ط): مديريّة الكتب و المطبوعات الجامعيّة، حلب، 1982.

112ـ مصطفى جمال الدّين، البحث النّحوي عند الأصوليين، ط1: دار الهادي، بيروت . لبنان، 2005م.

113ـ مصطفى النّحّاس:

ـ دراسات في الأدوات النّحويّة، ط1: شركة الربيعان للنّشر و التّوزيع، الكويت،1979م.

ـ من قضايا اللّغة، ط1: جامعة الكويت، الكويت، 1995م.

114ـ ابن منظور أبو الفضل جمال الدّين، لسان العرب، (د، ط): دار صادر، بيروت . لبنان، 2004م.

115ـ مهدي المخزومي، في النحو العربي ـ نقد و توجيه ـ، ط2: دار الرّائد العربي، بيروت . لبنان، 1986م.

116ـ ابن هشام الأنصاري:

ـ اعتراض الشّرط على الشّرط، تحقيق: عبد الفتّاح الحموز، ط1: دار عمار، عمان، 1986م.

ـ شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمّد أبو فضل عاشور، ط1: دار إحياء التّراث العربي، بيروت . لبنان، 2002م.

ـ مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللّطيف محمّد الخطيب، ط1: المجلس الوطني للثّقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 2000م.

117ـ هنري فليش، العربيّة الفصحى دراسة في البناء اللّغوي، ترجمة: عبد الصّبور شاهين، (د ، ط): مكتبة الشّباب، القاهرة، 1998م.

118ـ ابن يعيش موفّق الدّين، شرح المفصّل للزّمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، 2001م.

119ـ يمنى طريف الخولي، الزّمان في الفلسفة و العلم،(د ، ط): مؤسّسة هنداوي للتّعليم و الثّقافة، القاهرة، 2012م.

120ـ الواحدي أبو الحسن علي بن أحمد، أسباب نزول القرآن، تحقيق: بسيوني زغلول، ط1: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، 1991م.

المراجع الأجنبيّة:

1. Andret Martinet, Elements de linguistique générale, Armand colin – Paris, 1980.

2. Bernard Cmrie, An Introduction to the Study of Verbal Aspect and related problems, First published, Cambridge . Cambridge Unvercity Press, 1976.

3. Jeane Duboi, Dictionnaire de linguistique, 1er édition, Larousse – Paris, 1994.

4. Midhat Ridjanovic, A Syncronic Study of Verbal Aspect in English and Serbo- Croitian, Salvika Puplishers, inc, Cambridge, Mass, 1976.

الرّسائل الجامعيّة:

1ـ حاج موسى ثالث، مفهوم الجهة في اللّسانيات الحديثة، رسالة ماجستير، مخطوطة، جامعة الملك سعود، 1427هـ.

2ـ عبد العزيز الصالح المعيد، الشّرط في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة. كليّة دار العلوم 1976م.

3ـ المثنى عبد الفتّاح محمود، السّياق القرآني و أثره في التّرجيح الدّلالي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك. الأردن، 2005م.

4ـ محمّد المهدي حمامي، السّياق في كتب التّفسير ـ الكشّاف و تفسير ابن كثير أنموذجا ـ ، رسالة ماجستير، جامعة حلب، (د ، ت).

المجلّات و الدّوريّات:

ـ شوقي المعري، أسلوب الشّرط بين التّعقيد و التّيسير، مجلّة التّراث العربي، عدد: 95، 2004م.

ـ عبد القادر المهيري، مساهمة في تحديد الجملة الاسميّة، حوليات الجامعة التّونسية، عدد: 5، 1968م.

ـ عبد الكبير الحسني، التّصوّر الاستعاري للزّمن: من إدراك اللّغة إلى إدراك الذّهن، مجلّة اللّسانيات العربيّة، العدد:1، 2015.

ـ محمّد خليفة الأسود، دلالة صيغة الفعل و بنيته، مجلّة اللسان العربي،العدد: 32 ،1889م.

ـ نعيمة التّوكاني، لسانيات الجهة في اللّغة العربيّة، مجلّة الفكر العربي، العدد 81/80، سبتمبر/ أكتوبر، 1990م.

ملاحظة: تمّ ترتيب مصادر البحث و مراجعه ألفبائيا دون اعتبار "الـ" التّعريف، و "ابن" و "أبو".

فهرس المحتويات

الإهداء

مقدّمة 1

الباب الأوّل: الدّراسة النّظريّة..... 11

تمهيد 12

الفصل الأوّل: الجملة الشّرطيّة في النّحو العربيّ 13

توطئة 14

1ـ تعريف الجملة الشّرطيّة 14

1.1لغةً 14

2.1 اصطلاحاً 15

2ـ الجملة الشّرطيّة وحدة نحويّة لا تقبل الانشطار 17

3ـ الجملة الشّرطيّة بين الفعليّة و الاسميّة 18

4ـ الجملة الشّرطيّة بين الخبر والإنشاء 20

5ـ أركان الجملة الشّرطيّة 23

5 ـ 1 ـ الأداة 23

5 ـ 1 ـ 1ـ معاني الأدوات الشّرطيّة 25

- إنْ 25
- إذما 26

- لو الشّرطيّة 27
- لمّا 28
- أمّا 29
- من 29
- ما 30
- مهما 30
- أيّ الشّرطيّة 31
- كلّما 31
- إذا الظرفيّة الشّرطيّة 32
- أينما و حيثما 32
- أنّى الشرطية 33
- متى و أيّان 33
- كيفما 34

5. 1. 2. إعراب أدوات الشّرط 34

5 ـ 2 ـ العبارة الشّرطيّة والعبارة الجوابيّة 35

6 ـ وظائف الجملة الشّرطيّة 36

- وظيفة الخبر 38
- وظيفة الصّفة 38
- وظيفة الحال 39

- وظيفة مقول القول 39
- وظيفة الاستئناف 40
- وظيفة الصّلة 41
- وظيفة التّفسير 42

7ـ نظام الجملة الشّرطيّة 46

8ـ الرّبط في الجملة الشّرطيّة 46

8. 1 ـ معنى الشّرط والجزاء 47

8. 2 . الرّبط بفاء الجزاء 48

8. 3. الرّبط بإذا الفجائيّة 50

8. 4. الرّبط باللّام 52

9ـ الحذف في الجملة الشّرطيّة 52

9. 1. حذف الأداة 53

9. 2. حذف العبارة الشّرطيّة 53

9. 3. حذف العبارة الجوابيّة (الجزائيّة).....55

9. 4. حذف العبارتين الشّرطيّة والجوابيّة معا 56

9. 5. حذف فعل الشّرط 56

9. 6. حذف الرّوابط 57

10ـ توابع الأفعال في الجملة الشّرطيّة 58

10 ـ 1 ـ تابع فعل الشّرط 58

10 ـ 2 ـ تابع فعل جواب الشّرط 58
11ـ العامل في الجملة الشّرطيّة 59
12ـ دخول الشّرط على الشّرط 62
13ـ الجملة الشّرطيّة وأسلوب القسم 64
14ـ الجملة الشّرطيّة وأسلوب الاستفهام 66
الفصل الثّاني: الزّمن في النّحو العربي 69
توطئة 70
1ـ مفهوم الزمن 70
1. 1. لغةً 70
1 . 2. اصطلاحاً 71
2ـ بين الزّمن الفلسفي والزّمن اللّغويّ 74
3ـ أقسام الزّمن اللّغويّ 84
3 ـ 1 ـ الزّمن الّصرفيّ 84
3 ـ 2 ـ الزّمن النّحويّ 93
3. 2. 1. الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي 95
3. 2. 2. الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع 96
3. 2. 3. الدّلالة الزّمنيّة للمصدر 97
3. 2. 4. الدّلالة الزّمنيّة للصّفة 98
4ـ نظريّة الزّمن عند المستشرقين 100

5ـ بين الجهة الزّمنيّة وطبيعة الحدث 108

5 ـ 1 ـ مفهوم الجهة 110

5 ـ 2 ـ مفهوم طبيعة الحدث 114

5 ـ 3 ـ الفرق بين الجهة وطبيعة الحدث.....118

6 ـ تفسير مفهوم التّمام و اللّاتمام في مقابل التّام وغير التّام 120

الباب الثاني: الدّراسة التّطبيقيّة 122

تمهيد 123

الفصل الأوّل : الجملة الشّرطيّة :الدّلالة الزّمنيّة و أسس التّحليل 124

توطئة 125

1ـ أنواع الجملة الشّرطيّة بالنّظر إلى معنى الشّرط 125

1 ـ 1 ـ الجملة الشّرطيّة السّببيّة 126

1 ـ 2 ـ الجملة الشّرطيّة الاحتماليّة 126

1 ـ 3ـ الجملة الشّرطيّة الامتناعيّة 127

1 ـ 4ـ الجملة الشّرطيّة الوجوديّة 128

1 ـ 5 الجملة الشّرطيّة الامتناعيّة الوجوديّة 129

1 ـ 6 ـ الجملة الشّرطيّة اللّاسببيّة 129

2ـ الدّلالة في الجملة الشّرطيّة 133

2 ـ 1 ـ الدّلالة على العموم و الإبهام 134

2 ـ 2 ـ الدّلالة على التّخصيص 138

3ـ الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة 141

3 ـ 1 ـ الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب القدامى.....141

3 ـ 2 ـ الدّلالة الزّمنيّة للجملة الشّرطيّة عند اللّغويّين المحدثين 148

4ـ بنية الزّمن النّحوي في الجملة الشّرطيّة 157

4 ـ 1 ـ السّياق اللّغوي (سياق المقال) 157

4 ـ 2 ـ القرائن 162

4 ـ 2 ـ 1 ـالقرائن اللّفظيّة 163

4 ـ 2 ـ 2ـ القرائن المعنويّة.....169

4 ـ 3 ـ المقام (سياق الحال) 170

4 ـ 4 ـ السّياق الخارجي (أسباب النّزول) 174

4 ـ 5 ـ الوظيفة النّحويّة 176

الفصل الثّاني: الزّمن النّحوي للجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم 178

توطئة 179

1ـ استغراق الزّمن في الجملة الشّرطيّة 179

1 ـ 1 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "إن" الشّرطيّة 180

1 ـ 2 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "من" الشّرطيّة 189

1 ـ 3 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "ما" الشّرطيّة 196

1 ـ 4 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "لو" الشّرطيّة 199

1 ـ 5 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "لولا" الشّرطيّة 203

1 ـ 6 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "أمّا" الشّرطيّة 204

1 ـ 7 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "مهما" الشّرطيّة 205

1 ـ 8 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "أينما" الشّرطيّة 208

1 ـ 9 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "حيثما" الشّرطيّة 214

1 ـ 10 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "أيّ" الشّرطيّة 215

1 ـ 11 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "إذا" الشّرطيّة 216

1 ـ 12 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "أنّى" الشّرطيّة 221

1 ـ 13 ـ الدّلالة على استغراق الزّمن في سياق "كلّما" الشّرطيّة 222

2ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الماضي 223

2 ـ 1 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الماضي في سياق "إن" الشّرطيّة 223

2 ـ 2 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الماضي في سياق "من" الشّرطيّة 229

2 ـ 3 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الماضي في سياق "لو" الشّرطيّة 232

2 ـ 4 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الماضي في سياق "لولا" الشّرطيّة.....239

2 ـ 5 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الماضي في سياق "أمّا" الشّرطيّة.....240

2 ـ 6 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الماضي في سياق "إذا" الشّرطيّة.....243

2 ـ 7 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الماضي في سياق "كلّما" الشّرطيّة.....245

2 ـ 8 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الماضي في سياق "لمّا" الشّرطيّة.....246

3ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الحال(الحاضر).....248

3 ـ 1 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الحال في سياق "إن" الشّرطيّة.....248

3 ـ 2 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الحال في سياق "من" الشّرطيّة.....254

3 ـ 3 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الحال في سياق "لو" الشّرطيّة.....255

3 ـ 4 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الحال في سياق "لولا" الشّرطيّة.....257

3 ـ 5 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على الحال في سياق "إذا" الشّرطيّة.....258

4ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على المستقبل 260

4 ـ 1 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على المستقبل في سياق "إن" الشّرطيّة.....260

4 ـ 2 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على المستقبل في سياق "من" الشّرطيّة.....268

4 ـ 3 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على المستقبل في سياق "ما" الشّرطيّة.....274

4 ـ 4 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على المستقبل في سياق "لو" الشّرطيّة.....275

4 ـ 5 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على المستقبل في سياق "لولا" الشّرطيّة.....278

4 ـ 6 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على المستقبل في سياق "أمّا" الشّرطيّة.....279

4 ـ 7 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على المستقبل في سياق "إذا" الشّرطيّة.....280

4 ـ 8 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على المستقبل في سياق "أيّ" الشّرطيّة.....283

4 ـ 9 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على المستقبل في سياق "كلّما" الشّرطيّة.....284

4 ـ 10 ـ دلالة الجملة الشّرطيّة على المستقبل في سياق "لمّا" الشّرطيّة.....285

5ـ ملاحظات حول الزّمن النّحوي للجملة الشّرطيّة في القرآن الكريم.....287

خاتمة.....291

الفهارس.....303

مسرد المصطلحات المفتاحيّة للبحث..... 304

فهرس الآيات القرآنيّة.....307

فهرس الأحاديث النّبويّة.....323

فهرس الشّعر..... 324

فهرس الأعلام.....327

فهرس المصادر و المراجع.....336

فهرس المحتويات.....355

ملخّص:

تحاول هذه الدّراسة أن تثبت التّنوّع الزّمني في الجملة الشّرطيّة في النّحو العربي، و ذلك انطلاقا من أنّ القاعدة النّحويّة التي تنصّ على أنّ هذا النّوع من التّراكيب النّحويّة لا يدلّ إلّا على الزّمن المستقبل باستثناء التّراكيب الواردة في سياق "لو" أو "لولا" الشّرطيّتين؛ إذ يثبت الاستعمال خروج نصوص حصيفة عن هذه القاعدة.

و قد اخترنا القرآن الكريم مدوّنة للتّطبيق لشيوع الجملة الشّرطيّة به بكثرة قد تفوق بها غيرها من الجمل.

و قبل التّطبيق عليه قدّمنا وصفا شاملا للجملة الشّرطيّة من حيث المفهوم، و من حيث طبيعة هذا التّركيب هل هو جملة واحدة أم جملتان، ثمّ من حيث نوعه هل هو جملة اسميّة أم جملة فعليّة، و كذا مكانته بين الخبر و الإنشاء و الضّابط في ذلك. وقد تعرّفنا على أركانه و على الوظائف النّحويّة التي يمكنه استيعابها و على نظامه و طرق الرّبط في بنيته الدّاخليّة و على مظاهر الحذف التي تطرأ على بعض أركانه، تعرّفنا كذلك على العامل في الجملة الشّرطيّة، و على ظاهرة دخول الشّرط على الشّرط المسمّاة بـ "اعتراض الشّرط على الشّرط" و تبيّنا الصّور الحقيقيّة التي تندرج ضمنها، كما تطرّقنا أيضا لعلاقته بأسلوب القسم و أسلوب الاستفهام.

و قدّمنا إلى ذلك ـ قبل التّطبيق أيضا ـ وصفا لظاهرة الزّمن في النّحو العربي من حيث المفهوم، و فرّقنا بين الزّمن الفلسفي و الزّمن اللّغوي و حدّدنا مظاهر الالتقاء و الاختلاف بينهما، و تعرّضنا لنظريّة الزّمن عند المستشرقين، و حاولنا أن نضبط بعض المصطلحات الشائعة في حقل الدّراسة الزّمنيّة و نوضّح التّداخل الحاصل بينها في المفهوم مثل مصطلح الجهة و مصطلح طبيعة الحدث، و مصطلحي التّام وغير التّام في مقابل مصطلحي التّمام و اللّاتمام.

و قد تعرضنا لكثير من القضايا الدّلاليّة مثل أنواع الجملة الشّرطيّة بالنّظر إلى معنى الشّرط ذاته، و دلالة العموم و الإبهام فيها، و دلالتها الزّمنيّة عند العلماء قدامى و محدثين، ثمّ قدّمنا أنموذجا زمنيّا يصلح للتّحليل الزّمني للجملة الشّرطيّة القرآنيّة يستند فيه إلى أحد هذه

العناصر أو أكثرها: السّياق اللّغوي، المقام، السّياق الخارجي (أسباب النّزول)، القرائن اللّفظيّة، القرائن المعنويّة و الوظيفة النّحويّة التي يمكن أن تستوعبها الجملة الشّرطيّة.

توصّلنا ـ بعد تطبيق هذا الأنموذج الزّمني على الجملة الشّرطيّة القرآنيّة ـ إلى النّقاط التّالية:

ـ تنوّع الأزمنة في الجملة الشّرطيّة الاستغراق، الماضي، الحال و المستقبل.

ـ بروز الجهة الزّمنيّة في دلالة الجملة الشّرطيّة بوضوح، و اعتماده في التّحليل أثبت غناها من حيث الإحالة إلى جهة معيّنة.

ـ لقد كان استغراق الزّمن أكثر هذه الأزمنة ورودا فيما وقفنا عند معانيه من التّراكيب الشّرطيّة القرآنيّة، بينما لاحظنا أنّ زمني الماضي و المستقبل كانا متكافئين نسبيّا، و كان زمن الحال أقلّها شيوعا.

و يرجع هذا التّنوّع إلى اعتبارات قام عليها البحث:

1. اعتبار الأداة الشّرطيّة موجّها زمنيّا فقط ، و لا تتضمّن أيّة دلالة زمنيّة ذاتيّة.

2. عدم ارتباط الصّيغ الفعليّة بزمن معيّن، و إنّما يوجّهها السّياق و بقيّة الأسس الأخرى وجهة زمنيّة محدّدة.

ـ إنّ الدّلالة على العموم و الإبهام في الجملة الشّرطيّة كانت سببا مباشرا في استغراق الزّمن، و هو ما دعانا إلى اعتباره زمنا مستقلا عن بقية الأزمنة، و ذلك لعدم إمكانيّة قياسه حدوده زمنيّا.

و تستفاد الدّلالة على الاستغراق ـ أيضا ـ من دلالة التّخصيص، و أكثر الشّواهد القرآنيّة إثباتا لذلك تلك النّصوص القرآنيّة التي تتضمّن أحكاما فقهيّة و التي لا يمكن تغييرها على امتداد الزّمن.

ـ يعتبر السّياق اللّغوي من أبرز الأسس التي تساعد في توجيه الزّمن النّحوي في الجملة الشّرطيّة؛ لأنّ طبيعة الزّمن النّحوي طبيعة سياقيّة، و السّياق و معطياته: القرائن اللّفظيّة

و المعنوية، و المقام، و السّياق الخارجي (أسباب النّزول)، كلّها تؤدي إلى ضبط القيمة التّوقيتيّة و المحتوى الدّلالي للتّركيب الشّرطي، و ليس الفصل بينها إذ اعتبرت أسسا مستقلّة فصلا منهجيا، و إنّما هو فصل دراسي فقط.

ثمّ إنّ الاجتهاد في معرفة القصد أو المراد من النّص القرآني هو الآخر له أثر في الدّلالة الزّمنيّة، و المتكلّم بهذا النّص هو الله عزّ وجلّ، و قداسته سبحانه تقتضي الحذر في توجيه المعنى و الدّلالة؛ لذلك، فالتّأويلات التي يجمع عليها المفسّرون و تخريجاتهم الفنيّة الرّائعة كانت دائما في مقدّمة التّحليل، و هي بمثابة الدّرع من الزّلل.

يضاف إلى ذلك الوظيفة النّحويّة التي تؤدّيها الجملة الشّرطيّة في السّياق، و قد ظهر من خلال التّطبيق أنّ أكثر الوظائف بروزا: الخبر و مقول القول و الصّفة و الحال، و قد ساهمت في التّوجيه الزّمني و لو جزئيّا. أمّا الجمل الشّرطيّة التي لا محل لها من الإعراب، فكان أكثرها بروزا الاستئناف و التّعليل و التّفسير و الصّلة و لم نلحظ لها أثرا كبيرا في توجيه الدّلالة الزّمنيّة.

و لعلّ هذه الأسس التي ساهمت في التّحليل الزّمني للجملة الشّرطيّة كانت متفاوتة في تغطيّة مساحة التّحليل، و لم يكن شرطا أن تكون مجتمعة في توجيه الدّلالة الزّمنيّة، بل المهم أنّه كان لها حضور عند اقتضائه.

تؤسّس هذه الأسس لما يمكن أن نطلق عليه إن جاز لنا نظريّة الزّمن التّداولي، و ذلك في دراسة الجملة العربيّة عموما و ليس في الجملة الشّرطيّة فقط.

- يمكننا الحكم بضرورة تعديل القاعدة النّحويّة التي تنصّ على أنّ الشّرط خالص للدّلالة على الزّمن المستقبل، فلا ارتباط للشّرط بزمن إلّا ما رشّحه السّياق و معطياته، و الواقع اللّغوي يشهد بذلك، و النّصوص التي قمنا بتحليلها على هدي معاني المفسّرين قد بيّنت ذلك، و لا حاجة بنا إلى التّشبث بقاعدة تؤدي بنا إلى حمل آي القرآن الكريم على معنى متكلّف أو ساذج.

***

Summary:

This study tries to prove the chronological diversity in the conditional sentence in the Arabic grammer ,since the grammatical rule in thise type of grammatical structures indicates the future tense only, except strucures included in the context of « if » and « unless ». The use of the latter structures proves that prudent texts come out of this rule.

We have chosen the Holy Quran as a practical blog or record due to the commonality of conditional sentences in a great deal which can exceed sentences elsewhere.

Before applying on the Holy Quran record, we introduced a whole description for conditional sentence in terms of concept, and in terms of the nature structure whether it is one sentence or two, then in terms of its type whether it is a noun phrase or a verb phrase, in addition to its position between structural and reporting pattern, in addition to grammatical standards which control it. We have identified the conditional rules, its grammatical functions, its system, methods of linking its internal structure and aspects of deletion which can occur in some of its rules. We have also identified the agent in the conditional sentence, and the phenomenon of the conditional – conditional ingress, called « Conditional Intreception ». We have, thus, discerned the real grammatical feature in which it’s included. We have also mentioned its relationship with the conditional mode and the interrogative one.

Before applying, also, we have introduced a description for the tense phenomenon in Arabic grammar in terms of concept. We have distinguished between the philosophical tense and the linguistic, and identified the aspects similarity and difference between them. We have, moreover, presented the Theory of Time among orientalists. We have attempted to set some of the common terms in the field of the tense study, and also to explain the conceprt overlap in them, like the term « Aspect » and « Lexical aspect » and the term « Perfect » and « Imperfect » versus «Perfective » and «Imperfective ».

We have presented a number of semantic issues, such as the conditional sentence type in relation to the meaning of the condition itself, its significance of generality and that of ambiguity. Besides the tense significance according to old and recent scholars. Then, we have introduced a tense model, for chronological analysis to the conditional sentence in the Holy Quran, based on one or more of these elements: linguistic context, context, external context (causes of nouzoul (decent)) verbal clues, abstract and concrete clues and the grammatical function which the conditional sentence may include.

After applying this tense model at the Holy Quran conditional sentence, we have achieved the following points:

* The diversity of tenses in the conditional sentence: the past, the present and the future.

* The prominence of the tense aspect clearly in the conditional sentence. Its adption in analysis proved the conditional sentence to be rich in terms of reference to a particular aspect.

* The progressive tense has been the most dominant in the Holy Quran conditional clauses and structures. However, we noticed that the past and the future tenses have been relatively equal, and the present has been the last common.

This diversity refers to some consideration on which the rescarch was based on:

1) The preposition of condition is considered to be no more than a tense vector. It includes no tense significance.

2) The tense formulas are not asscociated with a given tense, but are directed by the context, other grammatical bases and a specific tense aspect.

The significance of generality and ambiguity in the conditional sentence hase been the direct cause of tense progressiveness. That' s why we consider it an independent tense from others, in the way that its chronological limits can' t be measured.

The significance of invocation is also benefited from the connotation of personalization. The most Quranic witnesses to prove it are those which contain doctrinal rulings, that can' t be changed over time.

The linguistic context is one of the most important elements that help guide the grammatical tense in the conditional sentence, since the nature of this tense is contextual, together with the context and its data: verbal and abstract clues, the place and the external context (causes of nouzoul (desent)). All of these lead to set the linking value and the significative content of the conditional structure. It can't be systematic, therefore, to separate them if considered independent rules, but it is just an academic separation.

The identification of the purpose or the intention of the Quranic text has a great impact on the tense significance. The speaker in that text is Allah, the greatest (Azza wa jal) Almighty. His Holiness, Almighty, requires attention in directing the meaning and significance. Therefore,the interpretaions collected by interpreters and their brilliant artistic inventions have always been at the forefront of the analysis. They serve as shield from falling in faults.

The grammatical function of the conditional sentence in the context is added to the preceding. Through this grammatical application, it is obvious that the most prominent function: the reporting clause, the conditional clause, the adjective and the adverb have contributed to directing the tense even in a partial effect. However, the conditional sentence, out of analysis, have been prominant as for: the appeal, justification or explantation and relevance.

We haven' t noticed a great impact for those latter in directing the tense significance.

These factors, which contributed to the chronological analysis of the conditional sentence, have been different in covering the area of analysis. It has been unnecessary that they must be combined in guiding the tense significance, but rather that they have been present when required.

These rulers would found or establish deliberational tense, within the sudy of the Arabic sentence, in general, and not only in the conditional sentence.

To conclude, we can judge the necessity of modifying the grammatical rule that states that the condition is purely indicative of the future tense. There is , thus, no link to the conditional with the tense, except for what is suggested by the context and its data, as the linguistic truth testifies, together with the texts we have analysed in the guidance of the meanings shown by interpreters. So, no need to be stuck to misleading rules that carry the Holy Quran on artless, incomprehensive and absurd meaning.

***